د. أحمد إلياس حسين

السودان

الوعي بالذّات وتأصيل الهُويّة

الجزء الثالث

علاقات السودان بالمسلمين في مصر
بين القرنين 7 - 15م

هذا الكتاب

"يتناول هذا الجزء تاريخ الممالك السودانيّة، في الفترة الواقعة بين القرنين: السابع، والخامس عشر، الميلاديين (1 - 9 هـ) وهي الفترة التي بدأت بدخول المسلمين مصر، حتى بداية انتشار الاسلام في السودان، الذي انتهى بقيام ممالك السودان الإسلاميّة في: وسط السودان، وغربه، وشماله.

...

آمل أن يُكَمّل هذا الجزء، ما بدأناه في الجزأين الأول والثاني، من إلقاء الضوء على المجتمع السودانيّ قبل القرن الخامس عشر، حتى نتمكن من بناء جسر بين السودان وسكانه وتاريخه، في الفترة السابقة للقرن الخامس عشر والفترة التالية لها. فقد شهدت الفترة السابقة للقرن الخامس عشر قيام العديد من الممالك والمدن، وتنوعت الثقافات واللغات والمعتقدات، وكل ذلك يحتاج إلى تضافر المؤسسات الأكاديميّة والثقافيّة وجهود الباحثين في مختلف التخصصات، لنفض الغبار عنه، وتقديمه إلى هذا الجيل."

المؤلِّف

د. أحمد الياس حسين (1943م -).

- أستاذ مشارك متخصص في التاريخ الإسلامي.
- دكتوراة بمرتبة الشرف، قسم التاريخ معهد الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة (الأم) عام 1982م.
- زميل قسم التاريخ بكلية التربية جامعة الخرطوم من عام 2009م.
- أستاذ مشارك كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا 1994م – 2008م.
- محاضر وأستاذ مساعد بجامعة الخرطوم والجامعة الإسلامية العالمية وجامعة الفاتح بليبيا منذ 1987م – 1994م.
- عضو اتحاد المؤرخين العرب.
- شارك في عدة مؤتمرات علمية عالمية ومحلية.
- نشر عدداً من البحوث في دوريات ومجلات علمية محكمة.

صدر له:

1. تاريخ الأمة الإسلامية (2000م).
2. نحو مفهوم إسلامي لعلم التاريخ (2001م).
3. السودان: الوعي بالذات وتأصيل الهوية (الجزء الأول: الطبعة الأولى 2008، الطبعة الثانية 2012م).

التصميم: محمد الصادق الحاج

ردمك ISBN 978-99942-1-291-0





دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر

السودان

الوعي بالذات وتأصيل الهوية

الجزء الثالث

علاقات السودان بالمسلمين في مصر
بين القرنين 7 - 15م

الناشرون: **دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر**
ص ب 321
Email: kupublisher@gmail.com

تاريخ النشر: **الطبعة الثالثة 2021م**

فهرسة المكتبة الوطنية أثناء النشر ـ السودان
304.609624 أحمد الياس حسين أبو شام، 1943 -
أ ي . س
الوعي بالذات وتأصيل الهوية، الجزء الثالث/
أحمد الياس حسين أبو شام.- الخرطوم: أ. ي. ح. أبو شام، 2020م
ج3: 276 ص؛ 17×24سم
ردمك: 0-291-1-99942-978
1. السودان - السكان.
2. السودان - حركة داخلية.
3. السودان - تاريخ. أ. العنوان

الطابعون: **مطبعة جامعة الخرطوم**

السودان

الوعي بالذّات وتأصيل الهُويّة

الجزء الثالث

علاقات السودان بالمسلمين في مصر

بين القرنين 7 - 15م

د. أحمد الياس حسين

2021

المحتويات

قائمة الجداول



DAWAYA
SUDANESE BOOKS

مقدمة الطبعة الأولى

يتناول هذا الجزء تاريخ الممالك السودانيّة، في الفترة الواقعة بين القرنين: السابع، والخامس عشر، الميلاديين (1 – 9 هـ) وهي الفترة التي بدأت بدخول المسلمين مصر، حتى بداية انتشار الاسلام في السودان، الذي انتهى بقيام ممالك السودان الإسلاميّة في: وسط السودان، وغربه، وشماله.

وقد تناول الجزء الأول من هذه الدراسة سكان السودان قبل القرن السابع الميلاديّ، وتناول الجزء الثاني بلاد وسكان السودان بين القرنين السابع والخامس عشر الميلاديّينَ. ولكن اقتصرت مادة الجزء الثاني في وصف البلاد والسكان في السودان، بينما تناولت مادة هذا الجزء علاقات الممالك السودانية بالمسلمين في مصر منذ دخول الإسلام مصر وإلى فترة انتشاره في السودان.

يمثل القرن الخامس عشر فترة زمنية هامة في تاريخ السودان، يمكن اعتبارها بداية تاريخ السودان الحديث. لأن الأساس في تقسيم الحقب التاريخيّة يبنى على التحولات التي تحدث في المجتمع، وتظل نتائج أحداثها متصلة ومؤثرة على الأوضاع المعاصرة لتلك المجتمعات. ومتى توقف اتصال تلك النتائج يمكن أن يدخل المجتمع في حقبة تاريخيّة جديدة، أما إذا ظلت نتائج الأحداث متصلة فيعني ذلك تواصل الحقبة التاريخيّة.

ففي القرن الخامس عشر نضجت التحولات التي بدأت في المجتمع السوداني في حدوده الحاليّة بعد انفصال الجنوب، تلك الأحداث التي بدأت باعتلاء أول ملك مسلم عرش مملكة مقُرّة في بداية القرن الثالث عشر الميلادي (7 هـ)، ورغم أن ذلك

التاريخ لم يشهد البداية الحقيقيّة لقيام الممالك الإسلاميّة في السودان، إلا أنه شهد بداية تدهور المسيحيّة وانتشار الإسلام في السودان.

ونتج عن ذلك التحول بداية انتشار العقيدة والثقافة الجديدتين، وضعف اللغات القديمة، وسيادة اللغة العربيّة باعتبارها لغة الدين الجديد، فأدى كل ذلك إلى جانب التحركات السكانيّة التي صاحبت ذلك التحول خلال قرنين من الزمان إلى بداية قيام الممالك الإسلامية في السودان في بداية القرن الخامس عشر الميلادي (9 هـ).

ومنذ قيام سلطنات: الفونج، والفور، والمسبعات، وتقلي، بدأ تكوين المجتمع السوداني في حدوده الحاليّة. ورغم عدم وجود الوحدة السياسية بين تلك الممالك، إلا أنّ مقومات الوحدة كانت متوافرة بينها، في حدودها السياسيّة، بين: البحر الأحمر شرقًا، ودارفور غربًا، وبين منطقة أسوان شمالًا، والنيل الأبيض جنوبًا. وقد ناقشنا في الفصل الأول من الجزء الثاني من هذا الكتاب كيف كانت الوحدة قائمة بين تلك الممالك، رغم غياب الوحدة السياسيّة.

وفي واقع الأمر فإن الصِّلة بين سكان كل المنطقة الواقعة بين: الأقصر في مصر شمالًا، والنيل الأبيض جنوبًا، وبين البحر الأحمر شرقًا، ودارفور غربًا، كانت قويّة ومتصلة، من حيث: السلالة، والعقيدة، واللغة، منذ فترات ما قبل حضارة كوش المبكرة في السودان، وعصر ما قبل الأسرات في مصر، أي منذ نحو أكثر من ستة آلاف سنة.

وقد استمرت تلك العلاقات القوية بين سكان هذه المناطق، ولكن بعد قيام عصر الاسرات في مصر، انسلخت المنطقة الواقعة بين أسوان والأقصر لتكوّن مع المناطق الشماليّة الحضارة المصريّة، بينما استمرت صلة المنطقة من أسوان جنوبًا بالمناطق الأخرى، مكونة حضارة السودان، التي بدأت بحضارة كوش الأولى، والتي نعرفها باسم حضارة كرمة. وقد سميت بهذا الاسم لأن أول الكشوفات الأثريّة التابعة لتلك الحضارة تم العثور عليها في منطقة كرمة. ولكن وجدت آثار تلك الحضارة المبكرة في مناطق شرق السودان وغربه، ومنطقة النيل الأبيض، مما يوضح

الانتشار الواسع لتلك الحضارة منذ الألف الثالث قبل الميلاد. فحضارة كوش المبكرة انتشرت في مناطق السودان بحدوده الحالية، وهي بذلك تمثل بداية حضارة السودان القديمة.

وربما كشفت الأبحاث الآثاريّة في المستقبل القريب الحدود السياسيّة لمملكة كوش، التي كانت عاصمتها في منطقة كرمة، وامتدت حدودها: عبر نهر عطبرة والنيل الأزرق شرقًا، وعبر النيل الأبيض وأودية هوار والملك والمقدم جنوبًا وغربًا. ولكن بدأت نتائج الأبحاث الآثاريّة توضح ارتباط مناطق السودان الحاليّة منذ قيام مملكة كوش الثانية في بداية الألف الأخير قبل الميلاد ثقافيًّا، ولغويًّا، وعقديًّا، مما شكل معالم تاريخهم في عصوره المتتالية. فتاريخ دولة كوش السودانية استمز منذ عصر كرمة حتى سقوط مملكة علوة المسيحيّة، كما وضحنا ذلك في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

ولذلك فقيام الممالك الإسلامية في السودان والذي بدأ في القرن الخامس عشر الميلاديّ يمثل بداية فترة تاريخيّة جديدة ومتميزة، شكلت نتائج أحداثها: العقديّة، واللغويّة، والتحركات السكانيّة المتواصلة، المجتمع السودانيّ الحديث. والمتصفّح السريع لكتاب طبقات ود ضيف الله، يلحظ التواصل بين: حكام، وعلماء، وطلاب العلم، وشعوب الممالك الإسلامية بالسودان: شرقه، وغربه، وشماله، وجنوبه، ووسطه، مما يؤكد الروابط القوية بين سكان كل تلك المناطق.

تلك الروابط التي لم تتحكم فيها الحدود السياسيّة، كما في الدول القوميّة الحالية، التي نشأت بظهور الحركات والقوميّات في أوروبا في القرن التاسع عشر، ثم استعارها منهم المسلمون وغيرهم من الشعوب، بعد تحقيق استقلالها من الاستعمار كما شرحنا ذلك في الفصل الأول، من الجزء الثاني من هذا الكتاب. ونظام الدولة القوميّة هذا يختلف كليًّا عن الدول التي كانت قائمة في السودان قبل الغزو.

فالنظام التركيّ المركزيّ الجديد لم يأت بتغييرات جذريّة في تكوين المجتمع السودانّي: الثقافّي، أو اللغويّ، أو العقديّ، أو العرقّي، ليبدأ به السودان مرحلة جديدة

في تاريخه، كما هو سائدٌ الآن، باعتبار العصر التركيّ بداية لتاريخ السودان الحديث. كل ما حدث في العصر التركيّ هو بداية تحول نظام الإدارة في مناطق الممالك القديمة، إلى نظام إداريّ جديد، يخضع لإدارة مركزيّة واحدة في تركيا أو في القاهرة. ولم يغير هذا الأسلوب من الإدارة – الدولة ذات الحدود السياسيّة الواحدة – الارتباط والانتماء السابق لسكان الممالك السودانيّة، التي أنهت السلطات التركيّة حكمها في البلاد، وظل ذلك الارتباط كما هو في عصر الدولة المهديّة ثم في عهد الاستقلال، الذي تشكّلت حدوده السياسيّة، كما كان عليه الحال تحت الحكم الثنائيّ.

ولذلك فإنّني أرى أن تاريخ السودان يمكن تسميته «تاريخ الممالك الكوشيّة»، منذ بداية حضارة كوش الأولى في الألف الثالث قبل الميلاد وحتى سقوط دولة علوة في القرن الخامس عشر الميلادي. ثم يأتي بعد ذلك تاريخ السودان الحديث بعد القرن الخامس عشر حيث تنتهي الفترة الزمنيّة التي يعالجها هذا الجزء.

وليس الهدف من هذا الجزء معالجة التاريخ السياسيّ والحضاريّ للسودان حتى القرن الخامس عشر، فقد تعرضنا لذلك بصورة غير مباشرة في الجزء الثاني من هذا الكتاب، والذي تناول بلاد السودان وسكانها. والهدف من هذا الجزء هو معالجة علاقات الممالك السودانيّة بالمسلمين في مصر، لأن أغلب المادة التي وردت في هذا الصدد جاءت في المصادر العربيّة، عند الحديث عن علاقات المسلمين بالمناطق الواقعة إلى الجنوب من حدودهم في مصر. وقد رأيت أن دراسة علاقات الممالك السودانية بالمسلمين في مصر تمكّن من تتبع جزء كبير من تاريخها السياسيّ، وتوضح آثارها وتأثّرها بالمسلمين في مصر، وإلى أيّ مدًى لعبت تلك العلاقات دورًا هامًا في تشكيل المجتمع السوداني المعاصر. ومن البدَهي أنّني أقصد بالممالك السودانيّة: الممالك التي قامت في منطقة البجة، والممالك المسيحية الثلاث، التي امتدت حدودها من أسوان شمالًا، وحتى النيل الأبيض جنوبًا، ومن حدود البجة شرقًا، وحتى منطقة دارفور غربًا.

أما الفترة التالية للقرن الخامس عشر الميلاديّ، والتي شهدت ظهور المسمّيات القبليّة الحاليّة، وتداول شجرات النسب بين تلك القبائل، فستتم معالجتها في

جزء لاحق لهذا الجزء، إن شاء الله. وسيتم دراسة ومقارنة شجرات النسب، دراسة تحليليّة نقديّة، ومقارنة ما تشير إليه من سلالات، مع نتائج ما توصلت إليه أبحاث الجينات الوراثيّة من تصنيفها لسكان السودان القدماء والحاليين، والجينات الوراثية لبعض القبائل الساميّة التي ارتبطت بها أشجار النسب المتداولة في السودان.

وقد جاءت الدراسة في هذا الجزء في ستة فصول، تناول الفصل الأول الحروب التي دارت بين المسلمين في عصر عمرو بن العاص وعبد الله بن سعد من جهة، ومملكة مريس (نوباديا) التي كانت عاصمتها مدينة فرس، والتي امتدت حدودها من أسوان إلى شمال مدينة دنقلة من جهة أخرى. وتحاول الدراسة تعرّف أماكن تلك المعارك، وإلى أيّ مدًى توغل المسلمون داخل مملكة مريس، وأخيرًا متى تم اتحاد مملكة مريس ومملكة مقُرّة التي كانت عاصمتها مدينة دنقلة.

وتناول الفصل الثاني علاقات مملكة مقُرّة بالمسلمين في مصر، قبل دخولها في عصر الحكم اللامركزيّ للخلافة العباسيّة، وتبين شح المعلومات عن تلك الفترة. واستعرض الفصل بما توافر من معلومات في المصادر العربيّة علاقات مملكة مقُرّة بالدول التي حكمت مصر منذ القرن الثالث الهجريّ (9 م) وحتى عصر المماليك. وتبيّن أن العلاقات سادها التوتر في عصر تلك الدول، وهي: الدولة الطولونيّة، والدولة الإخشيديّة، والدولة الفاطميّة، والدولة الأيوبيّة.

وانفرد الفصل الثالث باستعراض علاقات مملكة مقُرّة بالمماليك، حيث توافرت عنها مادة أغزر بكثير عن الفترة السابقة، وذلك لاهتمام المماليك ببلاد مقُرّة حتى أدخلوها تحت حكمهم. ويحاول الفصل تتبع ما حدث لمملكة مقُرّة بعد خضوعها للمماليك، وهل انتهى حكم الأسرة المقريّة باعتلاء أبناء الكنز عرشها؟ ولم تتوافر معلومات تمكن من دراسة علاقة مملكة علوة بالمماليك في فصل مستقل، فتناولنا في هذا الفصل ما تيسر من ذلك.

وعالج الفصلان الرابع والخامس الاتفاقيات التي تمت بين المسلمين في مصر ومملكتي مريس ومقرة، منذ عصر عمرو بن العاص، لأن معرفتنا بتلك الاتفاقيات

تكاد تكون منحصرة في اتفاق واحد، وهو الاتفاق المشهور باسم البقط. فقد تم تتبع كل الاتفاقيات التي وردت في المصادر العربيّة عن تلك العلاقات خلال القرون السبعة من علاقات ممالك السودان بالمسلمين في مصر، وكيف أنه حدثت بين الطرفين نحوًا من خمس وعشرين معركة حربيّة، وتم تعديل تلك الاتفاقيّات أكثر من عشر مرات، ووثقت المصادر العربية لنحو أربعة وعشرين نصًّا لتلك الاتفاقيات. ومع كل ذلك نحن نجتر نصًّا واحداً أُطلق عليه «معاهدة البقط».

ويعالج الفصل الأخير علاقات المسلمين في مصر ببلاد البجة وممالكها، حيث تطورت العلاقات من عدائيّة في القرنين الأولين للهجرة، إلى علاقات وديّة وحسن جوار، بعد اشتغال المسلمين بالتعدين في مناطق الصحراء الشرقيّة لبلاد البجة، وكيف أسهم البجة في نشاط التعدين، والحركة التجاريّة في المنطقة. وقد رأيت أن أضع الملاحق في نهاية كل فصل تسهيلًا للرجوع إليها، وذلك خلافًا لما جرت عليه العادة بوضع كل الملاحق في نهاية الكتاب.

وأخيرًا، آمل أن يُكمّل هذا الجزء، ما بدأناه في الجزأين الأول والثاني، من إلقاء الضوء على المجتمع السودانيّ قبل القرن الخامس عشر، حتى نتمكن من بناء جسر بين السودان وسكانه وتاريخه، في الفترة السابقة للقرن الخامس عشر والفترة التالية لها. فقد شهدت الفترة السابقة للقرن الخامس عشر قيام العديد من الممالك والمدن، وتنوعت الثقافات واللغات والمعتقدات، وكل ذلك يحتاج إلى تضافر المؤسسات الأكاديميّة والثقافيّة وجهود الباحثين في مختلف التخصصات، لنفض الغبار عنه، وتقديمه إلى هذا الجيل.

فإن الغالبية العظمى من أجيالنا المعاصرة، تجهل تراثها، وتعاني من انفصالها وفقدان الصلة به، وذاكرتنا التاريخيّة المرتبطة بالحاضر تعود إلى قرون لا تكاد تتعدى أصابع اليد الواحدة، من نحو ستين قرنًا من تاريخنا. ولكي نبني أمة متماسكة علينا أن نتعارف، أي يعرف بعضنا بعضًا. فنحن نعيش أغرابًا على تراب أرضنا، وينبغي علينا تعرف تراثنا والارتباط به، لنتعايش ويَقْبل بعضنا بعضًا، ونشرع جميعًا في البناء.

وأخيرًا أود أن أتقدم بأجزل الشكر لإدارة بنك التنمية التعاوني الإسلاميّ، ورئيس مجلس الإدارة المهندس الحاج عطا المنان، بتشجيعهم وتفضلهم بطباعة هذا الكتاب فجزاهم الله خيراً.

أحمد الياس حسين

الخرطوم أركويت سبتمبر 2012 م

مقدمة الطبعة الثانية

يتناول هذا الجزء مرحلة مهمة من تاريخ السودان، وهي مرحلة بداية التحول الذي شكل المجتمع السودانيّ في صورته الحديثة. وتعالج فصول هذا الجزء تاريخ العلاقات بين السودان والمسلمين في مصر، بين القرنين السابع والخامس عشر الميلاديّين. وقد نفدت الطبعة الأولى من هذا الجزء، وهذه الطبعة الثانية لا تختلف عن الطبعة الأولى، عدا إضافة بعض الملاحق، مثل قوائم ملوك ممالك مريس (نوباديا)، ومقرة، ودوتاو، ومراجعة قائمة ملوك مملكة مقُرّة، وإضافة جدول لبعض أحداث العلاقات بين السودان ومصر بين القرنين 7 – 13 م. وكما جاء في الطبعة الأولى، فقد ذيلت الفصول الثالث والرابع والخامس بملاحق، خلافًا لما جرت عليه العادة من وضع الملاحق في نهاية الكتاب. فقد رأيت أن وضع الملحق إلى جوار الفصل الذي ينتمي إليه أيسر للرجوع إليه. وقد أضفت ملحقًا واحدًا في نهاية الكتاب، لأنه شامل لأحداث العلاقات في كل الفصول بعنوان «**أحداث العلاقات بين السودان والمسلمين بين القرنين 7–14م**».

يعالج هذا الجزء ويراجع فترة سبعة قرون من أحداث العلاقات المتواصلة بين السودان، والمسلمين في مصر، من القرن السابع حتى نهاية القرن الرابع عشر الميلاديّ. وتأتي أهمّيّة هذه المراجعة لأننا كثيرًا ما نختزل أحداث العلاقات والصراع بين السودانيين والمسلمين في تلك الفترة في:

1. معركة عبد الله بن سعد عام 31 ه/641 م
2. توجه كل اهتمامنا، بل قد تنحصر معرفتنا على اتفاق واحد بين الممالك

السودانيّة والمسلمين في مصر، هو الاتفاق المشهور باسم «معاهدة البقط».

3. الانتقال من معاهدة البقط إلى دخول العرب في السودان، استنادًا على ما تواتر في الروايات الشفهيّة، دون توثيقها بمصدر يسندها.
4. وننهي هذه الفترة بسقوط مملكة علوة وقيام الممالك الإسلامية.

هذا الاختزال للسبعة قرون يغَيِّب ويتجاهل الكثير من أحداث العلاقات بين السودان والمسلمين في مصر في تلك القرون. فقد تتبعت أكثر اثنين وأربعين حدثاً (ملحق رقم 1 أخر الكتاب) متنوعاً لتلك العلاقات. ومن بين تلك الأحداث وقوع ثمانية وعشرون معركة بين ممالك السودان والمسلمين في مصر كانت آخرها قبل قيام مملكة سنار بنحو 139 سنة، ومراجعة وتوقيع عشرة اتفاقيات بين ممالك السودان والمسلمين في مصر كما يتضح فيما يلي في الفصل الخامس في الجدول رقم 9.

كما أدى اختزال أحداث تلك القرون السبعة إلى عدم اهتمامنا بتاريخ مملكتي مقُرّة وعلوة في أيامهما الأخيرة، بحيث لا ندري حتى الآن - على وجه الدقّة - متى سقطت المملكتان. كما تخلو كل كتب التاريخ في كل مراحل التعليم عن ممالك: شرق وغرب السودان، وأعالي النيل الأزرق، قبل القرن السادس عشر الميلادي.

تبدو العلاقات بين ممالك السودان والمسلمين في مصر في هذا الجزء واضحة من خلال الجداول داخل الكتاب. فعلى سبيل المثال بخصوص الاتفاق الوحيد المشهور «معاهدة البقط» تناولت ثلاثة عشر مصدرًا إلى ذلك الاتفاق باسم «الصلح»، وتناولته تسعة مصادر باسم «الهدنة»، وتناولته خمسة مصادر فقط باسم «البقط».

وفي الوقت الذي تتناول فيه كل مراجعنا نصًا واحدًا مطوّلًا لهذا الاتفاق «البقط»، تكررت نحو ثلاثين مرة نصوص صغيرة ومختصرة لهذا الاتفاق، تضمنت الرقيق مقابل الطعام وأشياء أخرى. ووضحت بعض تلك النصوص بالتفصيل ما التزم المسلمون بدفعه مقابل الرقيق، ولا يرد هذا في نص البقط المعروف لدينا. ولذلك ينبغي علينا مراجعة كل علاقات الممالك السودانيّة بالمسلمين في مصر، بين القرنين السابع والخامس عشر الميلاديّين، مراجعة دقيقة ومتأنية، مستندة على المصادر الأوليّة.

وكنت قد اقترحت في مقدمة الطبعة الأولى بجعل القرن الخامس بداية لتاريخ السودان الجديث، بدلًا عن القرن التاسع عشر، وقد تناولت هذا الموضوع كثيرًا، وأرجو أن ينال المقترح حظه من النقاش. كما أشرت في مقدمة الطبعة الأولى إلى تناول شجرات نسب القبائل السودانيّة في دراسة تحليليّة نقديّة، ومقارنة ما تشير إليه من سلالات، مع نتائج ما توصلت إليه أبحاث الجينات الوراثيّة، من تصنيفها لسكان السودان القدماء والحاليّين، والجينات الوراثية لبعض القبائل السامية التي ارتبطت بها أشجار النسب المتداولة في السودان. وسيتم تناول ذلك في الأجزاء التالية من كتاب «مراجعات في تاريخ السودان» إن شاء الله.

أحمد الياس حسين

الخرطوم، أركويت أغسطس 2020

الفصل الأول

الحروب بين المسلمين ومملكة مريس (نوباديا)

- الحروب في ولاية عمرو بن العاص
- الحروب في ولاية عبد الله بن سعد
- العلاقات حتى بداية القرن الثاني الهجريّ (8 م)

مدخل

أودّ في بداية هذا الفصل الرجوع إلى ما تم شرحه في الفصل الرابع، من الجزء الثاني من هذا الكتاب، عن اختلاف مدلول كلمة نوبة أو نوبا، في التراث الرومانيّ، عنها في التراث العربيّ. فالمصادر الرومانيّة استخدمت منذ القرن الثالث قبل الميلاد كلمة نوباديا – التي هي نوبة في المصادر العربيّة – للدلالة على سكان المنطقة الواقعة بين: الواحة الخارجة في مصر شمالًا، وأواسط مناطق كردفان ودارفور الحاليتين جنوبًا. وقد أُطلِق اللفظ أخيرًا في المصادر الرومانية في القرن الثالث الميلاديّ على الجماعات المهاجرة من الصحراء الواقعة غربيّ النيل، والتي استقرت في جنوب حدود الدولة المصريّة الحاليّة، وأسست المملكة التي عرفت في المصادر الرومانيّة باسم مملكة نوباديا، واتخذت من فرس، شمال وادي حلفا، عاصمة لها.

عندما دخل المسلمون مصر أطلقت المصادر العربية المبكرة على مملكة نوباديا الاسم المحلّي للمنطقة، وهو «مريس»، فعرفت باسم مملكة مريس، ولم يغيّر العرب اسم السكان «النوباديين»، بل عدلوا في نطقه فأصبح «النوبة». ومريس كما حددتها المصادر العربيّة، تمتد من منطقة أسوان شمالًا، وحتى الشلال الثالث شمال دنقلة جنوبًا. واسم النوبة في المصادر العربيّة له دلالتان، أولاهما أطلق على سكان مملكة مريس، والثانية أطلق بصورة عامة على سكان مملكتي مقُرّة وعلوة.

فمع مَن مِن النوبة كانت حروب المسلمين بين عامي 21 – 31 هـ؟ ناقشنا ذلك أيضًا بنوع من التفصيل في الجزء الثاني من هذا الكتاب، وخلُصنا بعد إيراد عدد من الأدلة وآراء بعض الباحثين أن الحروب كانت مع مملكة مريس [مملكة نوباديا]، ونكتفي هنا بما ذكره المسعوديّ عن تلك الحروب، حيث قال:

«وأبى عمرو بن العاص أن يصالحهم، حتى صُرف عن مصر، ووليها عبد الله بن سعد، فصالحهم على رؤوس من السبي معلومة، مما يسبي هذا الملك المجاور للمسلمين، المدعو بملك مريس من أرض النوبة، وغيرها من ممالك النوبة المتقدم ذكرها، فيما سلف من صدر هذا الباب»[1] وواضح في هذا النص أن الحرب كانت مع ملكة مريس المجاورة لحدود المسلمين جنوبي أسوان.

ولم تتناول المصادر العربيّة العلاقات المبكرة بين المسلمين والنوبة، والتي اتخذت - كما رصدتها المصادر – طابعًا حربيًّا في الفترة بين عامي 21 – 31 هـ بدرجة من التفصيل، تُمكّن من تعرفها بصورة واضحة. وما ورد عن تلك الحروب يمكن تناوله في مرحلتين: المرحلة الأولي في عصر ولاية عمرو بن العاص على مصر، والمرحلة الثانية في عصر ولاية عبد الله بن سعد على مصر.

1 المسعوديّ، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**. القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، 1958 ج 2 ص 21.

الحروب في مرحلة ولاية عمرو بن العاص

تناوَلَ أحداثَ هذه المرحلة بشيء من التفصيل – بالمقارنة إلى المرحلة التالية – كلٌّ من ابن عبد الحكم والبلاذُريّ، وكلاهما من كُتّاب الفتوح. روى ابن عبد الحكم الذي كان مقيمًا بمصر (ت 257 هـ/ 871 م) عن سعيد بن غفير (ت 226 هـ/840 م) وروى البلاذريُّ (ت 279 هـ/892 م) عن يزيد بن حبيب النوبيّ، الذي كان والده من سبي النوبة (ت 128 هـ/ 745 م) والذي تعد رواياته من أقدم وأوثق ما ورد عن علاقات النوبة المبكرة بالمسلمين. وقد اتفق المؤلفان فيما روياه عن حروب النوبة والمسلمين في عصر ولاية عمرو بن العاص على مصر. ثم نقل عنهما من أتى من المؤلفين من بعد، أمثال: الطبريّ، والمسعوديّ، وغيرهما.

وسأورد هنا رواية البلاذري لأنها أكثر تفصيلاً، قال البلاذري:

«حدثني محمد بن سعد قال: حدثني محمد بن عمر الواقديّ، عن الوليد بن كثير، عن يزيد بن أبى حبيب، عن أبى الخير قال: لما فتح المسلمون مصر بعث عمرو بن العاص إلى القرى التي حولها الخيل ليطاهم. فبعث عقبة بن نافع الفهريّ، وكان نافع أخا العاص لأمه، فدخلت خيولهم أرض النوبة كما تدخل صوائف الروم، فلقى المسلمون بالنوبة قتالًا شديدًا. لقد لاقوهم فرشقوهم بالنبل حتى جرح عامتهم. فانصرفوا بجراحات كثيرة وحدق مفقوءة، فسموا رماة الحدق. فلم يزالوا على ذلك حتى ولي مصر عبد الله بن سعد بن أبي سرح.»[1]

ويقول البلاذري في نفس المكان:

« حدثني محمد بن سعد قال: حدثني الواقدي قال: حدثنا إبراهيم بن جعفر، عن

1 البلاذري، **فتوح البلدان**. بيروت: دار الكتب العلمية 1983 ص 238. وانظر ابن عبد الحكم، **فتوح مصر وأخبارها**، تحقيق محمد الحجيري. بيروت: دار الفكر 1996 ص 122.

عمر بن الحارث، عن أبي قبيل حي بن هاني المعافرى، عن شيخ من حمير، قال: شهدت النوبة مرتين في ولاية عمر بن الخطاب، فلم أر قومًا أحدّ في حرب منهم. لقد رأيت أحدهم يقول للمسلم: أين تحبُّ أن أضع سهمي منك؟ فربما عبثْ الفتى منا فقال: في مكان كذا فلا يخطئه. كانوا يكثرون الرمي بالنبل، فما يكاد يرى من نبلهم في الأرض شيء. فخرجوا إلينا ذات يوم فصافونا ونحن نريد أن نجعلها حملة واحدة بالسيوف، فما قدرنا على معالجتهم. رمونا حتى ذهبت الأعين، فعُدت مئة وخمسون عينًا مفقوءة. فقلنا: ما لهؤلاء خير من الصلح، إن سلبهم لقليل وإن نكايتهم لشديدة. فلم يصالحهم عمرو، ولم يزل يكالبهم حتى نُزع وولي عبد الله بن سعد بن أبى سرح».

وضحت هذه النصوص الآتي:

1. أن قائد الحملة الأولى التي أرسلها عمرو بن العاص إلى بلاد النوبة هو عقبة بن نافع الفهري[1]، كما ورد عند البلاذريّ، وتردد في المصادر الأخرى، ويبدو أن عقبة غادر مصر بعد الحملة الأولى على النوبة، لأنه اشترك مع عمرو بن العاص في فتح برقة، وظل موجودًا هناك حتى قيام الدولة الأمويّة. كما اتضح أيضًا أن قائد الحملة ليس عبد الله بن سعد بن أبي سرح كما ذكر المقريزيّ بدون إسناد، حيث قال: «وأوّل ما تقرّر هذا البقط على النوبة في إمارة عمرو ابن العاص، لما بعث عبد الله بن سعد بن أبي سرح، بعد فتح مصر إلى النوبة سنة عشرين، وقيل: سنة إحدى وعشرين، في عشرين ألفًا، فمكث بها زمانًا، فكتب إليه عمرو يأمره بالرجوع إليه.»[2]

2. دار القتال مدة خمس سنوات في عصر عمرو بن العاص، لأن عبد الله بن

1 ورد عند ابن عبد الحكم اسم قائد الحملة نافع الفهري. ابن عبد الحكم، **فتوح مصر** ص 122. ويبدو أنه حدث خطأ في نقل الاسم، إذ اتفقت المصادر أن الحملة كانت بقيادة عقبة وليس والده. وقد ظل نشاط عقبة في شمال إفريقية حتى قتل فيها عام 64 أو 65 هـ، ولم يرد ذكر لوالده في أحداث فتوح مصر أو باقي مناطق شمال افريقيّة.

2 المقريزيّ، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، في كتاب مصطفى محمد مسعد، **المكتبة السودانيّة العربيّة: مجموعة النصوص والوثائق العربية الخاصة بتاريخ السودان في العصور الوسطى**. الخرطوم: جامعة القاهرة بالخرطوم 1972 ص 301. فيما يلي نشير إليه بـ: مسعد، المكتبة العربيّة.

سعد تولى كما ذكر البلاذُريُّ ولاية مصر عام 25 هـ[1] ولا نعلم شيئًا عن تفاصيل نشاط المسلمين الحربيّ في هذه الفترة، ما عدا ما ذكر عن طبيعة الصراع الذي شبهته المصادر بصوائف الروم. ويعود هذا الوصف إلى الحروب التي كانت تدور مرّتين في السنة، مرّة في الصيف وأخرى في الشتاء، بين المسلمين والإمبراطوريّة البيزنطيّة، التي عرفها المسلمون بدولة الروم. وكانت تلك الحروب تقع على الحدود بينهما، والتي تقع الآن في منطقة الشرقيّة من أراضي تركيا، وقد عرفت تلك الحروب في المصادر العربيّة باسم «الصوائف والشواتي».

3. واجه المسلمون مقاومة عنيفة من النوبة كما يتضح من نص البلاذُريّ، مثل «فلقي المسلمون بالنوبة قتالًا شديدًا» في النص الأول، و«فما قدرنا على معالجتهم» في النص الثاني. وقد ذكر ابن عبد الحكم أن عبد الله بن سعد «هادنهم لأنه لم يطقهم». يدل كلُّ ذلك على عنف مقاومة النوبة وصلابتهم أمام غارات المسلمين، حتى أطلقوا عليهم «رماة الحدق»، ويتعارض ذلك مع ما أورده المقريزيّ من أن ملك النوبة أظهر ضعفًا ومسكنةً وتواضعًا لعبد الله بن سعد، كما سنشير إليه.

4. واضح من نصوص البلاذريّ وابن عبد الحكم، وغيرهم ممن تناولوا أحداث هذه الفترة، مثل المسعوديّ والطبريّ[2]، أن المسلمين لم يعقدوا صلحًا أو اتفاقًا مع النوبة في ولاية عمرو بن العاص، بل كانت الحروب تدور سنويًّا حتى ولي عبد الله بن سعد. بخلاف ما ذكر المقريزيّ، أنه: «لما مات عمرو رضي الله عنه، نقض النوبة الصلح الذي جرى بينهم وبين عبد الله بن سعد، وكثرت سراياهم إلى الصعيد، فأخربوا، وأفسدوا، فغزاهم مرّة ثانية عبد الله ابن سعد بن أبي سرح، وهو على إمارة مصر في خلافة عثمان رضي الله عنه، سنة إحدى وثلاثين».

---

1 البلاذريّ، **فتوح البلدان**، ص224.

2 المسعوديّ، **مروج الذهب**، ج 2ص 21 والطبري، **تاريخ الرسل والملوك**، في مسعد، **المكتبة العربية** ص 36

متى عقد عبد الله بن سعد صلحه الأول؟

لعل فيما أورده ابن عبد الحكم عن ولاية عبد الله بن سعد لصعيد مصر، ما يلقي بعض الضوء على ما ذكره المقريزيّ في الفقرة رقم 4 أعلاه «أن عبد الله بن سعد وقّع مع النوبة صلحًا قبل صلح عام 31 هـ» فقد ذكر ابن عبد الحكم أن الخليفة عمر بن الخطاب عيّن عبد الله بن سعد بن أبي سرح واليًا على صعيد مصر، كما ذكر أيضًا أنه «توفي عمر رحمة الله عليه ومصر على أميرين: عمرو بن العاص بأسفل الأرض، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح على الصعيد»[1] وأسفل الأرض هنا يقصد بها الوجه البحريّ من مصر، أو منطقة الدلتا.

ويبدو أن تعيين عبد الله بن سعد على الصعيد قد تم بعد غزوة عقبة بن نافع للنوبة، لأن عقبة غادر مصر مع عمرو بن العاص لغزو برقة عام 22 هـ وربما صاحب ذلك تعيين عبد الله بن سعد على الصعيد، فيكون ذلك في السنة الثانية لولاية عمرو ابن العاص على مصر، واستمر عبد الله واليًا على الصعيد حتى وفاة الخليفة عمر وتولية الخليفة عثمان، الذي عزل عمرو بن العاص من ولاية مصر وعين عليها عبد الله بن سعد عام 25 هـ

فغارات المسلمين (الصوائف) على مملكة مريس، كانت تحت إشراف أو قيادة عبد الله بن سعد، ما عدا أولى الحملات التي كانت بقيادة عقبة بن نافع. فربما يكون عبد الله قد وقع اتفاقًا مع مملكة مريس أثناء ولايته على الصعيد، ونقضه النوبة عندما عُين عبد الله واليًا على كل مصر. غير أن ما ذكره المقريزيّ في الفقرة رقم 1 أعلاه من أن عمرو بن العاص أرسل عبد الله بن سعد لغزو النوبة يصعب قبوله. وأغلب الظن أن من نقَل عنهم المقريزيّ قد اختلط عليهم الأمر بين حروب عبد الله بن سعد في فترة ولايته للصعيد، وبين فترة ولايته لمصر كلِّها.

1 ابن عبد الحكم، **فتوح مصر**، ص 123 -124.

الحروب في مرحلة ولاية عبد الله بن سعد

تشمل هذه المرحلة فترة ست السنوات الواقعة بين عام 25 هـ بداية ولاية عبد الله بن سعد على مصر حتى عام 31 هـ/ 651 م وهو عام حملته المشهورة على النوبة. ولم تمدنا المصادر العربية بمعلومات عن العلاقات بين مملكة مريس والمسلمين في هذه الفترة، ماعدا ما ورد عن حملة 31هـ وحتى المعلومات التي وردت عن هذه الحملة في المصادر العربيّة – باستثناء ما ورد عند المسعوديّ والمقريزيّ – عبارة عن إشارات في غاية الاختصار والاختلاف.

فقد أهملت تلك المصادر إيراد معلومات عن النوبة في هذه المعركة، ولم توضّح مكانها، ولم تذكر بنود الاتفاق الذي تم بين الطرفين بصورة واضحة. ولم تتفق حول ما ذكرته من بنود نسبت إلى عبد الله بن سعد، فجاء بعضها مختصرًا جدًّا، وبعضها الآخر مطولًا، اختلفت بنوده من مصدر لآخر. وسنتناول هنا ما ورد عند كلٍّ من المسعوديّ والمقريزيّ حول مكان المعركة، ونرجئ الحديث عما ورد عن الاسم الذي أطلق على الاتفاق والذي اشتهر فيما بعد باسم «البقط» وبنوده، إلى الفصل الثاني من هذا الكتاب، الذي نخصصه للاتفاقيات التي أجريت بين مملكتي مريس ونوباديا وبين المسلمين.

أين خاض عبد الله بن سعد معركته مع النوبة عام 31 هـ؟

أشرنا في بداية هذا الفصل إلى ما توصلنا إليه سابقًا، من أن معارك المسلمين المبكرة كانت مع مملكة مريس، وعاصمتها فرس، والتي تقع شمال مملكة مقُرّة التي عاصمتها دنقلة. وقد امتدت حدود مملكة مريس شمالًا حتى منطقة أسوان. فأين دارت معركة عبد الله بن سعد عام 31 هـ؟

يبدو واضحًا من النصوص أن المعارك في عصر ولاية عمرو بن العاص على الصعيد، كانت غارات، لم يتمكن المسلمون خلالها من احتلال مواقع داخل مملكة مريس. وليس لدينا معلومات عن نشاط عبد الله بن سعد بعد أن تولى حكم مصر، ما عدا المعركة التي حدثت في السنة السادسة من ولايته عام 31 هـ. ولكن يتضح مما ذكره ابن حوقل أن منطقة أسوان كانت حتى عام 31هـ غير خاضعة للمسلمين. فقد ذكر:

«وكانت البجة أمّة تعبد الأصنام وما استحسنوه، إلى سنة إحدى وثلاثين، فإن عبد الله بن أبي سرح لما فتح مدينة أسوان، وكانت مدينة أزليّة قديمة، وكان عبر إليها من الحجاز، قهر جميع من كان بالصعيد وبها من فراعنة البجة وغيرهم... وحدثني أبو منيع أحمد الجعدي الأسوانيّ: أن أسوان افتتحها عبد الله بن أبي سرح سنة إحدى وثلاثين، وافتتح هيف وهي المدينة التي تجاه أسوان من غربي النيل، وقد تدعى قرية الشقاق، وافتتح أبلاق وهي مدينة في وسط النيل على حجر ثابتة وسط الماء منيعة الجزيرة وبينها وبين أسوان ستة أميال، وبحذائها على النيل من جهة الشرق مسجد الرّوينّي وقصر آليه، وتحت المسجد بيعة النوبة، وهو آخر حد الإسلام وأول حد النوبة.»[1]

يوضح هذا النص بصورة جلية الأماكن التي خاض فيها عبد الله بن سعد حروبه عام 31 هـ فقد أخضع أسوان، ثم فتح مدينة هيف، وتوسع بعد ذلك جنوبي أسوان، ففتح مدينة أبلاق، وهي جزيرة تقع على بعد ستة أميال جنوب أسوان. ولا ندري كيف كان الوضع في أسوان بعد احتلال المسلمين مصر، هل كانت مستقلة تحت حكم أمراء محليّين؟ أم كانت خاضعة للبليميّين (البجة) الذين كانوا يحكمون بعض المناطق شمالي أسوان؟ أم كانت خاضعة لمملكة مريس؟

ومما يرجح أنها كانت خاضعة لمملكة مريس ما ذكره المقريزيّ، أنه «لما مات عمرو رضي الله عنه، نقض النوبة الصلح الذي جرى بينهم وبين عبد الله بن سعد، وكثرت سراياهم إلى الصعيد، فأخربوا، وأفسدوا، فغزاهم مرّة ثانية عبد الله بن سعد بن أبي سرح، وهو على إمارة مصر في خلافة عثمان رضي الله عنه، سنة إحدى وثلاثين»[2].

1 ابن حوْقل، **كتاب صورة الأرض**. بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة 1979 ص 55.

2 المقريزيّ، **المواعظ والاعتبار**، في مسعد، المكتبة السودانية ص 301.

فالنوبة بناءً على هذا النص كانوا يغيرون على صعيد مصر قبل عام 31 هـ، وإغارتهم على صعيد مصر تتطلب سيطرتهم على أسوان. وعلى كل حال فإنّ عبد الله بن سعد قد استولى عام 31 هـ على أسوان، وتقدم جنوبًا وبسط سيطرته حتى مدينة بلاق. وتبدو مدينة بلاق مدينة كبيرة، قال عنها المسعوديّ: وفي مدينة بلاق خلق كثير من الناس ومنبر[1]، ونخل كثير في كلا الشطين»[2]، ووضّح اليعقوبيّ أنّها كانت محصّنة «عليها سور حجارة»[3].

لم يذكر ابن حوقل تقدُّم عبد الله بن سعد إلى الجنوب من مدينة بلاق في مملكة مريس، التي تمتد حدودها جنوبًا كما وضح ابن سليم حتى قرية يستو في منطقة الشلال الثالث شمال مدينة دنقلة الحاليّة. وقد ذكر ابن سليم أسماء بعض المدن في مملكة مريس، إلى الجنوب من بلاق، حتى آخر حدود المملكة، وقد فصلنا الحديث عنها في الجزء الثاني من هذا الكتاب، ونوجز هنا عنها ما يلي، قال ابن سُلَيم:

«وهذه الناحية بجراش مدينة المريس، وقلعة أبريم، وقلعة أخرى دونها، وبها ميناء تعرف بأدواء... وأوّل الجنادل من بلد النوبة قرية تعرف بتقوى، هي ساحل، وإليها تنتهي مراكب النوبة المصعدة من القصر... ومنها إلى المقس الأعلى، ست مراحل... وهي من أرض مريس... والمسلحة بالمقس الأعلى... ومن هذه المسلحة إلى قرية تعرف: بساي، جنادل أيضًا... ثم ناحية سقلوذا وتفسيرها السبعة ولاة... وواليها من قبل كبيرهم، وتحت يده ولاة يتصرّفون، وفيها قلعة تعرف: باصطنون، وهي أوّل الجنادل الثلاثة... قرية تعرف: بيستو، وهي آخر قرى مريس، وأوّل بلد مقُرّة»[4].

تناول ابن سليم في هذا النص تسع مدن ومنطقة إدارية واحدة، ويمكن تناولها

---

1 لعل منبر هنا قصد بها أن مسجدهم كبير وهو كناية عن كثرة السكان.

2 المسعوديّ، **مروج الذهب**. ج 2 ص 22.

3 اليعقوبيّ، **كتاب البلدان**، www.warraq.com ج 1 ص 40. تم رجوعي إلى هذا الموقع عام 2005 وقد استفدت كثراً من المادة التي جمعتها في ذلك الوقت في هذا الكتاب. وكل الإحالات إلى هذا الموقع ترجع إلى ما أخذته من عام 2005، وسأشير إليه فيما بعد بـ «موقع الوراق».

4 ابن سليم الأسواني، **كتاب أخبار النوبة والمقرة وعلوة والبجة والنيل**، في مسعد، **المكتبة السودانية** ص 92–96. وقد وردت المزيد من التفاصيل عن هذه المواضع في الفصل الثالث من الجزء الثاني من هذا الكتاب.

حسب موقعها الجغرافيّ من الشمال إلى الجنوب كالآتي: مدينة إبريم، وألدو، وبجراش، وتقوى، والمُقْس الأعلى، وصاي، ومنطقة سقلوذا، وقلعة باصطنون ويستو. هذا إلى جانب مدينة القصر التي تجاور مدينة بلاق. وقد تحدثنا عن هذه المدن في الجزء الثاني من هذا الكتاب وسنوجز فيما يلي التعريف بكل منها.

ذكر ابن سليم أنّ «أول بلد النوبة قرية تعرف بالقصر... بينها وبين بلاق ميل»[1] ووضعها المسعوديّ على بعد ستة أميال جنوب مدينة أسوان، وذكر أنّها المكان الذي يستلم فيه المسلمون البقط المقرر على النوبة.[2] وقصر أبريم يعتبر من المدن المهمة شمال الشلال الثاني، فقد أسس فيه الرومان قلعة لحماية حدودهم الجنوبيّة في مصر. وحافظ على دوره في المنطقة، فقد تناول عدد من المصادر العربيّة منذ القرن الرابع الهجري (10م) أخبار قصر أبريم، لأنه كان يمثل خط الدفاع الأول أمام قوات المسلمين التي حاولت غزو مملكة مقُرّة.

وألدو من المواضع التي ترددت كثيرًا في المصادر العربية، وردت اسمها أيضًا بصور مختلفة: ألدو، ودو وأدَوى، وعدا، وضبطها النويري الدَوّ، ووضح أنّه كانت بها قلعة استولت عليها قوات الملك المملوكّي الظاهر بيبرس.[3] ويبدو أن الدو كانت خط الدفاع الثاني جنوب قصر إبريم حتى عصر المماليك. وقد لعبت ألدو دورًا بارزًا ومهمًا في تاريخ المنطقة منذ الفترة السابقة للعصر المسيحيّ.

وقد ورد اسم مدينة بجراش بصور مختلفة في المصادر، يرد: بوخراس، وبوفراس، وبوحراس، وباخَرَس. وقد اتفقت كل الآراء أن كل هذه الإشارات ترجع إلى موضع واحد، هو مدينة فرس، الواقعة إلى الشمال قليلًا من وادي حلفا. وكانت مدينة بجراش عاصمةً لمملكة مريس، ومن أهم مدن المنطقة الشماليّة من الشلال الثاني. وأصبحت بعد اتحاد مملكتي مريس ومقرة مقر حاكم المنطقة، الذي عُرِف بصاحب الجبل، الذي يمتد نفوذه حتى الشلال الثاني، كما وضح ابن سليم. ووصف

---

1 نفس المصدر ص 91.

2 المسعودي، **مروج الذهب**، ج 2 ص 22.

3 النويري، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، في مسعد، ص 218

أبو صالح الأرمني مدينة بجراش بأنها «مدينة المريس، وهي مدينة عامرة آهلة، وبها مقام جوسار: اللابس العصابة، والقرنين، والسوار الذهب».[1]

وقد كانت بجراش إحدى المستوطنات والمراكز الرئيسة في عصر ثقافة بلانة، وعرفت منذ بداية العصر المسيحّي تحت اسم جبل عدا، وأثناء الصراع بين العمري وملك مقُرّة، استمال ملك مقُرّة أعداء العمري من عرب الشام، وأعطاهم إقطاعات فيها، كما ذكر المقريزي[2]. وقد اشتهرت في المصادر الآثاريّة باسم دوتاو، أو مملكة دوتاو. ووضّحت المصادر الآثاريّة أنها ظلت عاصمة لمملكة مسيحيّة عثر على أسماء ثمانيّة من ملوكها، وبعض أسماء من أساقفتها، حتى نهاية القرن الخامس عشر الميلادي، أي قبل نحو عشرين سنة فقط من تاريخ قيام سلطنة سنار الإسلاميّة.

ومدينة تقوى تقع في منطقة الشلال الثاني، في مكان مدينة وادي حلفا الحاليّة، حيث تنتهي رحلة السفن المبحرة من الشمال إلى الجنوب فلا تستطيع عبور الشلال. وإلى الجنوب من تقوى مدينة المقس الأعلى، في مكان عكاشة الحاليّة. ومدينة المقس من أهم مراكز مملكة مريس جنوب الشلال الثاني، إذ ترابط فيها قوات المملكة [مسلحة] حمايةً لها من أيّ تهديد يأتي من الشمال، وبها منطقة جمارك شديدة الضبط، كما وصفتها المصادر، لا يستطيع أحد عبورها إلا «بإذن من الملك»، كما عبر ابن سليم.

وإلى الجنوب من المقس الأعلى مدينة صاي، المعروفة بهذا الاسم حتى الآن، وقد كانت مدينة صاي مدينة مهمة في تاريخ المنطقة القديم، وكانت من أهم المراكز التجاريّة في مملكة كوش - التي عرفت عند المؤرخين بمملكة كرمة - في الألف الثالث قبل الميلاد. ويرى آدمز أنها بناءً على ما نُقِّب فيها من آثار لا تقل أهمية في المجال التجاريّ عن مدينة كرمة عاصمة المملكة. وظلت من المدن المهمة بعد سقوط مملكة كرمة، وظهرت ضمن المستوطنات الصغرى بعد انهيار مملكة مروي.

1 أبو صالح الأرمني، تاريخ الشيخ أبو صالح الأرمني، في مسعد، المكتبة السودانية ص 130.

2 المقريزي، كتاب المقفى، في مسعد، المكتبة السودانية ص 364.

وإلى الجنوب منها يقع إقليم سقلوذا الواسع، وذكر ابن سليم أن الاسم معناه السبع ولاة، إذ كان تحت إدارة واليه سبعة ولاة، مما يدل على كبر وقوة الإقليم. وجنوبيه قلعة اصطنون ويستو آخر حدود مملكة مريس. ثم تبدأ منطقة مقُرّة، التي وصف ابن سليم من مناطقها ناحية بقون الواسعة، ثم منطقة سفد بقل التي ذكر أن بها «نحو ثلاثين قرية بالأبنية الحسان والكنائس والديارات...» ثم بعد كل ذلك مدينة دنقلة عاصمة مملكة مقُرّة.

هذه هي المنطقة الواقعة بين مدينة بلاق ومدينة دنقلة، التي ذكر ابن سُليم أن المسافة بينها وبين مدينة أسوان خمسون مرحلة. فهل انتهت حملة عبد الله بن سعد عام 31 هـ في مدينة بلاق أم تخطتها جنوبًا؟، وإذا كانت تخطتها جنوبًا فإلى أين انتهت؟ وهل من الممكن أن تكون وصلت إلي مدينة دنقلة بعد أن أخضعت كل تلك المناطق ألتي ذكرها ابن سليم؟ وكيف وصلت إلى مدينة دنقلة؟ هل سارت الحملة عن طريق البر أم استخدمت السفن؟ وكم من الوقت استغرق ذلك؟ وكم عدد المعارك التي خاضها المسلمون؟ وقبل كل ذلك هل كان المسلمون مستعدون من حيث العدد والعتاد لمثل تلك الحروب؟ وهل من الممكن أن يسكت ويتجاهل ابن حوقل بقية فتوحات عبد الله بن سعد جنوب مدينة بلاق لو أن ذلك قد تمّ؟ وهل من الممكن أن تسكت كل المصادر عن كل ذلك إذا افترضنا أن الحملة وصلت إلى دنقلة؟

لا أعتقد أن كل المصادر تتجاهل أحداث حملة قد تستغرق على الأقل ثلاثة أشهر في عملياتها، وقد تكون خاضت عشرات المواقع الحربيّة أمام جنود وصفوهم بالقوة والجرأة والشجاعة، حتى عبر ابن عبد الحكم عنهم بقوله: «فهادنهم عبد الله بن سعد إذ لم يطقهم»[1]. ثم هل من المعقول أن يتجشم عبد الله بن سعد كل تلك المسافات ويخوض كل المعارك على الطريق إلى دنقلة ليصالح النوبة، كما ذكر ابن خرداذبة مثلًا: «صالحهم على ثلاثمائة رأس هديّة ليست بجزية ولا خراج. ولهم على المسلمين العوض على الموادعة»[2].

---

1 ابن عبد الحكم، **فتوح مصر** ص 122.

2 ابن خرداذبة، **المسالك والممالك**، في مسعد، **المكتبة السودانية** ص 34.

أرى أن عبد الله بن سعد لم يتعد مدينة بلاق جنوبًا، إذ لو حدث ذلك لتناقلت المصادر أخبار ذلك الزحف، والحروب التي من المفترض خوضها مسافة نحو خمسين مرحلة. وإذا رجعنا إلى الرواية الوحيدة في كل المصادر العربية عن توغل عبد الله بن سعد في أرض مقُرّة حتى مدينة دنقلة وجدناها عند المقريزيّ، وجاءت كالآتي:

«وأوّل ما تقرّر هذا البقط على النوبة في إمارة عمرو بن العاص، لما بعث عبد الله ابن سعد بن أبي سرح، بعد فتح مصر إلى النوبة سنة عشرين، وقيل: سنة إحدى وعشرين في عشرين ألفًا، فمكث بها زمانًا، فكتب إليه عمرو يأمره بالرجوع إليه. فلما مات عمر رضي الله عنه، نقض النوبة الصلح الذي جرى بينهم وبين عبد الله بن سعد، وكثرت سراياهم إلى الصعيد، فأخربوا، وأفسدوا، فغزاهم مرّة ثانية عبد الله بن سعد بن أبي سرح، وهو على إمارة مصر في خلافة عثمان رضي الله عنه، سنة إحدى وثلاثين، وحصرهم بمدينة دنقلة حصارًا شديدًا، ورماهم بالمنجنيق، ولم تكن النوبة تعرفه، وخسف بهم كنيستهم بحجر، فبهرهم ذلك، وطلب ملكهم واسمه: قليدروث الصلح، وخرج إلى عبد الله وأبدى ضعفًا ومسكنة وتواضعًا، فتلقاه عبد الله ورفعه وقرّبه، ثم قرر الصلح معه على ثلثمائة وستين رأسًا في كل سنة، ووعده عبد الله بحبوب يهديها إليه لما شكا له قلة الطعام ببلده، وكتب لهم كتابًا نسخته بعد البسملة.»[1]

يلاحظ على هذه الرواية أنها تختلف عن الروايات الأخرى التي روتها مصادر أخبار النوبة المبكرين، مثل: يزيد بن أبي حبيب وابن لهيعة. فقد ذكرت المصادر العربيّة مثل: ابن عبد الحكم، والبلاذريّ، وابن خرداذبة، والطبريّ، والمسعوديّ، وياقوت، وابن الأثير، والنويريّ، وابن الفرات روايات أخبار حرب عبد الله بن سعد والنوبة عام 31 موثقة بمصادر أخبار النوبة الثقات، ولم يرد فيها ذكر عمرو بن العاص، أو تحديد المكان الذي دارت فيه المعركة، أو اسم ملك النوبة.[2]

وانفراد المقريزيّ بهذه الرواية يجعلها ضعيفة، إلى جانب ما ورد فيها من معلومات تختلف عن روايات كل المصادر العربيّة الأخرى. فقد ذكرت هذه الرواية أن عمرو

1 المقريزي، **المواعظ والاعتبار**، في مسعد، **المكتبة السودانية** ص 300 – 303.

2 انظر روايات هؤلاء المؤرخين في الملاحق.

ابن العاص أرسل عبد الله بن سعد لقتال النوبة عام31 ه، بينما اتفقت المصادر العربيّة كلها على أن حرب عبد الله بن سعد عام 31 ه كانت في ولايته، وحدثت بعد ست سنوات من نهاية ولاية عمرو بن العاص على مصر. ولم يرد في المصادر العربيّة الأخرى ذكر لمدينة دنقلة أو أي مدينة أخرى مرتبطة بعبد الله بن سعد، ولم تذكر اسم الملك الذي وقع الصلح مع النوبة. كما لا تتفق بنود الصلح التي ذكرها المقريزي في هذه الرواية مع بنود الصلح التي ذكرتها كل المصادر العربيّة الأخرى. وسنناقش بنودها بالتفصيل في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

ولذلك فالحكم الواضح على هذه الرواية هو ضعفها الشديد من كل النواحي، وأسلوب المبالغة واضح عليها. والسؤال الملح هو: لماذا أُخذ بهذه الرواية مع ما تتسم به من ضعف وأخطاء وتُركت الروايات الأخرى الموثقة، والتي تتسم بالمصداقيّة، والتي تَواتر تكرارها في المصادر العربيّة؟ ربما ساعد على الإجابة عن هذا السؤال التوقف قليلًا مع أمرين مهمّين:

الأول: أن الذي لا اختلاف عليه، هو أن الأخذ بهذه الرواية ليس ذنب المقريزيّ، فالمصادر العربية تضمنت – وفقًا لمنهجها في كل ما عالجته من أحداث - روايات متعددة، وأحيانًا متناقضة. وقد بين الطبريّ في مقدمة كتابه «تاريخ الرسل والملوك» ذلك المنهج بوضوح، عندما ذكر أنّ:

> «العلم بما كان من أخبار الماضين، وما هو كائن من أبناء الحادثين، غير واصل إلى من لم يشاهدهم ولم يدرك زمانهم، إلا بإخبار المخبرين، ونقل الناقلين، دون الاستخراج بالعقول، والاستنباط بفكر النفوس. فما يكون في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارؤه، أو يستشنعه سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجهًا في الصحة، ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يؤت في ذلك من قبلنا، وإنما أتى من قبل بعض ناقليه إلينا، وإنّا إنما أدينا ذلك على نحو ما أُدِّى إلينا».

فالمقريزي دوّن هذه الرواية في كتابه المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المشهور بـ»خطط المقريزي» إلى جانب الروايات الأخرى الموثقة والمتواترة في

المصادر، والتي ذكرها غيره من المؤرخين. ولم يرجح المقريزيّ رواية على أخرى من الروايات التي ذكرها عن صلح عبد الله بن سعد عام 31هـ، بل ترك ذلك للقارئ والباحث.

الثاني: يتعلق بنا، نحن السودانيين المهتمين بتاريخ السودان، فإننا لم نختر هذه الرواية، بل اختارها قبلنا المؤرّخون الغربيّون. وأغلب الظنّ أن أولئك المؤرخين قد تمكنوا من الاطلاع على ما ترجم مبكرًا من كتاب المقريزيّ: المواعظ والاعتبار. فقد ظهرت ترجمة ما كتبه المقريزي عن البقط، وما كتبه ابن سليم عن النوبة في كتاب المواعظ، في رحلة بوركهارت التي ظهرت طبعتها الأولي 1819 والتي جاء فيها:

«هذه ترجمة من الجزء الأول من كتاب المقريزي الممتاز، والذي هو معروف جيّدًا في أوروبا. وهذه المعلومات عن النوبة – كما عبر بوركهارت - تمثل الأكثر تفصيلًا ودقة ومصداقيّة وإقناعًا من أي مصدر عربيّ آخر.»[1] وصف بوركهارت هذه الرواية بأربع صفات هي: التفاصيل، والدقة، والموضوعيّة، والقناعة. ومن الواضح أن الرواية تتضمن تفصيلًا وافيًا بالمقارنة مع باقي الروايات التي تناولت شروط ذلك الاتفاق التي ذكرها المقريزي نفسه، وذكرتها باقي المصادر. (انظر الملحق رقم 1 في آخر الفصل الرابع).

أما الصفات الثلاث الأخرى وهي الدقة، والمصداقيّة، والإقناع فلم يتفضل علينا بوركهارت ببيان كيف اتسمت هذه الرواية بهذه السمات، بل فرض حكمه بدون دليل. وفي الواقع لا يوجد دليل في المصادر العربيّة يُثبت ما ذهب إليه بوركهارت، بل على العكس من ذلك فإن ما ورد في المصادر العربيّة المبكرة من الروايات الموثقة التي أشرنا إليها في صدر هذا الفصل يتعارض مع ما ورد في هذه الرواية، مما يدل على ضعفها، وبعدها عن الدقة والمصداقية.

ويبدو أنه بناءً على حكم بوركهارت على هذه الرواية بالتفاصيل والدقة والمصداقية اختارها الغربيّون دون النصوص الأخرى التي تناولت علاقات السودان بالمسلمين في مصر واستخدموها في أبحاثهم. ثم اتبعنا نحن سنن مَن قبلنا، وسلكنا

1 John Lewis Burkhardt, *Travel in Nubia*. London 1987 p 493, 511.

طريقهم رغم اطلاع الكثير منا على الروايات والبنود الأخرى لصلح عبد الله بن سعد عام 31هـ، حتى أصبحت بنود الصلح التي ذكرها المقريزيّ – رغم ما تعانيه من ضعف وعدم مصداقيّة – من الثوابت والمسلمات في تاريخنا.

ثم بنينا على هذه الرواية تفسير تاريخ السودان في كل المراحل التي أعقبت القرن السابع الميلاديّ، أو كما اشتهرت في كتب التاريخ «دخول العرب السودان»، فربطنا دخول العرب في السودان باتفاقيّة البقط الذي لا نزال نجهل متى أطلق، فالبقط لم يطلق على اتفاقية عبد الله بن سعد كما سنناقش ذلك في الفصل الثاني من هذا الكتاب كما لا ندري أين كان مكان المعركة التي تمخض عنها ذلك الاتفاق. ولماذا هذا الاتفاق فقط من بين العديد من الاتفاقيات التي وقعتها ممالك السودان في ذلك الوقت مع المسلمين في مصر؟ وسنتناول فيما يلي كيف تطورت العلاقات بين المسلمين والممالك المسيحيّة في السودان بعد صلح عام 31هـ.

العلاقات حتى بداية القرن الثاني الهجريّ (8 م)

لا تتوافر معلومات كافية في المصادر العربيّة تمكّن من دراسة العلاقات بين مملكة مريس والمسلمين في مصر. وسنحاول بما توافر من معلومات تتبع تلك العلاقات حتى اتحادها مع مملكة مقُرّة.

جدول رقم 1: العلاقات بين مملكة مريس (نوباديا) والمسلمين حتى بداية القرن 8م

التاريخ - ميلاديّ	الحدث	المصدر
641-651 م	غارات كصوائف الروم (تقريبًا 5 معارك)	ابن عبد الحكم في مسعد ص 7 البلاذريّ ص 238
651	حرب وصلح عبد الله بن سعد	ابن عبد الحكم في مسعد ص 7 البلاذريّ ص 238
684 - 704	مراجعة والي مصر لصلح عبد الله بن سعد	البلاذريّ في مسعد ص 304
700 - 710	توحيد مملكتي نوباديا ومقرة	Vantini، p 36; Adams p 453

العلاقات خلال القرن الأول الهجري

انصرف اتجاه المسلمين بعد إكمال سيطرتهم على مصر نحو الغرب، وبدأوا يتوغلون في شمال إفريقيا، منذ عصر ولاية عمرو بن العاص، وقد دامت حروبهم في شمال إفريقيا وقتًا طويلًا. ففي الوقت الذي تمكن فيه المسلمون، في عَقد واحد من

الزمان، من السيطرة على أراضي الإمبراطوريّة الفارسيّة، قضوا في حروبهم في شمال إفريقيا نحو ستة عقود، لكي يتمكنوا من أحكام قبضتهم على المنطقة. ولذلك لم يلتفت المسلمون خلال فترة التوسعات المبكّرة نحو الجنوب، وغاية ما بلغوه هو منطقة فزان في جنوب ليبيا الحاليّة.

ومن ناحية أخرى فقد أدت المشاكل والحروب التي عاشتها الدولة الإسلاميّة بعد مقتل الخليفة عثمان، وبعد وفاة الخليفة معاوية بن أبي سفيان إلى انصراف المسلمين عن إمداد فتوحاتهم. ولما كانت منطقة السودان خارج اهتمام توسع المسلمين، فيبدو أنه لم تكن هنالك عمليّات حربيّة على حدود مصر الجنوبيّة، إما لمقاومة «رماة الحدق» الشديدة في بداية الحروب، أو «لسلبهم القليل»، أي فقر منطقتهم كما عبروا بذلك في بداية الفتوح.

وقد أدى جوار المنطقتين، وما ترتب على ذلك من مسائل الأمن، ووجود بعض المصالح التجاريّة المشتركة والهامة، إلى ضرورة قيام العلاقات بين الجانبين والعمل على تنظيمها. وإلى جانب ذلك فقد كانت أوضاع المسيحيّين (الأقباط) في مصر من بين العوامل التي كان لها أثر كبير – كما سنلاحظ ذلك – على العلاقات بين المسلمين في مصر والممالك المسيحيّة في السودان. ومن خلال المعلومات القليلة والمتناثرة في المصادر العربيّة سنحاول تسليط قليل من الضوء على تلك العلاقات.

وإذا كانت الأوضاع في مصر قد شهدت الكثير من التغيرات والتطورات خلال القرن الأول الهجريّ، فقد شهدت أيضًا مملكتا مريس ومقرة تغيّرات في الأوضاع السياسيّة. فقد رأينا أن المسلمين عندما دخلوا مصر كانت مملكة مريس - التي أطلقت عليها المصادر الرومانيّة والقبطيّة اسم مملكة نوباديا – لا تزال موجودة كمملكة مستقلة على حدودهم الجنوبيّة، وذكرنا أنه خلافًا لما روى المقريزيّ، فإنّ المسعوديّ وضّح أن عبد الله بن سعد لم يحارب عام 31 مملكة دنقلة، بل حارب مملكة مريس، فقد ذكر:

«أبى عمرو بن العاص أن يصالحهم، حتى صرف عن مصر، ووليها عبد الله بن سعد، فصالحهم على رؤوس من السبي معلومة، مما يسبي هذا الملك المجاور للمسلمين،

المدعو بملك مريس من أرض النوبة وغيرها من ممالك النوبة، المقدم ذكرها فيما سلف من صدر هذا الباب»[1].

ونقلنا روايات مؤرخي الكنيسة القبطيّة التي تؤكد ما رواه المسعوديّ عن مملكة مريس. فقد جاء أنه في زمن البطريرك إسحق القبطي (67 - 70هـ/686-689 م) أي بعد نحو 36 سنة من حروب عبد الله بن سعد كانت مملكة مريس لا تزال موجودة ومستقلة عن مملكة مقُرّة. وقد ذكر أبا مِنا Abba Mina الذي كتب حوالي عام (81هـ/700م) أن العلاقات بين مملكتي مريس ومقرة كانت متوترة، إذ من المعروف إن المسيحية دخلت مقُرّة على مذهب الكنيسة البيزنطيّة، بينما تبعت نوباديا مذهب الكنيسة المصريّة. قال أبا منا: «في الحقيقة يوجد ملكان في المنطقة، كلاهما مسيحيّان، ولكن ليس بينهما سلام، لأن واحدًا منهما ملك موريتانيا دخل في صلح مع المسلمين، والآخر ملك مقُرّة العظيم ولم يكن في صلح مع المسلمين».[2]

وقد أطلق أبا مِنا لقب «ملك موريتانيا» على «ملك نوباديا» كما جرت عادة بعض الكتاب الأقباط عندما يتحدثون عن نوباديا. فقد أورد أبا مِنا نفسه في بقية نصه الذي أشرنا إليه ما يوضح أن مملكة موريتانيا تقع شمال مقُرّة. وقد ذكر John of Nikiou الذي كتب عام (67هـ/686م) «أن بربر منطقتي نوباديا وأفريقية يدعون بالموريتانيين».[3]

وقد ذكر القس فانتيني أثناء تناوله سيرة بطريرك كنيسة الإسكندرية إسحق القبطيّ أن هذا البطريرك بعث برسالة لكل من ملك موريتانيا (أي نوباديا) وملك مقُرّة داعيًا إياهما إلى التصالح بينهما لأن كليهما مسيحيان. وكان ملك نوباديا يمنع وصول مبعوث البطريرك إلى مملكة مقُرّة، كما يمنع وصول رسول مملكة مقُرّة إلى البطريرك عبر أراضيه[4].

---

1 المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر. ح 2 ص 21.

2 Abba Mina, Life of Isaac in Vantini, Fr. Giovanni. *Oriental Sources Concerning Nubia*. Poland: Heidelberg and Warsaw, 1975, p 36.

3 John of Nikioumm، *La Choronique de Jean de Nikiou*, in Vantini, p. 43

4 فانتيني، «تاريخ المسيحية في الممالك النوبية القديمة والسودان الحديث»، ص 74

وبناءً عليه استنتج فانتيني أن مملكة نوباديا كانت لا تزال مستقلة عن مملكة مقُرّة في زمن البطريرك إسحق القبطي (70-75هـ/686-689م). وذكر فانتيني أن لوحة التدشين في كاتدرائيّة فرس (89هـ/707م) وضحت اسم ملك مقُرّة مرقوريوس باعتباره الملك الوحيد لكل من نوباديا ومُقُرة مما يوضح أن المملكتين كانتا متحدتين في عصر هذا الملك.[1]

ويدل ذلك أنه حتى الوقت الذي كتب فيه أبا منا عام 81 هـ / 700 م لم تتحد مملكتا مريس ومقرة. وقد ذكر فانتيني أن لوحة التدشين وضحت اسم ملك مقُرّة مرقوريوس باعتباره الملك الوحيد لكل من نوباديا ومُقُرة مما يوضح أن توحيد المملكتين حدث قبل عام 89 هـ فوحدة المملكتين بناءً على ما ورد في المصادر القبطية تمت بين عامي 81 و89 هـ (700 – 707 م).

وقد ساند هذا الرأي قليل من المؤرخين[2] بينما لم يقبله كثير منهم، ورأوا أن الاتحاد كان قائمًا في منتصف القرن السابع الميلادي. ولذلك فإن عبد الله بن سعد حارب عام 31 هـ مملكة مقُرّة التي أصبحت تجاور حدود مصر الجنوبيّة بعد اتحاد المملكتين. وقد لخص مصطفى محمد مسعد حجة القائلين لهذا الرأي في نقطتين[3]:

النقطة الأولى: أن قيام الاتحاد في النصف الثاني من القرن الأول الهجري – أي بعد عام 31 هـ- يتعارض مع ما ورد في المصادر العربيّة، من أن عبد الله بن سعد هزم ملك مقُرّة ودخل عاصمته مدينة دنقلة، ووقع معهم اتفاقًا شمل حدود المملكة ما بين أسوان شمالًا ومملكة علوة جنوبًا، مستندين في ذلك على رواية معاهدة البقط التي أوردها المقريزيّ. وقد رأينا فيما سبق أن رواية معاهدة البقط كما رواها المقريزي تتسم بالضعف الشديد للأسباب الآتية:

1 نفس المكان السابق.

2 انظر وليام آدمز، **النوبة رواق إفريقيا** ترجمة محجوب التجاني محجوب. القاهرة: ب.ن. 2004 ص 406.

3 مصطفى محمد مسعد، **الإسلام والنوبة في العصور الوسطى**. القاهرة: مكتب الأنجلو المصريّة 1960 ص 73 – 74.

1. لم ترد هذه الرواية في كل المصادر العربية الأخرى، بل انفرد بها المقريزيّ الذي توفى عام 845 هـ أي أنه ألف كتابه بعد 814 سنة من تاريخ المعركة.
2. ذكر المقريزي هذه الرواية بدون مصدر.
3. اختلفت نصوص هذه الرواية مع كل النصوص الموثقة عن اتفاق عبد الله بن سعد عام 31 هـ، والتي روتها المصادر العربيّة المبكرة عن رواة أخبار النوبة الثقات، والذين ولدوا في القرن الأول الهجري، أي يمثلون الجيل الثاني بعد حدوث المعركة.
4. كل النصوص التي روتها المصادر العربيّة – باستثناء نصّ المقريزيّ - لم تشر إلى مكان المعركة، ولم يرد فيها ذكر لأي مدينة، وتضمنت فقط وقف القتال وتبادل الرقيق ببعض الأطعمة. وقد ذكر المقريزيّ نفسه بعض تلك الروايات الموثقة عن اتفاق عبد الله بن سعد، إلى جانب روايته التي ذكر فيها وصول جيش عبد الله إلى دنقلة. وقد تساءلنا: لماذا ترك الباحثون في تاريخ السودان تلك الروايات الموثقة وانفردوا بدراسة تاريخ السودان مستندين على الرواية التي انفرد بها المقريزي؟

النقطة الثانية: يرى معارضو اتحاد المملكتين بعد عام 31 هـ أن المصادر التي تؤيد هذا الرأي تتمثل كلها في المصادر القبطيّة فقط، وأنها تتعارض مع ما ورد في المصادر العربيّة. ورغم أن مسعدًا أبدى ثقته في المصادر القبطيّة، وقبوله أن ملك موريتانيا في نصوص المصادر القبطيّة المقصود به ملك مقُرّة، إلا أنه ذكر أن المصادر القبطيّة وحدها لا تعد دليلًا على صحتها، ولا تكفي لقبول رأيها، بالإضافة إلى عدم اتفاق رواياتها. وهو هنا يشير إلى النص الذي يستدل به على وجود مملكتي مريس (نوباديا) ومقرة مستقلتين على حدود مصر الجنوبيّة، ونشب بينهما صراع بعد نحو أربعين سنة من معركة عام 31 هـ. وقد أشرنا إلى هذا النص أعلاه راجعين فيه إلى فانتيني. وقد ذكر النص ابن القفع حيث قال: «وفي تلك الأيام كتب البطرك إلى ملك الحبشة وملك النوبة أن يصطلحا»[1].

1 ساويرس بن المقفع، تاريخ بطاركة الكنيسة المصرية في مسعد، المكتبة السودانية ص 77.

والبطرك المشار إليه هنا هو إسحاق 696 – 699 م /67 – 70 هـ، وقد اعتادت المصادر القبطيّة أن تطلق على ملك مقُرّة لقب ملك الحبش والملك الحبشي. وقد قال ابن المقفع نفسه عن ملك مقُرّة: «وكان ملك مقُرّة الحبشي ارتدكس»[1]، مما يوضح أن ملك الحبشة المقصود هنا – وكما قرر فانتيني أيضًا – هو ملك مقُرّة. ويؤكد النص الثاني الذي استند إليه مؤيدو حدوث الاتحاد بين المملكتين بعد معركة 31 هـ وقد أشرنا إليه أعلاه ونفصل أحداثه هنا كما رواها أبا منا الذي كتب نحو 700م /81 هـ، أي بعد نحو عشر سنوات من حدوثها[2].

أرسل ملك مقُرّة إلى البطرك إسحاق يوضح له نقص القساوسة في كنائس بلده، وذكر أن السبب في ذلك هو طول الرحلة لبعد المسافة الناتج عن منع ملك موريتانيا القساوسة من العبور عبر أراضيه إليهم. ووضح أبا منا أنه كان هنالك ملكان في المنطقة؛ أحدهما في صلح مع المسلمين، والآخر ليس في صلح معهم. وبالطبع فإن الذي ليس في صلح مع المسلمين هو ملك مقُرّة.

ولما وصل رسول ملك مقُرّة إلى البطرك وقرأ رسالته، كتب إلى ملك موريتانيا يؤنبه ويذكره بأن كليهما مسيحيّ، ولا ينبغي منع رجال الكنيسة من عبور بلده والوصول إلى البلد الواقع جنوبيه. وذكر أبا منا أن رجال والي مصر علموا بالمخاطبة، وأخبروا الوالي بأن البطريك أرسل إلى ملك موريتانيا يطلب منه التصالح مع ملك مقُرّة الذي ليس على وفاق مع المسلمين، فغضب الوالي وطلب من البطرك الحضور من إسكندرية. ولكن تمكن البطرك – في رواية أبا منا – من إقناع الوالي والحصول على رضاه.

لكن وضع ابن المقفع نهاية مختلفة أخرى للحادثة، فذكر أن البطرك لما علم بأن خبر رسالته وصل للوالي، كتب رسالة أخرى لملك موريتانيا لا تتضمن شيئًا عن الصلح بين الملكين، وعندما قبض رجال الوالي على الرسول وجدوا معه الرسالة الأخيرة فقط. فأعاد والي مصر البطرك إلى الإسكندرية، ولكن منعه من السفر إلى الصعيد.

1 المصدر السابق ص 83.

2 Abba Mina, *Life of Isaac* in Vantini, *Oriental Sources Concerning Nubia*, p 36 – 37.

وذكر ابن المقفع أن الوالي «أمر بكسر الصلبان، وكتب عدة رقع جعلها على أبواب البِيَع بمصر والريف، يقول فيها: محمد الرسول الكبير الذي لله، وعيسى أيضًا رسول الله وإن لم يلد ولم يولد»[1]. هذه الحادثة تؤكد أمرين الأول: تأكيد أن موريتانيا التي أشارت إليها المصادر القبطية هي مملكة مريس (نوباديا)، والحقيقة الثانية أن المملكتين كانتا لا تزالان غير متحدتين حتى عصر البطرك إسحاق 67 – 70 هـ/ 686 – 689 م، أي بعد نحو أربعين سنة من معركة عبد الله بن سعد عام 31 هـ/ 651 م.

وقد جاء في المصادر القبطية أيضًا أن الملك المُقُرّي مرقوريوس 78 – 92 هـ/ 697 – 710 وصِف على لوحة التدشين في كاتدرائيّة فرس بأنه سلك مسلكًا جديدًا نال عليه ثناء الكنيسة المصريّة، واستحق به لقب قنسطنطين الجديد. ويرى المؤرخون أن ذلك المسلك الجديد هو تحوله للمذهب المونوفيزي (مذهب الكنيسة القبطيّة) وتحويله معبد تافا إلى كنيسة سنة 710 م / 92 هـ[2]

غير أن مؤيدي الرأي الذي يقول بأن الوحدة بين مملكتي مريس ومقرة تمت قبل معركة عام 31 هـ لا يربطون هذا الحدث بتوحيد المملكتين، ويعتبرون التوحيد السياسي قد حدث قبل ذلك، وأن ما حدث هنا هو توحيد مذهب الكنيستين. وليس هنالك ما يمنع أن يكون الملك مرقوريوس قد وحد المملكتين سياسيًّا، واعتنق المذهب اليعقوبي - وهو مذهب كنيسة مملكة مريس – بدلًا عن مذهب مملكة مقُرّة الملكاني، فيكون بذلك قد وحّد مذهب قسمي المملكة الشماليّ والجنوبيّ، واستحق من أجل العملين معًا – التوحيد السياسي والمذهبي – لقب قنسطنطين الجديد.

أما ما ذُكِر من أن المصادر القبطيّة انفردت بجعل وحدة المملكتين تمت بعد عام 31 هـ، وأن هذا يخالف ما ورد في المصادر العربيّة، فأرى أن ذلك غير مقبول. فالمصادر العربيّة لم تذكر أن عبد الله بن سعد حارب مملكة مقُرّة، بل ذكرت أنه حارب النوبة،

1 ساويرس بن المقفع، **تاريخ بطاركة الكنيسة المصرية** ص 78.

2 مصطفى محمد مسعد، **الإسلام والنوبة في العصور الوسطى** ص 74. التاريخ المذكور على لوحة التدشين في كاتدرائيّة فرس عام 89 هـ/ 707 م.

ولم توضح هل كانت تلك الحرب على أبواب مدينة دنقلة أو على أبواب مدينة بلاق بالقرب من أسوان. ورواية وقوع الحرب على أسوار دنقلة وردت عند مؤرخ واحد فقط من بين المؤرخين العرب، وهو المقريزيّ، وحتى المقريزيّ ذكر هذه الرواية إلى جانب الروايات الأخرى التي تختلف عنها. بالإضافة إلى ذلك فإن المصادر القبطيّة لم تنفرد فقط بجعل حرب عبد الله بن أبي سرح بعيدة عن مملكة مقُرّة ومدينة دنقلة، بل ذكر ذلك أيضًا المسعوديّ – كما كررنا ذلك كثيرًا – عندما قال:

«وأبى عمرو بن العاص أن يصالحهم، حتى صرف عن مصر، ووليها عبد الله ابن سعد، فصالحهم على رؤوس من السبي معلومة، مما يسبي هذا الملك المجاور للمسلمين، المدعو بملك مريس، من أرض النوبة وغيرها من ممالك النوبة، المقدم ذكرها فيما سلف من صدر هذا الباب»[1].

ونخلص من كل ذلك إلى أن المسلمين في مصر بدأوا علاقاتهم مع مملكة مريس (نوباديا). فكيف سارت العلاقات بين المسلمين ومملكة مريس خلال القرن الأول الهجريّ بعد صلح أو هدنة عام 31 هـ؟ ليس من السهل الإجابة عن هذا السؤال، لأنه لا تتوافر معلومات تمكن من تعرّف تفاصيل تلك العلاقات. وما ورد من معلومات في المصادر العربية والقبطيّة يوضح أن العلاقات لم تكن طيبة بين الجانبين رغم المصالح التجاريّة المشتركة بينهما.

كانت أوضاع المسيحيين في مصر من أهم العوامل التي أدت إلى توتر العلاقات بين الجانبين. ويبدو أن السلطات الحاكمة في مصر كانت تُحكِم الرقابة على بطاركة الإسكندريّة، لكي تتمكن من الإشراف الكامل على علاقاتهم بممالك السودان المسيحيّة. ويتضح ذلك من تعرّف موضوع رسالة البطرك إسحاق – أعلاه - إلى ملك مريس بخصوص السماح بعبور القساوسة والصلح بينهما.

وقد ذكر أبو صالح الأرمني أن الرسائل كانت منتظمة بين الممالك المسيحيّة وبطاركة الإسكندريّة، وأنها كانت تتم مرتين في السنة بعلم السلطات في مصر. وكان الولاة في مصر يأمرون البطاركة بالكتابة إلى ملوك النوبة والحبشة عن أوضاع

1 المسعوديّ، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**. القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، 1958 ج 2 ص 21.

المسيحيّين الحسنة في البلاد، وتمتعهم بالحرّيّة في التصرف في عاداتهم الجارية، ويوصونهم أن يعاملوا المسلمين في بلادهم معاملة طيّبة. وذكر أبو صالح أن تلك العادة قد انتهت بأمر الولاة منذ عصر البطرك زخاريوس الرابع والستين[1].

وقد كانت المشاكل تحدث بين الحين والآخر بين الأقباط والمسلمين، ولعل تقديرات وجمع الضرائب المقدرة على المزارعين الأقباط كانت من أكبر الأسباب التي أججت المشاكل والصراع بين الجانبين. وقد رصدت المصادر العربيّة الكثير من ثورات الأقباط والحروب التي نشبت بين الجانبين، في القرنين الأول والثاني الهجريّين ضد الحكومة. وكان ملوك مقُرّة كثيرًا ما يتدخلون في تلك الصراعات، خاصة إذا تعرض البطاركة للحبس أو التعذيب، لأنهم كانوا يعتبرون أنفسهم حماةً للكنيسة القبطيّة راعية شؤونهم الدينيّة.

ويبدو أن المشاكل والحروب الداخليّة التي تعرض لها المسلمون من جهة، والصراعات بين مملكتي مريس ونوباديا من جهة أخرى، قد شغلت كلا الجانبين، ولكن شهد الربع الأخير من القرن الأول الهجري نهاية مشاكل الدولتين بنهاية الحروب الأهليّة بين المسلمين، وبتوحيد المملكتين المسيحيّتين. فكيف كانت العلاقات بينهما في تلك الفترة؟

لم تذكر المصادر ما يلقي الضوء على تلك العلاقات، ولكن وردت إشارة عند المقريزيّ في رواية عن أبي البختريّ نحو عام 211 هـ، جاء فيها أن والي مصر عبد العزيز بن مروان (65 – 85 هـ) والخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز (99 / 101 هـ) راجعا بنود اتفاقيّة المسلمين والنوبة، ووجدا أن الخمر كانت من ضمن المواد التي يقدِّمها المسلمون للنوبة مقابل الرقيق، واعترضا على ذلك[2]. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا هو: لماذا روجعت بنود الاتفاقيّة؟

1 أبو صالح الأرمني، تاريخ الشيخ أبو صالح في مسعد، المكتبة السودانية ص 146.

2 المقريزيّ، المواعظ والاعتبار في مسعد، المكتبة السودانية ص 305.

أغلب الظن أنه حدث تطور ما في العلاقات، ربما بعد توحيد المملكتين، أو بسبب تعرّض المسيحيّين في مصر لسوء معاملة الوالي، مما أدى إلى تدخل مملكة مقُرّة على الأقل عن طريق الاتصالات الدبلوماسيّة. وأغلب الظن أن تلك التطورات هي التي أدت إلى التعديل في اتفاقية عبد الله بن سعد، وظهور الخمر بين موادها، كما في الفقرة أعلاه. غير أننا نقف عاجزين عن معرفة تفاصيل ما حدث في تلك الفترة، ولكن أشارت المصادر القبطيّة إلى توتر في العلاقات بين الجانبين في بداية القرن الثاني الهجريّ.

الفصل الثاني

العلاقات بين مملكة مقُرّة والمسلمين حتى عصر المماليك

- غزو ملك مقُرّة كرياكوس مصر
- الأمير الأموي في مقُرّة وبلاد البجة
- خطاب والي مصر إلى ملك النوبة عام 141 هـ
- العلاقات في عصر الخليفة المعتصم
- أطماع وحروب العمري في مملكة مقُرّة
- العلاقات بين القرنين الثالث والسابع الهجريّين (9 – 13 م)
- العلاقات في عصر الدولة الإخشيديّة
- العلاقات في عصر الدولة الفاطميّة
- العلاقات في عصر الدولة الأيوبيّة
- ملحق رقم 1: بنو أميّة في السودان
- ملحق رقم 2: رسالة والي مصر إلى ملك مقُرّة عام 141 هـ/ 758 م

غزو ملك مقُرّة كرياكوس مصر

سكتت المصادر العربيّة عن تناول العلاقات بين مملكة مقرّة والمسلمين بعد حملة عام 31 هـ، ولم تتعرض لتلك العلاقات عرضًا في كل الفترة التي سبقت عصر المماليك. وكل ما ورد في المصادر التاريخيّة عن تلك العلاقات المبكرة انحصر في تسجيل تفاصيل المواد المتبادلة بين المسلمين ومملكة مقُرّة، وفقًا للاتفاقيات وتعديلاتها. كما ورد القليل من التفاصيل في عصر الدويلات المحليّة التي حكمت مصر قبل عصر المماليك، وتضمّنت المصادر الجغرافيّة وكتب الرحلات معلومات كثيرة عن السكان وطبيعة البلاد ومواردها.

ولكن وردت بعض المعلومات في المصادر القبطيّة، ألقت بعض الضوء على العلاقات بين مملكة مقُرّة والمسلمين، كما لاحظنا ذلك في الرسائل المتبادلة بين ملوك الممالك المسيحيّة والكنيسة القبطيّة، وصدى ذلك على حكومة مصر. كما تناولت المصادر القبطيّة أيضًا بعض المعلومات بين مملكة مقُرّة والحكومة المصريّة، وتوافرت أيضًا القليل من المعلومات الآثاريّة. وسنتابع هنا ما ورد من معلومات عن تلك العلاقات.

أتى أول ذكر للصراع بين المسلمين ومملكة مقُرّة في المصادر العربيّة عند كل من: النويريّ، وابن الفرات، وكان مدخلًا لحديثهما عن الحروب بين المماليك ومملكة مقُرّة، فذكرا أنه بعد غزو النوبة عام 31 هـ «ثم غزيت في عهد أمير المؤمنين هشام بن عبد الملك، ولم تفتح وإنما كان قتال ونهب وسبي.»[1] وهذا كل ما ذُكر، فلم ترد في

---

1 النويري، **نهاية الأرب في فنون الأدب** في مسعد، **المكتبة السودانيّة** ص 222 وابن الفرات، **تاريخ الدول والملوك** في مسعد ص 259.

المصادر العربيّة تفاصيل عن تلك الغزوة أو نتائجها. ولكن جاء في المصادر القبطيّة ما يساعد على إلقاء بعض الضوء على ما حدث.

تناولت المصادر القبطيّة بعض الأحداث التي وقعت بين والي مصر والبطرك أنبا خايال، كما كتبه ابن المقفع[1]، أو خائيل كما كتبه ابن العميد وأبو صالح[2] (120 – 143 هـ/ 737 – 760 م) وقد اتفق ابن المقفع وابن العميد أن تلك الأحداث وقعت في ولاية عبد الملك بن مروان بن موسى بن نصير على مصر، والذي تولى كما ذكر الكندي عام 132هـ[3] آخر أعوام بني أمية في الحكم، بينما ذكر أبو صالح الأرمني أنّها حدثت في ولاية صلاح الدين يوسف الكرديّ، ولا يوجد والٍ في مصر بهذا الاسم في ذلك الوقت كما هو واضح من تصفح ولاة مصر في كتاب الكنديّ.

بدأت الأحداث كما ورد في المصادر القبطيّة عندما استدعى والي مصر أنبا خائيل ومعه بعض القساوسة، من الإسكندرية إلى الفسطاط عاصمة مصر في ذلك الوقت، وطلب منه مبلغًا كبيرًا، خراجًا على بيَعه، ولما لم يتمكن من دفعه اعتقله ومرافقيه. ويقول القسّ الذي دون هذه الأحداث – والذي نقلت عنه المصادر – أن الوالي بعد سبعة عشر يومًا من السجن طلب إحضارنا، ثم يقول: «فحضرنا وطالبنا بالمال، وقال له: بيعك كلها بغير خراج، وأنا مطالبك عنها بما يجب عليها»، فطلب منه الأنبا الإذن بالخروج إلى الصعيد لجمع الخراج، فأطلق سراحه.

وذكر ابن المقفع أن القساوسة في مصر كتبوا إلى ملك مقُرّة كرياكوس أو قرياقوس، عندما كان الأنبا محبوسًا، فلما سمع والي مصر بذلك اعتقل الأنبا مرة أخرى. فسار قرياقوس بجيش كبير قدرته المصادر القبطيّة بمائة ألف فارس، ومائة ألف من المشاة. وأرسل ملك مقُرّة نائبه الأبرخس – حاكم الجبل – إلى والي مصر

1 جاءت الأحداث أكثر تفصيلًا عند ابن المقفع، انظر تاريخ بطاركة الكنيسة المصريّة في مسعد، **المكتبة السودانيّة** صفحات 78 – 83.

2 أبو صالح الأرمنيّ، **تاريخ الشيخ أبي صالح في مسعد**، المكتبة السودانيّة ص 140 – 141. وجرجس بن العميد، تاريخ الخلفاء 950 – 1260 م. أخذت من الترجمة الإنجليزية في كتاب Vantini, *Oriental Soūrces Concerning Nubia*, p374.

3 الكنديّ، **كتاب الولاة والقضاة**. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي ب. ت. ص 84.

يطلب منه إطلاق سراح الأنبا خائيل، فاعتقل الوالي رسول الملك وسجنه. وتوغل جيش مقُرّة في الأراضي المصريّة، وقتل وسبى المسلمين في طريقه، لأن المسلمين كانوا كما عبر ابن المقفع «يسرقون النوبة ويبيعونهم بمصر».

ولما علم الوالي بقدوم الجيش بعدده الكبير أطلق سراح الأنبا والأبرخس، وطلب من الأنبا أن يكتب إلى الملك يطلب منه عدم مهاجمتهم والرجوع إلى بلاده. وحمل الأبرخس الرسالة إلى الملك فعلم أن الأنبا قد أطلق سراحه وعومل معاملة طيبة، وباركه وطلب منه الرجوع إلى بلده، فرجع بدون حرب.

ورغم أن ابن المقفع ذكر أن تلك الأحداث وقعت «في سنة أربع وستين من ظهور ملك المسلمين» إلا أنّ النص وما ورد فيه يوضح خلاف هذا التاريخ. فالملك قرياقوس كان معاصرًا للقس أو الشماس الذي دون هذه الأحداث في عصر الأنبا خائيل، الذي كانت فترته كبطرك بين عامي 120 – 143 هـ بالإضافة إلى أن الأحداث كانت في عصر ولاية عبد الملك عام 132 هـ فغزو ملك مقُرّة لمصر يكون قد حدث وفقًا لهذه الروايات عام 132 هـ في عصر مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية.

ووفقًا للمصادر القبطيّة فإن البطرك أنبا خائيل تولى منصبه عام 120 هـ، أي في عصر خلافة هشام بن عبد الملك، فهل تجددت مشاكل الضرائب في عصره بين والي مصر والأقباط، ثم تطورت الأحداث بين مصر ومقرة، بحيث أرسل الوالي جيشًا دخل مملكة مقُرّة في عصر الخليفة مروان بن محمد، كما ذكرت المصادر القبطيّة؟.

هذا الاحتمال وارد، وربما أغارت جيوش مملكة مقُرّة على الأراضي المصريّة بقيادة ملكها، أو بقيادة نائبه صاحب الجبل بعد عصر الخليفة هشام. وعلى كل حال، فإنّ ما ورد في المصادر العربيّة والقبطيّة يشير إلى مشاكل حدثت بين الجانبين، أدت إلى نشوب الحرب بينهما، فهل كانت هنالك معركة واحدة أم معركتان؟ وهل وقعت المعارك في الأراضي المصريّة أم المقرّية؟ الإجابة عن ذلك تتطلب المزيد من المعلومات. ولعل مثل هذه المعلومات تتوافر بالبحث في المخطوطات في دور الوثائق في مصر وفي بلاد الشام.

ورغم المبالغة في تقدير عدد جند ملك مقُرّة، وما ورد عن خوف والي مصر من ذلك الجيش الكبير، وما ورد من بعض المبالغات الأخرى التي لم أتعرض إليها فيما تناولته هنا، إلا أن تلك النصوص ربما أكدت حقيقة أنّه حدث صراع بين الجانبين عند اعتقال البطرك، وربما أرسل ملك مقُرّة حملة دخلت حدود مصر الجنوبيّة - وهو أمر تكرر كثيرًا – لكن لم يبلغ الجيش مشارف الفسطاط.

والسؤال الذي يتطلب الإجابة عنه هنا هو: كيف كان أثر تلك الأحداث على اتفاقية عام 31 هـ؟ وهل حكمت اتفاقية عبد الله بن سعد التي تضمنت «وقف القتال والسبي مقابل الطعام» العلاقات بين الجانبين حتى هذا الوقت؟ وبما أن قتالًا وقع بين الجانبين سواء أكانت المعتديّة مصر أم مملكة مقُرّة، فإن اتفاق وقف الحرب القديم يكون قد انتهى، وتطلب الأمر اتفاقًا جديدًا يمكن أن نفترض أنه الاتفاق الثالث بعد اتفاق عام 31 هـ فكيف كانت شروط ذلك الاتفاق؟ وهل يمكن البحث عنه في البنود الكثيرة التي وردت في المصادر العربيّة عن اتفاقيات مصر ومملكة مقُرّة ؟

الأمير الأمويّ في مقُرّة وبلاد البجة

من الأحداث التي تناولتها المصادر العربيّة في نهاية العصر الأمويّ، أخبار ابن آخر الخلفاء الأمويّين مروان بن محمد في بلاد مقُرّة والبجة،أو ابنيه في مصادر أخرى. تناولت تلك الأحداث الكثير من المصادر، مثل: المسعوديّ في كتابيه: التنبيه والأشراف، ومروج الذهب، وتناولها ابن وصيف شاه في كتابه جواهر البحور، وياقوت الحموي في معجمه، والقزويني في كتابه آثار البلاد وأخبار العباد، وابن خلدون في كتابه العبر.

تعرضت تلك المصادر إلى ما جري بين ابني مروان وملك مقُرّة، وما صاحبه من بعض الأوصاف لملك مقُرّة وبلاده، والوقوف على تفاصيل تلك الأحداث يمثل أهميّة خاصّة، لأنها ارتبطت في بعض كتب التاريخ بمسألة النسب الأمويّ في السودان، وبخاصة ما يتعلق بملوك مملكة الفونج. ولذلك رأيت من المفيد استقصاء تلك الأخبار، وإيراد ما ورد فيها في الملاحق.

يمكن تقسيم ما ورد في هذا الصدد إلى ثلاث روايات، اتفقت جميعها في المضمون العام للخبر، ولكنّها اختلفت في بعض التفاصيل التي تؤثّر على فهم الأحداث. الرواية الأولى جاءت عند المسعوديّ، في كتابه مروج الذهب[1] وعند القزوينيّ[2] وابن خلدون[3]. ولم تختلف أحداثها اختلافًا كبيرًا، ولذلك يمكن النظر إليها بوصفها مجموعةً متجانسةً. الرواية الثانية جاءت عند ابن وصيف شاه، وتتناول

1 المسعوديّ، **مروج الذهب** موقع الوراق ج 1 ص 473.

2 القزويني، **آثار البلاد وأخبار العباد** في مسعد، المكتبة السودانية ص 193.

3 ابن خلدونّ، **كتاب العبر** موقع الوراق ج 1 ص 207.

بعض الأحداث التي لم ترد في الرواية الأولى.[1] والرواية الثالثة انفرد بها المسعوديّ.[2]

تضمنت الرواية الأولى هربَ الأمير عبد الله بن مروان من العباسيّين، ودخوله أرض النوبة. ولم توضح الرواية من كان معه من الأتباع، لكنّها ذكرت ما دار من حوار بين ملك مقُرّة والأمير الأمويّ، وكيف أن ملك النوبة عزا فقدان الأسرة الأمويّة لملكها إلى انشغالهم بملذات الدنيا، وانصرافهم عن أمور رعيّتهم، وعدم عدالتهم، ولم يسمح الملك للأمير الأمويّ بالبقاء في أرضه، بل أمهله ثلاثة أيام فقط، يخرج بعدها من بلاده. ولم توضح الرواية الطريق الذي سلكه خارجًا من مملكة مقُرّة. انظر نص الرواية ملحق رقم 1 في نهاية هذا الفصل.

أما الرواية الثانية التي ذكرها ابن وصيف شاه، فقد جعلت الأمير الأمويّ الذي دخل بلاد النوبة فارًا من العباسيّين عبيد الله – وليس عبد الله كما في الرواية السابقة – والذي كان واليًا على مصر. وتعرضت إلى ما حمله الأمير من المال والعتاد مع عبيده. ولما دخل الأمير بلاد النوبة أرسل لملكها يستأذنه في البقاء ببلاده. ثم تتعرض الرواية للحوار الذي دار بين ملك مقُرّة والأمير الأمويّ كما في الرواية الأولى. وتضيف أن الأمير رجع إلى مصر حيث تم اعتقاله وإرساله إلى بغداد. انظر الرواية: ملحق رقم 1 في نهاية هذا الفصل.

أما الرواية الثالثة، والتي انفرد بها المسعوديّ في كتابه التنبيه والأشراف، والتي تختلف عن روايته في كتابه مروج الذهب، فجاء في هذه الرواية أن عبد الله وعبيد الله ابنا الخليفة الأمويّ، كانا مع والدهما عندما قتل، وهربا فيمن تبعهما من أهلهما ومواليهما، ومن انحاز إليهما من أهل خراسان إلى منطقة أسوان ثم إلى بلاد البجة، متوجهين نحو ميناء باضع على ساحل البحر الأحمر. وذكرت الرواية أنهم تعرضوا لكثير من المخاطر والحروب في طريقهم، ومات عبيد الله وعدد ممن كان معهم،

1 ابن وصيف شاه، **جواهر البحور ووقائع الأمور وعجائب الدهور في أخبار الديار المصريّة** في مسعد، المكتبة السودانية ص 222.

2 المسعوديّ، **التنبيه والإشراف** صححه وراجعه عبد الله اسماعيل الصاوي، القاهرة: المكتبة التجاريّة الكبرى 1938 ص 286 وطبعة بيروت: دار ومكتبة الهلال 1981 ص 301 وفي مسعد، المكتبة السودانية، ص 48.

وتمكن عبد الله ومن نجا معه من الوصول إلى ميناء باضع، حيث عبروا البحر إلى جدة. وتنقل مع من كان معه إلى أن اعتقله العباسيّون.

خطاب والي مصر إلى ملك النوبة عام 141 هـ

كانت العلاقات متوترة بين مصر ومملكة مقُرّة في نهاية العصر الأمويّ، وقد رأينا احتمال اجتياح جيوش مقُرّة الأراضي المصريّة في العام الأخير من حكم الدولة الأمويّة. ويبدو أن الأوضاع لم تستقر بين الطرفين، ويتضح ذلك في الرسالة التي أرسلها والي مصر في عصر الخليفة أبي جعفر المنصور لملك النوبة عام 141 هـ/ 758 م، أي بعد مضي تسع سنوات فقط على قيام الدولة العباسيّة.

عثرت البعثة الآثاريّة التي كانت تنقب في صيف عام 1972 على تلك الرسالة مع بعض الوثائق القبطيّة الأخرى في قصر إبريم. والرسالة موجهة إلى ملك النوبة، كتبها والي مصر موسى بن كعب عام 141 هـ/ 758 م، وهي عبارة عن خطاب طويل يحتوي على 69 سطرًا. وُضعت في المتحف المصريّ بالقاهرة، وأعتقد أنه تم نقلها إلى مُتحف الفنّ الإسلاميّ بالقاهرة.

وقد وُجدت الرسالة في حالة جيدة ما عدا ثقبين صغيرين في أولها، غيّب الثقب الأول اسم ملك النوبة الموجّهة إليه الرسالة. ترجم الرسالة إلى اللغة الإنجليزيّة - في ذلك الوقت – الأستاذان: دكتور حمدي شوكت الأستاذ في الجامعة الأمريكيّة بالقاهرة، والدكتور مارتن هندز الأستاذ في جامعة كمبردج. وقد نشر عالم الآثار المشهور مارتن بلوملي J. Martin Plumley الترجمة الإنجليزية للرسالة في مجلة الآثار المصريّة[1]. ورأيت أن أشرك القراء الكرام الاطلاع على محتويات هذه الرسالة بترجمة محتواها إلى اللغة العربيّة – ملحقًا في نهاية هذا الفصل - إلى أن نتمكن من العثور

---

1 Martin Blumley, "*An Eighth-Century Letter to the King of Nubia*" Journal of Egyptian Archeology Vol. 61 (1975) p. 241 – 246.

على نص الرسالة الأصليّة باللغة العربيّة، التي نرى أن نشرها ضرورةٌ تتيح للدارسين والمهتمين بالتاريخ والتراث السوداني الاطلاع عليها.

الرسالة معنونة إلى «صاحب النوبة ومقرّة» وتقول: أنت تعلم اتفاقنا معك، والذي التزمت بتنفيذه لتحفظ دمك ومالك». ثم وضحت الرسالة أن الجانب المصريّ وفى بما التزم به في الاتفاق بحفظ دمك ومالك، وأشارت إلى الأمان الذي يتمتع به مواطنو مقُرّة وتجارها في مصر، ثم تنتقل الرسالة إلى جانب ملك مقُرّة وتوضح له عدم التزامه بما وافق عليه.

فصلت الرسالة بين منطقتي النوبة ومقرّة، إذ خاطبت الملك بـ «ملك النوبة ومقرّة»، بما يوضح أن إطلاق لفظ النوبة كان حتى ذلك الوقت (منتصف القرن الثاني الهجري الثامن الميلادي) يطلق على الجزء الشمالي من المملكة، والذي كان فيما سبق يعرف عند المسلمين بمملكة «مريس»، وفي المصادر اليونانيّة والرومانيّة بمملكة «نوباديا».

أشار الخطاب إلى الاتفاق الذي وقع بين ملك مقُرّة والمسلمين في مصر، جاء فيه الآتي: «تعلم الاتفاق الذي وقع معك»، ولم أر النص العربيّ، ولكن الترجمة الإنجليزيّة للنص جاءت هكذا: «You (sing.) know that about which agree-ment was made with you» ففي هذا إشارة إلى اتفاق موقّع بين والي مصر وهذا الملك. أي أن الإشارة هنا لا ترجع إلى اتفاق سابق لعصر هذا الملك، بل تعود إلى اتفاق وُقِّع معه.

تطرقت الرسالة أيضًا إلى تنظيم العلاقات بين الجانبين فيما يتعلق بمسألة رقيق المسلمين الفارّين إلى بلاد مقُرّة. وأشارت إلى أنّ الملك لم يوف بما عليه من البقط المقرر عليه، مما يوضح أنّ الاتفاق الذي وقّع مع الملك تضمن اتفاق البقط القديم، ولكن لم يحدد الخطاب نوع ما ينبغي دفعه، ولا مقداره. لكن في سطور تالية وضح الخطاب أن ما أرسله الملك من قبل لم يكن مطابقًا للشروط المتفق عليها، ووضح الخطاب أن البقط لم يرسل لعدّة سنوات.

وبينت الرسالة أن العلاقات التجارية كانت متّصلة بين الطرفين، وكانت في بعض الأحيان تؤدي إلى التوتر في تلك العلاقات، رغم النص في الاتفاقيات على ضرورة مراعاة سلامة التجارة والتجار في البلدين.

وقد بينت الرسالة الجوانب التي نقضت فيها مملكة مقُرّة الاتفاق، وهي: عدم تقديم البقط كما تم الاتفاق عليه، وتعرض التجار المسلمين لمصادرة أموالهم وحبسهم، وحبس الرسل الموفدين إلى مملكة مقُرّة، وعدم رد عبيد المسلمين الفارين إلى مقُرّة. وتوضح الرسالة أسماء التجار الذين تعرضوا للحبس ومصادرة أموالهم.
وطلبت الرسالة من الملك سرعة الإفراج عن المبعوثين المعتقلين، ورد من لجأ إلى بلادهم من عبيد المسلمين وأهل الذمة، ورد التاجر محمد بن زيد وثروته، أو دفع الدية إن كان قد قتل، وإرجاع التاجر سعد الذي تم اعتقاله أولًا، ويكون كل ذلك سريعًا. ووضحت الرسالة لملك مقُرّة أنّه إذا كان يرغب في أن يلتزم الجانب المصريّ بالاتفاق ويستمر كما كان من قبل، فعليه أن يسرع بتنفيذ ما طلب منه.

وتوضح الرسالة عقد محكمة في القاهرة للنظر في تلك القضايا، حضرها مندوب ملك مقُرّة، حيث ذكر المندوب أن السلطات المقرّيّة اعتقلت التاجر لأنّها ظنّته أحد أفراد البجة المطلوبين للسلطات المقرّيّة. وأصدرت المحكمة قرارها القاضي بالأفراج عن التجار ورد ممتلكاتهم[1]. وإلى جانب ذلك يمكن إبداء الملاحظات التالية على الرسالة:

ذكر بلوملي في تعليقه على النص أن «البقط» لم يذكر في الوثائق المكتوبة باللغة القبطيّة، والتي عثر عليها مع هذا الخطاب[2]. ويدل ذلك على أن مملكة مقُرّة ربما لم تعترف بدفع السبي المتفق عليه بين عبد الله بن سعد وملك مريس (نوباديا)، باعتبار أن مملكة مقُرّة لم تكن طرفًا في ذلك الاتفاق الذي وقعه عبد الله بن سعد مع مملكة مريس، أو أن أهل مريس ومقرّة لم يكونوا يطلقون أو يعرفون ذلك

1 مارتن بلوملي، **مجلة الآثار المصريّة** العدد رقم 61 عام 1975 صفحات 241 – 246. انظر تفاصيل أوفى عن محتوى الرسالة في الملاحق.

2 Martin Blumley, Ibid.

الاتفاق باسم البقط.

ومن الجدير بالملاحظة هنا الحديث عن أهل الذِّمَّة في النص، والذين من الممكن لجوؤهم إلى مملكة مقُرّة، فمن هم أهل الذمّة هؤلاء؟ أهل الذمّة هنا مقصود بهم الأقباط. ونحن نعرف أن الأقباط تعاونوا مع المسلمين في فتح مصر ضد البيزنطيّين، مما يوضح حسن العلاقات بين الجانبين في الفترة التي صاحبت فتح مصر، وحروب ابن أبي سرح في جنوب مصر. وقد تحدث المقريزيّ عن بداية ثورات القبط في عام 107 هـ/ 725 م عندما زاد متولي الخراج عبيد الله بن الحبحاب عما كان يدفعه الأقباط سابقًا. وظلّت الثورات مشتعلة حتى القرن الثالث الهجريّ كما تتبعها المقريزيّ[1]. فأغلب الظنّ أن أهل الذمّة هنا قُصد بهم القبط بعد بداية ثوراتهم على الدولة بعد عام 107 هـ.

1 المقريزيّ، تاريخ الأقباط، المعروف بالقول الإبريز: [illegible] وتحقيق د عبد المجيد دياب دبي: دار الفضيلة [illegible] دار الكتب 1988 [illegible] 96، 106، 262 - 265.

العلاقات في عصر الخليفة المعتصم 219 - 231 هـ

ورد عند المقريزيّ أن والي مصر عبد الله بن طاهر كان يبحث عن شروط الصلح مع النوبة في عام 211 هـ، فأخبره أحد المشائخ بها. وكان من بين بنودها الخمر، فاستنكر الوالي وجود الخمر فيما يقدمه المسلمون. وذكر راوي الخبر أن الوالي وجد ما أخبره به عن الاتفاق محفوظًا في كتاب في الديوان[1]. ولسنا ندري الأسباب التي أدت بوالي مصر إلى البحث عن شروط الصلح مع مملكة مقُرّة، هل تأخر المقُرّيون عن دفع ما التزموا به، أم أنهم دخلوا مع المسلمين في حرب جديدة وتطلب الأمر مراجعة الشروط القديمة؟.

- ويبدو أن تطورًا واضحًا قد حدث في العلاقات بين المسلمين وبين مملكة مقُرّة وبلاد البجة، عندما تولى المعتصم بن هارون الرشيد إدارة مصر، قبل أن يتولى الخلافة. فقد أبدى المعتصم اهتمامًا واضحًا بتلك العلاقات، وبدأ في مراجعة الشروط القديمة مع مقُرّة وبلاد البجة. كما أهتم أيضًا بمراقبة العلاقات بين بطارقة الكنيسة في مصر وممالك مقُرّة وعلوة والحبشة، فقد ذكر ابن المقفع أن المعتصم «جعل حفظة على طريق الحبشة والنوبة»[2]، والغرض من ذلك مراقبة الطرق لرصد الرسائل المتبادلة بين تلك الممالك والكنيسة في مصر.

وقام المعتصم بمراجعة الاتفاقيات بين مملكة مقُرّة والمسلمين، فقد ذكر المقريزيّ أنّه وجد أن ما يدفعه المسلمون إلى المقُرّيين أكثر مما اتفق عليه الجانبان في معاهدة

---

1 المقريزيّ، المواعظ والاعتبار في مسعد، المكتبة السودانية ص 304.

2 ساويرس بن المقفع، تاريخ بطارقة الكنيسة المصرية في مسعد، المكتبة السودانية ص 84.

«البقط»، كما أنكر وجود الخمر فيما يدفعه المسلمون[1]. ومن الطبيعي أن تأتي تلك الزيادات من التعديلات المتكررة التي أُدخلت على اتفاق عبد الله بن سعد الأول. وذكر ابن المقفع أن المعتصم كتب إلى ملك النوبة «يطلب خراج أربع عشرة سنة، ويهدده بالحرب إن لم يفعل ذلك»[2].

ويلاحظ أن المصادر القبطية لا ترجع إلى اتفاق المسلمين مع النوبة باسم «البقط» إلا نادرًا، وقد استخدم ابن المقفع هنا لفظ «خراج» وهو يعني الرقيق المتفق عليه، وهو استخدام غير صحيح، لكنّه يدل على أن اسم ذلك الصلح لم يكن واضحًا لدى المؤلفين حتى في ذلك الوقت المبكر (القرن العاشر الميلادي).

وكان كاتب حاكم الصعيد مسيحيًّا فكتب للبطرك يخبره بمحتوى ما كتبه المعتصم لملك مقُرّة، فكتب البطرك إلى ملك مقُرّة أن يقوم بالوفاء بما عليه للمسلمين لئلا يعرض بلاده للحرب والهلاك. وذكر ابن المقفع أن البطرك أرسل الرسالة عن طريق والي أرض المعدن المقيم بأسوان. فأرض المعدن ببلاد البجة لم تكن تابعة لوالي مصر.

ووضح ابن المقفع أنه لم يكن متيسِّرًا لملك مقُرّة تقديم متأخر أربع عشرة سنة من الرقيق، وطلب منه ابنه جورج (ويكتب أيضًا قيرقي أو جرجة) عدم دفع ما طلب منه لما فيه من علامات الخضوع للمسلمين. ويلاحظ أن الخلاف يدور دائمًا بين المسلمين والمَقُرّيين حول دفع البقط. ويبدو أنه من بين الأسباب في ذلك أن المسلمين لم يكونوا ملتزمين بدفع مقابل الرقيق الذي يدفعه المَقُرّيون، وقد ورد في بعض المصادر أنه لا التزام عليهم بذلك كما سنوضحه في الفصل التالي. وقد يكون من بين الأسباب أيضًا أن اتفاق عبد الله بن سعد لم يوقع في الأساس مع مملكة مقُرّة، بل وُقّع مع مملكة مريس (نوباديا) فلم ير المَقُرّيون ما يلزمهم بدفعه.

وفكر الملك زكريا في الذهاب إلى بغداد لمناقشة القضيّة، لكنه كان يخشى على عرشه من البربر المخالفين له. ولم توضح المصادر المتاحة من هم أولئك البربر الذين

1 المقريزيّ، **المواعظ والاعتبار** في مسعد، **المكتبة السودانيّة** ص 305.

2 ساويرس بن المقفع، المصدر السابق ص 85 وانظر كذلك المقريزيّ، المصدر السابق ص 305.

يخشاهم، ولم يرد ذكر البربر داخل مملكة مقُرّة. وربما كان يشير إلى بربر لواتة، الذين كانوا يسيطرون على الواحة الخارجة، وقد كانت هناك حروب بينهم وبين مملكة مقُرّة. وأخيرًا قرر إرسال ابنه جورج إلى بغداد «وضرب بالبوق وجعل مناديًا ينادي: إنه الملك بعدي، ثم أنفذه إلى مصر صحبة الرّسل الواصلين من مصر مع هدايا أعدها.»

صحب الأمير المقُرّي في رحلته «رئيس البجة»، كما عبّر المقريزيّ، وذكر أنه كانت لديه أسبابه الخاصة التي دعته إلى ذلك. وعند وصول الأمير مصر اجتمع بالبطرك أنبا يوساب. ثم سار إلى بغداد، وذكر المقريزيّ أنّ البلدان كانت تزَيَّن له على الطريق. واستقبله الخليفة استقبالًا لائقاً بمقامه، وقربه وأحسن إليه إحسانًا تامًّا، وقبل هديته. ورأى كثرة جيوش الخليفة وعظمة دولته، وعِظم العمارة التي شاهدها على الطريق.

وتناولت المفاوضات أمورًا متعددة، ووجدت مطالب الأمير القبول من الخليفة. ووافق على إعفائهم مما كان عليهم من البقط، وجعل دفعه مرة كل ثلاث سنوات بدلًا عن كلّ سنة، وأجرى لهم في ديوان مصر عند وصول البقط سبعمائة دينار، وأشياء أخرى نذكرها في الفصل التالي. وكتب له الخليفة كتابًا بذلك بقي في يد النوبة كما عبر المقريزيّ. وافق الخليفة على إطلاق سراح المقُرّيّين المحبوسين في مصر. ووهب له الدار التي نزل بها في بغداد، وأمر بشراء دار له في كل منزل ينزله على الطريق، لتكون دورًا لرسلهم. وكان الأمير قد امتنع عن دخول دار أحد في طريقه[1].

وقد تناول المقريزيّ أحداثًا أخرى تالية لأحداث اجتماع الأمير بالخليفة، ولا يوجد ما يؤكد أو ينفي تبعيتها لما تم الاتفاق عليه مع الخليفة. فقد خاطب الأمير فيها بلقب «الملك»، بينما كان يخاطبه سابقًا باسمه مجردًا. فذكر أن الملك طلب: أشياء غير ذلك، من إزالة المَسْلحة المعروفة بالقصر عن موضعها، إلى الحد الذي بينهم وبين المسلمين، لأن المَسْلحة على أرضهم، فلم يجبه المعتصم على ذلك». كما ذكر أيضًا قضية المسلمين من أهل أسوان الذين اشتروا أرضًا من النوبة، واحتجّ ملك مقُرّة بأنه لا يحق لهم بيعها. وقد ذكرت هذه الحادثة في عصر الخليفة المأمون

1 ابن المقفع، المصدر السابق ص؛ 85 والمقريزي، المصدر السابق ص 305.

أيضًا وتناولناها في مكانها. وقد وردت هنا مطابقة لما ذكر من قبل ولكن بنوع من الاختصار[1].

لا تمدنا المصادر العربية بما يمكّن من تعرّف علاقات مملكة مقُرّة والمسلمين بصورة واضحة، في الفترة الواقعة بين عصر الخليفتين: أبي جعفر المنصور، والمهدي. فقد أوردت المصادر أخبار حملة خرجت من مصر إلى بلاد مقُرّة ضمن الغارات التي لم تتمكن من فتحها. فقد ذكر كل من النويريّ وابن الفرات:

«ثم غزاها يزيد بن أبي حاتم بن قبيصة بن المهلب بن أبي صفرة، على يد عبد الأعلى بن حميد»[2]، ولم تمدنا المصادر بغير هذا النص عن هذه الحملة. فالحملة أرسلها يزيد بن أبي حاتم الذي كان واليًا على مصر 145 – 164 هـ/762 – 780 م في عصر الخليفتين العباسيّين أبي جعفر المنصور 137 – 159 هـ والخليفة المهديّ 159 – 169 هـ.

ذكر البلاذري أن المهديّ «أمر بإلزام النوبة بدفع زرافة، كما وافق على أن تدفع مملكة مقُرّة البقط مرة كل ثلاث سنوات بدلاً عن دفعه كلّ سنة.[3] ومن الممكن أن يكون هذا التعديل في الاتفاق مع مملكة مقُرّة قد تم بعد الحرب التي نشبت بين الجانبين في ولاية يزيد بن أبي حاتم على مصر. غير أننا لا ندري عنها أكثر من ذلك.

كما شهدت هذه الفترة أيضًا بعض الأحداث التي كان لها دور واضح على العلاقات بين المسلمين في مصر والسودان، لعل أبرزها تحركات العمري في مناطق الصحراء الغربيّة المجاورة لملكة مقُرّة.

---

1 المقريزي، المصدر السابق ص 306.

2 النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب في مسعد، المكتبة السودانية ص 222، وابن الفرات، تاريخ الدول والملوك في مسعد، المكتبة السودانية ص 259.

3 البلاذري، فتوح البلدان في مسعد، المكتبة السودانية ص 27. انظر النص في الملحق.

جدول رقم 2: العلاقات بين مملكة مقُرّة والمسلمين خلال القرنين 8 – 9 م

التاريخ – ميلادي	الحدث	المصدر
718 - 719	إقرار الولاة والأمراء للصلح المشهور باسم صلح البقط (السبي مقابل الطعام)	الطبريّ في مسعد ص 36
723 - 742	غزو مقُرّة: الخليفة هشام	النويريّ وابن الفرات (مسعد ص 222 و258)
749	غزا كرياكوس ملكُ مقُرّة مصرَ.	تاريخ الشيخ أبي صالح الأرمني (مسعد ص141)
758	رسالة والي مصر إلى ملك مقُرّة	مجلة الآثار المصريّة، انظر حاشية رقم 10
754 - 775	غزو مقُرّة: عصر المنصور	النويريّ وابن الفرات (مسعد ص 222 و258)
775 - 785	مراجعة: الخليفة المهديّ للصلح (للبقط)	البلاذريّ (مسعد ص 27)
826	مراجعة والي مصر للصلح (للبقط)	المقريزيّ (الخطط مسعد ص 304)
834 - 845	مراجعة الخليفة المعتصم للصلح (للبقط)	المقريزيّ (الخطط مسعد ص 305)

أطماع وحروب العمريّ في مملكة مقُرّة

تناولت بعض المصادر باختصار شديد – باستثناء المقريزيّ – مثل: ابن سُليم، وابن كثير، وابن خلدون، والبلاذري، والمقريزيّ، أحداث صراع العمريّ مع قبائل ربيعة، في منطقة التعدين ببلاد البجة، وحروبه لابن طولون، وأحد العلويين الثائر ضد الطولونيين في صعيد مصر. غير أن المقريزيّ في كتابه «المقفى»، أورد تفاصيل وافية عن أحداثه في مملكة مقُرّة، وهو ما سنتتبعه هنا، أما أحداث صراعه في بلاد البجة فسنتناوله في الفصل الثالث، عند الحديث عن علاقة البجة بالمسلمين.

يرجع نسب أبو عبد الرحمن العمريّ إلى الخليفة عمر بن الخطاب، وقد تجول في شمال إفريقيا، واستقر به المقام في مصر. وبدأت علاقته ببلاد النوبة – كما ذكر المقريزيّ[1] - عندما دخل أسوان عام 141 هـ، ثم دخل أرض المعدن حيث قبائل مضر. وحدثت حرب بين مضر وربيعة، هُزمت فيها مضر، وتقهقرت جنوبًا في أرض المعدن.

وقد وصل العمريّ مع أتباعه إلى المناطق الصحراويّة الواقعة في الحدود الجنوبيّة لمملكة مقُرّة، بالقرب من منطقة أبو حمد. ولم يكن الماء متوافرًا في منطقتهم، فرأوا طيرًا يتجه نحو الجنوب فأيقنوا بوجود الماء في ذلك الاتجاه. وأرسل العمري بعضًا من رجاله فوجدوا النيل على مسافة ليست بالبعيدة، فحملوا الماء. لكن عندما علمت السلطات المقرّيّة بذلك لم تسمح لهم بالورود إلى النيل.

وكانت مملكة مقُرّة كما وضحنا ذلك في الجزء الأول من هذا الكتاب لا تسمح بدخول المسلمين أراضيها خشية أن يطمعوا في التوسع جنوبًا، خاصة وأن مملكة

---

1 المقريزيّ، كتاب المقفى في مسعد، المكتبة السودانيّة صفحات 355 – 371 اعتمدنا في المعلومات الواردة هنا على هذا المصدر، وإذا أوردنا رأي مؤلف آخر سنشير إليه في مكانه.

مقُرّة تتمتع بموارد تجاريّة غنيّة، وعلى رأسها الذهب. ولذلك أقامت مراكزَ للمراقبة على النيل، لكي تمنع تسلل الأجانب داخل أراضيها، خوفًا من تسرب المعلومات التي تساعد على التخطيط لتوسع المسلمين جنوبًا. ولذلك لم تسمح السلطات المَقُرِّيّة بوجود المسلمين على حدودها الجنوبيّة الشرقيّة، خاصة وأنه لا توجد مراكز مراقبة أو جنود يقومون بالدفاع عن تلك المناطق. وعندما لم تسمح السلطات المَقُرِّيّة للعمريّ بورود الماء، وفشلت المفاوضات في التوصل إلى حلّ لذلك، نشبت الحرب بين الجانبين. ويبدو أن المَقُرِّيّين لم يستعدوا استعدادًا جيّدًا للحرب، لعدم وجود قوات كافية لديهم، في منطقة لم يكونوا يتوقعون وجود أعداء فيها، أو هجوم يأتي من ناحيتها. أو لأن المَقُرِّيّين لم يقدروا قوة العمريّ تقديرًا صحيحًا. وكانت النتيجة هزيمة المَقُرِّيّين.

تقهقرت جيوش مقُرّة على النيل داخل أراضيها، فتبعهم جنود العمريّ. ويبدو أن هزيمة المَقُرِّيّين كانت قاسية، لأنّ المقريزيّ ذكر أنّ العمريّ «قتل منهم مقتلة عظيمة، وكثُر السبي عند أصحابه، حتى أن أحدهم كان يحلق رأسه فيُعطي المزيِّن رأسًا». أي من السبي. وتتبّع العمريّ جيش مقُرّة، وتمكّن من الاستيلاء على بعض المراكب، مما مكّنه من مطاردة المَقُرِّيّين في الجزر القريبة من المنطقة.

وقد قوّى هذا الانتصار مركز العمريّ في المنطقة، فكتب إلى تجار مدينة أسوان بما تم إنجازه، وطلب منهم المؤن والعون. ويبدو أن انتصار العمريّ قد وجد صدى واسعًا في أسوان، لأن هذا الانتصار يعني فتح طرق التجارة إلى الداخل عبر الصحراء، والتخلّص من مراقبة واحتكار مملكة مقُرّة على طريق النيل. فقد ذكر المقريزيّ أن أحد أعيان أسوان خرج إلى العمريّ «في ألف راحلة فيها الجهاز والبُر».

يشير بعض المؤرخين إلى أن العمريّ فكّر في إقامة إمارة إسلاميّة في المنطقة، ويبدو ذلك مقبولًا، لعدة فروض، لعل أهمّها:

- التمكن من الاستقرار في مناطق التعدين بالقرب من النيل: حيث يتوافر الإمداد المستقرّ بالميناء التجاريّ مع مملكة علوة جنوبًا، حيث حريّة التجارة أكبر، وتشجيع مملكة علوة للتجارة مع المسلمين.

- إنّ القبائل العربيّة التي أوقف الخليفة العباسيّ عطاءها من الديوان قد خرجت بمجموعات كبيرة إلى أرض المعدن بحثًا عن مصدر للرزق.
- وجود إمارة أو دولة إسلاميّة إلى الجنوب من حدود مملكة مقُرّة ذات الصلات غير المستقرّة والعدائيّة في أغلب الأحوال يعد نصرًا للقوة الإسلاميّة في مصر.

وإذا قبلنا هذه الفرضيات، فكيف كان موقف السلطات الحاكمة في مصر، وموقف مملكة مقُرّة من تلك التطورات؟ كانت الأوضاع في مصر قد تغيرت منذ تعيين أحمد بن طولون واليًا على مصر، ومتابعته لسياسة تقوية نفوذ العنصر التركيّ، وإبعاد العنصر العربيّ من مركز الصدارة الذي تمتع به في الدولة الإسلاميّة منذ نشأتها. ومن هذا المنطلق، ورغم المكاسب التي قد تحققها إمارة إسلاميّة جنوب حدود مملك مقُرّة، إلا أنه يبدو من الصعب على ابن طولون التركيّ قبول ذلك، وكما سنرى فقد حاول القضاء على سلطة ابن طولون في صعيد مصر فيما بعد.

أما مملكة مقُرّة، فمن الصعب عليها تحمّل وجود عناصر عربيّة مسلمة، أو إمارة عربيّة على حدودها الجنوبيّة، مما يجعلها محاصرة من الشمال والجنوب بالمسلمين الذين ما فتئت تحاربهم منذ دخولهم مصر، كما لاحظنا ذلك في بداية هذا الفصل. ولذلك تحرك الملك القريّ قيرقي بن زكريا كما تكتبه المصادر العربيّة أو جورج بن زكريا كما تكتبه المصادر القبطيّة وأعد جيشًا كبيرًا، أسند قيادته لقائد كفء كما وصفه المقريزيّ، وهو نيوتي بن قشما.

ذكر المقريزيّ أن معارك متعددة و«وقائع يطول شرحها» حدثت بين ابن قشما والعمريّ، دون أن يتمكن أحد الطرفين من تحقيق انتصار حاسم. ولم يوضح المقريزيّ تفاصيل ذلك الصراع ولا مكانه، وأغلب الظنّ أن ذلك حدث في مناطق معدن الشنكة التي حدثت فيها المعركة الأولى. وأخيرًا تصالح ابن قشما والعمريّ على وقف الحرب بينهما، واعترف ابن قشما بسيطرة العمريّ على ما تحت يده من مناطق. وأغلب الظنّ أن تلك المناطق شملت منطق التعدين الصحراويّة المجاورة للنيل، إضافة إلى بعض المناطق على النيل على حدود مملكة مقُرّة الجنوبيّة.

ويبدو أن ابن قشما قد وقّع ذلك الاتفاق مع العمريّ دون موافقة جورج ملك مقُرّة، ولذلك أعد الملك جورج جيشًا آخر بقيادة ابنه الأكبر وأرسله لقتال العمريّ. ومرة أخرى لا يورد المقريزيّ تفاصيل الصراع بين الأمير- ابن الملك – والعمريّ، واختصر ذلك في أنّ عدة معارك دارت بين الجانبين، ولم يتمكن ابن الملك من هزيمة العمريّ. بل يبدو أن التفوّق في ذلك الصراع الطويل كان في جانب العمريّ، لأن المقريزيّ ذكر أن الأمير المَقُرِّيّ لجأ إلى مملكة علوة التي ساعدته في حربه ضد العمري، وأخيرًا استجار الأمير بملك مقُرّة لمدة أربع سنوات.

ويوضح هذا أن العمريّ قد تطوّرت قوته، وربما توسّعت حدوده داخل مملكة مقُرّة. وكان وجود العمريّ في أراضي مملكة مقُرّة يزعج الملك جورج، الذي أعد جيشًا آخر أسند قيادته لابنه زكريا. وكان رأي الأمير زكريا معالجة موضوع ابن قشما أولًا، والذي لا يزال تحت يده قوة كبيرة. ويبدو أن العلاقة قد ساءت بينه وبين الملك منذ عقده الصلح منفردًا مع العمريّ.

وافق الملك على خطة ابنه الذي اتفق مع العمريّ ألا يتدخل في الصراع بينه وبين ابن قشما، ووافق العمريّ أن يكون على الحياد في ذلك الصراع. وبعد معارك متعددة دارت الدائرة على الأمير زكريا، وانهارت قواته، بعد معارك متعددة أمام ابن قشما، وأخيرًا اختار الأمير أن يقع في يد العمريّ بدلًا عن ابن قشما. فلجأ إلى معسكره باعتباره أحد قادة الأمير، ولما انفرد به أخبره أنه رسول الأمير وأن الأمير يطلب اللجوء إليه ويطلب الأمان منه. ولما تأكد الأمير من قبول العمريّ للطلب، أفصح له عن شخصه وأنه الأمير ابن ملك النوبة، وذكر المقريزيّ أن العمريّ سر بشجاعة الأمير وحسن تدبيره، فقبله في معسكره. ويبدو معقولًا أن العمريّ رأى في وجود الأمير بين يديه فرصة كبيرة لتقوية موقفه، وربما كان وسيلة للوصول إلى عرش مملكة مقُرّة نفسها. وتمكن الأمير من أن يكسب ثقة العمريّ.

ثم طلب الأمير من العمريّ مساعدته في القضاء على ابن قشما. ووضّح له أن أباه أصبح مسنًّا، وأن مُلك مقُرّة سيكون له بعد أبيه، ووعده بأنه سيزوجه من أخته زوجة ابن قشما، ويكون له حكم ما تحت يده من المناطق التي هو عليها الآن.

وكان هذا العرض بمثابة وسيلة لتحقيق كل طموحات العمريّ، فوافق على ذلك، لكنه أشار إلى صعوبة القضاء على ابن قشما، لما تحت يده من قوة كبيرة. غير أن الأمير وضح له بأنه سيتولى تدبير ذلك بخدعة أعدها لذلك، فوافقه على المشروع.

وكان ابن قشما قد كتب إلى العمريّ يطلب تسليم الأمير إليه، ولم يرد العمريّ عليه. فطلب منه الأمير أن يرد بالموافقة على تسليمه، وأن يرسله مع أربعة من خاصة رجال العمريّ كان قد تعوّد على أرسالهم في مفاوضات ابن قشما، وكان ابن قشما قد اطمأنّ إليهم. فأرسله العمريّ صحبة رجاله لمقابلة ابن قشما والاتفاق على شروط التسليم.

وسار بهم الأمير في زورق على النيل، ومنّاهم بوزن ابن قشما ذهبًا، لكلٍّ منهم لو تمكنوا من قتله. واتفق الأمير مع رجال العمريّ على أن يوثقوه بالحبال، ويذهبوا به حتى يكونوا على مقربة من مقر ابن قشما بحيث يسمع كلامهم. ولما وصلوا إلى المكان خاطبوا ابن قشما بأن العمريّ يقول لك:

> «إن الله قد أمكن من عدوّي وعدوّك، وإنّي قد راسلتك في أمره جوابًا على رسالتك تسأل أن أسلمه إليك، وتعطيني من المال كذا وكذا ومن الرقيق كذا وكذا. وقد وجهتُ بذلك مع فلان وفلان، إذ كانوا ثقاتي وأنت تأنس إليهم، فقرّر الأمر معهم، وخله إليك، وادفع إلى القوم ما توافقهم عليه».

وقال ابن قشما لرجال العمريّ: «أريد أن أراه قبل الدفع» فقالوا له: «افعل» فأُنزل إلى القارب ومعه جماعة من رجاله، فقالوا له: «نحن أربعة وتأتينا بجماعة كأنّك تريد أن تقهرنا عليه، وتأخذه بلا عوض؟» فأمر بعض أصحابه بالرجوع، وخرج في قلة من أصحابه ووُضع الأمير زكريا مقيدًا بين يديه. وأخذ ابن قشما يؤنّبه، ويعدد عليه قبائح أعماله، والأمير يعتذر. وكان الأمير قد اتفق مع رجال العمريّ أنه عندما يبكي يهجمون على ابن قشما ويقتلونه.

-ولما حانت الفرصة وانشغل ابن قشما في الكلام مع الأمير وتوبيخه، بكى الأمير، فباغت رجال العمريّ ابن قشما ورجاله فقتلوهم، وحلّوا وثاق الأمير. فذهب

الأمير إلى رجال ابن قشما ونادى فيهم «بأن الله قد غفر لكم ما قد سلف، وأحضر وجوه العسكر واستمالهم إليه»، ولما علم الجند بمقتل ابن قشما ودخول القادة في طاعة الأمير، أعلنوا طاعتهم.

استدعى الأمير رجال العمريّ وشكرهم على ما قاموا به من عمل جليل، وأمر بالإحسان إليهم، وأجزل لهم العطاء، وذهب إلى أخته زوجة ابن قشما وأخبرها أمام رجال العمريّ أنه سيزوجها من العمريّ فرضيت، ودفع لها معجلًا عن العمريّ. وأمر رجال العمريّ أن يكتبوا إليه بما جرى، وكتب هو أيضًا، وأرسل الكتب، وأخبره بأنه سائر نحوه بجيش ابن قشما الذي أصبح جيشه الآن، ووصلت الأخبار للعمريّ فسُرَّ بها.

ثمّ بدأ الأمير زكريا تنفيذ الجزء الثاني من الخطة التي أعدها بدقّة للتخلص من العمريّ. فبدأ بقتل رجاله الذين أتى معهم، وقد كان العمريّ ورجاله في استقبال الأمير، ففوجئوا بالهجوم عليهم بذلك الجيش الكبير، وقتلت منهم أعداد هائلة، وفر من استطاع النجاة. وكان العمريّ قد مر مع من نجا إلى بعض الجزر، وبدأوا يتجمعون ويعيدون تنظيمهم، فدسّ إليهم الأمير من قاد قواربهم عبر مكان خطر بين الصخور، فتحطمت مراكبهم، وغرق كثير منهم، ونجا بعضهم، بما فيهم العمريّ.

وتمكن العمري من تنظيم ما تبقى من جماعته، وذكر المقريزيّ أنه استعاد قوته «حتى هابته النوبة»، غير أنه لم يوضح ما إذا كانت قد وصلته جماعات جديدة من القبائل العربيّة. وكتب إليه زكريا أنه لا يرغب في حربه وعليه مغادرة أراضي مملكة مقُرّة. ويبدو أن موقف العمريّ لم يتأثر بهذه الهزيمة، وبدأ في مراوغة زكريا لمدة عام كامل كما ذكر المقريزيّ. وحانت الفرصة لزكريا لإضعاف قوة العمريّ، عندما بدأ النزاع بين القبائل القيسيّة والشاميّة في جنود العمريّ، إذ اتهم الشاميّون العمريّ بمحاباة القيسيّة ضدّهم، وكان العمريّ الذي ينتمي إلى قبيلة قريش أقرب من ناحية النسب إلى القيسيّة.

وعلم زكريا بذلك عبر جواسيسه الذين كان يبثهم بين جنود العمريّ، واتصل بالشاميّين، ومنّاهم بأجزل العطاء لو تركوا العمريّ. ووافق الشاميّون على العرض، واتصلوا بزكريا الذي أوفى لهم بوعده، وأعطاهم ما يريدون، ثم أقطعهم كما قال المقريزي: «دون الجندل الأولى من بلد مريس من ناحية يقال لها أدندان وأدوى»، وتقع هذه المناطق على مسافة غير بعيدة شمالي وادي حلفا. ففارقوا جيش العمريّ إلى إقطاعاتهم.

ولما ضعف موقف العمريّ تقهقر من النيل إلى مناطق المناجم، على بعد ثلاث مراحل من النيل، وعملوا في التعدين. ويبدو أنهم حققوا نجاحًا في أعمالهم التعدينيّة، وربما وفد إليهم المزيد من القبائل، مما أدى إلى استعادة قوته، وربما راودته أطماعه القديمة في تأسيس إمارة على النيل، لأنّه بدأ يغِير على المناطق النيليّة. ومن المتوقع أن يشرع زكريا في التصديّ للعمريّ، فقد راسل العمريّ قبيلة سعد العشيرة القيسيّة التي فارقته واستقرت في الإقطاعات التي منحها لهم زكريا.

استجاب القيسيُّون للعمريّ وأتوه، غير أنه خطا نحوهم خطوة لم يتعرض المقريزي لسببها وضعت نهاية لقوة العمريّ في المنطقة. فقد فاجأ العمريّ القيسيّين حين وصولهم إليه مسالمين، بالهجوم عليهم، وقتل منهم كما ذكر المقريزيّ «ألف وخمسمائة، وقبض على من بقي، فقطع أيديهم وأرجلهم، وتركهم حتى ماتوا»، وهاجمه زكريا بعد ذلك فتقهقر أمامه على النيل، إلى أن وصل بالقرب من أسوان.

لم يعد العمري بعد ذلك إلى أراضي مملكة مقُرّة، فقد دخل في حروب في صعيد مصر أمام جيش ابن طولون وانتصر عليه، ثم حرب أخرى مع بعض العلويّين، ثم توجه إلى مناطق التعدين في بلاد البجة، حيث دخل في صراع جديد مع قبائل ربيعة، وانتهت تلك الأحداث بقتله عام 255 هـ كما سنفصل في ذلك عند الحديث عن منطقة البجة في الفصل الثالث.

العلاقات بين القرنين
الثالث والسابع الهجريين (9 - 13م)

شهد منتصف القرن الثالث الهجري (9م) تحولًا كبيرًا في تاريخ الخلافة الإسلاميّة. فقد انحسرت سلطة الخلافة المركزيّة في بغداد إلى مساحات صغيرة من بلاد ما بين النهرين، وفي بعض الأحيان فقد الخليفة سلطته السياسيّة حتى على تلك المناطق. لكن ظلت سلطة الخلافة الروحيّة معترفًا بها من الدول السُّنيّة التي قامت ما بين: الهند شرقًا، والمحيط الأطلسي غربًا. ولذلك أطلقنا على هذا العصر عصر اللامركزيّة للخلافة الإسلاميّة.

وقد تأثرت مصر بتلك التحولات فظهرت فيها – بعد ولاية أبو منصور تكين التركّي - أسر تولت الحكم، وأقامت دولًا عرفت بأسماء مؤسسيها. وتمتعت تلك الدول بالاستقلال الإداريّ عن الخلافة في بغداد، مع اعترافها بالخليفة رأسًا للأمة السُّنيّة. والدول التي تعاقبت على حكم مصر، وقادت علاقات المسلمين بالسودان في هذه الفترة، هي: الدولة الطولونيّة، ثم الدولة الإخشيديّة، ثم الدولة الفاطميّة الشيعيّة، ثم الدولة الأيوبيّة، فدولة المماليك. ونبدأ بتتبع العلاقات في عصر ولاية تكين التركيّ، ثم نتناول العلاقات في عصر تلك الدول.

العلاقات في عهد ولاية تكين التركيّ على مصر

لم تتطرق المصادر العربيّة إلى العلاقات بين مملكة مقُرّة والمسلمين في مصر بعد أحداث العمريّ وحتى نهاية القرن الثالث الهجري (9 م). ومع بداية القرن الرابع الهجريّ وردت بعض المعلومات عن العلاقات بين الجانبين، فقد ذكر كلّ من النويريّ وابن الفرات: أنّ أبا منصور تكين التركّي غزا مملكة مقُرّة.[1]

ولم يوضح المصدران زمان تلك الغارة أو المكان الذي وصلت إليه، كما لم يوضحا ما حدث في المعركة وما تمخض عنها من نتائج، بل أشارا فقط إلى أن مملكة مقُرّة لم تفتح. أي أن ما حدث كان مجرد غارة دخلت فيها جيوش المسلمين أراضي مملكة مقُرّة، وأغلب الظنّ أن المعارك كانت على الأطراف الشمالية من مملكة مقُرّة، إلى الشمال من منطقة إبريم، وهي المناطق التي تكررت عليها غارات المسلمين كما سيتضح لاحقًا.

وقد تولى أبو منصور تكين التركي ولاية مصر ثلاث مرات، بين عام 297هـ/ 909م ووفاته عام 321 هـ/ 933 م كما جاء في كتاب ولاة مصر[2]. وقد ورد اسمه «تكين» عند كلٍّ من: الكندي، وابن الفرات، بينما ورد عند النويريّ «مكين» بالميم بدلًا عن التاء. ولم يتعرض الكنديّ لغارته على مملكة مقُرّة عندما ترجم له في دوراته الثلاث على ولاية مصر. ولكنه تعرض إلى حروب حدثت بين مصر وبرقة في نهاية عهد ولايته الأولى عام 302 هـ/ 914 م.

---

1 النويريّ، المصدر السابق ص 222، ابن أبي الفرات، **تاريخ الدول والملوك في مسعد، المكتبة السودانيّة** ص 258.

2 الكنديّ، **ولاة مصر**، موقع الوراق، صفحات 81 – 85.

وقد ذكر كلٌّ من: النويري، وابن الفرات، أن غزو مملكة مقُرّة تم في نفس العام الذي غزا فيه منصور برقة. ويتضح مما ذكره الكنديّ أن منصورًا أرسل حملة إلى برقة في نهاية ولايته الأولى عام 302 هـ ورغم أن الخلافات ظلت مستمرة بين والى مصر ومنطقة برقة، إلا أنّ الكنديّ لم يذكر إرسال والي مصر جيشًا إلى برقة غير الحملة الأولى، مما يرجح أن حملة والي مصر إلى مملكة مقُرّة كانت عام 302 هـ وهي السنة التي ذُكر فيها إرسال حملة إلى برقة.

ولا ندري ماذا كانت أسباب تلك الحملة، وأين وقعت الحرب ومن المنتصر والمهزوم فيها؟، كل ما أمدنا به المصدر هو أن مملكة مقُرّة لم تفتح في تلك الحملة. كما لا ندري شيئًا عن الشروط التي انتهت بها تلك الحرب، هل وقع اتفاق جديد؟ أم نشط اتفاق سابق بين الجانبين؟.

العلاقات في عصر الدولة الإخشيديّة

ويطالعنا النويريّ وابن الفرات أيضًا (جدول رقم 3) بأخبار غزوة أخرى على مملكة مقُرّة، بنفس الأسلوب المختصر جدًّا، حيث ورد:

ثم غزاها كافور الإخشيديّ، وكان أكثر جيشه السودان. قال الشاعر:

ولما غزا كافورُ دنقلة غَدَا بجيشٍ لطول الأرض من مثله عرضُ
غزا الأسودُ السودانَ في رونق الضّحى فلما التقى الجمعانِ أظلمت الأرضُ

ذكر الزِّرِكْلي أن كافورًا كان حبشيًّا[1]، وكانت كلمة حبش تطلق في تلك الأوقات ويراد بها منطقة الحبشة (إثيوبيا الحاليّة)، وتطلق أحيانًا ويراد بها مناطق واسعة من السكان السود وبلادهم (السودان وبلاد السودان) مثل مناطق: البجة، ومملكتي مقُرّة وعلوة المسيحيّتين، ومملكة كانم في تشاد. ولم أعثر على نصٍّ يوضح المنطقة التي ينتمي إليها كافور في بلاد الحبشة.

وقد ترجمت له العديد من كتب التراث، ونلخص هنا ما جاء عند المقريزيّ[2] الذي ذكر أن «كافور جُلِب إلى مصر وعمره عشر سنين فما فوقها، في سنة عشر وثلثمائة، وأصبح مملوكًا لمحمد بن هاشم، ثم انتقل إلى خدمة الأمير أبي بكر محمد بن طغج الإخشيد، فترقّى عنده في الخدمة حتى صار من خاصّة خدمه. ولما مات الإخشيديّ بدمشق، ضبط كافور الأمور، وداري الناس ووعدهم، إلى أن سكنت الدهماء، بعد أن اضطرب الناس، وجهز أستاذه وحمله إلى بيت المقدس، وسار إلى مصر فدخلها، وقد انعقد الأمر بعد الإخشيديّ لابنه أبي القاسم أونوجور واليًا على مصر».

1 الزِّركلي، الأعلام ج 5 ص 216.

2 المقريزيّ، المواعظ والاعتبار موقع الوراق ج 2 ص 160.

تمكن كافور بجدارة وشجاعة من حماية دمشق والرملة من هجوم سيف الدولة عليّ بن حمدان عليهما، فعظم شأنه، وأصبحت له مكانة سامية إلى جانب والي مصر أونوجور بن الإخشيد. وخاطبه القوّاد بالأستاذ، وصاروا يجتمعون عنده في داره فيخلع عليهم ويصلهم. وانبسطت يده في الدولة، فعزل وولى وأعطى وحرم، ودُعيَ له على المنابر كلها إلاّ منبر مصر والرملة وطبريّة، ثم دُعيَ له بها في سنة أربعين وثلثمائة، وصار يجلس للمظالم في كل سبت، ويحضر مجلسه القضاة والوزراء والشهود ووجوه البلد.

ولما توفى الأمير أونوجور في ذي القعدة سنة تسع وأربعين وثلثمائة، أقام أخاه أبا الحسن عليّ بن الإخشيد من بعده، واستبدّ بالأمر دونه إلى أن مات في محرّم سنة خمس وخمسين وثلثمائة. وتمكن كافور من إخراج كتاب من الخليفة المطيع بتقليده بعد عليّ بن الإخشيد على ولاية مصر.[1] لم يغير كافور لقبه بالأستاذ، ودُعيَ له على المنبر بعد الخليفة، وكان عدد مماليكه ألفًا وسبعين غلامًا تركيًّا، سوى الروم والمولدين.

وكانت مدّة تدبيره أمر مصر والشام والحرمين إحدى وعشرين سنة، وشهرين، وعشرين يومًا، ومات عن غير وصية ولا صدقة ولا مأثرة يذكر بها. ودعي له على المنابر بالكنية التي كناه بها الخليفة، وهي أبو المسك، أربع عشرة جمعة، وبعده اختلت مصر وكادت تدمر حتى قدمت جيوش المعز على يد القائد جوهر، فصارت مصر دار خلافة، ووجد على قبره مكتوب:

مـا بـالُ قـبرك يـا كافـورُ منفـردًا	بصائح الموتِ بعدَ العسكرِ اللجبِ
يـدوسُ قـبركَ آحـاد الرجـال وقـد	كانت أسُود الشرى تخشاك في الكثبِ

ووجد أيضًا مكتوب:

انظـر إلى غِـيَرِ الأيـام مـا صنعت	أفنـت أُناسًـا بهـا كانوا ومـا فنيتْ
دنياهـم أضحكـت أيـام دولتهـم	حتى إذا فنيتْ ناحت لهم وبكت

---

1 ابن خلدون، **تاريخ ابن خلدون** ج 4 ص 314.

تناولت المصادر أخبار أربع حروب، وربما خمس، بين مملكة مقُرّة والمسلمين في مصر، إبان حكم الأسرة الإخشيديّة (323 – 358 هـ-934 – 968 م) ثلاث منها قامت بها مملكة مقُرّة: واحدة على الواحات، واثنتان على صعيد مصر، وقاد الإخشيديّون حملة على مملكة مقُرّة، أو ربما قادوا حملتين. وكالعادة وردت أخبار تلك الحروب مختصرةً جدًّا، فلم تتعرض المصادر إلى أسبابها، أو الأحداث التي صاحبتها، أو النتائج التي تمخّضت عنها.

ذكر المقريزيّ أن ملك مقُرّة سار عامَ 339 هـ/ 950 م «في جيش عظيم إلى الواحات، فأوقع بأهلها وقتل منها وأسر كثيرًا»[1]. ولم أعثر على أخبار هذه الحملة في المصادر التي تحت يدي. والواحات هي الواحات المصريّة الواقعة غربيّ النيل، مثل: واحة سيوة، والواحة الخارجة، والواحة الداخلة.

ويبدو مقبولًا أن تكون الإشارة هنا إلى الواحة الخارجة، وهي الواحة الجنوبيّة المطلة على بلاد النوبة ومناطق ما وراء الصحراء الكبرى. وقد اشتهرت هذه الواحة بنشاطها التجاريّ القديم، وبعلاقاتها السياسيّة والسكانيّة بوادي النيل، في مناطق الحدود المصريّة السودانيّة الحاليّة. وقد تمتعت هذه الواحة – كما ذكر المقريزيّ – باستقلال داخليّ، إذ لم تخضع للأسر التي تعاقبت على حكم مصر بعد دخول الإسلام.[2]

وقد أورد المسعوديّ بعض المعلومات عن بلاد الواحات، قبل سبع سنوات من تعرضها لغزو ملك مقُرّة، حيث قال:

> «وأما بلاد الواحات، وهي بين بلاد: مصر، والإسكندريّة، وصعيد مصر، والمغرب، وأرض الأحابش من النوبة وغيرهم... وصاحب الواحات في وقتنا هذا - وهو سنة اثنتين وثلاثين وثلثمائة - عبد الملك بن مروان، وهو رجل من لَوَاتة، إلا أنّه مروانيّ المذهب، ويركب في ألوف من الناس خيلًا ورجلًا ونجبًا... وهو بلد قائم بنفسه، غير متصل بغيره، ولا مفتقر إليه، ويحمل من أرضه التمر والزبيب والأعناب، وقد رأيت صاحب هذا الرجل المقيم بالواحات بباب الإخشيد محمد

1 المقريزيّ، المواعظ والاعتبار في مسعد، المكتبة السودانية ص 313.

2 نفس المصدر موقع الوراق، ج 1 ص 22.

بن طغج، وذلك سنة ثلاثين وثلثمائة، وسألته عن كثير من أخبار بلدهم، وما احتجت أن أعلمه من خواص أرضهم.»[1]

ورغم أن الواحات لم تكن خاضعة للأسرة الاخشيدية إلاّ أنها كانت تمثل مركزاً تجاريّاً مهماً ربط مصر بمناطق ما وراء الصحراء بثرواتها التجارية المتعددة والتي ظلت مثار اهتمام كل القوى التي حكمت مصر منذ عصر الفراعنة وإلى وقت إزدهار درب الأربعين. ولذلك فإن دخول ملك النوبة المعادي للأسرة الاخشيدية في مصر لا بد وأن تكون له ردود فعل سلبية في مصر.

ورغم أن الأسرة الحاكمة في الواحات «كانت مروانيّة المذهب» كما عبر المسعوديّ، أيّ تميل إلى تأييد الأسرة الأمويّة أكثر من ولائها للأسرة العباسيّة التي تدين لها الأسرة الإخشيديّة بالولاء، رغم ذلك تبدو العلاقات طيبة بين الأسرتين، فقد وجد المسعوديّ – كما ذكر أعلاه - رسول حاكم الواحات في بلاط الإخشيديّين في مصر، مما يشير إلى حسن العلاقات. إلى جانب أن المصادر العربية لم تتحدث عن حروب أو ما يشير إلى توتر العلاقات بين الأسرة الإخشيديّة والأسرة الحاكمة في الواحات.

وقد يبدو معقولًا أن يكون سبب هجوم مملكة مقُرّة على الواحة، هو محاولة ضرب تجارة المسلمين مع مناطق جنوبي الصحراء التي كانت تمر عبر الواحات. هذا إلى جانب التوتر الذي كان قائمًا بين بدو الصحراء (البربر) ومملكة مقُرّة. فقد ذكر ابن المقفع على لسان ملك النوبة عندما أراد إرسال ابنه لمقابلة الخليفة المعتصم أنه قال لولده: لا أتمكن من مفارقة كرسي لئلا يملكوا البربر المخالفين لي»[2]. وقد وضح المسعوديّ أن حكام الواحة كانوا من قبيلة لواتة البربريّة (الأمازيغيّة).

وبعد خمس سنوات من غزو مقُرّة للواحات، يطالعنا المقريزيّ بتحرك آخر لملك مقُرّة عام 345 هـ، فذكر أنه: «في ذي الحجة سنة أربع وأربعين وثلثمائة، أغار ملك النوبة على أسوان، وقتل جمعًا من المسلمين، فخرج إليه محمد بن عبد الله الخازن على عسكر مصر من قِبَل أُونوجور بن الإخشيد في محرّم سنة خمس وأربعين، فساروا

1 المسعوديّ، مروج الذهب ج 1 ص 179.

2 ابن المقفع، المصدر السابق ص 85.

في البرّ والبحر، وبعثوا بعدّة من النوبة أسروهم، فضربت أعناقهم، بعدما أوقع بملك النوبة، وسار الخازن، حتى فتح مدينة إبريم وسبي أهلها، وقدم إلى مصر في نصف جمادى الأولى سنة خمس وأربعين بمائة وخمسين أسيرًا، وعدّة رؤوس.»[1]

ولا ندري أيضًا أسباب هذه الحرب التي أدت إلى إرسال والي مصر أونوجور بن الإخشيد قائده محمد بن عبد الله الخازن على رأس حملة كبيرة. وهل كان لحملة ملك مقُرّة – قبل ست سنوات من هذه الحرب – دور في خروج هذه الحملة؟ ويلاحظ لأول مرة في تاريخ الحروب بين المسلمين والممالك المسيحيّة في السودان – باستثناء حرب البقط المشهورة للمقريزيّ[2] والمشكوك في صحتها - ترد بعض التفاصيل عن توغل جيوش المسلمين في أرض مقُرّة. فقد سار الجيش برًّا وبحرًا حتى بلغ مدينة إبريم، التي تقع في الحدود المصريّة الحاليّة، شمال مدينة فرس، التي كانت عاصمة لمملكة نوباديا.

وتطالعنا المصادر بحملة أخرى قامت بها مملكة مقُرّة على أسوان، جعلها المقريزيّ عام 351 هـ وجعلها أبو المحاسن عام 352 هـ، وقد اتفقا في روايتهما عن الحرب، فورد «سار ملك النوبة إلى أسوان، ووصل إلى أخميم، فقتل ونهب وأحرق»[3]. حدثت هذه الحرب في ولاية أبي الحسن علي بن الإخشيد على مصر، وكما ذكر الكنديّ فإنّ السلطة كلها كانت في يد كافور الإخشيديّ. ولم ترد معلومات عن هذه الحرب، لكن يتضح أن جيوش مملكة مقُرّة قد توغلت في إقليم الصعيد ونهبت وأحرقت.

وقد أشار كل من النويري وابن الفرات[4] إلى حملة توجهت إلى مملكة مقُرّة، أسنداها إلى كافور الإخشيديّ، ولم تتناول الرواية خط سير الحملة، ولا المكان الذي وصلت إليه، لكنها تحدثت عن الموقعة بيوم دنقلة. وقد جاءت روايتهما كما يلي:

ثم غزاها كافور الإخشيدي، وكان أكثر جيشه السودان. فقال الشاعر:

---

1 المقريزيّ، **المواعظ والاعتبار** موقع الوراق، ج 1 ص 250.

2 ملحق رقم 1 فقرة 12-1 في آخر الفصل الرابع.

3 نفس المصدر ج 1 ص 413 وأبو المحاسن، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** في مسعد، **المكتبة السودانية** ص 384.

4 في مسعد، **المكتبة السودانية** ص 223 و259.

ولمــا غــزا كافــور دنقلــة غَــدًا بجيشٍ لطول الأرض من مثله عرضُ
غزا الأسودُ السودانَ في رونق الضّحى فلما التقى الجمعانِ أظلمت الأرضُ

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا هو: متى خرجت هذه الحملة؟ وقد أشارت المصادر إلى بداية اضطراب الأوضاع في مصر منذ بداية ولاية علي بن الإخشيد، ويصف أبو المحاسن الأوضاع قائلاً: «وقع الغلاء، واضطربت الأمور في الديار المصريّة والإسكندريّة، بسبب المغاربة أعوان الخلفاء الفاطميّين الواردين إليها من المغرب... ثم قدم القرمطيّ إلى الشام سنة اثنين وخمسين وثلثمائة، وعجز المصريّون عن دفعه عنها... ومع هذا قل ماء النيل في هذه السنين... وكثرت الفتن...»[1]

وفي هذه الأوقات أغارت مملكة مقُرّة على صعيد مصر، فهل تمكّن كافور من إعداد حملة كبيرة كما وصفها النويريّ وابن الفرات ووجهها إلى بلاد مقُرّة؟ قد تكون الإجابة بلا، وقد تكون بنعم. فتكون الإجابة بلا نسبة للظروف الصعبة التي عاشتها مصر وانهارت بعدها بسنوات قليلة على يد الفاطميّين. وفي هذه الحالة يكون المقصود بحملة كافور الجيش الذي قاده الخازن والذي وصل إلى إبريم.

فالحملة خرجت في السنوات الأخيرة من ولاية أنوجور، في الوقت الذي سيطر فيه كافور الإخشيديّ على إدارة الأوضاع في مصر، ولم يعد للوالي شأن كبير في شؤون الإدارة. فأعد الحملة وجهزها بكل ما تتطلبه الحرب في البر والبحر، وعين الخازن قائدًا لها، فنسبت الحملة إليه في الرواية الأخيرة. وإسناد الحملة إلى مجهزها دون قائدها تردد كثيرًا في كتب التاريخ.

وقد تكون الإجابة بنعم على سؤالنا: هل تمكن كافور من إعداد حملة كبيرة كما وصفها النويريّ وابن الفرات ووجهها إلى بلاد مقُرّة ؟ وذلك رغم الظروف الصعبة التي عاشتها مصر في ذلك الوقت، فقد كان للإخشيديّين جيش كبير من مماليكهم يمكن أن يجهز سريعًا إذا اقتضى الأمر. ويبدو أن غزو مملكة مقُرّة وما أحدثته من قتل ودمار بالصعيد يدعو إلى إعداد حملة ضدهم.

1 أبو المحاسن، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة في مسعد، المكتبة السودانية ص 384.

إذًا شهدت العلاقات بين مملكة مقُرّة والإخشيديّين توترًا أدى إلى وقوع الصدام المسلح ثلاث أو أربع مرات بينهما، وليست هنالك أي معلومات عن نتائج تلك الحروب وتأثيرها على الاتفاقيات التي وقعت بين دولة مقُرّة والمسلمين في مصر. وعلى كل حال فإنّ حملة الإخشيديّين وصلت إلى إبريم فقط، ولم تصل إلى دنقلة مثلما ورد في بيت الشعر عن حملة كافور.

فكلمة «دنقلة» لم تستخدم في المصادر العربيّة للدلالة على المدينة فقط، بل استخدمت أيضًا للدلالة على المملكة وعلى بلاد النوبة. فمثلًا عندما قال ابن عبد الحكم: إن والد يزيد بن أبي حبيب «من سبي دنقلة»، لم يقصد أن والده من السبي الذي يرجع أصله إلى مدينة دنقلة، فالسبي يجمع من مناطق مختلفة، ربما من خارج حدود المملكة. ولكن التعبير بدنقلة هنا إشارة إلى المملكة، فهو يقصد أن والد يزيد من السبي الذي أتى من بلاد النوبة. «فدنقلة» في بيت الشعر لم يُقصد بها مدينة دنقلة، لأن جيش الإخشيديّين لم يتعد مدينة إبريم كما ذكر المقريزيّ. وبنفس هذا المعنى يمكن فهم بيت الشعر الذي ورد مقترنًا بحرب عبد الله بن سعد ورواه ابن عبد الحكم وهو:

لم تر عيني مثل يوم دنقلة والخيل تعدو والدروع مُثقلة

فدنقلة هنا ليس من الضروريّ أن يكون مقصود بها المدينة، بل هي على القياس السابق قصد بها «بلاد النوبة».

العلاقات في عصر الدولة الفاطمية

تُنسَب الدولة الفاطميّة الشيعية إلى فاطمة الزهراء بنت الرسول (صلى الله عليه وسلم)، وقد انتقلت إلى مصر وأنهت حكم الأسرة الإخشيديّة عام 358 هـ، وأسس قائد جيش الفاطميّين جوهر الصقلّي مدينة القاهرة التي أصبحت عاصمة مصر منذ ذلك الوقت.

اتضح اهتمام الفاطميّين وتأسيس علاقتهم بمملكة مقُرّة منذ بدية دخولهم مصر في نهاية العقد السادس من القرن الرابع الهجريّ (10م)، ولم يكن هذا التوجه غريبًا على الفاطميّين، الذين بدأ قيام دولتهم في أقصى جنوب المغرب الأقصى، في واحة سجلماسة الصحراويّة، في نهاية القرن الثالث الهجري (9 م)، فقد اعتمدوا في تمويل دولتهم على التجارة العابرة للصحراء. وواصلوا اهتمامهم بمناطق جنوبي الصحراء بعد انتقال عاصمتهم إلى تونس، وتمكنوا من تمويل أعمالهم الحربيّة بذهب غرب إفريقيا. ولما انتقلوا إلى مصر كان من الطبيعيّ أن يفكروا في مناطق الجنوب، واستثمار النشاط التجاريّ مع تلك الجهات.

ويبدو أن جوهر الصقلّي عند دخوله مصر، أرسل على التو أحد دعاة الفاطميّين، وهو عبد الله بن أحمد بن سُليْم الأسواني (ت 386 هـ/ 996 م)[1]، إلى الملك جورج الثاني ملك مملكة مقُرّة. وقد ذكر المقريزيّ في كتابه المقفى[2]، أن جوهر الصقليّ بعث برسالة إلى الملك جورج الثاني يعرض عليه الدخول في الإسلام ويطلب منه دفع ما عليه من البقط.

1 ألَّفَ ابن سُليم بعد هذه الرحلة كتابه المشهور «كتاب أخبار النوبة والمقرّة وعلوة والبجة والنيل ومن عليه وقرب منه من غيرهم» وأهداه إلى الخليفة الفاطمي المعز لدين الله.

2 في مسعد، المكتبة السودانية ص 219 – 220.

وقد أورد المقريزيّ بعض تفاصيل ما جرى بين ابن سليم وملك مقُرّة عندما قرأ عليه الرسالة، وكيف أن الملك غضب من دعوته للإسلام، وجمع علماءه وأساقفته لمناظرة ابن سليم، وقرأ عليه كتابًا جوابًا على رسالة جوهر، يدعوه فيها إلى الدخول في النصرانيّة. وطالت المناظرة بين الجانبين دون أن تؤدي إلى نتيجة يقبلها الطرفان فيما يتعلق بأمر الدين.

وقد اجتهد ابن سليم في توضيح قوة المسلمين، وكيف أنّهم أنهوا حكم دول كثيرة وكبيرة، مثل: الفرس والروم، وأن المسلمين ملكوا أكثر كراسي النصرانيّة، مثل: الإسكندريّة، وبيت المقدس، وأنطاكية. ولكن لم يتضمن ما نقله المقريزيّ عن ابن سليم موضوع البقط الذي كان أحد أسباب البعثة كما ذكر المقريزيّ.

ويبدو أنه لم يحدث ما يعكر صفو العلاقات بين المقُرّيّين والفاطميّين بعد سفارة ابن سُليم، بل حدث في العقد الأخير من القرن الرابع الهجريّ ما أدى إلى تطور العلاقات وتحسينها بين الطرفين عند ثورة أبي فروة ضد السلطة الفاطميّة. وقد تناول كثير من مؤرخي التراث تلك الأحداث، مثل: ابن الأثير، وابن الجوزيّ، والنويريّ، وابن خلدون، والمقريزيّ، وفيما يلي ملخص لما ورد لرواية ابن الأثير، التي تمثل أكثر الروايات تفضيلًا، إذ قال[1]:

«أبو ركوة، اسمه الوليد، وإنما كني بأبي ركوة لركوةٍ كان يحملها في أسفاره، وهو سلالة المؤيد هشام بن الحاكم الأمويّ، صاحب الأندلس. هرب أبو ركوة من المنصور بن أبي عامر لما استولى على المؤيد هشام بن الحاكم الأمويّ، صاحب الأندلس، وقصد مصر، ثم سار إلى مكة واليمن، وعاد إلى مصر ودعا بها، فأجابه بنو قرة وغيرهم».

ويذكر ابن الأثير أن سبب استجابة الناس له هو سيرة وأعمال الخليفة الفاطميّ الحاكم، التي نفرّت الناس وأبعدتهم عنه. فقد أسرف في مصر في قتل القواد،

1 ابن الأثير، الكامل في التاريخ موقع الوراق ص 140 – 141، لا توجد تفاصيل هذه الأحداث فيما نقله مسعد في المكتبة السودانيّة، واكتفى بنقل ما يتعلق بأبي ركوة وملك مقرّة فقط. وقد رأينا أنه من الفائدة إعطاء بعض التفاصيل عن حركة أبي ركوة لتوضيح خطورتها على الدولة الفاطميّة ولتقييم قرار ملك مقرّة بتسليم أبي ركوة للسلطات الفاطميّة.

وحبسهم، وأخذ أموالهم، وكان في الوقت الذي دعا أبو ركوة بني قرة قد آذاهم، وحبس منهم جماعة من أعيانهم، وقتل بعضهم، فلما دعاهم أبو ركوة انقادوا له. وكان بين بني قرة وبين قبيلة زناته حروب ودماء، فاتفقوا على الصلح، ومنع أنفسهم من الحاكم.

فاجتمعت بنو قرة وزناتة على بيعته، وخاطبوه بالإمامة، وكانوا بنواحي برقة. وسار إليها وهزم واليها الفاطميّ، وهزم جيشًا أرسل إليه من القاهرة، وانتشر ذكره، وعظمت هيبته، وأقام ببرقة، وترددت سراياه إلى الصعيد وأرض مصر، وقام الحاكم من ذلك وقعد، وأسقط في يده، وفرح جند مصر وأعيانها، وكتبوا إلى أبي ركوة يستدعونه. وراسل بنو قرة العرب الذين في عسكر الحاكم يستدعونهم إليهم، ويذكرونهم أعمال الحاكم بهم، فأجابوهم، واستقر الأمر أن يكون الشام للعرب، وتصير لأبي ركوة مصر، وتقدم أبو ركوة حتى دخل الجيزة، لكنه انهزم أخيرًا ونصحه أتباعه النجاة بنفسه.

وذكر ابن الجوزي أنّ أبا ركوة طلب من أتباعه مساعدته للوصول إلى بلاد النوبة، وذكر لهم أنه بينه «وبين ملكهم عهد وذمام، فأوصلوه إلى بلاد النوبة»[1] وذكر ابن الأثير أنه لما وصل أبو ركوة إلى حاكم الإقليم الشماليّ من مملكة مريس (صاحب الجبل)، أظهر أنّه رسول من الحاكم إلى ملكهم، فقال له صاحب الجبل: الملك عليل، ولا بد من استخراج أمره في مسيرك إليه. وأرسل إلى الملك بالحال، وكان ملك النوبة قد توفي وملك ولده. وأمر الملك الجديد أن يُسلّم أبا ركوة إلى رجال الخليفة الفاطميّ. وتم القبض عليه وأرسل إلى مصر، حيث قتل عام 397هـ/ 1006م.

وذكر النويريّ أنّ الذي ساعد على القبض عليه هو «الشيخ أبو المكارم هبة الله، شيخ بني ربيعة، وقيل إنّه وجد في دير يعرف بدير أبي شنودة في أطراف النوبة»[2] وكافأ الخليفة الفاطمّي الشيخ أبا المكارم وأنعم عليه بلقب كنز الدولة،[3] ويبدو أن هذا

1 ابن الجوزيّ، المنتظم في أخبار الأمم، موقع الوراق ج 4 ص 302.

2 النويريّ، نهاية الأرب، موقع الوراق ج 7 ص 461.

3 اعتاد الخلفاء والحكام على إطلاق الألقاب على من يقدمون خدمات جليلة للدولة، مثل: عضد الدولة،= = وبهاء الدولة، وسيف الدولة.

الاعتراف من الدولة الفاطميّة بحكم الأسرة وإعطائها لقب «كنز الدولة» قد ساعد في تقوية نفوذها وسيطرتها على المنطقة فأصبحت منطقة أسوان تحت حكمها.

وعن أصل أولاد كنز الدولة يقول المقريزيّ أنّهم من «ربيعة بن نزار بن معد ابن عدنان، كانوا ينزلون اليمامة، وقدموا أرض مصر في خلافة المتوكل على الله، بين أعوام أربعين ومائتين في عدد كثير... ونزل طائفة منهم بأعالي الصعيد... كانت البجة تشنّ الغارات على القرى الشرقيّة، قامت ربيعة بمنعهم من ذلك، وتزوجوا منهم، واستولوا على معدن الذهب بالعلاقيّ، فكثرت أموالهم، وصارت لهم مرافق ببلاد البجة، واختطوا قرية تعرف بالنمامس وحفروا بها آبارًا»[1].

وقد توارثت سلالة الشيخ أبي المكارم هذا اللقب، فقد أشار أبو صالح إلى أمير العرب بمنطقة أسوان - بعد نحو قرن من إعطائهم اللقب - بـ «كنز الدولة»، كما أشار أبوشامة – بعد نحو قرنين ونصف من إعطائهم اللقب – إلى أن أسوان بها «الأمير كنز الدولة» مما يشير إلى أنهم كونوا إمارة عرفت باسم إمارة «أولاد الكنز». ولم يستخدم لفظ «الكنوز» في المصادر العربيّة إلا نادرًا، وللدلالة على الأمراء من الأسرة. ثم أصبح اسم «الكنوز» علمًا لأتباعهم من السكان المحليّين في منطقة أسوان، وأصبح أخيراً اسمًا لتجمع كبير من السكان في المنطقة عرفوا بالكنوز.

وظلت العلاقات طيبة بين الفاطميّين ومملكة مقُرّة، ويبدو أن وجود إمارة بني الكنز - حليفة الفاطميّين وذات العلاقة الطيبة مع مملكة مقُرّة - على الحدود بين الجانبين قد ساعد كثيرًا في استمرار العلاقات الطيبة حتى منتصف القرن الخامس الهجريّ، في عصر خلافة المستنصر بالله (427 – 487 هـ/1036 – 1094م).

فقد ذكرت المصادر العربيّة أن العقدين السادس والسابع من القرن الخامس الهجريّ (11 م) في عصر الخليفة المستنصر شهدا بعض الاضطرابات التي انعكست سلبًا على العلاقات مع المقُرّيين. ذكر ابن ميسر في عام 454 هـ(1062 م) أن «بعض [الجنود] الأتراك جرد سيفًا في سكر منه على بعض عبيد الشراء [أي الجنود

---

1 المقريزيّ، **البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب**، مسعد ص 321.

السودانيّين] فاجتمع عليه طائفة من العبيد فقتلوه» وأدت هذه الحادثة كما يروي ابن ميسر إلى نشوب قتال بين الفريقين[1].

وكان عدد الجنود السود كبيرًا، فقد ذكر المقريزيّ أن والدة المستنصر كانت «السبب في كثرة العبيد في مصر، وذلك أنها كانت جارية سوداء... حتى يقال إنّه كان في مصر إذ ذاك زيادة على خمسين ألف عبد أسود»[2]، وانتهى الصراع بين الأتراك بقيادة ناصر الدولة بن حمدان والجنود السود في القاهرة كما ذكر ابن خلدون بهزيمة السود «إلى الصعيد وعاد... الأتراك ظافرين واجتمع العبيد في الصعيد»[3].

وقد ذكر ابن ميسر في حوادث عام 460 هـ أن ابن حمدان سار «بجماعة من الأتراك إلى الصعيد لمحاربة العبيد، وكان قد كثر شرهم وفسادهم، فكانت بينهم حرب آلت إلى كسرة الأتراك وعودتهم منهزمين»[4]. ولم يحدد ابن ميسر مكان المعركة في صعيد مصر، ولكن ذكرت بعض المصادر العربيّة أن ناصر الدولة بن حمدان غزا النوبة «فكبسه السودان، ونهب جيشه، وأخذت أثقاله، وذلك في سنة تسع وخمسين وأربعمائة في أيام المستنصر العبيديّ[5].

ويبدو معقولًا أن تكون المصادر قد تحدثت عن نفس الحرب، رغم ابن ميسر جعلها عام 459هـ بينما جعلها كلٌّ من النويريّ وابن الفرات عام 460هـ. والسؤال الذي يبرز هنا هو: هل حدثت تلك المعركة في صعيد مصر كما ذكر ابن ميسر؟ أم حدثت في مملكة مقُرّة، كما ذكر كلٌّ من النويريّ وابن الفرات؟ لا تمدنا المصادر الأخرى بمعلومات تساعد عن الإجابة على هذا السؤال.

ولعل السؤال المهم الآخر هو: أين وصل الجنود السود في تقهقرهم جنوبًا؟ نحن نعلم أن إمارة بني الكنز كانت قائمة في منطقة أسوان، فهل كانت تلك الإمارة على

---

1 ابن ميسر، **أخبار مصر** في مسعد، **المكتبة السودانية** ص 185-186.

2 المقريزيّ، **اتعاظ الحنفاء** في مسعد، **المكتبة السودانية** ص 315.

3 ابن خلدون، **العبر** موقع الوراق ج 4 ص 63.

4 ابن ميسر، المصدر السابق ص 188.

5 النويريّ، **نهاية الأرب** في مسعد، ص 223 وابن الفرات، **تاريخ الدول والملوك** في مسعد، ص 259.

الحياد في الصراع بين الأتراك والجنود السود؟ وكيف كان موقف مملكة مقُرّة؟ وهل تدخلت في ذلك الصراع؟.

ينبغي أولاً الاشارة إلى أن أغلب أولئك الجنود السود (أو عبيد الشراء كما تطلق عليهم المصادر العربيّة)، كانوا من مناطق النوبة الواقعة إلى الجنوب من أسوان، وهم امتداد سكان المنطقة التي أقامت عليها الأسرة الكنزيّة إمارتها. فهنالك علاقة تربط بين أولئك الجنود السود وسكان إمارة الأسرة الكنزيّة. وفي نفس الوقت كانت الإمارة على علاقات طيبة بالفاطميّين منذ أن أنعموا عليهم بلقب «كنز الدولة».

ولكن يبدو أن صراع الأتراك مع الجنود السود قد غير موقف الأسرة الكنزيّة. فقد ذكرت المصادر أن الأمير محمد كنز الدولة ثار ضد السلطات الفاطميّين في أسوان عام 469هـ وأرسل الفاطميّون حملة تمكنت من هزيمته وفرض سيادتها على المنطقة. وقبل ذلك بسنوات قاد ابن حمدان حملة ضد الجنود السود في صعيد مصر هزمهم فيها اقتصاصًا من هزيمته السابقة.[1]

ولم تذكر المصادر أسباب تغير ولاء الأسرة الكنزيّة وثورتهم على الفاطميّين، ولكن يبدو معقولًا أن تكون أحداث الصراع بين الدولة الفاطميّة والجنود السود سببًا في ذلك. وربما أدت تلك الأحداث إلى تدخل مملكة مقُرّة في ذلك الصراع.

1 ابن خلدون، نفس المكان السابق، وابن ميسر، نفس المكان السابق.

العلاقات في عصر الدولة الأيوبيّة

أدى موقف صلاح الدين الأيوبّي من الجنود السودانيّين في القاهرة، إبان تصفية السلطة الفاطميّة عام 564هـ، إلى بداية علاقاته بالمناطق الواقعة على حدود مصر الجنوبيّة. إذ تآمر عليه أتباع الفاطميّين لإحساسهم بالخطر على سلطة الخليفة الفاطميّ، لكنه اكتشف المؤامرة التي كان الجنود السودانيّون من أهم عناصرها. فحدث قتال ضارٍ بين الجنود السودانيّين وأتباع صلاح الدين، وانحاز الخليفة الفاطميّ لصلاح الدين، مما أدى ذلك إلى هزيمة الجنود السودانيّين وإخراجهم من القاهرة إلى صعيد مصر.

ويبدو أن الجنود السودانيّين قد نظموا صفوفهم وصمموا على الهجوم على صلاح الدين في القاهرة وحماية الخلافة الفاطميّة. وقد كانت خطتهم الاستيلاء على أسوان، التي كانت تحت حكم الأسرة الكنزيّة. وربط أبوشامة استعدادهم هذا ببلاد النوبة، حيث ذكر: «اجتمع السودان والعبيد من بلاد النوبة، وخرجوا في أمم عظيمة قاصدين بلاد مصر... وصمموا على قصد أسوان وحصارها ونهب قراها، وكان بها الأمير كنز الدولة، فأنفذ يعلم الملك الناصر، وطلب منه النجدة.»[1]

أرسل صلاح الدين جيشًا بقيادة الشجاع البعلبكّي لمساعدة كنز الدولة في أسوان، وعندما وصل الجيش إلى أسوان كما ذكر أبو شامة: «وجد العبيد قد عادوا منها بعد أن أخربوا، فأتبعهم الشجاع والكنز، فجرت حرب عظيمة قتل فيها من الفريقين عالم عظيم»[2]. ويلاحظ أن الجيش أتى من القاهرة ولم يصادف في طريقه

---

1 أبو شامة، **كتاب الروضتين في أخبار الدولتين في مسعد**، المكتبة السودانيّة ص 178.

2 نفس المكان السابق.

الثوار، بل وجدهم انسحبوا وطاردهم الكنز والشجاع، ولا بد أن المطاردة كانت جنوبًا في أراضي مملكة مقُرّة.

ويؤكد ذلك ما ذكره أبو شامة من أن الجنود السودانيّين نظموا هجومهم من بلاد النوبة كما هو مذكور أعلاه «اجتمع السودان والعبيد من بلاد النوبة»، فهل كانت مملكة مقُرّة متمثلة في صاحب الجبل متواطئة مع الثوار؟ أم لم يكن لصاحب الجبل نفوذ قوي على حدوده الشماليّة؟ وأغلب الظن أنّ صاحب الجبل لم يكن متواطئًا مع الثوار، لأنّه لا مصلحة له مع الفاطميّين أو صلاح الدين، ولا ينفيَ ذلك علمه بتجمع وتحرك الثوار من أراضيه. وتجدر الإشارة هنا إلى أن حاكم الإقليم الشماليّ الذي أطلقت عليه المصادر العربية اسم «صاحب الجبل»، ورد لقبه في الوثائق والآثار المحليّة التي ترجع إلى النصف الأول من القرن السادس الهجريّ (12م) «ملك دوتاو» وسنتعرض إلى ذلك في نهاية هذا الفصل.

ويلاحظ أيضًا أن حملة الشجاع البعلبكّي نجحت في إبعاد الثوار عن أسوان، إلا أنّها لم تقض عليهم، بل ظلّ خطرهم قائمًا على الدولة. فقد ذكر أبو شامة أنّ الشجاع عندما رجع إلى القاهرة وضح خطورة الجنود السودانيّين وتمكنهم من بلاد الصعيد. وذكر أنّ صلاح الدين أعدّ حملة أخرى، أوكل قيادتها لأخيه شمس الدولة[1]. ويوضح هذا أن سبب الحملة هو مطاردة الجنود السودانيّين ومن انضم إليهم في بلاد مقُرّة، بينما ذكر ابن الأثير خلاف ذلك.

وورد في بعض المصادر الأخرى أن السبب في إرسال حملة شمس الدولة، هو خوف صلاح الدين من نور الدين زنكي الذي أرسله إلى مصر لحمايتها من الصليبيّين، لضعف الدولة الفاطميّة. ولما كان صلاح الدين يخطط للانفراد بحكم مصر كان يتوقع هجوم نور الدين عليه، ولذلك فكر في التوسع جنوبًا في بلاد النوبة واليمن، ليضمن مكانًا يلجأ إليه إذا اضطرته الظروف لذلك[2]. وقد يكون هذا من

1 المصدر السابق ص.179.

2 ابن الأثير، **الكامل في التاريخ** في مسعد، **المكتبة السودانيّة** ص 172، انظر كذلك العمري **مسالك الأبصار** في مسعد ص 242.

بين الأسباب التي أدت إلى الحملة لتعرّف بلاد النوبة، ولكن يبقى السبب المباشر هو مطاردة فلول الثوار.

خرجت حملة شمس الدولة عام 568هـ/ 1172م، وتوغلت الحملة برًّا وبحرًا في بلاد مقُرّة، حتى وصلت إلى قلعة إبريم، واستولت عليها. وذكر أبو صالح الأرمني أنهم «تركوها خرابًا بعد أن فتحوها، وسبوا من بها من النوبة، وذُكر أن عدتهم سبعمائة ألف من: الرجال، والنساء، والفتيان، والصغار... ووجد بها قطنًا كثيرًا، فحمله إلى قوص وباعه بجملة كبيرة»[1].

ورغم المبالغة في عدد الأسرى، إلا أنه يمكن النظر إليه مؤشرًا لكثافة سكان المنطقة، وربما لكبر عدد الجنود الذين شاركوا في القتال. هذا إلى جانب أن المؤرخ أبا شامة ذكر أنّه بعد دخول الحملة إبريم «غنمت جميع ما كان فيها، من: المال، والكراع، والميرة، وخلص جماعة من الأسرى، وأسر من وجد فيها، وهرب صاحبها[2]:

ولم تتعرض المصادر إلى الطرف الآخر في الحرب أي الجانب المقُرّيّ. ولكن يوضح توغل الحملة حتى قلعة إبريم وحصار القلعة أن الجانب المقرّي لا بدّ وأنّه كان طرفًا في النزاع، ويعني ذلك أنه أدخل الجنود السودانيّين وأتباعهم داخل سور القلعة، وحارب معهم جيش المماليك. ويبقى السؤال: هل ساعدت مملكة مقُرّة الجنود السودانيّين، فقط لكونهم سودانيّين، ضد السلطات المصريّة؟ أم كانت للمملكة مصلحة أخرى، وتحقق بذلك أيضًا مصلحتها الخاصة؟ لا توفر المعلومات المتاحة الإجابة عن ذلك.

وقد أرسل ملك النوبة إلى قائد الحملة رسالة بشأن التفاوض وإنهاء الحرب، لكن قائد الحملة كان قد غادر إبريم قبل وصول الرسالة. ولحقة رسول ملك مقُرّة في مدينة قوص بصعيد مصر. وذكر المقريزيّ أن قائد الحملة رد على رسالة ملك مقُرّة، وبعث رسولًا مع رسول الملك، كان الغرض من بعثته الوقوف على حالة البلاد. وقد اختصر المقريزيّ ما تمخضت عنه تلك البعثة، حيث ذكر على لسان الرسول:

---

1 أبو صالح الأرمنيّ، تاريخ الشيخ أبي صالح في مسعد، المكتبة السودانية ص 140.

2 أبوشامة، كتاب الروضتين في أخبار الدولتين في مسعد، المكتبة السودانية ص 178.

«وجدت بلادًا ضيقة، ليس بها من الزرع سوى الذرة، ونخل صغير منه إدامهم، ويخرج الملك وهو عريان على فرس عربيّ، وقد التف في ثوب أطلس، وليس على رأسه شعر. فلما قدمت عليه وسلمت ضحك وتغاشى، وأمر بي فكويت على يدي هيئة صليب، وأنعم عليّ بنحو خمسين رطلًا من دقيق، وليس في دمقلة عمارة سوى دار الملك، وباقيها أخصاص.»[1] وقد علقنا على ذلك في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

وكان من بين الأمراء الذين صاحبوا هذه الحملة الأمير إبراهيم الكرديّ[2]، الذي طلب من قائد الحملة شمس الدولة أن يقطعه قلعة إبريم، فأقطعه إيّاها. وذكر أبو شامة أن إبراهيم الكرديّ «أنفذ معه جماعة من الأكراد والباطلين[3]، فلما حصلوا فيها تفرقوا فرقًا، وكانوا يشنون الغارة على بلاد النوبة حتى برّموا بهم، واكتسبوا أموالًا كثيرة، حتى عظمت أرزاقهم، وكثرت مواشيهم، واتفق أنهم عدوا إلى جزيرة من بلاد النوبة تعرف بجزيرة دندان، فغرق أميرهم إبراهيم وجماعة من أصحابه، فرجع من بقي منهم إلى قلعة إبريم، وأخذوا جميع ما كان فيها وأخلوها بعد مقامهم بها سنتين، فعاد النوبة إليها وملكوها»[4].

لم تستقر الأوضاع في جنوب مصر للأيوبيّين سريعًا، ويبدو أن سياستهم قد أثارت الكثيرين عليهم فتحركت الثورات في صعيد مصر. وكان من بين المتحركين آل الكنز في أسوان. فقد تغير موقف الأسرة الكنزيّة سريعًا لتقف في الجانب المناوئ للأيوبيّين. فقد ذكر المقريزيّ في حوادث عام 570 هـ الموافق 1174 م «جمع كنز الدولة والي أسوان العرب والسودان وقصد القاهرة، يريد إعادة الدولة الفاطميّة.»[5] ولكن

1 المقريزيّ، **السلوك لمعرفة دول الملوك**، موقع الوراق، ج 1 ص 2. وانظر كذلك أبوشامة، المصدر أعلاه ص 180.

2 من المعروف في التاريخ أن صلاح الدين الأيوبّي – الذي يتغنى به العرب – كرديّ الأصل هو وأسرته، وعند قيام دولتهم الأيوبيّة الكرديّة بمصر استجلبوا عددًا كبيرًا من الأكراد في مصر.

3 ذكر مسعد أن البطالين من الأمراء والأجناد هم العاطلون من إقطاعات الدولة ووظائفها، لكبر السن، أو لغضب السلطان، أو لغير ذلك. انظر مصطفى محمد مسعد، **المكتبة السودانيّة** ص180 حاشية رقم 1.

4 أبو شامة، **الروضتين في أخبار الدولتين** في مسعد، **المكتبة السودانيّة** ص 180.

5 المقريزيّ، **السلوك** في مسعد، **المكتبة السودانية** ص 327.

تمكن الأيوبيّون من القضاء عليه. ولم تشر المصادر إلى أحداث العلاقات بين الأيوبيّين ومملكة مقُرّة حتى نهاية حكمهم.

جدول رقم 3: العلاقات بين مملكة مقُرّة والمسلمين بين القرنين 9 – 12 م

	التاريخ / ميلادي	الحدث	المصدر
1	855	حروب العمريّ	المقريزيّ، كتاب المقفى، ص355 – 369
2	914	غزو مملكة مقُرّة: تكين التركي	النويريّ، وابن الفرات، مسعد ص 223 و259.
3	950	غزا ملك مقُرّة الواحات	المقريزيّ (الخطط مسعد ص 313)
4	955	أغار ملك مقُرّة على أسوان	المقريزيّ (الخطط مسعد 297
5	935 - 969	غزا الإخشيديّون مملكة مقُرّة	النويريّ وابن الفرات، مسعد ص 223 و259
6	القرن 10 م	سفارة ابن سليم إلى ملك مقُرّة	المقريزيّ، كتاب المقفى، (مسعد ص 359)
8	962 أو 963	أغار ملك النوبة على الصعيد	أبو المحاسن، النجوم الزاهرة، ص 385
8	1172	أغارت مقُرّة على أسوان (أبو شامة، مسعد ص 178) وغزا الأيوبيّون مملكة مقُرّة (النويريّ، وابن الفرات، مسعد ص 222 و258، وأبو صالح ص 140.	

الملاحق

ملحق رقم 1

بنو أميّة في السودان[1]

أ. دخول عبد الله بن مروان أرض النوبة

«قال صالح بن علي: يا أميرَ المؤمنين، إنَّ عبدَ اللّهَ بن مروانَ لما دخل أرض النُّوبَةِ هاربًا مع من اتبعه، سأل ملك النوبة عن حالهم وهيئتهم وما نزل بهم، وكيف كانت سيرتهم، فأخبره بجميع ذلك، فركب إلى عبد الله ليسأله عن شيء من أمورهم، والسبب الذي به زالت النعمة عنهم، وكلَّمُه بكلام سقط عنِّي حفظه، ثم أشْخَصَه عن بلده، فإن رأى أمير المؤمنين أن يدعو به ليحدّثه عن أمره فعل، فأمر المنصور بإحضاره في مجلسه، فلما مَثَلَ بين يديه قال له: يا عبدَ الله قصَّ عليَّ قصتك وقصة ملك النُّوبَة.

قال: يا أمير المؤمنين، قدمت إلى النُّوبَةِ، فأقمت بها ثلاثًا، فأتاني ملكها، فقعد على الأرض وقد أعددت له فراشًا له قيمة، فقلت له: ما منعك من القعود على فراشنا؟ فقال: لإنّي ملك، وحق لكلّ ملك أن يتواضع لعظمة الله عز وجل إذ رفعه اللّهّ، ثم قال: لم تشربون الخمر وهي محرّمة عليكم في كتابكم؟ فقلت: اجترأ على ذلك عبيدنا وأتباعنا، قال: فلم تطؤون الزرع بدوابكم والفسادُ محرم عليكم في كتابكم؟. فقلت: فعل ذلك عبيدنا وأتباعنا لجهلهم، قال: فلم تلبسون الديباج والحرير والذهب وهو محرم عليكم في كتابكم ودينكم؟، فقلت ذهب منا الملك فانتصرنا بقوم من العجم دَخلُوا في ديننا فلبسوا ذلك على الكره منه، فأطرق إلى الأرض يقلب يده مرة

1 المسعوديَ، مروج الذهب موقع الوراق ج 1 ص 473.

وينكت في الأرض أخرى ويقول: عبيدنا وأتباعنا وأعاجم دخلوا علينا في ديننا، ثم رفع رأسه فقال ليس كما ذكرت، بل أنتم قوم استحللتم ما حرَّم الله، وركبتم ما عنه نُهيتم، وظلمتم فيما ملكتم، فسلبكم الله العزّ، وألبسكم الذلَّ بذنوبكم، ولله فيكم نقمة لم تبلغ غايتَهَا فيكم، وأنا خائف أن يحلَّ بكم العذاب وأنتم ببلدي فينالني معكم، وإنما حقّ الضيافة ثلاث، فتزوَّدْ ما احتجْتَ إليه وارحل عن أرضي. ففعلت. فتعجب المنصور وأطرق مليًّا، فرقَّ له وهمّ بإطلاقه، فأعلمه عيسى بن علي أن في عنقه بيعة له، فأعاده إلى الحبس.

ب. ذكر ما جرت عليه أحوال بني أميّة[1]

لما قتل مروان بن محمد بن مروان، تفرّقت بنو أميّة في البلاد، هربًا بأنفسهم، وقد كان عبد الله بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب قتل منهم على نهر أبي فطرس من بلاد فلسطين نحوًا من ثمانين رجلًا مثله، واحتذى أخوه داود بن عليّ بالحجاز فعله، فقتل منهم نحوًا من هذه العدّة بأنواع المثل، وكان مع مروان حين قتل ابناه: عبد الله، وعبيد الله، فهربا فيمن تبعهما من أهلهما ومواليهما وخواصهما من العرب، ومن انحاز إليهم من أهل خراسان من شيعة بني أميّة.

فساروا إلى إسوان من صعيد مصر، وساروا على شاطئ النيل، إلى أن دخلوا أرض النوبة وغيرهم من الأحابش، ثم توسطوا أرض البجة، ميمّمين باضع من ساحل بحر القلزم، فكانت لهم مع من مروا به من هذه الأمم، حروب وغارات، ونالهم جهد شديد، وضر عظيم، فهلك عبيد الله بن مروان في عدة ممن كان معه قتلًا وعطشًا وضرًّا، وشاهد من بقي منهم أنواع الشدائد وضروب العجائب.

ووقع عبد الله بن مروان في عدة من نجا معه إلى باضع من ساحل المعدن وأرض البجة، وقلع البحر إلى جدة من ساحل مكّة، وتنقّل فيمن نجا معه من أهله ومواليه في البلاد، متسترين راضين أن يعيشوا سوقةً بعد أن كانوا ملوكًا، فظفر بعبد الله أيام أبي العباس السفاح فأودع السجن، فلم يزل فيه بقية أيام أبي العباس وأيام

1 المسعوديّ، كتاب التنبيه والإشراف في مسعد ص 48 وفي طبعة بيروت: دار ومكتبة الهلال 1981 ص 301–302.

المنصور والمهديّ والهاديّ، فأخرجه الرشيد، وهو شيخ ضرير، فسأله عن خبره. فقال: يا أمير المؤمنين، حبست غلامًا بصيرًا، وأخرجت شيخًا ضريرًا، فقيل إنه هلك في أيام الرشيد، وقيل بل في أيام الأمين.

جـ . دخول عبد الله بن مروان بلاد النوبة[1]

قال ابن وصيف شاه: لما انتقلت الخلافة إلى بني العباس، وولي عبد الله السفاح، توجه عبد الله بن علي إلى الشام في طلب من بقي من بني أميّة. ثم أرسل بالقبض على عبيد الله بن مروان أمير مصر. فلما بلغ الأمير عبيد الله ذلك، دخل إلى خزائن أمواله وأخذ منها عشرة آلاف دينار ذهبًا، ثم أحضر اثني عشر بغلًا، وحملها فرشًا وقماشًا وغير ذلك، ثم حمل معه خريطة ملآنة جواهر مثمنة، وأخذ معه عبيده وغلمانه وخرج من مصر هاربًا، قاصدًا إلى بلاد النوبة.

فلما وصل إلى بلاد النوبة، وجد بها مدائن خرابًا، لها قصور محكمة البناء، فنزل في بعض تلك القصور، وأمر عبيده وغلمانه بكنسها وفرشوا له فيها فرشة، ثم أمر بعض غلمانه ممن يثق بعقله أن يذهب إلى ملك النوبة ويستأذنه في الإقامة في ملكه ويؤمّنه. فلما اجتمع الغلام بالملك، سلم عليه، ثم استأذنه في الإقامة في ملكه، وأحضر منه الأمان لعبيد الله، ثم أرسل معه قاصدًا. فلما حضر القاصد، قال للأمير عبيد الله: إن الملك يقرئك السلام، ويقول لك: أجئت محاربًا أم مستجيرًا؟ فقال له الأمير عبيد الله: ردّ عليه مني السلام، وقل له، جاء إليك مستجيرًا من عدو يريد قتله.

فلما توجه القاصد إلى الملك وذكر له ذلك، قام وهَم إليه بالحضور، فلما حضر الملك، قام إليه الأمير عبيد الله ونزل من مرتبته وأشار إليه بالجلوس عليها، فامتنع الملك من ذلك ودفعها برجله ثم قال له، كل ملك لا يكون متواضعًا لله، فهو جبار عنيد متكبر. ثم جلس ينكت في الأرض طويلًا ثم قال له: كيف سلبتم مُلككم وأُخذ منكم، وأنتم أقرب الناس إلى نبيّكم.

---

1 ابن وصيف شاه، **جواهر البحور** في مسعد، المكتبة السودانيّة ص 121 – 123.

ثم قال له عبيد الله إن الذي سلب ملكنا منا هو أقرب بنبيّنا منّا. فقال له ملك النوبة: كيف تخالفون كلام نبيكم وتشربون ما حرم الله عليكم من الخمر ولبس الحرير؟، وتركبون السروج المذهبة، ولم يفعل نبيكم شيئًا من ذلك؟. وقد بلغنا أنك لما كنت واليًا على مصر كنت تخرج إلى الصيد فتكلف أهل القرى ما لا يطيقون، وتفسدون الزروع على أصحابها، وتأخذ من أهل القرى الهدايا. فصار ملك النوبة يعدد للأمير عبيد الله ذنوبًا كثيرة، وهو ساكت لا يتكلم أصلًا. ثم قال له: لمّا استحللتم ما حرم الله عليكم أوجب عليكم النقمة، وأنا أخاف على نفسي من النّقَم بسببك إن أنزلتك عندي، فتحلّ بي النقمة، فإن الرحمة خاصة والبلاء عام. ارحل عنّي بعد ثلاثة أيام، وإلا أخذت ما معك وقتلتك شر قتلة.

فلما سمع الأمير عبيد الله مقالته، خرج من يومه من أرض النوبة ورجع إلى مصر، فقبض عليه حامل الخليفة المنصور، وبعث به إلى بغداد، فسجنه المنصور حتى مات في السجن.

ملحق رقم 2

ترجمة نصّ رسالة والي مصر إلى ملك مقُرّة

عام 141 هـ / 758 م[1]

تبدأ الرسالة بالبسملة، ثم تبدأ بذكر اسم مرسلها موسى بن كعب إلى... صاحب النوبة ومقرّة، ثم بعد السلام الموجه إلى أولياء الله الذين يطيعونه، تدخل الرسالة في موضوعها، وتخاطب ملك النوبة بما معناه: أنت تعلم اتفاقنا معك، والذي التزمت بتنفيذه لتحفظ دمك ومالك. وتستشهد الرسالة بآيات من القرآن الكريم تحث على الوفاء بالعهد وحفظه.

ثم توضح الرسالة أن الجانب المصريّ أوفى بما التزم به في الاتفاق بحفظ دمك ومالك، وتوضح الرسالة الأمان الذي يتمتع به مواطنو مقُرّة وتجارها في مصر، حيث لا يتعرضون لمضايقات أو هجوم، وهم آمنون ومطمئنون أينما حلوا، وفقًا لاتفاقنا معك، ومحافظة على صدق كلمتنا.

ثم تنتقل الرسالة إلى جانب المقُريّين، وتخاطب الملك قائلة: إنّك لم تلتزم بما تم الاتفاق عليه، فلم تقدم البقط كما تم الاتفاق عليه معك، ولم ترد عبيدنا الفارين إلى بلادكم، ولا يجد تجارنا الأمان عندكم، ولا تمكن رسلنا بسرعة العودة إلينا. وأنت تعلم أن أتباع كل الديانات والملل حتى الذين لا يعتقدون في الآلهة ولا يؤمنون بالبعث والعقاب لا يهاجمون التجار، ولا يعتقلون الرسل.

---

1 كما هو مذكور في داخل الفصل فإنني لم ارجع إلى النص العربي للرسالة بل أخذت من النص المترجم من العربي إلى الانجليزي كما ورد عند:

Martin Blumley, "*An Eighth-Century Letter to the King of Nubia*" Journal of Egyptian Archeology Vol. 61 (1975)

ثم توضح الرسالة للملك أنه لم يلتزم بتعاليم دينه، ووضح ذلك في مثالين، الأول: أنه اعتقل تاجرًا دخل بلاده بماله، اسمه سعد، وتمت حماية من اعتدوا عليه، والثاني: أحد تجار أسوان واسمه محمد بن زيد، أرسل أحد رجاله في تجارة فاعتُقل وصودرت أمواله. وذكرت الرسالة أن حاكم أسوان قد كتب للوالي ووضح له أنه كتب إلى نائب الملك بإبريم، ورد عليه نائب الملك بأن يرسل إليه التاجر محمد بن زيد ليرد إليه ماله. ولما وصل محمد بن زيد ومعه مجموعة من التجار إلى إبريم ضربه نائب الملك واعتقله ثلاثة أيام، ثم أفرج عنه.

وعاد التاجر إلى أسوان. واشتكى لحاكمها، الذي تأكد عن طريق شهود عدول بصحة ما حدث، وكتب لي بكل ذلك، وأرسل إلي التاجر محمد بن زيد، ووصل وقت حضوره مبعوثكم بيتر، الذي ذكر أن التاجر اعتقل لأن السلطات اعتقدت أنه من البجة الذين هجموا على المنطقة.

ثم وضحت الرسالة أن الوالي حول القضيّة إلى القاضي عون بن سليمان. وحكم القاضي بالإفراج عن التاجر الذي أرسله محمد بن زيد بماله لو كان حيًا، وحكم بدفع دية ألف دينار في حالة وفاته. ووضحت الرسالة لملك مقُرّة أن والي أسوان أرسل إليك مبعوثًا قبل تسعة أشهر، ومبعوثًا آخر قبل أربعة أشهر، وتم اعتقالهما.

وطلبت الرسالة من الملك الإفراج عن المبعوثين المعتقلين، ورد من لجأ إلى بلادهم من عبيد المسلمين وأهل الذمة، ورد تاجر محمد بن زيد وثروته أو دفع الدية لو كان قد قتل، وإرجاع التاجر سعد الذي تم اعتقاله أولًا، ويكون كل ذلك سريعًا.

ووضحت الرسالة لملك مقُرّة أنّه إذا كان يرغب في أن يلتزم الجانب المصريّ بالاتفاق، ويستمرّوا كما كانوا من قبل، فعليه أن يسرع بتنفيذ ذلك، وإذا لم يتم تنفيذ ذلك فقد ذكرت الرسالة أن والي مصر سيكون له رأيه فيما تم بينهما.

كتب الرسالة ميمون، لاثنتي عشرة ليلة بقيت من شهر رجب عام 141.

الفصل الثالث

العلاقات في عصر المماليك

- مدخل
- دخول مقُرّة في طاعة المماليك عام 674هـ/ 1275م
- محاولات الخروج عن طاعة المماليك والصراع على العرش 686 -716هـ/ 1287 – 1316 م
- ملك مسلم على مقُرّة 716هـ
- هل سقطت مملكة مقُرّة؟

أ- ملوك مملكة مقُرّة، ب- مملكة دوتاو، ج- أبناء الكنز

- العلاقات مع مملكة علوة

الملاحق:

1. زيارة أمير مملكة مقُرّة لبغداد
2. قائمة بملوك مملكة مقُرّة
3. قائمة بأسماء ملوك مملكة دوتاو

مدخل

منذ قيام دولتهم في مصر ظهر اهتمام المماليك بالمناطق الواقعة على حدودهم الجنوبيّة، ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك تأمين حدود دولتهم الوليدة، والسيطرة على طرق التجارة ومواردها البريّة والبحريّة. فقد عمل السلطان الظاهر بيبرس على توطيد نفوذ المماليك على مينائي عيذاب وسواكن، وسنفصل تلك الأحداث عند الحديث عن بلاد البجة، في الفصل التالي. وقد وجد السلطان الظاهر بيبرس – ومن جاء بعده من سلاطين المماليك- في الخلافات التي كانت تحدث حول اعتلاء عرش مملكة مقُرّة فرصة كبيرة للتدخل في شؤون المملكة، وتحقيق أطماعهم السياسيّة والتجاريّة. وساعدهم على ذلك لجوء بعض الأمراء من الأسرة الحاكمة المَقُرّيّة إلى بلاط المماليك في القاهرة. وقد ذكر المقريزيّ أن بعضهم أسلم على يديه عام662هـ/ 1263م[1].

ويبدو أن العلاقات كانت متوترة بين المماليك ومملكة مقُرّة، ولكن لم توضح المصادر أسباب ذلك، ربما لالتجاء بعض الأمراء الفارين إلى بلاطهم. وقد ذكر المقريزيّ أنّ جيش مقُرّة أغار عام 671 هـ/ 1272م على أسوان، ولم يوضح أيضًا سبب ذلك، ولا ما ترتب على تلك الغارة. كما تناولت المصادر أيضًا غارة أخرى أرسلها – أو قادها- الملك داؤود ملك مقُرّة عام 674هـ/1275م، حيث ورد: « كثر تعدي داؤود ملك النوبة، وحضر إلى قرب أسوان وأحرق سواقي، وكان من قبل ذلك قد حضر إلى عيذاب، وفعل الأفعال الشنيعة. وتوجه الأمير علاء الدين الخازندار إلى أسوان فلم يدركه، وظفر بنائبه بألدوّ المسمى بصاحب الجبل، فجهزهم إلى السلطان»[2].

---

1 المقريزيّ، كتاب السلوك في مسعد، المكتبة السودانية العربية ص330

2 النويريّ، نهاية الأرب في مسعد ص218، وانظر ابن الفرات، تاريخ الدول والملوك في مسعد ص 260

ويشير هذا النص إلى توغل حملة الخازندار حتى تخطت إبريم جنوبًا، إلى ألدو، أو جبل، عدا مقر حاكم الإقليم الشمالّي لمملكة مقُرّة، الذي يعرف بصاحب الجبل. ولا تعطي المصادر تفاصيل لهذه الحملة، غير أن المقريزيّ أشار إلى أنها توغلت حتى قاربت دنقلة[1]، وبالطبع فإن ألدو تقع شمال وادي حلفا، وهي بعيدة جدًّا عن دنقلة. وهذه الحملة هي أول حملة أرسلها المسلمون من مصر تتوغل إلى هذا العمق في داخل مملكة مقُرّة.

وقد سبق حملة الملك داؤود على أسوان عام 674 هـ/ 1275 م لجوء أحد أفراد الأسرة الحاكمة المَقُرّيّة إلى بلاط السلطان المملوكي الظاهر بيبرس. وقد اختلفت المصادر في علاقته بالملك داؤود، فذكر ابن أبي الفاضل وبدر الدين العيني[2]: «وفد على السلطان شكندة[3] ابن عم داؤود ملك النوبة، متظلماً من ابن عمه داؤود، وذكر أن المُلك كان له دونه». وقد وافق ابن خلدون رواية ابن أبي الفضائل، في أن شكندة ابن أخ داؤود، وذكر ابن الفرات أن إحدى الروايات تقول إنه ابن عمه، بينما تقول رواية أخرى أنه ابن أخته[4]. بينما ذكر كل من النويريّ والمقريزيّ أن شكندة ابن أخت داؤود. ويقودنا ذلك إلى ما تناولته المصادر والمراجع حول وراثة العرش في مملكتي مقُرّة وعلوة، أكانت عن طريق الأب أم عن طريق الأم؟. وقد تعرضنا لهذه القضية في موضوع منفصل.

---

1 المقريزيّ، **السلوك** ص 330

2 ابن أبي الفضائل، **كتاب النهج السديد والدّرّ الفريد** في مسعد ص 248، العيني، **عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان**. موقع الوراق ج 1 ص 144.

3 يرد اسمه في المصادر بصورة مختلفة فهو مشكر عند المقريزيّ وتشكيل عند ابن خلدون ومرقشنكر عند القلقشنديّ وفرمشكر عند النويريّ.

4 ابن خلدون، **العبر** في مسعد ص 277، ابن الفرات المصدر السابق ص 261

دخول مملكة مقُرّة في طاعة المماليك

عام 674 هـ 1275 م

لم يكتف السلطان الظاهر بيبرس بالحملة التي اكتسحت الإقليم الشماليّ (إقليم الجبل) لمملكة مقُرّة، انتقامًا لإغارة جيوش مقُرّة على أسوان، بل أعد حملة كبيرة، هي الحملة الثانية التي دخلت مملكة مقُرّة في عصر المماليك. وقد تناولت المصادر العربيّة أحداثها بشيء من التفصيل، كما في مؤلفات: النويريّ، وابن الفرات، وابن أبي الفضائل، والمقريزيّ. وسأوجز هنا ما ورد عند النويريّ[1]، بالإضافة إلى ما أتناوله عن المصادر الأخرى التي سأشير إليها في مكانها.

ذكر النويريّ أن الحملة أعدت عام 674 هـ/ 1275 م تحت قيادة الأمير شمس الدين، والأمير عزّ الدين أيبك، وصحبتهم جماعة من العسكر، ومن أجناد الولايات والعربان بالوجه القبلّي، وهي أول حملة على مملكة مقُرّة في عصر المماليك. وصحب الحملة الأمير المقُرّي شكندة، الذي حضر لاجئًا إلى بلاط المماليك. تمكنت الحملة من السيطرة على إقليم الجبل، ودخلت قلعت دو عاصمة الإقليم. وقد أطلقت المصادر العربيّة اسم «صاحب الجبل» على حاكم الإقليم الشمالّي من مملكة مريس، ولكن تم العثور على بعض الوثائق التي ترجع إلى عام 686 هـ/ 1287 م وما بعد ذلك، والتي وضحت أن حاكم هذا الإقليم كان يلقب بملك دوتاو.[2]

وإقليم دوتاو كتب بصور مختلفة في المصادر العربيّة، مثل: ألدو، ودو، وأداء، وأدواء، كما ذكرنا ذلك في الجزء الثاني من هذا الكتاب[3]. فربما احتفظ ملوك مملكة

1 النويريّ، المصدر السابق صفحات 219 – 221.

2 انظر وليام آدمز، النوبة رواق افريقيا ص 370.

3 رجع آركل إلى هذه المنطقة تحت اسم دو وجعل موقعها خطأً في منطقة صاي الحالـيّة شمال مدينة دنقلة.=

مريس (نوباديا) بألقابهم الملكيّة بعد خضوعهم لمملكة مقُرّة في نهاية القرن الأول الهجريّ (7 م). وقرر قادة الحملة إبقاء حاكم الجبل في منصبه، بعد ما قدم لهم المساعدة في إحضار البحارة من رجال المريس - كما ذكر ابن الفرات[1]– لقيادة المراكب عبر مياه الشلال الثاني في منطقة وادي حلفا، كما ساعد أولاد الكنز أيضًا الجيش في عبور الشلالات متجهًا نحو عاصمة المملكة مدينة دنقلة.

لم توضح المصادر المكان الذي دارت فيه المعركة بين الجيش الغازي وجيش مملكة مقُرّة، ويبدو أنها دارت بالقرب من مدينة دنقلة، لأن الحملة سارت 42 يومًا داخل أراضي المملكة. وذكرت المصادر أن الملك داؤود خرج إليهم «بإخوته وبني عمه على الإبل، ومتسلحين بالحراب»[2] وانتهت المعركة بهزيمة الملك داؤود وفراره نحو أراضي مملكة الأبواب، إلى الجنوب من أراضي مقُرّة. ويلاحظ أن المصادر تناولت باقتضاب أحداث المعركة، وذكرت من سلاح المقُرّيّين الحراب فقط، بينما كان السلاح الذي اشتهروا به هو السهام، مما يشير إلى تجاهل ما دار في ميدان المعركة. ولو كان جيش المماليك قد نجح في تحقيق انتصار سريع وحاسم، لما ترددت المصادر العربيّة في توضيحه.

دخل الجيش مدينة دنقلة ونصّبوا شكندة ملكًا على البلاد، نائبًا عن سلطان المماليك في مصر، وخيروه وشعبه بين الإسلام أو دفع الجزية، فاختار دفع الجزية، إلى جانب ما وافق عليه وحلف اليمين على ذلك[3]. وكان ما تقرر عليه كالآتي، كما ورد عند النويريّ وابن الفرات:

- تكون البلاد مشاطرة: النصف للسلطان، والنصف الآخر لعمارة البلاد وحفظها.
- يدفع كل بالغ دينارًا عينًا في السنة.
- حمل السلطان في كل سنة بما تقرر وجرت عليه العادة من زمن الملوك المتقدمة.

= Arkell, *A History of the Sudsn from the Earliest Times to 1821*, University of London: 1961 p 196-97, 200.

1 تاريخ الدول والملوك في مسعد، المكتبة السودانية ص 260.

2 نفس المكان السابق.

3 انظر نص اليمين الذي حلف عليه في الملاحق.

- أن تكون منطقتا بلاد الجبل خالصة للسلطان، وهي قدر ربع البلاد، وحمل ما يكون بها من الأقطان والتمر للسلطان.
- على الملك شكندة في كل سنة دفع «ثلاثة أفيال، وثلاث زرافات، وخمس فهود إناث، ومائة من الجياد الصهب ومائة من الأبقار الجياد المنتخبة».

وكان داؤود قد بنى مكانًا سماه عيذاب، عمره على أكتاف المسلمين، وفيه منازل وكنائس وصورة ميدان، صوّر فيه قتلى المسلمين بعيذاب وأسراه بأسوان، فمحيت التصاوير منه وخرب، وتقرر حمل ما تخلف عن الملك داؤود وأقاربه من الرقيق والقماش للسلطان. ووجد الأمير جماعة من أمراء النوبة وهم أصل الفساد في البلاد، فجدعهم عن آخرهم وعدتهم عشرون رجلًا، واستنقذ الأسراء المأسورين من عيذاب وأسوان، واستصحبهم معه وأعادهم إلى أماكنهم.

وحرقت كنيسة سوس، التي كان داؤود يزعم أنّها تحدثه. ووجد في كنيسته سوس من الصلبان الذهب وغيرها: أربعة آلاف وستمائة وأربعون دينارًا ونصف، وأواني فضيات، وثمانية آلاف وستمائة وستون دينارًا.

وكانت إقامة العسكر بدنقلة سبعة عشر يومًا حتى تمهدت البلاد، واستنقذت أسرى المسلمين من أسوان وعيذاب، ثم عادوا ومعهم أخو الملك داؤد أسيرًا، ووصل السبي وبيع بـ 110.000 درهم، وتقدم مرسوم من السلطان ألا يفرق بين الأم والأولاد. وكان الملك داؤود لما هرب قصد ملك الأبواب، وهو ملك من ملوك النوبة، له إقليم متسع، فحملها الخوف من الملك الظاهر أنه اعتقل داؤود وسيره إلى السلطان.

وهكذا حققت حملة السلطان المملوكي الظاهر بيبرس أهدافها السياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة. ويبدو أن الملك الظاهر بيبرس كانت له علاقة مع ملك الأبواب، وقد رأينا أعلاه كيف أن ملك الأبواب قد اعتقل الملك داؤود وأرسله إلى مصر. وقد ذكر ابن عبد الظاهر أنه كان للملك الظاهر بيبرس فدائيّ اسمه سلامة في بلاط ملك الأبواب، لكنه لم يوضح سبب إرساله، كما لم يوضح مدى العلاقة بين الملك الظاهر وملك الأبواب، وكل ما ذكره هو وجود ذلك الفدائيّ في بلاط الأبواب.

وكانت المناسبة التي ذكر فيها ذلك الفدائيّ تتعلق بمملكة مقُرّة، فلقد ذكر أن الفدائيّ سلامة اختلف مع غلام له، فتركه الغلام وذهب إلى ملك مقُرّة شكندة[1]. ولم يوضح ابن عبد الظاهر أيضا مهمة الغلام في بلاط الملك شكندة، لكن يبدو أن الملك الظاهر بيبرس لم يكن يثق في ولاء شكندة والتزامه بما تعهد به. فقد ذكر ابن عبد الظاهر أن الغلام تمكّن من التقرب إلى الملك شكندة وكسب ثقته، وفي أحد الأيام كان الغلام منفردًا بالملك شكندة فقتلَه، ثم قُتل الغلام. وأغلب الظن أن الملك الظاهر قد كلف الغلام بهذه المهمّة. ثم نصّب بِرِك خلفًا له على العرش.

1 ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام والعصور بسيرة الملك المنصور قلاون في مسعد، المكتبة السودانيّة ص 20ذ.

محاولة الخروج عن طاعة المماليك
والصراع على العرش 686 - 716هـ / 1278 - 1316م

لم تستقر الأوضاع في مملكة مقُرّة بعد حملة الملك الظاهر عام 674 هـ/ 1275م، فقد قُتل الملك شكندة، وتولى بعده برِك، وذكر ابن عبد الظاهر أنّه قتل وتولى بعده سمامون[1]، وذكر ابن خلدون أن سمامون ابن أخ شكندة، وقد وصفته المصادر العربيّة بالمكر والدهاء.[2] ويبدو أن الملك سمامون لم يوف بما تعهد به الملك شكندة، ولم يعترف بسلطة المماليك. وأدى ذلك إلى إعداد حملة حربيّة ضده، هي الحملة الثالثة في عصر المماليك.

خرجت الحملة الثانية في عصر المماليك عام 686 هـ/ 1289م بقيادة متولي القاهرة الأمير علم الدين سنجر المسروريّ، المعروف بالخياط، والأمير عزّ الدين الكورانيّ، وجماعة من أجناد الولايات، بالوجه القبليّ، ومتولي الأعمال القوصيّة الأمير عزّ الدين أيدمر السيفي بعدته، ومن عنده من المماليك السلطانيّة المتمركزين بالأعمال القوصيّة، وأجناد مركز قوص، وعربان الإقليم، وهم: أولاد أبي بكر، وأولاد عمر، وأولاد شريف، وأولاد شيبان، وأولاد الكنز، وجماعة من العربان الريسيّة (أو البرلسيّة)، وبني هلال. وانقسم الجيش في قسمين، سار قسم بالبر الشرقيّ والآخر بالبر الغربيّ.

وكانت خطة الملك سمامون هي تفادي مواجهة الجيش الغازي وإخلاء البلاد أمامه، ولم يتضح الغرض من هذه الخطة، كما لم تتعرض المصادر إلى تفاصيل

---

1 ابن عبد الظاهر، المصدر السابق ص 201.

2 ابن خلدون، العبر في مسعد، المكتبة السودانية ص 273 والنويري، المصدر السابق ص 225.

أحداث تحرك الجيش داخل بلاد مقُرّة، ما عدا ما ورد عن إخلاء البلاد أمامه حتى وصل دنقلة، حيث دارت المعركة التي انهزمت فيها جيوش مقُرّة وتقهقر الملك جنوبًا. وطارده الجيش مسافة خمسة عشر يومًا جنوب مدينة دنقلة، فأدركوا جُريس حاكم بلاد الجبل – أو ملك دوتاو - فأخذوه، وأخذوا ابن خاله الملك.

ونصّب ابن اخت الملك سمامون على عرش مقُرّة، وعين جريس نائبًا عنه في بلاد الجبل، وترك معهما بعض الجنود. وتقرر أن يدفع الملك «قطيعة»، لم تحدد المصادر كميتها أو قيمتها، تدفع سنويًّا للسلطات المملوكيّة. ولم تتعرض المصادر إلى ما آلت إليه طبيعة الأوضاع بين البلدين، هل فرض على مملكة مقُرّة تنفيذ الشروط التي أُقرت في حملة 674هـ أم تجددت تلك الشروط؟ وعاد الجيش بعد أن غنم غنائم كثيرة من: الرقيق، والخيل، والجمال، والأبقار، والأكسية.

ولما فارق الجيش بلاد مقُرّة، وتحقق سمامون من ذلك، رجع إلى دنقلة، وقاتل من بها، وهزمهم واستعاد البلاد من نائبه جريس، ولجأ الملك الذي عينته الحملة ومن كان معهما من جنود المماليك إلى القاهرة. وأدى هذا إلى إعداد حملة أخرى ضد الملك سمامون.

خرجت الحملة عام 688 هـ/ 1289 م[1] - الثالثة في عصر المماليك - بقيادة الأمير عزّ الدين أيبك الأفرم، وبصحبته ملك مقُرّة، وجريس نائب الملك على بلاد الجبل، ومجموعة كبيرة من الأمراء، هم: الأمير سيف الدين قبجق المنصوريّ، والأمير سيف الدين بكتمر، والأمير عزّ الدين أيدمر، متولي الأعمال القوصيّة، والأمير زين الدين كتبغا المنصوريّ، والأمير بدر الدين بيدرا، والأمير سيف الدين بهادر، والأمير علاء الدين الطيبرس، والأمير شمس الدين سنقر الطويل، ونواب الولاة من العربان بالديار المصريّة. وقدرت المصادر عدد الجند بأربعين ألفًا، وجهزت بأدوات القتال والحصار، وبما يزيد على خمسمائة من المراكب الكبيرة والصغيرة لحمل الأزواد والأثقال.

---

1 تناولت عدد من المصادر أخبار هذه الحملة وما ورد هنا اعتمد على ما ورد عند النويريّ، المصدر السابق ص 225 – 228 وما ورد عند ابن الفرات ص 271 – 272.

ورغم أن المصادر لم توضح ما واجهته الحملة السابقة في توغلها داخل أراضي مقُرّة حتى دنقلة، لكن يبدو أنّها قد واجهت مقاومة شديدة، ونقصًا في العتاد، الأمر الذي أدى إلى العناية الكبيرة بهذه الحملة وتجهيزها بذلك العدد الكبير من القادة والجنود. ولما وصلت الحملة إلى أسوان مات ملك مقُرّة المصاحب للحملة ودفن بأسوان، وأُرسل إلى الحملة أحد أولاد أخت الملك داؤود، الذي كان موجودًا في القاهرة، بينما ذكر ابن خلدون أن الذي أرسل هو ابن أخ شكندة.[1]

انقسمت الحملة قسمين: سار نصفها بالبر الغربيّ، والنصف الآخر بالبرّ الشرقيّ، وكان أولاد الكنز وجريس وأمراء أسوان يتقدمون الجند في كل بلاد الجبل، ليقابلوا أهل البلاد ويؤمنوهم على مناطقهم. وبعد دخولهم المناطق الواقعة إلى الجنوب من بلاد الجبل (مملكة دوتاو) بدءًا من منطقة حلفا، لم يتعاون السكان معهم، وكانوا يخلون المناطق أمام الجيش بناءً على أوامر ملك مقُرّة، فكان العسكر ينهبون ما يجدون بها، ويقتلون من تخلف من أهلها، ويرعون زروعهم، ويحرقون سواقيهم ومساكنهم، إلى أن انتهوا إلى مدينة دنقلة.

فوجدوا الملك قد أخلى المدينة وأجلى أهلها، وتوجه إلى جزيرة كبيرة اتساعها مسافة ثلاثة أيام، على مسافة خمسة عشر يومًا من مدينة دنقلة. وأعطاه قائد الجيش الأمان، وطلب منه تسليم نفسه، إلا أنه رفض ذلك، وتقهقر جنوبًا نحو مملكة الأبواب، على مسافة ثلاثة أيام من الجزيرة. وفارقه من كان معه من السواكرة وهم الأمراء، وفارقه أيضًا الأسقف والقساوسة، وطلبوا الأمان ودخلوا تحت الطاعة. فأمّنهم قائد الجند وخلع على أكابرهم، ورجعوا معه إلى دنقلة.

واجتمع الأمراء بدنقلة، ونصبوا الملك الجديد وألبسوه التاج، وحلّفوه للسلطان. وحلّفوا له أهل البلاد. وتقرر عليه البقط، وتركوا معهم طائفة من الجنود. فلما غادر الجند مدينة دنقلة، حضر سمامون إليها ليلًا، وصار يقف على باب كل سوكريّ بنفسه ويستدعيه، فإذا خرج ورآه، قبّل الأرض بين يديه وحلف له. فما طلع الفجر حتى ركب معه جميع الجنود، وزحف بهم على دار الملك، وقبض عليه.

1 ابن خلدون، المرجع السابق ص 278.

وأرسل إلى قائد فرقة المماليك التي تركت في دنقلة وطلب منه مغادرة البلاد، فخرج الجند، واستقر الملك سمامون بدنقلة. وأخذ الملك الذي نصبه المماليك فعراه من ثيابه، وذبح ثورًا وقدّ جلده سيورًا، ولفّها عليه طريّة، وربطه على خشبة، فيبست عليه تلك السيور فمات، كما قُتل جريس أيضًا. وكتب سمامون إلى السلطان المَلك المنصور يستعطفه ويسأله الصفح عنه. والتزم أن يقوم بالبقط المقرر في كل سنة، وزيادة عليه. وأرسل من الرقيق والتقادم عدة كثيرة.

ويبدو أن السلطات المملوكيّة لم ترض عنه، لأن ابن عبد الظاهر تحدث عن حملة – الرابعة في عصر المماليك - لم يتضح في النص تاريخها، لكن مسعد جعل تاريخها بين عامي 689 و691 هـ/ 1290- 1291 م. ولم يتضح فيما نقله مسعد عن مخطوطة كتاب ابن عبد الظاهر ما حدث للملك سمامون، ولكن يفهم من سياق النص أن الحملة هزمته. وورد ما وضح أن الحملة طاردت ملكًا اسمه آني، وتمكنت الحملة من هزيمته، لكنه هرب إلى مناطق يصعب على الحملة تتبعها، فتركوه وعادوا إلى دنقلة، حيث نصبوا بدمة ملكاً على دنقلة[1].

وقد رأى مسعد أنّ آني قد يكون ملكًا تولى عرش مقُرّة بعد سمامون، فتكون الحملة بذلك قد دخلت المملكة في عصر آني، ولذلك أثبت آني ضمن قائمة ملوك مقُرّة. وفي نفس الوقت اقترح أن آني ربما كان أحد الملوك الصغار في مقُرّة تحت الملك سمامون.[2] وأرى أن هذا الرأي مقبول، لأن سبب خروج الحملة هو تأديب الملك سمامون، وإن لم يرد ذلك فيما نقله مسعد من ابن عبد الظاهر. لكن خروج الحملة مباشرة بعد عودة سمامون لدنقلة وقتله الملك الذي عينه المماليك ونائبه، يؤيد أن سبب خروج الحملة هو تأديب الملك سمامون. فتكون الحملة بذلك قد حاربت سمامون وقضت عليه، ثم طاردت أحد أتباعه «آني»، ثم عادت إلى دنقلة حيث نصبت بِدُمّة ملكًا على دنقلة.

---

1 ابن عبد الظاهر، المصدر السابق ص 199.

2 انظر مصطفى محمد مسعد، المكتبة السودانية ص 199 حاشية رقم 1.

حملة عام 704هـ / 1304م

لم تتناول المصادر العربيّة العلاقات بين مملكة مقُرّة والمماليك بعد تنصيب بدمة ملكًا، وذكر أن المماليك انشغلوا عنه بالأحداث التي واجهوها في مصر والشام عما يجري على حدودهم الجنوبيّة. وفي عام 704هـ/ 1304م أشارت المصادر باقتضاب إلى حملة – رقم 5 - أرسلت إلى مملكة مقُرّة، هي الحملة الخامسة في عصر المماليك. ويلاحظ أنّ النويريّ وابن الفرات اللذين تناولا بالتفصيل ما سبق من حملات المماليك على مملكة مقُرّة لم يتعرضا لهذه الحملة.

ولكن عادت المصادر مرة أخرى إلى أخبار مملكة مقُرّة، فتناول أبو الفداء، والمقريزيّ، والعيني[1]، وصول ملك مقُرّة أياي إلى مصر. قال أبو الفداء: وصل إلى مصر صاحب دنقلة وهو عبد أسود اسمه أياي، ووصلوا صحبته هدية كثيرة من: الرقيق، والهجن، والجمال، والأبقار، والنمور، والشب، والسنباذج». واتفقت المصادر الثلاثة على أنه حضر لطلب المساعدة العسكريّة من المماليك.

ولا نعرف متى اعتلى أياي عرش مقُرّة، ويقول ابن خلدون: إننا لا ندري هل اعتلى العرش مباشرة بعد سمامون أم توسطهما ملك آخر[2]. ويبدو أن أياي تولى العرش بعد بدمة، وحدث صراع على العرش ولم يتمكن الملك أياي من حماية عرشه، فذهب إلى مصر لطلب العون. وذكر العينيّ إعداد حملة بقيادة والي قوص بها مجموعة كبيرة من العربان – الحملة رقم 6 - وسارت مع أياي نحو دنقلة.

ولا يبدو مصير الحملة واضحًا، فالعيني ذكر أنّه بلغ قائد الحملة «خبر بهروب صاحب دنقلة، صحبته جماعة كثيرة من السودان، وعلم أنّه لا ينال طائلًا، واتفق مع الملك، ورجع بالعسكر إلى مصر». ويعني أنه لم تحدث معركة بعد هروب الملك المنافس لأياي، فدخلت الحملة دنقلة ونصبت أياي ملكًا، وعاد الجيش إلى القاهرة. غير أن المقريزيّ ذكر أنّ الحملة عادت عام 706هـ/ 1306م «من بلاد النوبة إلى قوص،

---

1 أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر موقع الوراق ج 1 ص 495 والمقريزي، السلوك في مسغد ص 340 والعيني، المصدر السابق ج 1 ص 455.

2 ابن خلدون، المصدر السابق ص 280.

بعد غيبتهم تسعة أشهر، ومقاساة أهوال في محاربة...» وبناءً على ما ذكره المقريزيّ فإن الحملة مكثت وقتًا طويلًا في بلاد مقُرّة، وخاضت معارك كثيرة، وقاست من قلة الزاد، ومن الصعب التوفيق بين الروايتين.

وإن صح ما ورد عند ابن خلدون أن كرنبس (مكتوب عند ابن خلدون كربيس) خلف أخاه أياي على العرش، فإن ذلك يعني أن أياي تمكن من المحافظة على عرشه أو استرداده حتى وفاته التي جعلها ابن خلدون عام 716 هـ/ 1316 م. وهذا التاريخ يخالف ما ورد عند كل من المقريزيّ وابن إياس.

فقد جعل المقريزيّ وصول كرنبس إلى مصر عام 711هـ/ 1311م، بينما جعلها ابن إياس عام 712هـ/ 1312م. ويبدو أن هذين التاريخين أقرب إلى واقع الأحداث التالية، التي جعلت كرنبس يرفض دفع ما عليه من الخراج والبقط، وكان ذلك سبب خروج حملة عام 716هـ فليس من المقبول أن يأتي لزيارة مصر سعيًا وراء رضاء السلطة المملوكيّة، ويرفض في نفس العام الوفاء بالتزاماته نحوهم.

وبدأ كرنبس عهده بالتوجه إلى مصر عام 711 أو 712هـ، حاملًا ما عليه من التزامات نحو السلطات المملوكيّة في مصر، ربما بحثًا عن اعتراف المماليك به على عرش دنقلة، لأن المقريزيّ ذكر أنه قتل أخاه أياي واعتلى عرش المملكة[1]. وذكر ابن إياس أن كرنبس حضر «وبصحبته هدايا عظيمة، فمن جملة ذلك ألف رأس رقيق، وخمسمائة جمل، وخمسمائة بقرة خيسية»[2] ورغم المبالغة الواضحة في حجم الهدية، وخاصة عدد الرقيق، إلا أنّها تشير إلى حجم الجرم الذي ارتكبه في شأن المماليك، بقتل أخيه حليفهم.

1 المقريزيّ، المصدر السابق ص 341.

2 ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور في مسعد، المكتبة السودانيّة ص 391.

ملك مسلم على عرش مقُرّة 716 هـ / 1316 م

لم تدم العلاقات الطيبة بين الملك المقريّ كرنبس والمماليك طويلًا، ويبدو أنّه طلب ودّ المماليك في البداية ليكسب الوقت حتى يقوّي موقفه، فقد ذكر ابن خلدون أنّه في عام 716هـ/ 1316م، رفض دفع ما عليه من الخراج، مما أدى إلى إعداد حملة خامسة لبلاد مقُرّة. أعدت الحملة – رقم 7 - بقيادة عزّ الدين أيبك، ومجموعة كبيرة من الأمراء، وصحبهم سيف الدين عبد الله برشمبو، وهو ابن اخت الملك داؤود، نشأ في بلاط المماليك واعتنق الإسلام، فتقرّر أن يعتلي عرش مملكة مقُرّة.

وعندما علم الملك كرنبس بما نوى عليه سلطان المماليك، أرسل إليه ابن أخته كنز الدولة لكي ينعم عليه بعرش مملكة مقُرّة، وخاطبه قائلًا: «إن كان قصد مولانا السلطان أن يولي البلاد لمسلم، فهذا مسلم وهو ابن أختي، والملك ينتقل إليه من بعدي»[1]. غير أن السلطات المملوكيّة لم تستجب لطلبه، وحجزت كنز الدولة في القاهرة. وأرسلت الحملة – رقم 7 - يصحبها الأمير عبد الله برشمبو.

ولم ترد تفاصيل عن الحملة وسيرها، وذكر أنها وصلت دنقلة وفرّ الملك كرنبس جنوبًا إلى مملكة الأبواب، حيث اعتقله حاكمها، وأرسل إلى قائد الحملة ليرسل من يستلمه، فتم اعتقاله وإرساله للقاهرة. ونُصّب عبد الله برشمبو أول ملك مسلم على مملكة مقُرّة عام 716 هـ الموافق 1316م.

---

1 النويريّ، المصدر السابق ص 229.

هل سقطت مملكة مقُرّة؟ ومتى؟

ساد في مفاهيمنا العامة سقوط مملكة مقُرّة عام 716هـ/ 1316م، وهو مفهوم على درجة كبيرة من عدم الدقّة، كما أن المعلمين والباحثين لم يعملوا على تصحيح هذا المفهوم. وكل ما ورد في المؤلفات العامة والمتخصصة تقول بـ «سقوط مملكة مقُرّة المسيحيّة»، وفي واقع الأمر فإنّ مملكة مقُرّة المسيحيّة لم تسقط في هذا التاريخ، فنحن للأسف لا ندري على وجه الدقة متى سقطت مملكة مقُرّة المسيحيّة، ولا ندري كذلك متى سقطت مملكة مقُرّة الإسلامية كما يتضح فيما يلي.

بعد أن استقرت الأوضاع في مدينة دنقلة للملك المقرّي المسلم عبد الله برشمبو، عاد جنود المماليك إلى مصر عام 717هـ/ 1317م وأفرجت السلطات المملوكيّة عن كنز الدولة الذي كان محبوسًا بمصر. وعندما عاد كنز الدولة إلى دنقلة، تمكن من قتل الملك عبد الله برشمبو، واعتلاء عرش المملكة، بمساعدة أهل مقُرّة. فقد ذكر النويري أنّ عبد الله برشمبو «غيّر قواعد البلاد، وتعاطى نوعًا من الكِبْر لم تجر عليه عادة ملوك النوبة بمثله، وعامل أهل البلاد بغلظة وشدة، فكرهوا ولايته.»[1]

وربما رجع تصرف برشمبو بتلك الصورة لأنّه نشأ في بلاط المماليك بعيدًا عن بلده، فلم يعرف طبيعة وعادات أهلها، كما لم يكن على دراية بقواعد وممارسة السلطة في بلاط المقرّيّين، التي يفترض أن تكون مختلفة عن ممارسة السلطة عند سلاطين المماليك. بالإضافة إلى أنّه نشأ في بيئة إسلاميّة، وربما أراد تطبيقها كاملة في مجتمع مقُرّة حديث العهد بالإسلام. وتورد المصادر أنّه حول كنيسة دنقلة إلى مسجد، مما أثار غضب سكان مدينة دنقلة. فلم يكن غريبًا أن يستقبل كنز الدولة

---

1 النويري، المصدر السابق ص 229.

بمجرد دخوله أراضي مقُرّة استقبال الملوك، ومناصرته ضد برشمبو، فأصبح كنز الدولة ثاني ملك مسلم يعتلي عرش مملكة مقُرّة.

وبالطبع فإنّ ما حدث أغضب السلطة المملوكيّة، ليس فقط من احتمال خروج مملكة مقُرّة عن سلطتهم، ولكن أيضًا لأن المماليك قد لا يسمحون بقيام دولة على حدودهم الجنوبيّة تحكمها أسرة عربيّة. ولذلك أفرج المماليك عن أبرام أخ كرنبس، وطلبوا منه الذهاب لدنقلة والتحايل على اعتقال كنز الدولة. وعنما حضر أبرام لدنقلة تنازل له كنز الدولة عن العرش طوعًا، وعاد عرش مملكة مقُرّة للمسيحيّين. ووفقًا للخطة المرسومة مع المماليك اعتقل أبرام كنز الدولة ليرسله إلى مصر، غير أن أبرام توفى بعد أيام قليلة من اعتقاله كنز الدولة، واتفقت كلمة أهل مقُرّة على اختيار كنز الدولة ملكًا على عرش مملكة مقُرّة.

ملك مسيحيّ على عرش مقُرّة 723 هـ / 1323 م

ذكر النويريّ أن كنز الدولة «ضم إليه العرب، واستعان بهم على من ناوأه»، غير أنه لم يوضح هنا من هم العرب الذين استعان بهم، ويبدو أنه قصد بذلك العكارمة، كما سيتضح فيما يلي. ومن المتوقع أن يؤدي اعتلاء كنز الدولة مرة أخرى عرش مقُرّة إلى تحرك المماليك، ويبدو أن ذلك لم يتم إلا في عام 723 هـ/ 1323م.

خرجت الحملة – رقم 8 - بقيادة والي قوص ومعه مجموعة من الأمراء، ولم ترد تفاصيل عن الحملة، ولكن ورد أن كنز الدولة هرب من دنقلة عند وصولها، ونُصب كرنبس ملكًا على عرش مملكة مقُرّة، ويلاحظ أن كرنبس لم يكن مسلمًا، ولما عادت الحملة إلى مصر عاد كنز الدولة وهزم كرنبس واعتلى عرش مقُرّة.

ولم يأت رد الفعل سريعًا من جانب المماليك ضد كنز الدولة، وقد أشارت المصادر فقط إلى أنه في عام 725هـ/ 1325م «قدم المجردون من النوبة وقد غابوا ثمانية أشهر»[1]، وكان المجردون جنودًا مثل الجنود المرتزقة حاليًا، كما يتضح من كتابات المقريزيّ

1 المقريزيّ، المصدر السابق ص 345.

عنهم، وإرسالهم إلى صعيد مصر وسوريا ومكة، وكيف أنهم اشتهروا بالعنف وسوء السلوك. وأغلب الظن أن المماليك أرسلوا المجردين – الحملة رقم 9 - لمحاربة كرنبس ولكن لم يرد ما يوضح ما حدث. ولا بد أنهم قاموا بأعمال حربية ضد كنز الدولة وعادوا دون أن ينجحوا في إقالته عن العرش.

لم ترد معلومات عما دار في بلاد مقُرّة وعاصمتها بعد استرداد كرنبس عرشَه عام 723هـ/ 1323م بمعاونة حملة المماليك التاسعة، ورجوع كنز الدولة لعرش مقُرّة بعد تغلبهم على كرنبس. ويبدو أن أبناء كنز الدولة لم يتمكنوا من الاحتفاظ بعرش مملكة مقُرّة، فاستردت الأسرة المقرّيّة عرشها، ربما بمساعدة حملة الجنود المجردين – رقم 9 - التي عادت عام 725 هـ/1324 م.

ويؤيد ذلك ورود ذكر اسم ملك مقُرّيّ مسيحيّ في وثائق بيت المقدس في الفترة بين عامي 728 – 740هـ/ 1327 – 1339م. ويعني هذا اعتلاء عرش مقُرّة ملوك مسيحيّون بعد الملك عبد الله برشمبو والملك الكنزيّ. ومن جانب آخر فقد أشارت المصادر إلى النشاط العدائّي لأبناء الكنز ضد المماليك، في مناطق: أسوان، وصحراء عيذاب، ومنطقة الواحات الداخلة، وورد أنهم تصاهروا مع أمراء العكارمة فازدادت قوتهم.[1] ويلاحظ ظهور قبيلتين في هذا الوقت إلى جانب أبناء الكنز في الصراع في المنطقة، هما قبيلتا العكارمة وبني جعد.

ويلاحظ أنه لم يرد ذكر للعكارمة في كل المصادر التي تناولت مشاركة القبائل العربيّة مع جيوش المماليك في حروبهم لمملكة مقُرّة [2]. كما لم يرد ذكر أيضًا لقبيلة العكارمة بين القبائل العربيّة التي تناولتها كتب الأنساب التي عاش مؤلفوها في مصر، وكان بعضهم معاصرًا لأحداث الحروب بين المماليك ومملكة مقُرّة، مثل القلقشنديّ في كتابية «نهاية الأرب في معرفة الأنساب العرب» و»قلائد الجمان

1 ا نفس المصدر ص 346.

2 ورد الحديث عن تلك القبائل في الجزء الأول من هذا الكتاب، وفي موضوع للمؤلف عنوانه «قبيلة جهينة هل تكاثرت وتغلبت على النوبة وأزالت ملكهم كما روى ابن خلدون أم كانت غائبة تمامًا عن تلك الأحداث» **مجلة الدراسات السودانية**، معهد الدراسات الإفريقيّة والآسيويّة جامعة الخرطوم، العدد 15 أكتوبر 2009 ص 107 – 109.

في التعريف بقبائل عرب الزمان»، والسيوطي الذي توفي بعد نهاية تلك الحروب في كتابه «لب اللباب في معرفة الأنساب».

لماذا لم يشارك العكارمة مع القبائل العربيّة الأخرى في حروب المماليك؟ لا توجد إجابة عن ذلك في المصادر التي بين أيدينا الآن، وأغلب الظن أنهم لم يكونوا موجودين في المنطقة. ويؤيد ذلك أن كتب الأنساب لم تتعرض لوجودهم في مصر. وقد تحدث ابن خلدون عن العكارمة في مواطنهم بمناطق الجزائر والمغرب الأقصى[1]. فهل وصلوا إلى المنطقة بعد نهاية الحملات التي أخضعت مملكة مقُرّة للمماليك؟.

كما يلاحظ أن بني جعد أيضًا مثل العكارمة لم يشاركوا في حملات المماليك على مملكة مقُرّة، رغم وجودهم في ذلك الوقت في صعيد مصر. فقد ذكر القلقشنديّ مساكن بعض بطون بني جعد القحطانيّة في صحراء مصر الغربيّة بصعيد مصر.[2] فلماذا لم يشاركوا القبائل العربيّة الأخرى التي شاركت المماليك في غزو مملكة مقُرّة؟ ليس من السهل أيضًا الإجابة عن هذا السؤال، ولكن يمكن افتراض أنّهم لم يكونوا على علاقات طيبة مع المماليك، إذ كانوا على طريق الصحراء الشرقيّ، حيث كانت القبائل العربيّة كثيرة تهدد أمنهم في كثير من الأحيان.

وقد يكون السبب في عدم مشاركتهم في غزو مملكة مقُرّة بعدهم عن المنطقة، وعدم توقعهم للعائد المجزي من تلك الغزوات. والنتيجة النهائيّة هي أنّهم لم يشاركوا في تلك الغزوات. والسؤال الملح هنا هو: كيف ظهر وجودهم في المنطقة الواقعة جنوب وادي حلفا الحالّية، بينما كان الكنوز والعكارمة في المناطق الشماليّة من منطقة وادي حلفا؟ هل هناك قبيلة أخرى بهذا الاسم؟

ذكر ابن خلدون قبيلة أخرى تحت هذا الاسم «بنو جعد»، وهم فرع من قبيلة صنهاجة الأمازيغيّة (البربريّة)، التي كانت تتجول في مناطق الصحراء الكبرى جنوب دولة الجزائر الحاليّة[3]. فهل هي القبيلة المعنية هنا في أحداث الصراع بين

1 ابن خلدون، العبر موقع الوراق ج 6 ص 48.

2 القلقشنديّ، نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، موقع الوراق ج 1صفحات59 و69 و73 و140.

3 ابن خلدون، العبر موقع الوراق ج 6 ص 143.

الأسرة الكنزيّة وحلفائها من جهة، والمماليك من جهة أخرى؟ ليس هنالك ما ينفي هذا الافتراض، رغم بعد المسافة بين صحراء الجزائر والنيل، لكن تحركات القبائل في الصحراء يمكن أن تغطي مساحات أبعد من ذلك. ووصف بني جعد بالعرب لا يعني بالضرورة انتماءهم للعرق العربيّ، فقد وضحنا في الجزء الأول من هذا الكتاب، أن وصف العرب كان يطلق على قبائل أمازيغيّة صريحة الانتساب للعرق الأمازيغيّ، كقبيلة هوارة كما ذكر ابن خلدون.

ورغم اختفاء الكثير من أسماء القبائل التي شاركت في أحداث الصراع بين المماليك ومملكة مقُرّة، والظهور المفاجئ لقبيلتي العكارمة وبني جعد على الساحة، فقد لعبت القبيلتان دورًا واضحًا إلى جانب أبناء كنز الدولة في النصف الثاني من القرن الثامن الهجريّ (14 م). عاد ذكر أبناء الكنز في الظهور في المصادر العربيّة في عام 767هـ/ 1365م، عندما وصلت بعثة من ملك مقُرّة تحمل رسالة إلى حاكم مصر، وضحت خروج ابن أخت الملك عليها، واستنجاده ببني جعد. وكيف تمكن ابن الأخت من قتل الملك، وعُين أخ الملك المقتول على عرش مقُرّة، وتحصن بقلعة ألدو.

ووضحت الرسالة أن ابن أخت الملك المقتول أصبح ملكًا في دنقلة، وأنه غدر ببني جعد الذين ساعدوه في الوصول للعرش، بأن أعد وليمة لزعماء القبيلة في أحد القصور في مدينة دنقلة وأحرقهم أحياء، وقُتل من حاول الخروج من النار، كما قتل أتباعهم وهزمهم هزيمة كبيرة. وطلب الملك في ألدو مساعدة المماليك على العرب الذين يهددون عرش المملكة.

ولم تذكر المصادر اسم ابن الأخت الثائر، ولا اسم الملك المقتول، أو اسم الملك الجديد، الأمر الذي كان من الممكن أن يوضح انتماء الشخصيات المتصارعة على عرش مقُرّة. ولكن من الواضح أنهم ليسوا من أبناء الكنز كما سيتضح من موقف أبناء الكنز العدائّي تجاه المماليك. كما لم يرد دخول قبائل أخرى في الصراع حول عرش المملكة. فالملك المقتول وابن أخته كانوا من الأسرة المقرّيّة. ويؤيد هذا ما ذكرناه من أن الأسرة المقرّيّة استعادت عرشها من أبناء الكنز، ربما عام 725هـ بمساعدة الجنود المجردين، أو في وقت ما بعد ذلك.

وأعدت حملة كبيرة عام 767 هـ/ 1365 م - رقم 10 - كما وصفها المقريزيّ[1]، بقيادة حاجب الحجاب الأمير أقتمر، ومعه الأمير ألجاي، أحد أمراء الألوف، وعشرة أمراء عشرات، وثمانية أمراء طبل خاناه، في عدة من المماليك السلطانيّة نحو الثلاثة آلاف فارس، وجاءهم أمراء الكنوز طائعين. وتم تجهيز ما يحتاجون إليه من معدات وأدوات وأدلاء لعبور المراكب الشلالات. وبلغهم الخبر أن العرب حاصروا الملك في قلعة ألدو، فأسرعوا وتمكنوا من نجدته.

ويبدو أن المماليك والملك لم يكونوا يثقون في ولاء أبناء الكنز والعكارمة، فاتفق قائد الحملة مع الملك، وألقوا القبض على رؤسائهم. وكان بقية العكارمة متحصنين في جزيرة ميكائيل في منطقة حلفا الحاليّة، فقتلوا أكثرهم وأسروا البقية. وتم الاتفاق على نقل عاصمة المملكة من دنقلة إلى قلعة ألدو، لسهولة الدفاع عنها أمام هجوم العرب، ولأن دنقلة أصبحت عرضة لغارت بني جعد. وصودرت أموال أبناء الكنز بأسوان، وعادت الحملة بالكثير من الأسرى الكنوز والعكارمة.

وهكذا أدت أحداث حملة عام 767 هـ/ 1365م إلى تغيرات في الساحة السياسيّة والقوى العسكريّة في المنطقة، يمكن تتبعها كالآتي:

أولًا: تحول مقر ملك دنقلة إلى أدوا أو مملكة دوتاو.

ثانيًا: صعود قوة بني جعد العسكرية والسياسية في منطقة دنقلة، **ثالثاً**: نشاط أبناء الكنز في منطقة أسوان.

1 المقريزي، المصدر السابق ص 346.

ملوك مملكة مقُرّة[1]

رأينا فيما سبق أن ملوك مقُرّة قبل عام 767 هـ/ 1365 م لم يكونوا من أبناء الكنز، لأن ملك دنقلة تحالف مع المماليك وحارب أبناء الكنز، ويعني ذلك أن الأسرة المقُرّيّة استعادت عرشها من أبناء الكنز، وحكم مقُرّة خلفاء الملك كرنبس. ويؤيد هذا ما ورد في بعض وثائق حجاج بيت المقدس في الفترة بين عامي 728 – 740هـ/ 1327 – 1339م من ذكر ملك مسيحي «لمملكة النوبة اسمه سبعانول»[2]، كما ورد أيضًا في كتاب لراهب أسباني زار دنقلة وغادرها مع قافلة إلى القاهرة، وألف كتابه بعد عام 1360 ذكر فيه ملك دنقلة المسيحيّ، ورسمه بزيّه الملكيّ.[3]

وفي كل ذلك دلالة واضحة أن ملوك الأسرة المقرّيّة عادت إلى المسيحيّة بعد نهاية حكم أسرة أبناء الكنز، ربما في وقت قصير، بعد استرداد كنز الدولة العرش من كرنبس عام 723 هـ/ 1323م، لأن اسم الملك سبعانول كان ورد في الوثيقة التي ترجع إلى الفترة بين عامي 728 – 740هـ وربما كانت بداية حكم سبعانول قبل هذا التاريخ، لأن الوثيقة ذكرت فقط أنه كان حاكمًا في هذا التاريخ. والسؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: ماذا حدث لمسجد الملك برشنبو الذي كان في الأصل كنيسة؟ هل ظل مسجدًا بعد رجوع المسيحيّة لعرش مملكة مقُرّة وأسس الملوك المسيحيّون كنيسة جديدة؟ أم أرجعوا المسجد كنيسة وأسسوا مسجدًا للمسلمين في المدينة؟ أغلب الظن أن المسجد عاد كنيسة كما كان.

---

1 انظر قائمة بأسماء ملوك مقرَة في الملاحق في نهاية هذا الفصل.

2 انظر آدمز، المرجع السابق ص 471.

3 John Vantini, "Medieval Western Sources" in *The Excavation at Faras: A Contribution to the History of Christian Nubia, p136.*

ومن جانب آخر يرى آدمز أن مقُرّة توقفت بوصفها مجتمعًا سياسيًّا عن الوجود بعد حملة المماليك عام 767هـ/ 1365م واستقرار الملك في داو بدلًا عن دنقلة، وأضحت منطقة دنقلة تحت رحمة غارات الناهبين[1]. ولا تمدنا المصادر المتاحة بأخبار عن مقُرّة، ولكن ما توافر من معلومات عن مملكة دوتاو وضح استمرار حكم ملوكها، كما سنوضح ذلك لاحقًا، مما يشير إلى أن ملوك مقُرّة لم يستقروا لوقت طويل في دوتاو، أي أنهم رجعوا لعاصمتهم دنقلة. ويؤيد ذلك ما ورد عن وصول ملك مقُرّي إلى بلاط المماليك عام 800هـ/ 1397م حيث ذكر المقريزيّ:

«قدم ناصر متملك بلاد النوبة فارًا من ابن عمه، فأكرمه السلطان وخلع عليه، وأعاد الصارم إبراهيم الشهابي إلى ولاية أسوان، وتقدم إليه بمعاونة ناصر»[2]. واسم الملك هنا يوضح أنّه مسلم، وليس من المتوقع أن يكون من أبناء الكنز، لأن العداء كان مستفحلًا بينهم والمماليك، وكانت الحروب مشتعلة بين الطرفين عندما أتى الملك ناصر مستنجدًا بالمماليك، كما سيتضح فيما يلي عند الحديث عن أبناء الكنز.

هذا إلى جانب أن إشارة المقريزيّ إلى الملك بأنّه «ملك النوبة» توضح أنّه ليس من أسرة أبناء الكنز أو أيّ أسرة عربيّة أخرى. لكن الاسم يدل على أنّ الأسرة المقُرّيّة قد رجعت إلى الإسلام. ولم يتضح هل تمكن المماليك من مساعدة الملك على استرداد عرشه أم فقد الملك عرشه لابن عمه.

ولكن يتضح أن مملكة مقُرّة كانت لا تزال موجودة بملوكها النوبيّين حتى بداية القرن التاسع الهجري (15م)، ولم يتوقف وجودها بوصفها كيانًا سياسيًّا بعد عام 767هـ/ 1365م كما افترض آدمز. والسؤال هو متى انتهى وجودها كيانًا سياسيًّا؟ ليس هنالك ما يمنع من افتراض استمرارها حتى قيام سلطنة سنار في نهاية القرن الخامس عشر، أو بداية القرن السادس عشر، ودخولها تحت مظلتهم.

---

1 آدمز، المرجع السابق ص 468.

2 المقريزيّ، السلوك ص 364.

مملكة دوتاو[1]

لم تجد هذه المملكة العناية المطلوبة من الباحثين، وقد حاول آدمز تتبع المصادر التي تحدّثت عنها، المتمثلة في الوثائق والرسوم التي تم العثور عليها في منطقة النوبة السفلى،[2] كما تناولها أيضًا الأب فانتيني. وأقدم تلك المصادر عبارة عن مجموعة من الوثائق تم العثور عليها عام 1974م في قصر إبريم، تضمنت أسماء اثنين أو ثلاثة من ملوك دوتاو، هم: موسى جورج، وجورج، وبازل، إلى جانب أسماء قساوسة وشخصيات أخرى. ويرجع تاريخ هذه الوثائق إلى الفترة بين عامي 1144 و1199م الموافق 539 و596هـ. ويوضح هذا أن مملكة دوتاو كانت موجودة قبل هذا التاريخ.

وقد ذكر ابن المقفع وأبو صاح أنّ مملكة مقُرّة تنقسم إلى ثلاثة عشر قسمًا، يطلق على كل قسم منها اسم مملكة، ويحكمها ملك، ويطلق على الملك في دنقلة اسم الملك العظيم، أو الملك الكبير كما ذكر ابن المقفع وأبو صالح،[3] ولكن لم تذكر المصادر أسماء تلك الممالك، فقد أطلق المقريزيّ مثلًا على الجزء الشمالي من المملكة اسم ولاية[4]. ويعني هذا أن مملكة دوتاو كانت إحدى الممالك التابعة لمملكة مقُرّة.

وقد ذكر المقريزيّ أن حاكم الإقليم الشماليّ لمملكة مقُرّة كان يعرف «عند النوبة بصاحب الجبل»[5]، ولعل المؤلفين العرب كانوا يستخدمون لفظي «ملك»

---

1 انظر قائمة بما تيسر من ملوك دوتاو في الملاحق في نهاية هذا الفصل.

2 آدمز، المرجع السابق ص 470 – 472.

3 ساويرس ابن المقفع، تاريخ بطاركة الكنيسة المصريّة في مسعد، المكتبة السودانية ص 82 وأبو صالح الأرمني، تاريخ الشيخ أبي صالح الأرمني في مسعد 144.

4 المقريزي، السلوك في مسعد ص 334.

5 نفس المكان السابق.

و«صاحب» مترادفات. وكما يبدو من تناول المصادر العربيّة، فإن سلطة صاحب الجبل تمتد من منطقة الشلال الثاني حتى حدود المملكة عند الشلال الأول شمالًا، ويعتبر حاكمها من أجلّ الحكام في مملكة مقُرّة، وميزه أبو صالح بلبس «العصابة، والقرنين، والسوار الذهب»[1].

ولكن تضاربت آراء المؤلفين حول مقر صاحب الجبل، فجعله أبو صالح مرّة مدينة بجراش[2]، وهي مدينة فرس التي كانت عاصمة لمملكة مريس (نوباديا)، وفي مرة أخرى جعل أبو صالح مقرّ صاحب الجبل مدينة إبريم، وفي مرة ثالثة جعله مدينة بوسقا.[3] وقد ذكر ابن سُلَيم أسماء المدن الثلاث الكبرى في المنطقة، وهي بجراش، ويكتبها ابن سليم نجراش، وإبريم، وأدوا، وذكر أنه بهذه الناحية والٍ يعرف بصاحب الجبل، بينما قرر في مكان آخر عن نفس المنطقة أن «مدينة ملكهم يقال لها نجراش». ويفهم مما ورد عند النويريّ وابن الفرات والمقريزيّ أن مقر صاحب الجبل مدينة ألدوّ.[4]

وقد كُتبت ألدوّ في المصادر العربيّة بأشكال مختلفة، فهي عند ابن أبي الفضائل ألدو أو دو، وعند المقريزي ألدو وأدَوى وضبطها النويري الَدوّ وعند آدمز داو أو جبل عدا.[5] فألدو أو دو أو داو هي التي وردت في المصادر المقرّية باسم دو، وعرف ملوكها بملوك دوتاو. وتقع دو بين مدينتي فرس وإبريم. وأثناء الصراع بين العمريّ وملك مقُرّة استمال ملك مقُرّة أعداء العمريّ من عرب الشام إليه وأعطاهم إقطاعات فيها (ديدان وأدوا) كما ذكر المقريزيّ[6].

---

1 أبو صالح الأرمني، تاريخ الشيخ أبي صالح الأرمني في مسعد 126.

2 نفس المكان السابق.

3 المصدر السابق ص 127 و129.

4 النويريّ، المصدر السابق ص 219 وابن الفرات، المصدر السابق ص 261 والمقريزي، المصدر السابق ص 337.

5 ابن أبي الفضائل، المصدر السابق ص 249 و252 والمقريزي، المصدر السابق ص 232 والنويري ص 219 وآدمز، المرجع السابق ص 416.

6 المقريزيّ، المقفى، في مسعد، المكتبة السودانية ص 364.

فنحن الآن أمام آراء متعددة حول مقر صاحب الجبل، كما وردت في المصادر العربيّة، لما كان صاحب الجبل يحكم كل أراضي مملكة مقُرّة شمال الشلال الثاني، فقد استبعدنا وجود ملك آخر في هذه المنطقة. فهل نفترض أن مقر صاحب الجبل كان يتحول من مدينة إلى أخرى في بعض الأحيان؟ لورود أربعة مقرات هي: بوسقا، وإبريم، وبجراش، ودو. هذا الافتراض يتعارض مع المصادر المقُرّيّة التي وضحت أن دو كانت عاصمة للمملكة منذ عام 1144 م / 539هـ، ووسمت الملوك كلهم بملوك دو.

وقد لخص آدمز دور القلعة في تاريخ المنطقة منذ القرن الثاني عشر الميلادي (6هـ)، واتضح أنّ المملكة اشتهرت في المصادر الآثاريّة باسم دوتاو. وبيّنت المصادر الآثاريّة أنّها ظلّت عاصمة لمملكة مسيحيّة، عثر على أسماء ثمانية من ملوكها، وبعض أسماء من أساقفتها حتى نهاية القرن الخامس عشر الميلاديّ، أي قبل نحو عشرين سَنة فقط من تاريخ قيام سلطنة سنار الإسلاميّة.[1]

1 آدمز، النوبة رواق افريقيا، ص471

أبناء الكنز في منطقة أسوان

يلاحظ أن العلاقة بين الأسرة الكنزيّة أمراء وحكامًا على منطقة أسوان وبين الدول التي تعاقبت على حكم مصر قبل العثمانيّين، قد سادتها فترات من العلاقات الطيبة وحسن الجوار أحيانًا، واضطراب العلاقات والحروب أحيانًا أخرى. فقد بدأت علاقاتهم طيبة مع الفاطميّين، ثم تدهورت بسبب المشاكل التي حدثت بين الجنود السودانيّين في مصر، وتدخل مملكة مقُرّة وأبناء الكنز فيها.

وتكرر نفس الموقف مع الأيوبيّين الذين حكموا مصر بعد الفاطميّين. ويبدو أن الأيوبيين لم يولوا اهتمامًا كبيرًا بالمناطق الواقعة على حدود مصر الجنوبيّة، إذ لم يرد في المصادر العربيّة المعاصرة لهم ما يشير إلى قيام علاقات بين الطرفين، كما لم يهتم الأيوبيّون أيضًا بعلاقاتهم مع مملكة مقُرّة الواقعة إلى الجنوب من مناطق نفوذ أبناء الكنز.

ويبدو أن الأسرة الكنزيّة قد وطدت علاقاتها مع مملكة مقُرّة، للدرجة التي أدت إلى مصاهرة الكنوز للأسرة المالكة المقرّيّة. وبعكس الأيوبيّين نجد أنّ المماليك الذين تولوا حكم مصر بعد الأيوبيّين قد بدأ اهتمامهم الواضح بحدودهم الجنوبيّة، سواء على نهر النيل أو على البحر الأحمر. وتشير المصادر إلى وصول سفراء من مملكة مقُرّة إلى بلاط المماليك منذ السنوات الأولى لقيام دولتهم. كما نقلت المصادر أيضًا وصول بعض الأمراء الذين التجأوا لمصر، للمشاكل التي كانت تحدث حول وراثة العرش.

وليس من السهل التوصل إلى أسباب ذلك الاهتمام المبكر من المماليك بمملكة مقُرّة، ولكن من الواضح أن ذلك الاهتمام قد أدى إلى بلورة علاقة المماليك

بالأسرة الكنزيّة، التي يتم عبر مناطق نفوذها الاتصال بمملكة مقُرّة. ويبدو أن كلا الجانبين قد خطط للاستفادة من الجانب الآخر، فالمماليك يستفيدون من قوة أبناء الكنز الحربيّة، وصلاتهم ومعرفتهم بأهل وبلاد مقُرّة، ويعمل أبناء الكنز على تقوية نفوذهم في المنطقة، وربما وراثة عرش المملكة بعد خضوعها لسلطة المماليك.

وهكذا تعاون أبناء الكنز مع غيرهم من الجماعات العربيّة في صعيد مصر، في أول حملة مملوكيّة على دولة مقُرّة عام 674هـ/ 1275م، فقد سارت مجموعات كبيرة منهم في الحملة وشاركوا في القتال. ويبدو أن المماليك قد تخوفوا من استقرار وتطور نفوذ القبائل العربيّة في بلاد مقُرّة، فبدأوا اتباع سياسة جديدة تجاه القبائل العربيّة في بلاد مقُرّة، تمثلت في إبعادهم وعدم السماح لهم بالاستقرار في تلك المناطق. ويتضح في أحد البنود التي فرضت على شكندة ملك مقُرّة بعد حملة عام 674هـ، فقد جاء البند كالآتي: «وإنّي لا أترك أحدًا من العربان ببلاد النوبة، ومن وجدته منهم أرسلته إلى الباب السلطاني»[1].

وقد لا يبدو هذا التصرف من المماليك غريبًا، إذا ربطناه بتخوف المماليك من تمكن أبناء الكنز أو غيرهم من القبائل العربيّة من إنشاء إمارة عربيّة على حدودهم الجنوبيّة. ومن المعروف أن المماليك نصبوا خليفة عباسيًّا في عاصمتهم القاهرة، بعد إنهاء المغول للخلافة العباسيّة في بغداد، وأن المماليك استمدوا شرعيّة سلطتهم في الحكم من الخلفاء العباسيّين في القاهرة، الذين كانوا يصدرون الفرمانات بتنصيبهم حكامًا على مصر. ولكن بالرغم من ذلك فقد كان المماليك يتخوفون من قيام دولة عربيّة على حدودهم الجنوبيّة، لأن تلك الدولة إذا ما نمت وقويت ربما وجدت الدعم والقبول من سكان مصر، وبالتالي يفقد المماليك ما أسسوه من سلطان، خاصة وأن دولتهم كانت ما تزال في طور التأسيس.

ويبدو أن المماليك لم يعلنوا سياستهم تجاه استقرار القبائل العربيّة في أراضي مقُرّة، وأن اتفاقهم مع ملك مقُرّة كان قد احتفظ به سًّرا، لأن أبناء الكنز شاركوا بعد مضي سنوات قليلة من ذلك الاتفاق حملة المماليك الثانية على مملكة مقُرّة

1 انظر ملحق رقم 1 فقرة 9-5-IX في نهاية الفصل الرابع.

عام 686هـ/1287م، وساعدوهم كثيرًا على إقناع السكان بقبول الأمير المقرّيّ الذي صحب جيش المماليك ليكون ملكًا على البلاد. وأعتقد أن أبناء الكنز لو علموا بذلك البند في اتفاق عام 704 هـ والذي ينص على عدم السماح للعرب بالبقاء في بلاد مقُرّة، لما قاموا بمساعدة المماليك عسكريًّا والتعاون معهم داخل بلاد مقُرّة.

وبعد أقل من عقدين من الزمان خرجت حملة مملوكيّة كبرى عام 716هـ/ 1316م، صحبها الأمير النوبّي عبد الله برشمبو، الذي تربى في بلاط المماليك، واعتنق الإسلام، لينصّب ملكًا على مقُرّة. ولما بلغ هذا الخبر ملك مقُرّة أرسل إلى سلطان المماليك ابن أخته الأمير كنز الدولة، وطلب منه تعيينه ملكًا على مملكة مقُرّة، إن أراد أن يعيّن عليها ملكًا مسلمًا.

ولم يستجب المماليك لطلب ملك مقُرّة، وحبس الأمير الكنزيّ في القاهرة، وواصلت الحملة مسيرها ودخلت مدينة دنقلة، ونصب عبد الله برشمبو أولَ ملك مسلم على مملكة مقُرّة. وكما ذكرنا سابقًا فإنّ أهل مقُرّة لم يقبلوا عبد الله برشمبو، واستقبلوا الأمير الكنزيّ الذي كانت السلطات المملوكيّة قد أفرجت عنه استقبال الملوك، وقتلوا عبد الله برشمبو.

وحاول المماليك القضاء على الأمير الكنزيّ، فأرسلوا أحد أمراء الأسرة المالكة المقرّيّة، والذي كان معتقلًا في القاهرة لدنقلة، للقبض على الأمير الكنزيّ وإرساله للقاهرة. ولم يقاوم كنز الدولة الأمير المقريّ، وتم اعتقاله. غير أنّ المنية وافت الأمير المقُرّيّ قبل أرسال كنز الدولة لمصر، فأعاد المقُرّيّين تنصيبه ملكًا عليهم.

أدى هذا الحدث إلى اضطراب العلاقات، وبداية الصراع الذي دام طويلًا بين أبناء الكنز والمماليك. فقد حرص المماليك على إبعاد أبناء الكنز عن عرش مملكة مقُرّة، وقد رأينا فيما سبق كيف نفذوا ذلك بإرسال الحملات لدنقلة، ومساعدة الأسرة المقُرّيّة على استعادة عرشها. كما قام المماليك بإضعاف قوة وسيطرة أبناء الكنز على منطقة أسوان.

وقد نجحت سياسة المماليك في ملاحقة أبناء الكنز والجماعات العربيّة، مثل: العكارمة، وبني جعد، والأحامدة، في المنطقة وإضعاف نفوذهم، ومساعدة مملكة مقُرّة ضد عدوانهم وتوسعهم. وظل الصراع محتدما بين المماليك والمقرّيين من جهة، وأبناء الكنز وحلفائهم من العرب من جهة أخرى، حتى نهاية القرن الثامن الهجريّ (14م).

ففي مطلع القرن التاسع الهجريّ (15م) زحفت جحافل قبيلة هوارة الأمازيغيّة على منطقة أسوان، وفرضت سيطرتها التامة على المنطقة. ووصف القلقشنديّ انتشار جماعات قبيلة هوارة «كانتشار الجراد، وبسطت يدها من الأعمال البهنساويّة إلى منتهاه، حيث أسوان وما والاها، وأذعنت لهم سائر العربان بالوجه القبليّ قاطبة، وانحازوا إليهم وصاروا طوع قيادتهم.»[1] وذكر أن بطون قبيلة هوارة في عصره (ت821هـ/1418م) كانت أكثر من ثلاثين بطنًا.[2]

جدول رقم 4: العلاقات بين مملكة مقُرّة والمسلمين في عصر المماليك حتى نهاية القرن 14م

التاريخ/ميلاديّ	الحدث
1263	أسلم بعض أمراء مملكة مقُرّة في بلاط المماليك بالقاهرة.
1263	أغار ملك النوبة على عيذاب.
1272	أغارت جيوش مملكة مقُرّة على أسوان.
1275	لجأ شكندة (ابن أخ أو ابن أخت ملك النوبة داؤود) يشكو عمه.
1275	حملة مملوكيّة نصبت شكندة ملكًا على دنقلة، قَبل دفع الجزية -1
1286	هدية ملك الأبواب (بين مملكتي علوة ودنقلة) إلى سلطان المماليك.
1287	حملة مملوكية نصبت ملكًا جديدًا على مقُرّة -2
1289	هجم ملك مقُرّة على أسوان.

1 القلقشنديّ، **صبح الأعشى** ج 2 ص 53، ج 6 ص139.

2 القلقشنديّ، **نهاية الأرب** ج 1 ص 142.

1289	حملة مملوكيّة نصبت ملكًا جديدًا على مقُرّة -3
91-1290	حملة مملوكية نصبت ملكًا جديدًا على مقُرّة -4
1304 م	ملك مقُرّة يقدم هدية لسلطان المماليك.
1304	حملة مملوكيّة نصبت ملكًا جديدًا على مقُرّة -5
1312	وصل كرنبس ملك مقُرّة القاهرة ومعه هدايا[1]
1316	حملة مملوكيّة وتنصيب عبد الله برشمبو ملكًا -6
1323	حملة مملوكيّة على كنز الدولة، هرب ونصبت كرنبس ملكًا -7
1324	قدمت رسل ملك مقُرّة القاهرة.
1325	عادت حملة من دنقل، يبدو أنها أرسلت لمساعدة الأسرة مقُرّيّة 8
1365	رسالة ملك دنقلة خروج ابن أخيه علية واستنجاده ببني جعد.
1365	حملة مملوكيّة إلى مقُرّة ضد أبناء الكنز والعكارمة -9
1397	وصل ناصر ملك مقُرّة القاهرة فارًا من ابن عمه.

وبذلك انتهى عصر سيادة أبناء الكنز ونفوذهم في منطقة أسوان. وظلت زعامات الأسرة بين بقايا السكان المحليّين الذين انتسبوا إليهم، فأطلق على أولئك المواطنين اسم «الكنوز». فلم تكن هنالك قبيلة باسم الكنوز إبّان قوة ونفوذ أبناء الكنز الذين ينتمون إلى بنو بشر من قبائل ربيعة العربيّة. ولما زال نفوذ الأسرة السياسيّ ظل اسمها حيًّا في المنطقة، وأصبحت علمًا على المواطنين في منطقة أسوان.

1 ذكر المقريزيّ أن ملك مقُرّة كرنبس حضر إلى عاصمة المماليك عام 711 هـ وأحضر «القود المقرر عليه بعد قتل أخيه» المقريزيّ، كتاب **السلوك لمعرفة دول الملوك**، في مسعد ص 341.

العلاقات مع مملكة علوة

تناولنا في الجزء الثاني من هذا الكتاب بلاد مملكة علوة وسكانها، وذكرنا أن حدودها امتدت على النيل الأبيض جنوبًا، ووصلت شرقًا إلى منطقة كسلا، وغربًا إلى مناطق دارفور. فكانت تقريبًا على الحدود الحالية للمناطق الوسطى والغربيّة والشرقيّة للسودان.

ووضحنا أن مملكة علوة ارتبطت بالمسلمين عبر حدودها الشرقيّة وعبر البحر الأحمر، وإلى جانب قيام مملكة تفلين الإسلاميّة داخل حدود علوة الشماليّة الشرقيّة في منطقة دلتا القاش. كما ارتبطت مملكة علوة بالمسلمين في مصر عبر الطريق الصحراوي، من منطقة المعادن في وادي العلاقي إلى منطقة الأبواب في مملكة علوة، لتفادي أراضي مملكة مقُرّة.

ولذلك كانت حدود مملكة علوة الشرقيّة والشماليّة الشرقيّة مفتوحة أمام التجار المسلمين بعكس ما كان الحال عليه في مملكة مقُرّة، حيث لم يكن يسمح بدخول المسلمين إلى الجنوب من منطقة حلفا إلا بعد إجراءات إداريّة دقيقة. ولذلك فقد ارتبطت علاقات مملكة علوة وقويت بالمسلمين. ورغم ذلك لم تجد هذه المملكة اهتمامًا من المؤلفين، فلم تتوافر عنها المادة التي توافرت عن مملكة مقُرّة في المصادر العربيّة.

ويبدو أن طبيعة علاقة مملكة علوة بالمسلمين قد مهدت للمماليك ببداية علاقة طيبة، اختلفت عن علاقتهم بمملكة مقُرّة، التي سادتها الحروب قبل وبعد خضوعها

لهم. ويتضح مما ذكره ابن عبد الظاهر أنه كانت هنالك علاقة بين بلاطي المماليك وعلوة قبل بداية دخول المماليك في صراع مع مملكة مقُرّة عام 674هـ/ 1275م. فقد أشار ابن عبد الظاهر إلى أنه كان للسلطان الظاهر بيبرس أحد الإسماعيليّة الفدائيّين في بلاط مملكة الأبواب التابعة لملك علوة.

ولا يتضح مما ذكره ابن عبد الظاهر متى أرسل ذلك الفدائيّ ولا المهمة التي أنيطت به، ولماذا يرسل الفدائيّ وليس شخصًا آخر له صفة سياسيّة أو عسكريّة. فإرسال الفدائيّ يتضمن إمكانيّة قيامه بمهمة القتل. وهل كان ملك الأبواب على علم بوجود هذا المبعوث وطبيعته، أم أنّ وجوده كان في صفة تاجر مثلًا؟ ولم يذكر ابن عبد الظاهر أيّ عمل لذلك المبعوث في مملكة علوة.

وغالباً ما تكون مهمة ذلك الفدائيّ هي جمع المعلومات عما يدور في المنطقة، خاصة وأن الأبواب كانت تمثل حلقة الربط بين تجارة المصريّين مع مملكة علوة. وقد جاء ذكر ذلك المبعوث صدفة عند الحديث عن مملكة مقُرّة، فقد طلب منه الظاهر بيبرس أن يتردد على بلاط ملك مقُرّة، وأن يخفي كونه فدائيًّا. وقد كان لذلك الإسماعيليّ «صبي لزق» كما وصفه ابن عبد الظاهر. وقد اختلف ذلك الصبي مع الإسماعيليّ، وذهب إلى بلاد ملك مقُرّة، حيث تمكن من أن يكسب ثقة الملك حتى أصبح من خواصه.

وبدون ذكر الأسباب ذكر ابن عبد الظاهر أن ذلك الصبي قتل الملك المقُرّيّ شكندة، وتم قتل الصبي بعد ذلك. وغالبًا ما يكون ذلك قد تمّ بأمر السلطان الظاهر بيبرس. وكانت علاقة المماليك بالأبواب قويّة لدرجة أنهم كانوا يستخدمونها لمراقبة الأوضاع في مملكة مقُرّة. وقد حدث أكثر من مرة أن اعتقل ملك الأبواب الفارين من ملوك مقُرّة إلى بلادهم وسلمهم لسلطات المماليك.

وليس من السهل تقصي طبيعة العلاقات بين المماليك ومملكة الأبواب من جهة، وبين المماليك ومملكة علوة من جهة أخرى، فالمصادر لم تشر إلى علاقات مباشرة بين المماليك وعلوة، بل كان المماليك يتعاملون مباشرة مع مملكة الأبواب، الأمر

الذي يثير التساؤل عما آلت إليه العلاقة بين الأبواب ومملكة علوة. فهل خرجت مملكة الأبواب عن طاعة مملكة علوة؟.

ربما يفهم من بعض الإشارات في المصادر حدوث ذلك، فقد ذكر ابن عبد الظاهر في حوادث عام 685هـ/ 1286م وصول رسول أدر ملك الأبواب، صحبة علم الدين سنجر، الذي كان قد أرسله المماليك لملك الأبواب، ومعه من الهدايا فيل وزرافة. ويقول ابن عبد الظاهر عن الملك أدر: «وصل كتابه ببذل الطاعة والتقرب إلى مراضي مولانا السلطان»[1]. وذكر في مكان آخر أن ملك الأبواب اعتذر لسلطان المماليك عن عدم حضوره شخصيًّا لبلاط السلطان، لأنّه كان يطارد الملك آني، وذكر له:

«أن بلاد الأنج تغلب عليها ملك غير ملكها، وأنّه متحيل في أخذها منه، وإذا أخذها صار جميع بلاد السودان في قبضة مولانا السلطان وطاعته»[2]. فالملك أدر وضح في رسالته – النص الأول – بذل الطاعة للسلطان، وفي رسالته الثانية وضح أنه لو تغلب على الملك الذي اغتصب عرش علوة ستكون بلاد السودان – ويقصد بذلك بلاد علوة – تحت طاعة السلطان.

ويبدو من خلال سياق النص أعلاه، أنّ ملك أدُر كان خاضعًا لسلطان المماليك. وربما كانت مملكة علوة تمر في مرحلة ضعف أدت إلى خروج مملكة الأبواب عن سلطتها، ثم استولى على عرشها ملك آخر، ربما أحد الملوك الذين كانوا تحت طاعة ملك علوة. وقد أدت تلك الاضطرابات والمشاكل بين مملكتي مقُرّة وعلوة إلى تدخل المماليك الدائم في شؤون المملكتين، الذي أدى في نهايته إلى إخضاع مملكة مقُرّة لسلطاتهم.

ورغم ما ورد من إشارات توضح اهتمام المماليك بالأوضاع في مملكة علوة إلا أنّه لا تتوفر معلومات تمكن من تتبع تلك العلاقات. ولعل في سفارة علم الدين سنجر

---

1 ابن عبد الظاهر، **تشريف الأيام والعصور بسيرة الملك المنصور قلاون في مسعد، المكتبة السودانية** ص 195.

2 نفس المصدر ص 202.

المعظمي، التي بعثها السلطان المملوكيّ المنصور قلاون 685 هـ/ 1286 م ما يوضح ذلك الاهتمام. فبعد نحو ثلاثة أشهر من عودة علم الدين من بعثة إلى ملك الأبواب رجع سفيرًا للسلطان المملوكي إلى عدد من ممالك السودان، جاءت كما يلي:

ذكر ابن عبد الظاهر أنه في عام 685 ه «جهز الأمير علم الدين سنجر المعظميّ رسولًا إلى ملك النوبة أدر ملك الأبواب، وإلى صاحب بارة، وإلى صاحب التاكة، وإلى صاحب كدرو، وإلى صاحب دنفو، وإلى صاحب أري، وإلى صاحب بفال، وإلى صاحب الأنج، وإلى صاحب كرسة»[1].

وقد تعرضنا في الجزء الثاني من هذا الكتاب إلى محاولات الباحثين التعرف على هذه المواضع، مثل الدكتور أحمد المعتصم الشيخ[2]، والدكتور مصطفى محمد مسعد[3]، وكروفورد[4]. ورجحنا أن أغلب المؤرخين ذهبوا إلى أن تلك المناطق باستثناء الأبواب وكرسة تقع في ديار البجة الحاليّة. وأود هنا أن أضيف العنج، لأنّني بدأت أميل إلى أن العنج ربما قصد بهم مملكة علوة. ولم يوضح ابن عبد الظاهر – وهو الوحيد الذي أورد خبر هذه السفارة – تفاصيل أحداث تلك السفارة، أو ما ترتب عليها من نتائج، بل اكتفى فقط بالنص الذي ذكرناه هنا.

1 ابن عبد الظاهر، المصدر السابق ص 196 – 198.

2 د. أحمد المعتصم الشيخ في بحثه القيم عن «**زمن العنج**» والذي قدمه إلى معهد الدراسات الافريقية والآسيوية وفي بحثه لدرجة الدكتوراة عن منطقة التكاكي [أبو حمد] في الفترة الواقعة بين اسلام ملوك مملكة المقرة وسقوط مملكة علوة.

3 د. مصطفى مسعد في تعليقاته على النصوص في كتابه **المكتبة السودانية العربية**.

4 Crawford, *The Fung Kingdom of Sennar*, p. 107

الملاحــق

ملحق رقم 1
زيارة ملك مقُرّة إلى بغداد[1]

ولم يزل النوبة يؤدّون البقط في كل سنة، ويدفع إليهم ما تقدّم ذكره إلى أيام أمير المؤمنين المعتصم بالله، أبي إسحاق بن الرشيد، وكبير النوبة، يومئذٍ زكريا بن يحنس، وكانت النوبة، ربما عجزت عن دفع البقط، فشن الغارة عليهم ولاة المسلمين القريبين من بلادهم، ويمنع من إخراج الجهاز إليهم، فأنكر قيَرْقي ولد كبيرهم زكريا على أبيه، بذله الطاعة لغيره، واستعجزه فيما يدفع، فقال له أبوه فما تشاء، قال: عصيانهم ومحاربتهم، قال أبوه: هذا شيء رآه السلف من آبائنا صوابًا وأخشى أن يفضي هذا الأمر إليك فتقدم على محاربة المسلمين، غير أني أوجهك إلى ملكهم رسولًا، فأنت ترى حالنا وحالهم فإن رأيت لنا بهم طاقة حاربناهم على خبرة، وإلا سألته الإحسان إلينا، فشخص قيرقى إلى بغداد، وكانت البلدان تزين له ويسير على المدن، وانحدر بانحداره رئيس البجة بأسبابه، ولقيا المعتصم، فنظرا إلى ما بهرهما من حال العراق في كثرة الجيوش، وعظم العمارة مع ما شاهداه في طريقهما، فقرّب المعتصم قيرقي وأدناه وأحسن إليه إحسانًا تامًّا، وقبل هديته، وكافأه بأضعافها، وقال له: تمنّ ما شئت، فسأله في إطلاق المحبوسين فأجابه إلى ذلك، وكبر في عين المعتصم، ووهب له الدار التي نزلها بالعراق، وأمر أن يشترى له في كل منزل من طريقه دارًا تكون لرسلهم، فإنه امتنع من دخول دارٍ لأحد في طريقه فأخذت له بمصر:

1 المقريزيّ، **المواعظ والاعتبار** في مسعد، المكتبة السودانية ص 305.

دار بالجيزة، وأخرى ببني وائل، وأجرى لهم في ديوان مصر سبعمائة دينار، وفرس، وسرج، ولجام، وسيف محلًّى، وثوب مثقل، وعمامة من الخزّ، وقميص شرب، ورداء شرب، وثياب لرسله غير محدودة، عند وصول البقط إلى مصر، ولهم حملان وخلع على المتولي القبض البقط، وعليهم رسوم معلومة لقابض البقط والمتصرّفين معه، وما يهدى إليهم بعد ذلك فغير محدود، وهو عندهم هدية يجازون عليها، ونظر المعتصم إلى ما كان يدفعه المسلمون، فوجده أكثر من البقط، وأنكر عطيّة الخمر، وأجرى الحبوب والثياب التي تقدّم ذكرها، ومرّر دفع البقط بعد انقضاء كل ثلاث سنين، وكتب لهم كتابًا بذلك بقي في يد النوبة، وادّعى النوبّي على قوم من أهل أسوان أنهم اشتروا أملاكًا من عبيده، فأمر المعتصم بالنظر في ذلك، فأحضر والي البلد، والمختار للحكم فيه، التابعين من النوبة وسألوهم: عما ادّعاه صاحبهم من بيعهم، فأنكروا ذلك، وقالوا: نحن رعية، فزال ما ادّعاه، وطلب أشياء غير ذلك من إزالة المسلحة المعروفة بالقصر عن موضعها إلى الحدّ الذي بينهم وبين المسلمين لأن المسلحة على أرضهم، فلم يجبه المعتصم إلى ذلك.

ملحق رقم 2
قوائم ملوك الممالك السودانيّة

أ. قائمة مسعد بأسماء ملوك مملكة مقُرّة [1]

- سلكو[2]	536م
- ايربانم (ارجمنيز)	559 أو 574 م
- قاليدور	651 – 652 م
- زكريا بن باركي	645 – 655 م
- مرقوريوس	697 – 710 م
- زكريا بن مرقوريوس	
- سيمون	
- أبرام	744 – 868 م
- ماركو	
- قرياقوس	
- ميكائيل	أواخر القرن الثامن الميلادي
- يوحنا	؟؟؟
- زكريا بن إسرائيل الثاني بن يوحنا (يحنس)	822 م

1 اعتمدت هذا القائمة على قائمة مصطفى محمد مسعد في ملحق كتابه «**الإسلام والنوبة في العصور الوسطى**» ولكن توجد بعض الاختلافات والإضافات بعد الملك شكندة. فقد ذكر مسعد أسماء خمسة عشر ملكًا بعد شكندة، بينما ورد هنا أسماء ثلاثة وعشرين ملكًا بعده.

2 جعل مصطفى محمد مسعد سلكو على رأس قائمة ملوك مقُرّة، ومن المعروف أنه أول ملوك نوباديا (مملكة مريس).

- جورج الأول بن زكريا	872 – 892 م
- زكريا الثالث بن جورج الأول	؟؟؟
- كبري بن سرور[3]	943 م
- جورج II	969 – 1002 م
- رفائيل	1002 – 1006 م
- استيفنس (لم يرد عند مسعد ذكره مونرو)[4]	1027
- سالمون	1080 م
- باسيل	1089 م
- جورج III	1130 – 1158 م
- جورج IV (لم يرد عند مسعد ذكره مونرو)[5]	1130 – 1158 م
- موسى (لم يرد عند مسعد ذكره مونرو)	1158؟ -
- مورتشكر (لم يرد عند مسعد ذكره مونرو)	- 1268م
- داود الأول	1272 – 1273 م
- داود الثاني بن داود الأول	1274 – 1277 م
- شكندة ابن أخت داود الأول	1275 – 1279 م
- بِرك	1279 – 1280 م
- سمامون ابن أخ شكندة (تولى 3 مرات)	1286 و1287 و1289م
- ابن أخت سمامون	1287 م

3 قال عنه المسعودي: «فهو ملك ابن ملك ابن ملك فصاعدًا»، **مروج الذهب في مسعد** ص 51. لاحظ التعبير بـ «ملك ابن ملك ابن ملك» ثلاثة مرات مما يشير إلى أن الوراثة كانت سائرة على النظام الأبويّ وليس على نظام الأمومة، حيث يرث العرش ابن البنت أو ابن الأخت كما هو مشهور في الخطأ السائد، الذي يقول بأن نظام وراثة ولاية العرش عند ملوك السودان في العصر المسيحيّ كانت لابن البنت وابن الأخت دون الأبن أو الأخ أو ابن الأخ. ويلاحظ وراثة الابن لعرش أبيه كان هو النظام الأكثر اتباعًا من خلال هذه القائمة. وقد عالجنا هذا الموضوع في مقال منفصل سينشر لاحقًا إن شاء الله.

4 انظر قائمة ملوك مقرّة، ملحق رقم 2 ت.

5 انظر قائمة ملوك مقرة، ملحق رقم 2 ت وكذلك للملكين التاليين.

- ابن اخت داود	1289 م
- آني[1]	1289 م
- بُدِمّة	تولى بين 1290-1992[2]
- ملك (لم يرد عند مسعد ومونرو)	1294 م[3]
- أماي	1304 م
- كرنبس	1312 و1323 م [4]
- عبد الله برشنبو	1316 م
- كنز الدولة	1317 و1323 م

-(تنتهي قائمة مسعد بولاية كنز الدولة الثانية)-

- أبرام أخ كرنبس (مورنرو)	بين 1327 – 1339 م[5]
-سبعانول (لم يرد عند مورنرو)	بين 1327 1339م[6]
- ملك مسيحي (لم يرد عند مورنرو)	حول عام 1360 م[7]
- ملك؟ قَتل ابن أخته، وقُتِل	1365 م[8]
- ابن الأخت ملكًا في دنقة	1365 م

1 ربما كان ملكًا بعد سمامون، لا أظن ذلك لو صح أن حملة الأفرم خرجت لتأديب سمامون، لأن الحملة طارئة بعد القضاء على سمامون. وأغلب الظن أنه كان ملكًا على المنطقة الجنوبيّة من مملكة مقرة.

2 وصل من مصر وعينته الحملة التي قادها الأمير عزّ الدين الأفرم – لم يذكر ابن عبد الظاهر تاريخها – ولم أجدها في المصادر الأخرى، وذكر مسعد في الحاشية أنها خرجت نحو 689 – 692 هـ/ 1290 -1292 فيكون بدمة قد عين في ذلك الوقت. وعند مونرو 1289-90.

3 زاره راهب أسبانّي في دنقلة في هذا التاريخ (فانتيني وثائق ص 136)

4 يكتبه فانتيني كودنيس، **تاريخ الممالك المسيحية النوبيّة القديمة** ص 182.

5 ورد اسم هذا الملك اسمه إبّان الحديث عن حجاج إلى بيت المقدس في هذه الفترة. آدمز ص 471.

6. ورد اسم هذا الملك اسمه إبّان الحديث عن حجاج إلى بيت المقدس في هذه الفترة. آدمز ص 471.

7 ذكره راهب أسبانيّ زار دنقلة ورسم الملك بزيه الملكي، ألف الراهب كتابه بعدعام 1960.

8 آدمز ص 471 وفانتيني:
"Medieval Western Sources" in *The Excavation at Faras: A Contribution to the History of Christian Nubia, p136.*

- أخ الملك المقتول (ملكًا في أدوا)[1]	1365 م
- ناصر كان حاكمًا عام	1397 م

لا تتوافر معلومات عن أسماء ملوك مملكة مقُرّة دنقلة بعد هذا.

ب. قائمة مونرو بأسماء ملوك مملكة مريس (نوباديا)[2]

Silko	c. 450
Abourni	c. 450
Eirpanom	559/574
Tokilteoton	c. 577
WRPYWL	c. 580
Barky	c. 645-55

ت . قائمة مونرو بأسماء ملوك مملكة مقُرّة[3]

Mercurius	696 – 710
Saimon	
Ibraham Zacharias	
Mark	
Cyriacus	748 - 768
Chael	785 or 794
Ioannas	c. 850 or before 822?
Zacharias II	822
George I	856 – 66-

1 يكتب هذا الاسم بطرق مختلفة، وهو يشير إلى القلعة التي اشتهرت في المصادر العربية باسم ألدو أو ألدوا مقر صاحب الجبل أو حاكم المنطقة الشمالية لمملكة مقرة. انظر تفاصيل ذلك في الفصل الثالث من هذا الكتاب «مملكة دوتاو».

2 Munro-Hay, "Kings and Kingdoms of Ancient Nubia"*Rassegna di Studi Etupici"* Vol. 29, p 135.

3 *Ibid.*

Sun (Sursr)	
Zacharias III	920-930-
Kabil ibn Surur	c. 943
George II	969 – befor 1002
Raphael	-1002 –
Stephanus	-1027 –
Solomon	1077 – 79/80
George III	1079 – 80-
Basil	1089
George IV	1130 – 58
Moses	1158? –
Murtashkhar	1268
David I	1268 – 74
David II ?	1274-6 ?
Shaknda	1276
Barak	1286
Shamamun	1286-88; 1288-89; 1290-95?
Unnamid (nephew)	1288
Budamma	1289-90
Amay	1304
Karanbas/Kudanbes	1311-1316; 1323-24
Abdalla Barshambu	1316-17
(Kanzal-Dawla 1317 Abraham 1317)	
Kanz al-Dawla	1317-24; 1324
Al Amir Abu Abdalla Kanz al Dawla	1333
Unnamed King	to 1365
Brother of the above	1365
Nephew of the above at Ibrim	1365
Nasr al-Din	1397

ث. قائمة بأسماء ملوك مملكة دوتاو

القائمة أ[1]

مُوسَش جورج	بين 1144 و1199
بازل	بين 1144 و1199
جورج سيمون	1287 م
ملك يبدأ اسمه ب (ي)	1281
ديفيد	؟؟؟
سايتي، لقبه ملك دوتاو	1334 م
كودلانيل	؟؟؟
ياؤول، لقبه ملك ملوك دوتاو القديس الراعي للكنيسة	1484 م
تينوسي إيلانات، ربما كان ملكاً تابعاً لياؤول	1484 م

القائمة ب[2]

David? Chael (Ibrim)	
Basil? ?Shenoute (Papas)	
Moses George	-1144-99-?
P(i)arl	1281
George Siamon	1287
Kosmos (Papal)	
Siti	-1331-74-
Joel (ioel) Merkos (Papal)	1464-84-

1 تم جمع هذه الأسماء مما ذكره آدمز عن هؤلاء الملوك استنادًا على النقوش والوثائق التي تم العثور عليها. انظر آدمز، **النوبة رواق إفريقيا** ص 470 – 471.

2 Munro-Hay, p 136.

الفصل الرابع

روايات الاتفاقيات بين المسلمين ومملكتي مريس ومقُرّة

ما هو اسم اتفاق عبد الله بن سعد مع النوبة عام 31هـ؟

الاتفاقيات المبكرة حتى القرن الثالث الهجريّ

- روايات القسم الأول للاتفاقيّات
- روايات القسم الثاني للاتفاقيّات

أ. المحور الأول: البنود التي نظمت العلاقات بين الجانبين

ب. المحور الثاني: ما ورد من تفاصيل عما التزم المسلمون بدفعه

ج. المحور الثالث: ما ورد من تفاصيل عما التزم النوبة بدفعه

الملاحق:

ملحق رقم 1

نصوص الاتفاقيّات بين المسلمين ومملكتي نوباديا ومقُرّة من عام 31 656- هـ

مدخل

إلى جانب السؤال المُلح عن مكان معركة عبد الله بن سعد عام 31 هـوالذي ناقشناه في صدر الفصل الأول، هنالك الكثير من الأسئلة المهمة حول الاتفاقيّات التي وقعت بين المسلمين ومملكتي مريس ومقُرّة مثل: هل كان لفظ «البقط» هو اسم اتفاق عام 31هـ؟ وإذا لم يكن كذلك فمتى ظهر اسم البقط؟ وما هي البنود التي اتفق عليها الطرفان في اتفاق عام 31هـ؟ وإلى أي مدى تأثرت بنود الاتفاقيات بتطور العلاقات بين المسلمين ومملكة مقُرّة ؟ يحاول هذا الفصل الإجابة عن مثل هذه الأسئلة، وتتبُع تلك الاتفاقيّات، وما طرأ عليها حتى عصر المماليك.

ما هو اسم اتفاق عبد الله بن سعد مع مملكة مريس عام 31هـ؟

اشتهر اتفاق عبد الله بن سعد مع مملكة مريس عام 31 هـ باسم «البقط»، فماذا أطلقت المصادر العربيّة المبكرة على ذلك الاتفاق؟ وهل كان «البقط» هو الاسم الأول الذي أُطلق عليه من رواة أخبار النوبة المبكرين؟ والمؤلفات العربيّة التي نعنيها هنا هي الكتب التي ترجع إلى القرون الهجريّة المبكرة.

ومن المعروف أن المصادر العربية التي نعتمد عليها في أحداث تلك الفترة تعود أقدمها إلى القرن الثالث الهجريّ (9م)، مثل كتاب: فتوح مصر لابن عبد الحكم، وفتوح البلدان للبلاذُريّ، أو إلى القرن الرابع الهجريّ (10م) مثل تاريخ الطبريّ، ومروج الذهب للمسعوديّ، أو إلى القرن الخامس الهجريّ (11م)، مثل كتاب أخبار النوبة لابن سُليم الأسوانيّ. وقد نقلت عن هذه المصادر مؤلفات ما بعد القرن الخامس الهجريّ مثل ياقوت الحمويّ في القرن السابع الهجريّ (31م)، والنويريّ في القرن الثامن الهجريّ (14م)، وابن الفرات والمقريزيّ في القرن التاسع الهجريّ، وهؤلاء هم المؤلفون الذين رجعنا إليهم هنا.

وقد اعتمدت تلك المصادر المبكرة في نقلها لأحداث العلاقات المبكرة بين المسلمين وسكان المناطق الواقعة إلى الجنوب من مصر بدرجة كبيرة على رواة مشهورين، مثل: يزيد بن أبي حبيب (ت 128هـ)، والليث بن سعد (ت 166هـ)، وأبي لهيعة (ت 174هـ)، وسنطلق عليهم رواة أخبار النوبة المبكرين في القرن الثاني الهجريّ (8م). ويمثل يزيد بن أبي حبيب أقدم تلك المصادر، ونقل عنه أغلب الرواة ما يتعلق بأخبار النوبة، وقد ذكر ابن عبد الحكم أن والد يزيد كان من سبي النوبة. وقد اهتمت جميع كتب التراجم والطبقات بسيرته، نقتطف قليلًا مما أورده الذهبيّ:

«أبو رجاء يزيد بن أبي حبيب الأزديّ مولاهم المصريّ الإمام الحجة، مفتي مصر وعالمها، راوية الحديث الثقة. وُلد بعد سنة خمسين للهجرة في خلافة معاوية بن أبي سفيان بالفسطاط، ومات سنة ثمان وعشرين ومائة، كان مفتي أهل مصر في أيامه وعالمها الأشهر، وكان حليمًا عاقلًا. وكان أول من أظهر العلم بمصر، والكلام في الحلال والحرام... وقيل إنّهم كانوا قبل ذلك يتحدثون بالفتن والملاحم، والترغيب في الخير.

ويعتبر ابن أبي حبيب عند أهل الحديث ثبتًا ثقة مجمعًا على الاحتجاج به، قال ابن سعد: ثقة كثير الحديث، وذكره البستي في الثقات، ويُعد من أشهر الرواة وأكثرهم رواية، وتذخر برواياته كتب السنة كالصحيحين والسنن، وكتب السير، كسيرة ابن هشام وغيرها. ورُوِي عن الإمام الليث بن سعد أنه قال: «يزيد بن أبي حبيب سيدنا وعالمنا»[1]، وذكر ابن عبد الحكم أن والد يزيد بن أبي حبيب واسمه سُويد كان من سبي النوبة.[2]

وسنتتبع هنا الأسماء التي أطلقت على اتفاق المسلمين والنوبة عام 31 هـ من خلال ما ورد في روايات رواة أخبار النوبة المبكرين في القرن الثاني الهجري، وما ورد عن طريق الرواة اللاحقين. وقد انحصرت الروايات التي تناقلتها المصادر عن الاتفاق - كما هو موضح بالجدول رقم 6 في ستة أسماء هي: صلح، وهدنة، وموادعة، وعهد، وميثاق، وبقط. وقد أتت عبارة موادعة التي ذكرها ابن خرداذبة فقط بدون مصدر في سياق الصلح، لأنه ذكر أن على المسلمين دفع «عِوَض ما يدفعه لهم النوبة من رقيق على الموادعة»، فالموادعة هنا لا تختلف عن الهدنة وتدخل في معناها. كما انفرد ابن عبد الحكم بمصدر لا يدعو للثقة «بعض المشائخ المتقدمين» بذكر عبارتي «عاهدناكم وعاقدناكم».

وفي نفس المكان ذكر ابن عبد الحكم رواية مصدرها ابن أبي حبيب تقول عن النوبة: «ليس بينهم وبين أهل مصر عهد ولا ميثاق، إنّما هي هدنة أمان بعضنا من بعض»، ويدل ذلك على ضعف هاتين العبارتين «عهد وميثاق» وبالتالي استبعاد إطلاقهما على صلح عبد الله بن سعد كما قرر ذلك ابن أبي حبيب. ويبقي لدينا

1 الذهبيّ، **تاريخ الاسلام**، موقع الوراق ج 2 ص 486

2 ابن عبد الحكم، **فتوح مصر** في مسعد، **المكتبة السودانية**. ص 8.

عبارات: صلح، وهدنة، وأمان، وبقط. أما عبارة بقط المشهورة فلم ترد في النصوص التي أتت عن طريق رواة أخبار النوبة المبكرين في القرن الثاني الهجريّ كما هو واضح في العمود الأخير في الجدول رقم 5.

وقد أتت عبارة البقط بدون مصدر عند البلاذُريّ، واليعقوبيّ، والمسعوديّ، والمقريزيّ، وأسندها ابن عبد الحكم إلى بعض المشائخ. وقد اسهبت الدراسات في تناول البقط، ونود هنا التوقف قليلًا مع أصل الكلمة في المصادر العربيّة. فقد ورد في لسان العرب عن معناها ما يلي:

«بَقَط في الأَرض بَقْطٌ من بَقْل وعُشْبٍ أَي نَبْذٌ مَرْعىً... والعرب تقول مررت بهم بَقْطًا بَقْطًا بإِسكان القاف وبقَطَ بقَطَ بفتحها أَي متفرّقين... وحكى ثعلب أَن في بني تميم بَقْطًا من ربيعة، أَي فِرْقَةً أَو قِطْعةً، وهم بَقَطٌ في الأَرض أَي متفرّقون... بَقَّطَ مَتاعَه إِذا فرَّقه... والبَقْطُ أَن تُعطي الجَنَّة على الثلُثِ أَو الرُّبع، والبَقْطُ ما سقَط من التمر... قال: البَقْطُ أَن تُعطي الجِنانَ على الثلث أَو الربع، وبَقَطُ البيتِ قُماشُه. قال أَبو عمرو: بَقَّطَ في الجبل وبَرْقَطَ وتَقَدْقَدَ في الجبل إِذا صَعَّدَ. وفي حديث علي رضوان الله عليه أَنه حمل على عسكر المشركين فما زالوا يُبَقِّطُون أَي يتعادَوْن إِلى الجبال متفرّقين والبَقْطُ التفْرِقةُ»[1]

جدول 5: الأسماء التي أطلقتها المصادر العربية على اتفاق عبد الله بن سعد عام 31هـ/651م ومصادرها

مصدر الرواية	صلح	هدنة أمان	موادعة	عاهدناكم وعاقدناكم	لا عهد ولا ميثاق	البقط
ابن أبي حبيب	ابن عبد الحكم، والبلاذريّ، والطبريّ	ابن عبد الحكم، والبلاذريّ، والنويريّ، وابن الفرات	---	--	ابن عبد الحكم، وياقوت	---

1 ابن منظور، لسان العرب. موقع الوراق، ج 7 ص 263.

أبي لهيعة عن ابن أبي حبيب	الطبريّ	ابن عبد الحكم، والبلاذريّ	---	---	ابن عبد الحكم، والبلاذريّ	---
الليث بن سعد	البلاذريّ، والمقريزيّ	ابن عبد الحكم	---	---	---	---
شيخ من حمير	البلاذريّ	---	---	---	---	---
أبو البختري	البلاذريّ	---	---	---	---	---
بعض المشائخ المتقدمين أو مشائخ مصر	البلاذريّ	المقريزيّ	---	ابن عبد الحكم	---	ابن عبد الحكم
بدون مصدر	المسعوديّ، وياقوت، والمقريزيّ، وابن خرداذبة	ياقوت	ابن خرداذبة	---		البلاذريّ، والمسعوديّ، واليعقوبيّ، والمقريزي

وجاء في تاج العروس: «بَقَطُ البيتِ قُماشُه بالتَّحْريك، وأَنْشَدَ قَوْلَ مالكِ بنِ نُوَيْرَةَ اليَرْبوعيّ:

رَأَيْتُ تَميمًا قَدْ أَضاعَتْ أُمورَها   فهُمْ بَقَطٌ في النَّاسِ فَرْثٌ طَوائفُ

والذي في اللِّسانِ أنَّه أَرادَ بقَوْلِه: بَقَطٌ أَي مُنْتَشِرين مُتفَرِّقين. والبَقْطُ: جَمْعُ المَتاعِ وحَزْمُه عن ابن دُرَيْدٍ، يُقَالُ: بَقَطَ الرَّجُلُ مَتاعَه إِذا جَمَعَه وحَزَمَه لِيَرْتَحِلَ، وهكذا نَقَلَهُ الصَّاغَانِيُّ في العُبَاب. قُلْتُ: وهو مع قَوْلِ ابن الأَعْرَابِيّ: البَقْطُ: التَّفرِقَة... البَقْطُ: أَنْ تَعْطِيَ الرَّجُلَ البُسْتانَ عَلَى الثُّلُثِ، أو الرُّبعِ... وفي الصّحاح: بَقَطَ الرَّجُلُ متاعَه إِذا فرَّقَه. وقال أَبو مُعاذٍ النَّحْويّ: البَقَطُ بالتَّحْريك: مَا سَقَطَ من الثَّمَرِ إِذا قُطِعَ فأَخْطَأَهُ المِخْلَبُ... والبَقَطُ: الفِرْقَةُ من النّاسِ وقيل: القِطْعَةُ من الشَّيْءِ... والبَقْطُ: الجَماعَةُ المُتَفَرِّقَةُ يُقَالُ: ذَهَبوا في الأَرْضِ بَقَطًا بَقْطًا أي مُتفَرِّقين. وهمْ بَقْطٌ في الأَرْضِ أَي: مُتَفَرِّقون... قالَ شَمِرٌ: والبُقْطَة: البُقْعَة من بِقاعِ الأَرْض... وقال أَبو عَمْرٍو: بَقَّطَ في

الجَبَلِ تَبْقيطًا إذا صَعَّدَ فيه.»[1]

فكلمة البقط في اللغة العربية تدل على معانٍ كثيرة كما ورد في لسان العرب وتاج العروس، فهي تعني: التفرقة، والتفرّق، ومنتشرين متفرقين، والجماعة المتفرقة، وفرق متاعه، وأيضا جَمَعه، والفِرقة من الناس، وما سقط من التمر، وإعطاء البستان على الثلث أو الربع، والبقعة من الأرض. ويبدو واضحًا أن كل هذه المعاني لا علاقة لها بالاتفاق الذي أعقب معركة عبد الله بن سعد، فهذه المعاني لا تدل على هدنة أو أمان، وهما الاسمان اللذان ارتبطا بروايات رواة أخبار النوبة المبكرين.

ولذلك فإن كلمة «البقط» لم يطلقها عبد الله بن سعد على اتفاقه مع النوبة عام 31هـ، لأن معنى كلمة «بقط» كما يفهمه عبد الله بن سعد لا صلة له بالاتفاق الذي وقعه مع النوبة، وهذا هو السبب في عدم ظهور كلمة بقط في روايات رواة أخبار النوبة المبكرين في القرن الثاني الهجريّ كما هو واضح في الجدول رقم 5. والجدول رقم 6 يوضح أن عبارتي صلح وهدنة أمان هما الاسمان اللذان ارتبطا بروايات رواة أخبار النوبة المبكرين في القرن الثاني الهجريّ، بخلاف كلمة بقط.

الجدول رقم 6: مقارنة بين الأسماء التي أُطلقت على اتفاق عبد الله بن سعد (البقط)

اسم الاتفاق	عدد روايات الاتفاق	رواة الاتفاق
صلح	13 رواية، وردت في 7 مصادر	رواة أخبار النوبة المبكرين
هدنة أمان	9 روايات، وردت في 6 مصادر	رواة أخبار النوبة المبكرين
بقط	5 روايات، وردت في 5 مصادر	بعض المشائخ أو بدون مصدر للرواية

معلومات الجدول مأخوذة من جدول رقم 5.

وقد حاول المقريزيّ ربط كلمة البقط باللغة العربيّة إذا كانت الكلمة في الأصل عربيّة كما عبر هو، فقال:

«فإن كانت هذه الكلمة عربية، فهي إمّا من قولهم في الأرض بقط من بقل وعشب،

1 الزبيديّ، **تاج العروس**. موقع الوراق، ج1 ص 4777.

أي نبذ من مرعى، فيكون معناه على هذا، نبذة من المال أو يكون من قولهم، إن في بني تميم بقطًا من ربيعة أي فرقة أو قطعة، فيكون معناه على هذا، فرقة من المال، أو قطعة منه... والبقط: أن تعطي الحبة على الثلث أو الربع، والبقط أيضًا: ما سقط من التمر إذا قطع، فأخطأ المخرف، فيكون معناه على هذا بعض ما في أيدي النوبة».

ومن الواضح أن ما ذكره المقريزيّ ليست له صلة بمعني الصلح أو هدنة الأمان، بل حاول المقريزيّ البحث عن مصدر عربيّ للكلمة. ولذلك فكلمة البقط المستخدمة هنا للدلالة على الصلح ليست عربيّة، وقد اتفق على ذلك أغلب الباحثين الذين تناولوا هذا الموضوع، وربطوا كلمة بقط بالأصل اللاتيني اليوناني pactum الذي استخدمه البيزنطيّون بمعني التزام أو ميثاق مشترك، وما يرتبط به من عمليات دفع بين طرفين كما عبر يوسف فضل[1]، أو بمعني اتفاق تجاريّ بين قوتين أو دولتين تتمتعان بالاستقلال الكامل كما عند كرافورد[2].

وقد تناولنا في الجزء الثاني من هذا الكتاب علاقات الدولة البيزنطيّة ومملكة مريس (نوباديا)، ووضحنا أن البيزنطيّين كانوا قد لجأوا إلى ما يعرف بنظام المحالفة أو المعاهدة مع الشعوب التي تعيش على أطراف حدودهم، فقد ارتبط أولئك المتحالفون بمعاهدات تحالف مع البيزنطيّين تعهدوا فيها بحماية حدود الإمبراطوريّة في مقابل إعفائهم من الضرائب أو الإتاوات، وتطور الأمر إلى أن أصبح هؤلاء المحالفين يحصلون على أموال مقابل تلك الخدمات.[3] فالبقط pactum كما استخدمه البيزنطيّون قد يعني مثل تلك الاتفاقيات.

فإذا كانت كلمة بقط غير عربيّة، فماذا أطلق العرب على صلحهم مع النوبة عام 31 هـ؟ الإجابة واضحة في الجدولين رقمي 5 و6 وهي «الصلح وهدنة الأمان» وهما الاسمان اللذان نقلتهما المصادر العربيّة المبكرة عن رواة أخبار النوبة المبكرين.

1 Yousef fadl Hasanm, *The Arabs and the Sudan*, p.24

2 Crawford, (ed.): *Ethiopian Itineraries Circa 1400-1520*, p. 23

3 إبراهيم خميس إبراهيم، «**دراسات في تاريخ مصر البيزنطيّة اسكندريّة**»، دار المعرفة الجامعية 1996 ص10

فينبغي علينا أن نسمي الأشياء بمسمياتها الأصلية فنقول «صلح النوبة مع عبد الله بن سعد» أو «هدنة أمان النوبة مع عبد الله بن سعد»، ولا نقرن صلح عبد الله بن سعد باسم «البقط» التزامًا بما ورد في المصادر العربيّة المبكرة عن طريق رواتها المبكرين الثقات.

والسؤال الآخر الذي يتطلب الإجابة أيضًا هو: إذا كان لفظ البقط ليس هو الاسم الأول الذي أطلق على ذلك الاتفاق، فمتى إذًا أطلق لفظ البقط؟ محاولة تعرّف ذلك تتطلب مراجعة السياق الذي ورد فيه هذا اللفظ في المصادر العربيّة.

فإذا تتبعنا السياق الذي وردت فيه كلمة البقط في المصادر نجدها وردت عند ابن عبد الحكم (نص رقم 1-8)[1]، والمقريزيّ (نص رقم 12-3)، في سياق دفاع المسلمين عن عدم وجود ما يُلزمهم بدفع المقابل للرقيق، مع أن دفع المقابل واضح في النصوص كما في الجدول رقم 7. فقد ورد ذكر الرقيق مقابل الطعام في عشر روايات مدعومة بمصادرها في المصادر العربيّة، مقابل ثلاث روايات لم تتطرق للمقابل سلبًا أو إيجابًا، أي أنّها لم تقل بعدم وجود المقابل. وقد جاءت هذه الروايات بدون مصدر عند المسعوديّ والمقريزيّ، وبإسنادها إلى أحد الشيوخ عند ابن عبد الحكم. ويوضح هذا أن الأصل في البقط هو البديل الذي كان مستخدمًا في العصر البيزنطيّ مع الشعوب المجاورة لحدودهم كما ذكرنا أعلاه.

وقد ورد لفظ البقط عند البلاذريّ (نص رقم 2-5) في سياق شكوى النوبة إلي الخليفة العباسّي المهديّ (159 – 169هـ) من عدم تمكنهم من دفع السبي سنويًّا، فخفّضه لهم إلى مرة كل ثلاث سنوات. أما المسعوديّ (نص رقم 6-2) فقد ذكر البقط عندما وضّح أنه السبي الذي يدفعه ملك المريس للمسلمين.

وجاء لفظ البقط عند المسعوديّ والمقريزيّ عند تعريفهما للبقط (نص رقم 6-1): «فصالحهم [عبد الله بن سعد] على رؤوس من السبي معلومة...ويُدعى هذا السبي في العربيّة بأرض مصر والنوبة بالبقط»، ووضح هذا النص أن اتفاق السبي هذا كان

1 كل النصوص التي ترد الإشارة إليها هنا مثبتة في نهاية هذا الفصل.

معروفًا باسم البقط فقط في مصر والنوبة. أما خارج مصر فلم يكن معروفًا بهذا الاسم، ولذلك عبرت عنه المصادر المبكرة باسمه العربي وهو الصلح أو هدنة الأمان. وعرّف المقريزيّ (نص 12-1) البقط بأنّه «ما يقبض من سبي النوبة في كل عام، ويحمل إلى مصر، ضريبة عليهم» ولم يرد في المصادر العربيّة الأخرى تعريف مباشر للبقط مثل هذين التعريفين.

جدول رقم 7 روايات السبي مقابل الطعام في صلح عبد الله بن سعد (البقط)

اسم الراوي	مصدر الرقيق مقابل الطعام	مصدر الرقيق فقط	مصدر العِوَض
يزيد ابن أبي حبيب	ابن عبد الحكم، والنويريّ		
أبي لهيعة عن ابن أبي حبيب	ابن عبد الحكم، والبلاذريّ، والطبريّ، وابن الفرات، والمقريزيّ		
الليث بن سعد	البلاذريّ		
أبو البختري	البلاذريّ، والمقريزيّ		
بعض مشائخ مصر		ابن عبد الحكم 2	
بدون مصدر	ابن الأثير	السعوديّ، والمقريزيّ	ابن خرداذبة

وواضح أن لفظ البقط ارتبط بالسبي أو الرقيق في المصادر العربيّة، وفي التعريفين اللذين وردا للبقط عند المسعوديّ والمقريزيّ أتيا مرتبطين بالسبي فقط، مع أن اتفاق عبد الله بن سعد تضمن السبي وما يقابله من طعام في المصادر العربيّة كما هو واضح في روايات يزيد بن أبي حبيب وابن أبي لهيعة والليث بن سعد وأبي البختري كما في الجدول رقم 7.

وتوضح النصوص المثبتة في الملاحق المواد المختلفة والكثيرة التي التزم المسلمون بتقديمها مقابل السبي، كما عند ابن عبد الحكم نص رقم1 -4، وعند البلاذريّ نصوص أرقام 2-1 و2-3 و2-4، وعند ابن خرداذبة نص رقم 3-1 وعند الطبري

نص رقم 5-1، وعند ياقوت الحموي نص رقم 7-2، عند ابن الأثير نص رقم 8-2، وعند النويريّ نصوص أرقام 9-2 و9-3 و9-4، وعند الدمشقيّ نص رقم 10-2، وعند المقريزيّ نفسه نصوص أرقام 12-3 و12-4 و12-5 و12-8. (النصوص في الملحق الأول في آخر هذا الفصل).

ولذلك لم يرتبط ذكر لفظ البقط بالبنود الأولى في روايات الإخباريّين المبكرين، مثل: ابن أبي حبيب، وأبي لهيعة، والليث، والبختري. وهذا يعني أن لفظ البقط لم يستخدم عندما تم الاتفاق عام 31 هـ، بل استخدم في أوقات لاحقة، ربما بعد بداية التعديلات المتعددة التي لحقت بنصوص عبد الله بن سعد، والتي تعود أقدم إشارة إليها إلى عصر إمارة عبد العزيز بن مروان على مصر (65 – 85 هـ)، ولذلك يمكن اعتبار أن لفظ البقط ارتبط بصلح أو هدنة عبد الله بن سعد مع النوبة يعود إلى عصر ولاية عبد العزيز بن مروان على مصر أو قبلها، ولكن ليس في عصر ولاية عبد الله بن سعد على مصر.

بنود الاتفاقيات المبكرة
حتى القرن الثالث الهجري

وردت في المصادر العربيّة – إلى جانب رواية البقط المشهورة عند المقريزيّ – العديد من الروايات تناولت ما اتفق كُلُّ طرف على تقديمه للطرف الآخر، كما تضمنت بعض الروايات التي نظمت العلاقات بينهما. ويمكن تناول تلك الروايات عن طريق تقسيمها إلى قسمين متميزين:

القسم الأول: تتضمن الروايات التي ارتبطت باتفاق عام 31 هـ، والتي وردت موثقة في المصادر عن طريق رواة أخبار النوبة المبكرين، مثل: يزيد بن أبي جبيب، والليث بن سعد، والتي تناولت وقف القتال وتبادل الرقيق بالسلع.

القسم الثاني: يتضمن الروايات التي ورد أغلبها بدون توثيق، والتي اختلفت عما ورد في اتفاق عام 31 هـ، فقد تضمنت المزيد من التفاصيل عما يتبادله الطرفان، كما تناولت تنظيم العلاقات والتعديلات التي أجريت مع تطور العلاقات بين الجانبين.

روايات القسم الأول من الاتفاقيات

اتفقت الروايات المبكرة التي أوردها كل من ابن عبد الحكم، والبلاذريّ، والطبريّ، أن الذي تم بين النوبة والمسلمين كان صلحًا. وتناولت بنود هذا الصلح جانبين هما: وقف القتال وتوضيح ما التزم كل جانب بدفعه للجانب الآخر.

فيما يتعلق بوقف القتال ورد الآتي:

ذكر ابن عبد الحكم عن ابن أبي حبيب: «إن عبد الله صالحهم على هدنة بينهم، على أنهم لا يغزونهم ولا يغزوا النوبة المسلمين» وعنه أيضًا: «وليس بينهم وبين أهل مصر عهد ولا ميثاق، إنما هي هدنة أمان بعضنا من بعض»[1].

وجاء عند البلاذري عن ابن أبي حبيب:

> «ليس بيننا وبين الأساود عهد ولا ميثاق، إنما هي هدنة بيننا وبينهم.: إنما الصلح بيننا وبين النوبة على أن لا نقاتلهم ولا يقاتلونا». وذكر الليث بن سعد: «إنما الصلح بيننا وبين النوبة على أن لا نقاتلهم ولا يقاتلوننا»[2]

وذكر كل من النويريّ، وابن الفرات، عن ابن أبي حبيب رواية جاء فيها: «ليست الموادعة بين أهل مصر موادعة هدنة، وإنما هي هدنة أمان.»[3]

يتضح من الروايات أعلاه أن الصلح أو الهدنة كما رواها البلاذريّ، وابن عبد الحكم عن ابن أبي حبيب والليث بن سعد أدت إلى وقف القتال بين الجانبين،

---

1 ابن عبد الحكم، **فتوح مصر** ص 135.

2 البلاذريّ، **فتوح البلدان** ص 239.

3 النويريّ، **نهاية الأرب في فنون الأدب** في مسعد، ص 222.وابن الفرات، **تاريخ الدول والملوك** في مسعد، **المكتبة السودانية** ص 158.

حيث جاء التعبير «لا نقاتلهم ولا يقاتلوننا»، «لا نغزوهم ولا يغزونا». وفي رواية أخرى لابن عبد الحكم عن ابن أبي حبيب ليس بين الطرفين «عهد ولا ميثاق، إنما هي هدنة أمان»، ويعني ذلك أن المعركة لم تؤد إلى منهزم ومنتصر، بل قرر الطرفان وقف القتال بينهما.

وبيّنت رواية ابن أبي لهيعة التي نقلها ابن عبد الحكم أن المسلمين هم الذين طلبوا الهدنة ووقف القتال، لشدة قتال النوبة وعدم مقدرة المسلمين عليهم، فقد ذكر: «اقتتلوا قتالًا شديدًا، وأصيبت يومئذ عين معاوية بن حُديج، وأبى شَمر أبرهه، وحَيْوِيل ابن ناشرة، فيومئذ سموا رماة الحدق، فهادنهم عبد الله بن سعد إذ لم يطقهم.»[1]

وقد فرّق ابن أبي حبيب في النص الذي رواه عنه النويريّ وابن الفرات بين «موادعة الهدنة» و«هدنة الأمان» حيث قال: «ليست الموادعة بين أهل مصر موادعة هدنة، وإنما هي هدنة أمان.»[2] وجاءت الهدنة والموادعة والمصالحة في القواميس العربيّة في صورتها العامة بمعنى واحد. فقد جاء في لسان العرب:

> «المُوادعةِ المُتاركةُ، أَي يَدَعُ كل واحد منهما ما هو فيه، وادَعْتُ العَدُوَّ إِذا هادَنْتَه مُوادَعةً وهي الهُدْنةُ.»[3] وجاء في تاج العروس: «وادَعَهُمْ مُوادَعَةً: صالحَهُم وسالَمَهُمْ على تَرْكِ الحَرْب... الهُدنة بعد الحرب، والموادعة بين المسلمين والكفار وبين كل متحاربين، وأصل الهدنة السكون بعد الهيج، وربما جعلت الهدنة مدة معلومة، فإذا انقضت المدة عادوا الى القتال»[4].

فإذا كانت الهدنة والموادعة معناهما واحد، فماذا يعني ما رُوِي عن ابن حبيب «ليست موادعة هدنة، إنما هدنة أمان»، هل يعني أن الاتفاق بين الطرفين كان مجرد «أمان» اتفقوا فيه على وقف القتال بدون تحديد شروط لذلك، أو تحديد زمن لامتداد الهدنة؟ أرى أنه من الممكن أن يكون التفسير كذلك، ولو قبلنا هذا التفسير فإنّه

1 ابن عبد الحكم، **فتوح مصر** ص 135.

2 النويريّ، **نهاية الأرب في فنون الأدب** في مسعد، ص 222.وابن الفرات، **تاريخ الدول والملوك** في مسعد، المكتبة السودانية ص 158.

3 ابن منظور، **لسان العرب** موقع الوراق، ج 8 ص 380.

4 الزبيديّ، **تاج العروس** موقع الوراق، 1 ص 9155.

من المعقول ألا يكون هنالك نص مكتوب للاتفاق بين النوبة والمسلمين عام 31 هـ، وأن ما روي عنه تواترت به الأخبار الشفاهية، ولذلك وصل مختلفًا وأحيانًا متناقضًا، وأن ما ورد عن نصوص مكتوبة كتب في اتفاقيات لاحقة، وليس في عصر ولاية عبد الله بن سعد على مصر.

وعن تفاصيل ما يتبادله الجانبان ورد الآتي: اتفق الجانبان على تبادل الرقيق والطعام، وقد اختلفت الروايات في تفاصيل الرقيق والطعام نتناولها فيما يلي:

1. روى ابن عبد الحكم روايتين عن ابن حبيب، جاء في الأولى: «وأن النوبة يؤدون كل سنة إلى المسلمين كذا وكذا رأسًا من السبي، وأن المسلمين يؤدون إليهم من القمح كذا وكذا ومن العدس كذا وكذا في كل سنة.» وجاء في الثانية عن ابن حبيب أيضًا: «وكان الذي صولح عليه النوبة كما ذكر بعض مشائخ أهل مصر على ثلاثمائة رأس وستين رأسًا في كل سنة، ويقال بل على أربعمائة رأس في كل سنة، منها لفيء المسلمين ثلاثمائة رأس وستون رأسًا، ولوالي البلد أربعون رأسًا»[1].
2. وذكر البلاذري ثلاث روايات توضح ما قبله الطرفان في ذلك الصلح، فذكر على لسان المسلمين عن ابن حبيب: «نعطيهم شيئًا من قمح وعدس، ويعطونا رقيقًا»، وأضاف رواية عن الليث بن سعد: «يعطونا رقيقًا، ونعطيهم بقدر ذلك طعامًا». وفي رواية أبي البختري: «على أن يهدوا في السنة أربع مئة رأس، يخرجونها ويأخذون بها طعامًا»[2].
3. وذكر الطبريّ عن ابن أبي حبيب أن على النوبة: «هدية عدة رؤوس منهم يؤدونهم إلى المسلمين في كل سنة، ويُهدي إليهم المسلمون في كل سنة طعامًا مسمى، وكسوة من نحو ذلك.»[3]
4. وأورد ابن خرداذبة رواية بدون سند جاء فيها: «صالحهم على ثلاثمائة رأس

1 ابن عبد الحكم، فتوح مصر ص 125.

2 البلاذري، فتوح البلدان ص239.

3 الطبري، تاريخ الطبري في مسعد، المكتبة السودانية ص 36.

هدية، ليست بجزية ولا خراج، ولهم على المسلمين العوض على الموادعة، وهم أصحاب الزرافة التي تهدى إلى الخلفاء»[1].

5. كما ذكر ابن الأثير روايةً بدون سند جاء فيها: «صالحهم على هدية عدة رؤوس في كل سنة، ويهدي إليهم المسلمون في كل سنة طعامًا. وأمضى ذلك الصلح عثمان ومن بعده ولاة الأمور»[2]

6. وعن ابن أبي حبيب ذكر كل من النويريّ وابن الفرات رواية جاء فيها: «نعطيهم شيئًا من قمح وعدس ويعطونا رقيقًا، ولا بأس بما يشترى من رقيقهم»[3].

ورد في النصوص أعلاه روايات كثيرة عن ابن أبي حبيب في الرقيق الوارد في الصلح، لم يُحدد فيها عدد الرَقيق في خمسة نصوص منها. جاء في الرواية الأولى عند ابن عبد الحكم على النوبة دفع كذا وكذا من الرقيق، وفي رواية الطبريّ والنويريّ وابن الفرات عن ابن أبي حبيب يقدم النوبة «رقيقًا» بدون تحديد، وأضاف البلاذريّ رواية عن الليث بن سعد بنفس عبارة هذه الرواية «رقيقًا». وفي رواية الطبريّ عن ابن أبي حبيب «عِدة رؤوس من الرقيق». وذكر ابن عبد الحكم رواية عن ابن حبيب نسبها إلى أحد مشائخ أهل مصر تضمنت عدد الرقيق (360 أو 400) إلى جانب بعض التفاصيل، كما أورد البلاذريّ رواية عن البختريّ تضمنت أيضًا عدد الرقيق «360».

ويلاحظ أن الروايات المتواترة خمس عن ابن أبي حبيب، وواحدة عن الليث، رغم اختلاف عباراتها إلا أنها اتفقت على عدم تحديد عدد الرقيق، ورواية ابن حبيب الوحيدة التي حددت عددًا نسبها ابن أبي حبيب إلى أحد مشائخ أهل مصر، وذكر معها رواية أخرى صدرها بعبارة «قيل» مما يرجح ضعفها في نظر ابن أبي حبيب. ورواية البلاذريّ التي حدد فيها عدد الرقيق لم تأت عن طريق رواة أخبار النوبة الذين تواتر النقل عنهم.

1 ابن خرداذبة، **المسالك والممالك** في مسعد، المكتبة السودانية ص 34.

2 ابن الأثير، **الكامل في التاريخ** في مسعد، المكتبة السودانية ص 168.

3 النويري، **نهاية الأرب في فنون الأدب** في مسعد، المكتبة السودانية ص 222. وابن الفرات، **تاريخ الدول والملوك** في مسعد ص 258.

ونخلص من ذلك إلى أن الروايات الموثوق بها لم تحدد عدد الرقيق. ولا يعني ذلك أن عددهم لم يحدد في أصل الاتفاق، فلا بد أن ذلك قد حدث ولكن لم يجد ابن أبي حبيب والليث بن سعد ما يؤكد لديهم عدد الرقيق. ويبدو ذلك واضحًا في حرص ابن أبي حبيب في عدم تحديده، فعبر مرة «بكذا وكذا» ومرة بـ «بعض مشائخ أهل مصر» ومرة بـ «قيل». فلماذا لم يجد رواة أخبار النوبة المبكرين ما يؤكد رواياتهم؟ هل لم يكن هنالك نص مكتوب للاتفاق؟

جرت عادة المسلمين على كتابة اتفاقيّاتهم عقب كل معركة، وكتب الفتوح تضمّنت مئات الاتفاقيّات التي وقعها المسلمون إبان حركة الفتوحات المبكرة، ووضعوا نسخًا منها في دور المحفوظات التي كان يطلق عليها الدواوين، كما جرت العادة على إعطاء الطرف الآخر نسخة من الاتفاق. فهل كان هنالك نص مكتوب ولم يعثر عليه رواة أخبار النوبة لضياعه، فلو كانت هنالك نسخة من الاتفاق موجودة في ديوان مصر لما حدث هذا الاختلاف وغيره من كثرة الخلاف والاضطراب الذي ارتبط باتفاقية عام 31هـ.

وقد وردت الكثير من الإشارات في كتب التراث العربيّ عن الحرائق الكثيرة التي تعرض لها الديوان في مصر. وقد أشار رواة أخبار ابن عبد الحكم أنه رأى في أحد دواوين الفسطاط (عاصمة مصر) قبل أن ينحرق اتفاق المسلمين والنوبة مكتوبًا.[1]

ونلاحظ الاختلاف ذاته في الطعام الذي التزم المسلمون بتقديمه مقابل الرقيق. فقد جاءت خمس روايات عن ابن حبيب اتفقت كلّها على عدم تحديد كمية الطعام، وحددت أربعًا منها ذكرها: ابن عبد الحكم، والبلاذريّ والنويريّ، وابن الفرات، نوع الطعام الذي يقدمه المسلمون للنوبة وهو «قمح وعدس»، وانفرد الطبريّ برواية عن ابن حبيب لم تحدد نوع الطعام، وأضاف إليه «كسوة»، ولم يرد ذكر الكسوة في كلّ الروايات المبكرة. كما روى ابن الأثير رواية بدون مصدر ذكرت الطعام بدون تحديد نوعه.

1 ابن عبد الحكم، **فتوح مصر** ص 136.

ويؤيد اختلاف الروايات عن الطعام الذي التزم المسلمون بتقديمه للنوبة عدم تمكن الرواة من الاطلاع على نص مكتوب للاتفاق بين النوبة والمسلمين. ولو حاولنا من خلال ما تواتر وروده في المصادر العربيّة المبكرة عن طريق روايات مصادر أخبار النوبة الموثوق بهم، مثل: ابن أبي حبيب، والليث بن سعد، تعرّف النص الأصلي لاتفاق عبد الله بن سعد والنوبة لرأيناه يحتوي على: «وقف القتال بالصلح أو الهدنة، والاتفاق على تبادل الطعام بالسبي»، وبناءً على هذا يمكن اعتبار «وقف القتال وتبادل الطعام بالسبي»، هو المحتوى الأصلي لاتفاق عبد الله بن سعد عام 31هـ، وكلّ ما ورد بخلاف ذلك يعتبر اتفاقيات لاحقة أو تعديل لاتفاق سابق.

كان المسلمون يرون أن الطعام الذي يدفعونه يشترون به الرقيق من النوبة. وقد عبرت بعض النصوص عن ذلك بوضوح، إذ قال ابن أبي حبيب: «ويعطونا رقيقًا، ولا بأس بما يشترى من رقيقهم»[1]، وقال ابن لهيعة: ولا بأس أن يُشترى رقيقهم منهم ومن غيرهم»[2]. فنصّ الاتفاق - الذي اشتهر باسم البقط - تضمن هدنة الأمان، ولم يذكر الطعام مقابل السبي، كما تضمن أشياء أخرى لم ترد في النصّ الذي افترضنا أنّه النصّ الأصلي لاتفاق عبد الله بن سعد.

1 النويريّ، **نهاية الأرب في فنون الأدب** في مسعد، المكتبة السودانيّة ص 222. وابن الفرات، **تاريخ الدول والملوك** في مسعد ص 258.

2 ابن عبد الحكم، **فتوح مصر** ص 135.

روايات القسم الثاني من الاتفاقيات

تضمنت روايات هذا القسم المزيد من التفاصيل عمّا تم الاتفاق على تبادله بين المسلمين والنوبة، والتي لم ترد في روايات المجموعة الأولى من النصوص التي رواها مصادر أخبار النوبة الثقات، والتي اصطلحنا على اعتبارها النصوص الأصليّة لصلح النوبة والمسلمين، وقد وردت أغلب روايات هذا القسم بدون توثيق. كما تضمّنت بنود هذا القسم تنظيم العلاقات بين النوبة والمسلمين، وبعض المعلومات عن تعديلات أجريت على ما تم الاتفاق عليه بين المسلمين والنوبة. وسنتناولها هنا عبر ثلاثة محاور، المحور الأول: ما ورد عن تفاصيل ما يدفعه النوبة للمسلمين، والمحور الثاني: ما ورد من تفاصيل عما التزم المسلمون بدفعه، والمحور الثالث: ما ورد عن تنظيم العلاقات.

المحور الأول: تفاصيل ما التزم المسلمون بدفعه:

جاءت الروايات المتعلقة بما يدفعه المسلمون في روايات القسم الأول – كما رأيناها – مختصرة، وذكرت الطعام بدون تحديد مقابل الرقيق. ولكن وردت بعض الروايات التي حددت أنواع ومقادير الطعام الذي التزم به المسلمون في مقابل الرقيق. فقد حددت الروايات التي ذكرها ابن عبد الحكم (نص رقم 1-4) والبلاذريّ (نص رقم 2-3) والنويريّ (نص رقم 9-2) وابن الفرات (ملحق رقم 11-2) نوع الطعام بأنّه قمحٌ وعدسٌ ولكن لم تحدد هذه الروايات التي استندت إلى ابن أبي حبيب مقدار الطعام.

وإلى جانب ذلك وردت روايات أخرى تضمنت معلومات إضافية عن أنواع

الطعام ومقاديره، ويلاحظ عليها إما أنها وردت بدون مصدر أو أسندت إلى مصدر غير موثوق مثل «قال بعض المشائخ».

فقد ذكر ابن عبد الحكم (نص رقم فقرة 1-8 كل النصوص المشار إليها هنا في الملحق رقم 1 في نهاية هذا الفصل) عند حديثه عن النوبة: «زعم بعض المشائخ... أنهم زُجروا عن القمح والخبل فكشفوا ذلك في الزمان الأول فأصيبوا.» والزجر هنا كما في القاموس[1] معناه المنع. فالمسلمون منعوا – فيما بعد - تقديم الطعام والخيل الذي أعطاهم له عمرو بن العاص كما يقول النص. فابن عبد الحكم أضاف شيئًا آخر إلى جانب الطعام وهو الخيل التي لم يرد في كل نصوص اتفاقيات المجموعة الأولى.

أما الطبريّ (نص رقم فقرة 5-1) وابن الأثير (نص رقم فقرة 8-1) فقد ذكرا الطعام ولم يبينا نوعه، ورغم أنهما أشارا إلى أن مقداره كان محددًا إلا أنهما لم يوضحاه، بل ذكرا بأنه كان «طعامًا مسمى». وقد أضافا شيئًا آخر جديدًا، وهو الكسوة، التي لم يحددا نوعها أو كميتها. فقد أصبحت لدينا إلى جانب الطعام إضافتان، هما: الخيل، والكسوة.

وأورد البلاذريّ (نص رقم فقرة 2-5) بعض الإضافات الأخرى إلى جانب الطعام والخيل والكسوة، فقد ذكر أنه بناءً على ما قرره الخليفة العباسيّ المهديّ: «يعطوا قمحًا، وخلًّا، وخمرًا، وثيابًا، وفرشًا أو قيمته.» وأغلب الظن أن كلمة «الخل» في هذا النص تصحيف لكلمة «الخيل» التي وردت في النصوص الأخرى. والجديد في نص البلاذريّ هو تحديد الكسوة بالثياب وإضافة الفرش.

وقد حدد كل من النويريّ (نص رقم فقرة 9-3) وابن الفرات (نص رقم فقرة 11-3) مقدار القمح، فذكرا أنّه إذا وصل الرقيق تامًّا يعطى النوبة «ألف وثلاثمائة أردب قمحًا، لرسله منها ثلاثمائة». وقد اتفق المقريزيّ (نص رقم فقرة 12-4) مع النويريّ وابن الفرات على كمية القمح الذي قدمه المسلمون للنوبة بـ 300 أوجب، لكنه أتي

---

1 ابن منظور، **لسان العرب** موقع الوراق ج 4 ص 318.

ببعض التفاصيل الأخرى. فقد ذكر أن المسلمين كانوا يدفعون إلى جانب ما تقدم 300 أردب شعير. وبين المقريزيّ مقدار الخمر بأنها 1300 اقتيز[1] وحدد الخيل بفرسين من نتاج خيل الإمارة. وفي مكان آخر أضاف المقريزيّ (نص رقم 12 فقرة 12-3) العدس والثياب إلى قائمة ما التزم به المسلمون.

أما الثياب التي كان يقدمها المسلمون مقابل الرقيق فقد أورد المقريزيّ تفاصيل وافية بأنواعها، حيث ذكر: «ومن أصناف الثياب مائة ثوب، ومن القباطيّ أربعة أثواب للملك ولرسله ثلاثة، ومن البقطرية، ثمانية أثواب، ومن المعلمة خمسة أثواب، وجبة مجملة للملك، ومن قمص أبي بقطر عشرة أثواب، ومن أحاص عشرة أثواب، وهي ثياب غلاظ.»

ووثّق المقريزيّ معلوماته هذه بأنّ ما ذكره يوجد محفوظًا في الديوان بمصر. والشيء غير الواضح هنا هو هل رأى المقريزيّ بنفسه هذه التفاصيل في الديوان أم نقل عن شخص سبقه ولم يشر إليه؟ وأغلب الظن أن المقريزيّ نقل من مصدر سابق له شاهد مؤلفه نص الاتفاق، لأن الثياب ذكرت منذ القرن الثالث الهجريّ (9 م) كما عند البلاذريّ، وكتب المقريزيّ كتابه في القرن التاسع الهجري (15م) أي بعد تسعة قرون من بداية معاهدات الصلح بين المسلمين والنوبة، مما يرجح عدم وجود أصول تلك الاتفاقيات المبكرة في عصره.

وهكذا وثقت المصادر العربيّة في تسع روايات - في مؤلفات ابن عبد الحكم، والبلاذريّ، والطبريّ، وابن الأثير، والنويريّ، وابن الفرات - ما التزم المسلمون بتقديمه مقابل الرقيق، وهو الطعام المكون من القمح، ومقداره 300 أردب، والشعير ومقداره 300 أردب، والعدس، إلى جانب الخمر التي بلغت 1300 اقتيز، ومن الحيوانات التزموا بتقديم فرسين. كما التزموا بتقديم أنواع متعددة من الثياب والفرش.

ورغم هذا التوثيق، واتفاق المصادر العربيّة الواضح على التزام المسلمين بدفع المقابل للرقيق، إلا أنّنا نلاحظ أولًا: أن نصّ المقريزيّ المشهور بالبقط، والوحيد

1 لم أتمكن من العثور على معنى هذه الكلمة في القواميس العربية المبكرة، ويبدو أنها كلمة قبطية تدل على المقياس الذي كان مستخدمًا في ذلك الوقت.

المستخدم في مراجعنا الدراسيّة، لا يتضمن ما التزم المسلمون بدفعه، وثانيًا: امتنع المسلمون عن دفع هذا المقابل، وردت بعض الروايات التي توضح محاولات المسلمين التملّص من الالتزام بما تم الاتفاق عليه من تقديم العوض مقابل الرقيق، لكن لم توضح تلك الروايات متى تم ذلك.

فقد أورد ابن عبد الحكم (نص رقم فقرة 1-8) والمقريزيّ (نص رقم فقرة 12-3) رواية جاء فيها أن النوبة في أول عام بعثوا فيه الرقيق أهدوا إلى عمرو بن العاص أربعين رأسًا من الرقيق. فكره عمرو أخذها، وبعث بها إلى أحد عظماء الأقباط، وكان حلقة الوصل بين الجانبين، فباعها ذلك القبطيّ واشترى بها قمحًا وخيلًا كما روى ابن عبد الحكم، أو قمحًا، وشعيرًا، وعدسًا، وثيابًا، وخيلًا كما روى المقريزيّ وقدمها إلى النوبة. وتقول الرواية أنّ هذا العمل أصبح عادة موروثة فيما بعد. ويبدو واضحًا أن ما ورد ليس إلا تبريرًا لتوقف المسلمين عن دفع المقابل للرقيق، ويبدوا معقولًا أن يكون هذا التصرف من أهم أسباب الخلافات وسوء العلاقات بين مملكة مقُرّة والمسلمين.

المحور الثاني: تفاصيل ما التزم النوبة بدفعه:

التزمت مملكة مريس (نوباديا) في اتفاقها مع عبد الله بن أبي سرح عام 31 هـ بتقديم الرقيق مقابل الطعام، كما هو واضح في كل نصوص الاتفاقيّة التي وردت رواياتها عبر مصادر متعددة وموثقة، ولم تحدد أغلبها عدد الرقيق. وقد جاء تحديد عدد الرقيق في بعض الروايات غير الموثقة، والتي لم تتفق في تقديراتها التي انحصرت بين 300 و400 رأس.

فقد ذكر ابن عبد الحكم (نص رقم 1 فقرة 1-6 و1-7) وكان الذي صولح عليه النوبة كما ذكر بعض مشائخ أهل مصر ثلاثمائة رأس وستين رأسًا في كل سنة، ويقال بل على أربعمائة رأس كل سنة، فيها لفيء المسلمين ثلاثمائة وستون رأسًا، ولوالي البلد أربعون رأسًا. قال فزعم بعض المشائخ أنّ منها سبع عشرة مرضعًا.»

وجاء البلاذري (نص رقم 2-1) برواية حدد فيها عدد الرقيق بـ 300 رأس، وفي رواية أخرى (فقرة 2 -5) جعله 390 رأسًا، ووضح أن أمير المؤمنين المهديّ أمر بإلزام النوبة في كل سنة بتقديم زرافة مع الرقيق. ويلاحظ أن الزرافة لم ترد في كل النصوص المبكرة، بل انحصرت فقط في السبي مقابل الطعام. وقد ردد النويريّ (نص رقم 9 فقرة 11-3) ما ذكره البلاذريّ عن الزرافة، وذكر أن عدد الرقيق 400 رأس منها 40 لوالي البلد، وهو نفس ما ورد عند ابن الفرات (نص رقم فقرة 11-3).

وأضاف البلاذريّ في نفس المكان أن الخليفة العباسي عدل من دفع البقط فجعله كل ثلاث سنوات مرة، بدلاً عن كل سنة. وقد ذكر المقريزي (نص رقم 12 فقرة 12-8) أن الخليفة العباسي المعتصم نظر إلى ما كان يدفعه المسلمون فوجده أكثر مما تم الاتفاق عليه، وأنكر تقديم المسلمين للخمر، لكنه لم يوضح هل قام بإلغائها أم لا، كما ذكر أنه قرر دفع البقط مرة كل ثلاث سنوات.

وقد انفرد المسعوديّ (نص رقم 6 فقرة 6-2) بالمزيد من التفاصيل عن الرقيق فذكر أنه 360 رأسًا - على رسم أيام السنة – لبيت مال المسلمين، 40 رأسًا للأمير بمصر، و20 لخليفة الوالي المقيم بأسوان، والذي يتولى قبض الرقيق، وخمسة رؤوس لأمير أسوان، واثنا عشر رأسًا من الرقيق للاثني عشر شاهدًا الذين يشهدون قبض البقط. فيصل عدد الرقيق بذلك 437 رأسًا.

المحور الثالث: تنظم العلاقات بين الجانبين

بالرغم من ورود الكثير من نصوص الاتفاقيّات بين المسلمين في مصر والمقريّين، إلا أنها ركزت بدرجة كبيرة على ما كان يتم تبادله بين المسلمين والمقُرّيين، ولم يرد ما يتناول العلاقات بين الجانبين إلا مرتين فقط، إحداهما عند ابن عبد الحكم والأخرى عند المقريزيّ.

جاء عند ابن عبد الحكم: «ويقال فيما ذكر بعض المشائخ المتقدمين، أنه

نظر في بعض الدواوين بالفسطاط وقرأه قبل أن [ينخرق][1] فإذا هو يحفظ منه: إنا عاهدناكم وعاقدناكم أن توفونا في كل سنة ثلاثمائة رأس وستين رأسًا، وتدخلون بلادنا مجتازين غير مقيمين، وكذلك ندخل بلادكم، على أنكم إن قتلتم من المسلمين قتيلًا فقد برأت منكم الهدنة، وعلى إن آويتم للمسلمين عبدًا فقد برأت منكم الهدنة، وعليكم رد أباق المسلمين ومن لجأ إليكم من أهل الذمة.»[2]

وأول ما يلاحظ على هذا النص أنه لم يسند إلى رواة أخبار النوبة الثقات المبكرين مثل ابن أبي حبيب وابي لهيعة، بل أسند إلى بعض المشائخ، كما أنه لم يرد مقترنًا بعبد الله بن سعد بن أبي سرح كما في روايات القسم الأول، مثل: «قال ابن أبي حبيب إن عبد الله صالحهم على...» الأمر الذي يجعل إسناده لغير ابن أبي سرح جائزًا.

كما يلاحظ ثانيًا على هذا النص أنه اختلف عن نصوص القسم الأول، والتي تناولت كلها «وقف القتال وتبادل السبي والطعام»، وارتبطت بابن أبي سرح. ويشير ذلك إلى أن هذا النص لا ينتمي إلى تلك النصوص المنسوبة إلى ابن أبي سرح، مما يجعل إسناده إلى غير ابن أبي سرح جائزًا.

---

1 وردت هكذا في النص، ولأن الحديث عن الديوان فيبدو أن المراد هنا ينحرق وليس ينخرق، وقد وردت في المصادر العربيّة بعض الإشارات إلى الحرائق التي التهمت ما في الديوان من الوثائق.

2 انظر في الملاحق ابن عبد الحكم 7/1.

الملاحق

ملحق رقم 1
نصوص الاتفاقيات بين المسلمين ومملكتي نوباديا ومقُرّة
من عام 31 - 656 هـ

1. ابن عبد الحكم[1] ت 257 هـ / 871 م

1-1 قال سعيد بن عفير (ت 226 هـ): «وبعث عمرو بن العاص نافع بن عبد القيس الفهريّ، وكان نافع أخا العاص بن وائل لأمه، فدخلت جيوشهم أرض النوبة، صوائف كصوائف الروم، فلم يزل الأمر على ذلك حتى عزل عمرو بن العاص عن مصر، وأمر عبد الله بن سعد بن أبي سرح فصالحهم.

1-2 قال [عبد الرحمن] غزا عبد الله بن سعد الأساود، وهم النوبة، كما حدثنا عبد الله بن بكير، سنة إحدى وثلاثين. وحدثنا عبد الملك بن سلمة، حدثنا ابن لهيعة عن يزيد بن حبيب قال: كان عبد الله بن سعد بن أبي سرح عامل عثمان على مصر في سنة إحدى وثلاثين فقاتله النوبة.

1-3 قال ابن لهيعة: وحدثني الحارث بن يزيد قال: اقتتلوا قتالًا شديدًا، وأصيبت يومئذ عين معاوية بن حديج، وأبي شَمِر أبرهة، وحَيويل بن ناشرة، فيومئذ سموا رماة الحدق، فهادنهم عبد الله بن سعد إذ لم يطقهم. قال الشاعر:

لم تر عيني مثل يوم دمقلة والخيل تعدو والدروع مثقلة

1-4 قال ابن حبيب في حديثه: إن عبد الله بن سعد صالحهم على هُدنة بينهم، على

1 مصطفى محمد مسعد، المكتبة السودانيّة العربيّة. مطبوعات جامعة القاهرة فرع الخرطوم 1972 ص 2-9.

أنهم لا يغزونهم ولا يغزو النوبةُ المسلمين، وأنّ النوبة يؤدون كل سنة إلى المسلمين كذا وكذا رأسًا من السبي، وأن المسلمين يؤدون إليهم من القمح كذا وكذا، ومن العدس كذا وكذا، في كل سنة.»

1-5 قال ابن أبي حبيب: ليس بينهم وبين أهل مصر عهد ولا ميثاق، إنّما هي هدنة أمان بعضنا من بعض. قال ابن لهيعة: ولا بأس أن يُشترى رقيقهم منهم أو من غيرهم. وكان أبو حبيب أبو يزيد بن حبيب منهم.

حدثنا سعيد بن عفير، حدثنا ابن لهيعة قال: سمعت يزيد بن حبيب يقول أبي من سبي دُمقلة، مولى لرجل من بني عامر من أهل المدينة، يقال له شريك بن طفيل.

1-6 وكان الذي صولح عليه النوبة كما ذكر بعض مشائخ أهل مصر ثلاثمائة رأس وستين رأسًا في كل سنة، ويقال بل على أربعمائة رأس كل سنة، فيها لفيء المسلمين ثلاثمائة رأس وستين رأسًا، ولوالي البلد أربعون رأسًا. قال فزعم بعض المشائخ أن منها سبع عشرة مرضعًا. ثم انصرف عبد الله بن سعد عنهم.

1-7 أو يقال فيما ذكر بعض المشائخ المتقدمين أنّه نظر في بعض الدواوين بالفسطاط وقرأه قبل أن [ينخرق][1] فإذا هو يحفظ منه: إنّا عاهدناكم وعاقدناكم أن توفونا في كل سنة ثلاثمائة رأس وستّين رأسًا، وتدخلون بلادنا مجتازين غير مقيمين، وكذلك ندخل بلادكم، على أنكم إن قتلتم من المسلمين قتيلًا فقد برأت منكم الهدنة، وعلى إن آويتم للمسلمين عبدًا فقد برأت منكم الهدنة، وعليكم رد أباق المسلمين ومن لجأ إليكم من أهل الذمة.»

1-8 قال وزعم بعض المشائخ أنّه لا سنة للنوبة على المسلمين، وأنهم أول عام بعثوا بالبقط أهدوا لعمرو بن العاص أربعين رأسًا فكره أن يقبل منهم، فرد ذلك على عظيم من عظماء القبط يقال له نستقوس، وهو القيم لهم فيها، فباع ذلك واشترى لهم جهازًا. فاحتجوا بذلك أن عمرو بعث إليهم القمح والخيل، وذلك أنهم زُجروا عن القمح والخيل فكشفوا ذلك في الزمان الأول فأصيبوا. هذه قصتهم»

---

1 وردت هكذا في النص، ولأن الحديث عن الديوان فيبدو أن المراد هنا ينحرق وليس ينخرق.

2. البلاذري ص (238 – 239)[1]

صلح النوبة:

2-1 حدثني محمد بن سعد قال: حدثني محمد بن عمر الواقديّ، عن الوليد بن كثير، حدثني محمد بن سعد قال: حدثني محمد بن عمر الواقديّ، عن الوليد بن كثير، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير قال: لما فتح المسلمون مصر بعث عمرو بن العاص إلى القرى التى حولها الخيل، ليطأهم. فبعث عقبة بن نافع الفهري، وكان نافع أخا العاص لأمه. فدخلت خيولهم أرض (ص 236) النوبة، كما تدخل صوائف الروم، فلقي المسلمون بالنوبة قتالًا شديدًا. لقد لاقوهم فرشقوهم بالنبل حتى جرح عامتهم. فانصرفوا بجراحات كثيرة وحدق مفقوءة، فسموا رماة الحدق. فلم يزالوا على ذلك حتى ولي مصر عبد الله بن سعد بن أبى سرح. فسألوه الصلح والموادعة، فأجابهم إلى ذلك على غير جزية، لكن على هدنة ثلاث مئة رأس، في كل سنة، وعلى أن يُهدي المسلمون إليهم طعامًا بقدر ذلك.

2-2 حدثني محمد بن سعد قال: حدثني الواقدي قال: حدثنا إبراهيم بن جعفر، عن عمر بن الحارث، عن أبي قبيل حيي بن هاني المعافري، عن شيخ من حمير قال: شهدت النوبة مرتين في ولاية عمر بن الخطاب، فلم أر قومًا أحد في حرب منهم. لقد رأيت أحدهم يقول للمسلم: أين تحبّ أن أضع سهمي منك؟ فربما عبث الفتى منا فقال: في مكان كذا فلا يخطئه. كانوا يكثرون الرمي بالنبل، فما يكاد يرى من نبلهم في الأرض شيء. فخرجوا إلينا ذات يوم فصافونا ونحن نريد أن نجعلها حملة واحدة بالسيوف، فما قدرنا على معالجتهم. رمونا حتى ذهبت الأعين، فعدت مئة وخمسون عينًا مفقوءة. فقلنا: ما لهؤلاء خير من الصلح، إن سلبهم لقليل، وإن نكايتهم لشديدة. فلم يصالحهم عمرو، ولم يزل يكالبهم حتى نزع، وولي عبد الله بن سعد بن أبي سرح فصالحهم. قال الواقدي: وبالنوبة ذهبت عين معاوية بن حديج الكنديّ، وكان أعور.»

---

1 أبي الحسن البلاذريّ، **فتوح البلدان**. بيروت: دار الكتب العلمية 1983 ص 238 -239.

2-3 حدثنا أبو عبيد القاسم بن سلام قال: حدثنا عبد الله بن صالح عن ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب قال: ليس بيننا وبين الأساود عهد ولا ميثاق، إنما هي هدنة بيننا وبينهم، على أن نعطيهم شيئًا من قمح وعدس ويعطونا رقيقًا، فلا بأس بشراء رقيقهم منهم أو من غيرهم.

حدثنا أبو عبيد عن عبد الله بن صالح، عن الليث بن سعد قال: إنما الصلح بيننا وبين النوبة على ألا نقاتلهم ولا يقاتلونا، وأن يعطونا رقيقًا ونعطيهم بقدر ذلك طعامًا، فإن باعوا نساءهم لم أر بذلك بأسًا أن تُشترى.

2-4 ومن رواية أبي البختري وغيره أن عبد الله بن سعد بن أبي سرح صالح أهل النوبة على أن يهدوا في السنة أربع مئة رأس يخرجونها ويأخذون بها طعامًا.

2-5 وكان المهدي أمير المؤمنين [159 – 169 هـ] أمر بإلزام النوبة في كل سنة ثلاث مئة رأس، وستين رأسًا، وزرافة، على أن يعطوا: قمحًا، وخلًا، وخمرًا، وثيابًا، وفرشًا أو قيمته. وقد ادعوا حديثًا أنه ليس يجب عليهم البقط لكل سنة، وأنهم كانوا طولبوا بذلك في خلافة المهدي فرفعوا إليه أن هذا البقط مما يأخذون من رقيق أعدائهم، فإذا لم يجدوا منه شيئًا عادوا على أولادهم فأعطوا منهم فيه بهذه العدة: فأمر أن يحملوا في ذلك على أن يؤخذ منهم لكلّ ثلاث سنين بقط سنة. ولم يوجد لهذه الدعوى ثبت في دواوين الحضرة، ووجد في الديوان بمصر.

3. ابن خرداذبة[1] ت 300 هـ / 900 م

3-1 والنوبة، فإنّ بينهم موادعة علي شروط عثمان بن عفان، حين وجه عقبة بن نافع إلى النوبة، فدخلت خيول المسلمين معه إلى بلاهم، فلقوا رماة الحدق ففقئت عيون كثيرة، فسموا بذلك رماة الحدق، فلما وليهم عبد الله بن سعد بن أبي سرح صالحهم على ثلاثمائة رأس هدية ليست بجزية ولا خراج. ولهم على المسلمين العوض على الموادعة، وهم أصحاب الزرافة التي تهدى إلى الخلفاء.

---

1 أبو القاسم بن خرداذبة، **كتاب المسالك والممالك**، في مسعد، المكتبة السودانية ص 34.

4. قدامة بن جعفر[1]

4-1 والنوبة، وهم مصالحون للمسلمين على ضريبة، تسمى البقط، وليس بينهم وبين المسلمين محاربة.

5. الطبري[2] ت 310 هـ / 932 م

5-1 حدّثني عليّ بن سهل، قال: حدّثنا الوليد بن مسلم، قال: أخبرني ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، أنّ المسلمين لما فتحوا مصر غزوا نوبة مصر، فقفل المسلمون بالجراحات، وذهاب الحدق من جودة الرمي، فسمّوا رماة الحدق، فلمّا ولّى عبد الله بن سعد بن أبي سرح مصر، ولاّه إياها عثمان بن عفان رضي الله عنه، صالحهم على هديّة عدّة رؤوس منهم، يؤدّونهم إلى المسلمين في كلّ سنة، ويهدي إليهم المسلمون في كلّ سنة طعامًا مسمّى وكسوة من نحو ذلك.

قال عليّ: قال الوليد: قال ابن لهيعة: وأمضى ذلك الصلح عثمان ومن بعده من الولاة والأمراء، وأقرّه عمر بن عبد العزيز نظرًا منه للمسلمين، وإبقاء عليهم.

6. المسعوديّ[3] ت 346 هـ / 956 م

6-1 «قال المسعوديّ: وقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما افتتح عمرو بن العاص مصر كتب إليه بمحاربة النوبة، فغزاهم المسلمون، فوجدوهم يرمون الحدق، وأبى عمرو بن العاص أن يصالحهم، حتى صرف عن مصر، ووليها عبد الله بن سعد، فصالحهم على رؤوس من السبي معلومة، مما يسبي هذا الملك المجاور للمسلمين المدعو بملك مريس، من أرض النوبة ومن غيرهم من ممالك النوبة المقدم ذكرها

1 كتاب الخراج وصنعة الكتابة، ملحق بكتاب المسالك والممالك لابن خرداذبة. موقع الوراق ج 1 ص 75.

2 تاريخ الرسل والملوك، في مصطفى محمد مسعد، المكتبة السودانية ص 35.

3 أبي الحسن المسعوديّ، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق محمد محي الدين. الطبعة 3، المكتبة التجارية الكبرى 1958، ج2 ص 21.

فيما سلف من صدر هذا الباب، فصار ما قبض منه من السبي سُنّةً جارية في كل سنةٍ إلى هذه الغاية، يحمل إلى صاحب مصر.»

6-2 «ويدعى هذا السبي في العربية بأرض مصر والنوبة بالبقط، وعدد ذلك ثلاثمائة رأس، وخمس وستون رأسًا، وأراه رسم على عدد أيام السنة، هذا لبيت مال المسلمين، بشرط الهدنة بينهم وبين النوبة، وللأمير بمصر غير ما ذكرنا من عدد السبي أربعون رأسًا، ولخليفته المقيم ببلاد أسوان المجاورة لأرض النوبة وهو المتولي لقبض هذا البقط، وهو السبي عشرون رأسًا غير الأربعين، وللحاكم المقيم بأسوان الذي يحضر مع أمير أسوان قَبْضُ البقط خمسة رؤوس غير العشرين التي يقبضها الأمير، ولاثني عشر شاهدًا عدولًا من أهل أسوان يحضرون مع الحاكم حين قبض البقط اثنا عشر رأسًا من السبي، حسب ما جرىَ به الرسم في صدر الإسلام في بدء إيقاع الهدنة بين المسلمين والنوبة.

والموضع الذي يتسلَّم فيه هذا البقط ويحضره من سميناه وغيرهم من النوبة من ثقات الملك يعرف بالقصر، وهو على ستة أميال من مدينة أسوان بالقرب من في يرة بلاق، وبلاق هذه مدينة في الموضع المعروف بالجنادل من الجبال والأحجار، وهذه المدينة في هذه الجزيرة يحيط بها ماء النيل كإحاطة ماء الفرات بالمدن التي في الجزائر، الكائنة بين رَحْبَة مالك بن طَوْق وهَيْت، وهي ناوسة وعانة والحديثة، وفي مدينة بلاق خلق كثير من الناس، ومنبر، ونخل كثير في كلا الشطين، وهذه المدينة إليها تنتهي سفن النوبة وسُفُن المسلمين من بلاد مصر وأسوان.

7. ياقوت الحمويّ[1] ت 662 هـ / 1229 م

7-1 وكان عثمان بن عفان رضي الله عنه صالح النوبة على أربعمائة رأس في السنة، غزاها عبد الله بن سعد بن أبي سرح سنة 31 هـ في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه. وأصيبت يومئذ عين معاوية بن حديج، وقاتلهم قتالًا شديدًا، ثم

1 معجم البلدان، في مصطفى محمد مسعد، المكتبة السودانية ص 162 – 163.

سألوه الهدنة فهادنهم الهدنة الباقية إلى الآن. وقال شاعر المسلمين:

لم تر عيني مثل يوم دنقلة   والخيل تعدو بالدروع مثقلة

7-2 وقال يزيد بن أبي حبيب: ليس بين أهل مصر والأساود عهد، وإنما هو هدنة أمان بعضنا من بعض، نعطيهم شيئًا من قمح وعدس ويعطونا رقيقًا.

8. ابن الأثير[1] ت 630 هـ / 1232 م

8-1 ولما فتحت مصر غزوا النوبة فرجع المسلمون بالجراحات وذهاب الحدق لجودة رميهم، فسموهم رماة الحدق. فلما ولي عبد الله بن سعد بن أبي سرح مصر أيام عثمان صالحهم على هدية عدة رؤوس في كل سنة يؤدونهم إلى المسلمين، ويهدي إليهم المسلمون كل سنة طعامًا مسمى وكسوة، وأمضى ذلك الصلح عثمان ومن بعده من ولاة الأمور.

9. النويريّ[2] ت 732 هـ / 1332 م

غزوات النوبة في الإسلام

9-1 أول ما غزيت النوبة في سنة إحدى وثلاثين للهجرة النبويّة، غزاها عبد الله بن سعد في خمسة آلاف فارس، وأصيب في ذلك اليوم معاوية بن حديج في عينه، وأصيب أبرهة الصباح في عينه، وكانوا يسمون النوبة: رماة الحدق. وهادنهم عبد الله بن سعد بعد أن وصل دنقلة.

وفي ذلك يقول الشاعر:

لم تر عيني مثل يوم دنقلة   والخيل تعدو بالدروع مثقلة
ترى الحماة حولها مجندلة   كأن أرواح الجميع مهملة

---

1 الكامل في التاريخ، في مصطفى محمد مسعد، المكتبة السودانية ص 168 – 169.

2 نهاية الأرب في فنون الادب، في مصطفى محمد مسعد، المكتبة السودانية ص 222.

9-2 وقال يزيد بن أبي حبيب: « ليست الموادعة بين أهل مصر والنوبة موادعة هدنة، وإنما هي هدنة أمان، نعطيهم شيئًا من قمح وعدس، ويعطونا رقيقًا، ولا بأس بما يشترى من رقيقهم.»

9-3 وكان البقط المرتب على النوبة وهو الرسم على ما قرر: لكل ثلاث سنين بقط سنة ويطلق لرسله، إذا وصلوا بالبقط تامًا، ألف وثلاثمائة أردب قمحًا، لرسله منها ثلاثمائة.

9-4 وقال البلاذريّ في كتاب الفتوحات: «إن المقرر على النوبة أربعمائة رأس يأخذون بها طعامًا أي غلة». وألزمهم المهديّ العباسيّ بثلاثمائة وستين رأسًا وزرافة.

9-5 نص اليمين التي حلفها الملك شكندة عام 674 هـ والتي حلفها شعبه[1]

«والله، والله، والله، وحق الثالوث المقدس، والإنجيل الطاهر: والسيدة الطاهرة العذراء أم النور والمعموديّة، والأنبياء المرسلين، والحواريّين، والقديسين، والشهداء الأبرار. وألا أجحد المسيح كما جحده بودس، وأقول فيه ما يقول اليهود، وأعتقد ما يعتقدونه. وألا أكون بودس الذي طعن المسيح بالحربة،

- أنني أخلصت نيتي وطويتي من وقتي هذا وساعتي هذه للسلطان الملك الظاهر ركن الدنيا والدين بيبرس، وأني أبذل جهدي وطاقتي في تحصيل مرضاته،
- وأني ما دمت نائبه لا أقطع ما قرر علي في كل سنة تمضي، وهو ما يفضل من مشاطرة البلاد على ما كان يتحصل لمن تقدم من ملوك النوبة،
- وأن يكون النصف من المتحصل للسلطان مخلصًا من كلّ حقّ، والنصف الآخر أرصده لعمارة البلاد وحفظها من عدو يطرقها،
- وأن يكون عليّ كل سنة: من الأفيلة ثلاثة، ومن الزرافات ثلاث، ومن إناث الفهود خمس، ومن الصهب الجياد مائة، ومن الأبقار الجياد المنتخبة أربعمائة.
- وأنني أقرر على كل نفر من الرعية الذين تحت يدي في البلاد من العقلاء

1 النويري، **نهاية الأرب** في مسعد ص 220. تم تقسيم القسم إلى فقرات من قبل المؤلف لكي يسهل تتبع فقراته.

البالغين دينارًا عينًا،

- وأن تفرد بلاد العلى والجبل خاصًا للسلطان.
- وأنه مهما كان لداود ملك النوبة ولأخيه سنكوا ولأمة وأقاربه، من قتل من عسكره بسيوف العساكر المنصورة، أحمله إلى الباب العالي مع من يرصد لذلك. وأنني لا أترك شيئًا منه قلّ ولا جلّ، ولا أخفيه ولا أمكن أحدًا من إخفائه،
- ومتى خرجت عن جميع ما قررته أو شيء من هذا المذكور أعلاه كله كنت بريئًا من الله تعالى، ومن المسيح، ومن السيدة الطاهرة، وأخسر دين النصرانيّة، وأصلي إلى غيره الشرق، وأكفر بالصليب، وأعتقد ما تعقد اليهود،
- وإني لا أترك أحدًا من العربان ببلاد النوبة، ومن وجدته منهم أرسلته إلى الباب السلطانيّ،
- ومهما سمعت من الأخبار السارّة والنافعة طالعت به السلطان في وقته وساعته، ولا أنفرد بشيء من الأشياء إذا لم تكن مصلحة، وأنني ولي من والى السلطان، وعدو من عاداه، والله على ما تقول وكيل.»

«وحلفت الرعية أيضا بتلك الجهات بأنهم: يطيعون نائب السلطان، وهو الملك مشكد المقيم بدنقلة،

- وكل نائب يكون للسلطان أطيعه ولا أرى عليه برأي، ولا أخبئ عنه مصلحة، وكل ما أسمعه من الأخبار الجيدة والرديئة أطالع نائبه به،
- ومتى علمت على نائبه الملك مشكد أمرًا يخالف المصلحة لا أطيعه فيه، وأطالع السلطان به في الوقت والساعة.
- وأنني لا أدخل في حكم داود، ولا أكون معه، ولا أطالعه بخبر من الأخبار، ولا أرتضي به ملكًا،
- ورضيت بأن أقوم بدينار عينًا في كل سنة خالية عليّ».

10. الدمشقي ت 739 هـ/ 1338 م[1]

10-1 وعلى ملوك دنقلة حمل مقرر لصاحب مصر، وهذه الأتاوة لا ذهب فيها ولا فضة، بل هي عدد من: العبيد، والإماء، والحراب، والوحش البرية.

11. ابن الفرات ت 807 هـ/ 1405 م[2]

11-1 أول ما غزيت النوبة في سنة إحدى وثلاثين للهجرة النبويّة، غزاها عبد الله بن سعد في خمسة آلاف فارس، وأصيب في ذلك اليوم معاوية بن حديج في عينه، وأصيب أبرهة الصباح في عينه، وكانوا يسمون النوبة: رماة الحدق. وهادنهم عبد الله بن سعد بعد أن وصل دنقلة.

وفي ذلك يقول الشاعر:

لـم تر عيـني مثـل يـوم دنقلة　　　والخيل تعـدو بـالدروع مثقلة
تـرى الحمـاة حولهـا مجندلـة　　　كأن أرواح الجميـع مهملـة

11-2 وقال يزيد بن أبي حبيب: «ليست الموادعة بين أهل مصر والنوبة موادعة هدنة، وإنما هي هدنة أمان، نعطيهم شيئًا من قمح وعدس، ويعطونا رقيقًا، ولا بأس بما يشترى من رقيقهم.

11-3 البقط الذي كان مرتبًا على النوبة، وهو الرسم على ما قرر في قديم الزمان في كل سنة على ما خرج في أيام علي بن أحمد الصرفيني، فهو أربعمائة رأس من الرقيق، وزرافة واحدة، تفصيله: لأمير المؤمنين ثلاثمائة وستون رأسًا، للنائب بمصر أربعون رأسًا. والذي جرت به العادة أن يطلق برسله إذا وصلوا بالبقط تامًّا: قمح ألف وثلثمائة أردب، لرسله منها ثلاثمائة. وقال البلاذري في كتاب الفتوحات: إن المقرر على النوبة أربعمائة رأس يأخذون بها طعامًا، أي غلة، وألزمهم أمير المؤمنين المهديّ العباسي بثلثمائة رأس.

---

1 نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، في مصطفى محمد مسعد، المكتبة السودانية ص 237.

2 تاريخ الدول والملوك، في مصطفى محمد مسعد، المكتبة السودانية ص 258، 264.

المعاهدة التي وقعها ملك مقُرّة مشكد (شكندة) مع المماليك عام 674 ه / 1275م

11-4 وأقيم مشكد[1] في المملكة، وألبس التاج وأجلس في مكان داود،

- وقررت عليه القطعة في كل سنة، وهي: فيلة ثلاثة، وزرافات ثلاث، وفهود إناث خمس، وصهب جياد مائة، وأبقار جياد منتخبة مائة.
- وقرر أن تكون البلاد مشاطرة، نصفها للسلطان ونصفها لعمارة البلاد وحفظها، وأن تكون بلاد العلى وبلاد الجبل للسلطان، وهي قدر ربع بلاد النوبة، لقربها من أسوان، وأن يحمل القطن والتمر مع الحقوق الجاري بها العادة من القديم.
- وعرض عليهم الإسلام، أو الجزية، أو القتل فاختاروا الجزية، وأن يقوم كل منهم بدينار عينًا في كل سنة.
- وعملت نسخة يمين بهذه الشروط، وحلف عليها مشكر وأكابر النوبة، وعملت أيضًا نسخة للرعيّة بأنهم يطيعون نائب السلطان ما دام طائعًا، ويقومون بدينار عن كل بالغ.

11 -5 وألبس شكندة تاج الملك، وأقعد على سرير المملكة، بعدما حلف والتزم أن يحمل جميع ما لداود، ولكل من قتل وأسر من مال ودواب إلى السلطان مع البقط القديم، وهو أربعمائة رأس من الرقيق، في كل سنة، وزرافة. من ذلك ما كان للخليفة ثلثمائة وستون رأسًا، ولنائبه بمصر أربعون رأسًا، على أن يطلق لهم إذا وصلوا بالبقط تامًا من القمح ألف أردب لملكهم، وثلثمائة أردب لرسله.

12. المقريزيّ ت 845 هـ/ 1445[2]

12-1 وكانت النوبة دفعت إلى عمرو بن العاص ما صولحوا عليه من البقط قبل نكثهم، وأهدوا إلى عمرو أربعين رأسًا من الرقيق، فلم يقبلها، وردّ الهدية إلى كبير

1 يكتب الاسم في المصادر العربية بصور مختلفة، وقد سرنا على كتابته « شكندة».

2 المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار. في مسعد، المكتبة السودانية ص 300 – 304 و308 و332.

القبط، ويقال له: سمقوس، فاشترى له بذلك جهازًا، وخمرًا، ووجهه إليه، وبعث إليهم عبد الله بن سعد، ما وعدهم به من الحبوب، قمحًا، وشعيرًا، وعدسًا، وثيابًا، وخيلًا، ثم تطاول الرسم على ذلك، فصار رسمًا يأخذونه عند دفع البقط في كل سنة، وصارت الأربعون رأسًا التي أهديت إلى عمرو يأخذها والي مصر».

12-2 وعن أبي خليفة حميد بن هشام البحتريّ، أن الذي صولح عليه النوبة، ثلثمائة وستون رأسًا لفيء المسلمين، ولصاحب مصر أربعون رأسًا، ويدفع إليهم ألف أردب قمحًا، ولرسله ثلثمائة أردب، ومن الشعير كذلك، ومن الخمر ألف اقتيز للمتملك، ولرسله ثلثمائة اقتيز، وفرسين من نتاج خيل الإمارة، ومن أصناف الثياب مائة ثوب، ومن القباطيّ أربعة أثواب للمتملك ولرسله ثلاثة، ومن البقطرية، ثمانية أثواب، ومن المعلمة خمسة أثواب، وجبة مجملة للملك، ومن قمص أبي بقطر عشرة أثواب، ومن أحاص عشرة أثواب، وهي ثياب غلاظ. ولم يوجد لهذه الدعوى ثبت في دواوين الحضرة، ووجد في الديوان بمصر.

12-3 قال أبو خليفة: ليس في كتاب عبد الله بن وهب، ولا في كتاب الواقديّ تسمية ينتهي إليها، وإنما أخذت التسمية من أبي زكريا، قال أبو زكريا: سمعت والدي عمرو بن صالح يقول هذا الخبر، فحفظت منه، ما وقفت عليه، وقال: حضرت مجلس الأمير، عبد الله بن طاهر، وهو على مصر، فقال: أنت عثمان بن صالح، الذي وجهنا إليك في كتاب بقط النوبة، قلت: نعم، فأقبل علي محفوظ بن سليمان، فقال: ما أعجب أمر هذه البلدة، وجهنا إليهم نطلب عِلْمًا من علومهم، وإلى هذا الشيخ، فما شقانا أحد منهم، فقلت: أصلح الله الأمير، إنّ الذي طلبت من خبر النوبة عندي، قد حفظه شيوخ عن الشيوخ الذين حضروا هناك، والهدنة والصلح الذي جرى بين عبد الله بن سعد، وبين النوبة، ثم حدّثته عن أخبارهم، كما سمعت فأنكر عطيّة الخمر، فقلت: قد أنكرها عبد العزيز بن مروان، وكان هذا المجلس بفسطاط مصر سنة إحدى عشرة ومائتين، بعد أن تم الصلح بينه وبين عبد الله بن السريّ بن الحكم التميميّ الأمير كان قبله، قال عثمان بن صالح، فوجه الأمير إلى الديوان بظهر المسجد الجامع بمصر، فاستخرج منه خبر النوبة، فوجده كما ذكرت، فسرّه ذلك.

12-4 وعن مالك بن أنس: أنه كان يرى أنّ أرض النوبة إلى حدّ علوة صلح، وكان لا يجيز شراء رقيقهم، وكان أصحابه مثل عبد الله بن عبد الحكم، وعبد الله بن وهب، والليث بن سعد، ويزيد بن أبي حبيب وغيرهم من فقهاء مصر، يرون خلاف ذلك.

12-5 قال الليث بن سعد: نحن أعرف بأرض النوبة من الإمام مالك بن أنس، إنما صولحوا على أن لا تغزوهم، ولا تمنع منهم عدوًّا، فما استرقه متملكهم، أو غزا بعضهم بعضًا، فشراؤه جائز، وما استرقه بغاة المسلمين وسرّاقهم، فغير جائز، وكان عند جماعة منهم جوارٍ نوبيات لفرشهم».

12-6 ولم يزل النوبة يؤدّون البقط في كل سنة، ويدفع إليهم ما تقدّم ذكره إلى أيام أمير المؤمنين المعتصم بالله، أبي إسحاق بن الرشيد، وكبير النوبة، يومئذٍ زكريا بن يحنس، وكانت النوبة، ربما عجزت عن دفع البقط، فشنت الغارة عليهم ولاة المسلمين القريبون من بلادهم، ويمنع من إخراج الجهاز إليهم، فأنكر قيَرْقي ولد كبيرهم زكريا على أبيه، بذله الطاعة لغيره، واستعجزه فيما يدفع. فقال له أبوه فما تشاء، قال: عصيانهم ومحاربتهم، قال أبوه: هذا شيء رآه السلف من آبائنا صوابًا وأخشى أن يفضي هذا الأمر إليك فتقدم على محاربة المسلمين، غير أني أوجهك إلى ملكهم رسولًا، فأنت ترى حالنا وحالهم، فإن رأيت لنا بهم طاقة حاربناهم على خبرة، وإلا سألته الإحسان إلينا، فشخص قيرقى إلى بغداد، وكانت البلدان تزين له ويسير على المدن، وانحدر بانحداره رئيس البجة بأسبابه، ولقيا المعتصم.

فنظرا إلى ما بهرهما من حال العراق في كثرة الجيوش، وعظم العمارة مع ما شاهداه في طريقهما، فقرّب المعتصم قيرقي وأدناه وأحسن إليه إحسانًا تامًّا، وقبل هديته، وكافأه بأضعافها، وقال له: تمنّ ما شئت، فسأله في إطلاق المحبوسين فأجابه إلى ذلك، وكبر في عين المعتصم، ووهب له الدار التي نزلها بالعراق وأمر أن يشتري له في كل منزل من طريقه دار تكون لرسلهم، فإنه امتنع من دخول دارٍ لأحد في طريقه، فأخذ له بمصر: دار بالجيزة، وأخرى ببني وائل، وأجرى لهم في ديوان مصر سبعمائة دينار، وفرسًا وسرجًا ولجامًا وسيفًا محلًى، وثوبًا مثقلًا، وعمامة من الخز،

وقميص شرب، ورداء شرب، وثيابًا لرسله غير محدودة عند وصول البقط إلى مصر، ولهم حملان وخلع على المتولي القبض البقط، وعليهم رسوم معلومة لقابض البقط والمتصرّفين معه، وما يهدي إليهم بعد ذلك فغير محدود، وهو عندهم هدية يجازون عليها.

ونظر المعتصم إلى ما كان يدفعه المسلمون، فوجده أكثر من البقط، وأنكر عطية الخمر، وأجرى الحبوب والثياب التي تقدّم ذكرها، وقرّر دفع البقط بعد انقضاء كل ثلاث سنين، وكتب لهم كتابًا بذلك بقي في يد النوبة، وادّعى النوبيّ على قوم من أهل أسوان أنهم اشتروا أملاكًا من عبيده، فأمر المعتصم بالنظر في ذلك، فأحضر والي البلد، والمختار للحكم فيه، التابعين من النوبة وسألاهم: عما ادّعاه صاحبهم من بيعهم، فأنكروا ذلك، وقالوا: نحن رعية، فزال ما ادّعاه، وطلب أشياء غير ذلك من إزالة المسلحة المعروفة بالقصر عن موضعها إلى الحدّ الذي بينهم وبين المسلمين لأنّ المسلحة على أرضهم، فلم يجبه إلى ذلك، ولم يزل الرسم جاريًا بدفع البقط على هذا التقرير، ويدفع إليهم ما أجراه المعتصم إلى أن قدمت الدولة الفاطميّة إلى مصر، ذكر ذلك مؤرخ النوبة.

12-7 وقال أبو الحسن المسعوديّ: والبقط هو ما يقبض من السبي في كل سنة، ويحمل إلى مصر ضريبة عليهم، وهو ثلثمائة رأس وخمسة وستون رأسًا لبيت المال، بشرط الهدنة بين النوبة والمسلمين، وللأمير بمصر غير ما ذكرنا أربعون رأسًا، ولخليفته المقيم بأسوان، وهو المتولي لقبض البقط عشرون رأسًا، وللحاكم المقيم بأسوان الذي يحضر مع أمير أسوان قبض البقط، خمسة أرؤس، ولاثني عشر شاهدًا عدلًا من أهل أسوان يحضرون مع الحاكم لقبض البقط اثنا عشر رأسًا من السبي، على حسب ما جرى به الرسم في صدر الإسلام في بدء إيقاع الهدنة بين المسلمين والنوبة.

12-8 وقال البلاذري في كتاب الفتوحات: إنّ المقرّر على النوبة أربعمائة رأس يأخذون بها طعامًا، أي غلة وألزمهم أمير المؤمنين المهديّ محمد بن أبي جعفر المنصور، ثلثمائة وستين رأسًا، وزرافة.

الفصل الخامس

المراجعات والتعديلات التي طرأت على الاتفاقيات

- الاتفاق الأول بين مملكة مريس (نوباديا) والمسلمين عام 31 هـ
- التعديل أو الاتفاق الثاني بين مملكة مريس والمسلمين قبل عام 65 هـ
- التعديل أو الاتفاق الثالث في عهد الخليفة الأمويّ هشام
- التعديل أو الاتفاق الرابع في عهد كرياكوس ملك مقُرّة
  بنود خطاب والي مصر عام 141 هـ
- التعديل أو الاتفاق الخامس في عهد الخليفة العباسي المهديّ
- التعديل أو الاتفاق السادس قبل عام 211 هـ
- التعديل أو الاتفاق السابع في عهد الخليفة العباسيّ المعتصم
- الاتفاقيات بين عامي 324 هـ و650 م (935 – 1252 م)
- الاتفاقيات في عصر المماليك
- ملاحظات على نص المقريزيّ المشهور عن البقط
- الملاحق
  1. نماذج من نصوص معاهدات المسلمين
  2. نص البقط عند المقريزيّ

الاتفاق الأول

بين مملكة مريس (نوباديا) والمسلمين

تم الاتفاق الأول بين المسلمين في مصر ومملكة مريس في نهاية الحروب التي دارت بينهم عام 31هـالموافق 651م، في ولاية عبد الله بن سعد على مصر. وقد تناولنا في الفصل الخامس مكان معركة عام 31هـ، والاسم الذي أطلق على الاتفاق، وما تم الاتفاق عليه وفقًا للروايات المبكرة والموثقة. وخلصنا إلى أن الاتفاق الأول جاء مختصرًا بدون تفاصيل، وانحصرت بنوده في محورين فقط، هما: وقف القتال، وتبادل السبي (الرقيق) مقابل الطعام.

التعديل أو الاتفاق الثاني

بين مملكة مريس والمسلمين قبل عام 65 هـ

وقعت على الأقل خمس وعشرون معركة حربيّة بين المسلمين في مصر وبين مملكتي مريس ومقُرّة في فترة الـ 675 سنة[1] الواقعة بين دخول المسلمين مصر عام 21 هـ الموافق 641 م وبين اعتلاء أول ملك مسلم عرش مملكة مقُرّة عام 716 هـ الموافق 1316 م. (انظر جدول رقم 8) وقد عُدِّلت ووُقّع خلال تلك الفترة الكثير من الاتفاقيات عقب كل معركة، غير أننا في مؤسساتنا التعليميّة وفي ثقافتنا العامة نجتر بنود اتفاقية واحدة نعرفها تحت اسم «البقط». وفي هذا الفصل نلقي ما تيسر من الضوء على تلك التعديلات والاتفاقيات الجديدة.

جدول رقم 8: الحروب بين مملكتي مريس ومقُرّة وبين المسلمين حتى عام 1365 م

الفترة الزمنيّة	عدد المعارك	الأسر الحاكمة في مصر
641 – 641 م	9	قبل بداية حكم الأسر في مصر[2]
914 – 1172 م	8	عصر الأسر: الطولونيّون، والاخشيديّون، والفاطميّون، والأيوبيّون.

1 هذا بحساب السنة الشمسيّة أي: 1316 – 641 = 675، أما بحساب السنة القمريّة التي يتبعها النظام الهجريّ فتزيد عدد السنين وهي: 716 – 21 = 695 سنة.

2 الفترة السابقة لعصر حكم الأسر في مصر تعرف بعصر الولاة، وذلك في عصر الخلافة الأمويّة وبداية العصر العباسيّ، عندما كانت السلطة المركزيّة للخلافة قوية، وكان ولاة مصر تابعين تبعيّة مباشرة للخلافة. أما في عصر حكم الأسر (الدول المحليّة) فقد فقدت الخلافة سلطتها المركزيّة وتمتعت تلك الأسر باستقلالها الإداريّ، لكنها اعترفت بتبعيّتها للخلافة العباسيّة السنيّة، باستثناء الدولة الفاطميّة الشيعيّة.

1275 – 1365 م	11	عصر المماليك.
بلغ عدد المعارك التي دارت بين المسلمين والنوبة 28 معركة، ونحن نعرف معركة عبد الله بن سعد عام 31 ﻫ/651 م. وآخر المعارك التي ذكرتها المصادر كانت عام 1365 م أي قبل 139 سنة فقط من قيام مملكة سنار.		

كان أول اتفاق وصلتنا معلومات عنه هو اتفاق عبد الله بن سعد عام 31 ﻫ، وهو الاتفاق الذي تضمن وقف القتال وتبادل الرقيق بالطعام، كما ناقشنا ذلك في الفصل الأول من هذا الكتاب. وقد جاءت أول إشارة لتعديل هذا الاتفاق، أو إبرام اتفاق جديد، إبان ولاية عبد العزيز بن مروان على مصر في الفترة بين(65 – 85 ﻫ/ 684 – 704 م). فقد أورد المقريزيّ نقلًا عن البلاذريّ:

«قال أبو خليفة: ليس في كتاب عبد الله بن وهب، ولا في كتاب الواقديّ تسمية ينتهي إليها، وإنّما أخذت التسمية من أبي زكريا، قال أبو زكريا: سمعت والدي عمرو بن صالح يقول هذا الخبر، فحفظت منه، ما وقفت عليه، وقال: حضرت مجلس الأمير، عبد الله بن طاهر، وهو على مصر، فقال: أنت عثمان بن صالح، الذي وجهنا إليك في كتاب بقط النوبة، قلت: نعم، فأقبل علي محفوظ بن سليمان، فقال: ما أعجب أمر هذه البلدة، وجهنا إليهم نطلب عِلْمًا من علومهم، وإلى هذا الشيخ، فما شفانا أحد منهم، فقلت: أصلح الله الأمير، إنّ الذي طلبت من خبر النوبة عندي، قد حفظه شيوخ عن الشيوخ الذين حضروا هناك، والهدنة والصلح الذي جرى بين عبد الله بن سعد، وبين النوبة، ثم حدّثته عن أخبارهم، كما سمعت فأنكر عطية الخمر، فقلت: قد أنكرها عبد العزيز بن مروان، وكان هذا المجلس بفسطاط مصر سنة إحدى عشرة ومائتين، بعد أن تم الصلح بينه وبين عبد الله بن السريّ بن الحكم التميميّ الأمير الذي كان قبله. قال عثمان بن صالح، فوجه الأمير إلى الديوان بظهر المسجد الجامع بمصر، فاستخرج منه خبر النوبة، فوجده كما ذكرت، فسرّه ذلك»[1].

ترجع هذه الرواية إلى عام 211 ﻫ/ 826م في عصر والي مصر عبد الله بن طاهر،

1 المقريزيّ، المواعظ والاعتبار في مسعد، المكتبة السودانية ص 304، هذا النص غير موجود في النسخة المطبوعة من كتاب البلاذري.

وتوضح الرواية أن «الخمر» كانت من ضمن المواد التي يقدمها المسلمون للنوبة قبل ولاية عبد العزيز بن مروان على مصر (65هـ/ 684 م – 85 هـ/ 704م). وكما اتضح في روايات المصادر المبكرة فإن الخمر لم ترد في بنود صلح عبد الله بن سعد عام 31 هـ. فمتى أضيفت الخمر إلى بنود الصلح ولماذا؟ يفهم من النص أن ما ذكرته الرواية وُجِد منصوصًا عليه في نص الصلح الذي كان في ديوان الفسطاط، ومعنى ذلك أن الخمر كانت من ضمن المواد المنصوص عليها في الاتفاق. ونحن بذلك أمام اتفاق جديد اختلفت بعض بنوده أو تفاصيل بعض بنوده عن اتفاق عام 31 هـ.

وبصورة عامة، فإن الفترة بين عصر عبد الله بن سعد وولاية عبد العزيز بن مروان مصر عام 65 هـ/684م شهدت دخول المسلمين في صراعات متتالية، فهل أدى ذلك إلى ضعف قوتهم في مصر فأغرى مملكة مريس (نوباديا) إلى الهجوم على المسلمين في مصر، ووُقّع معهم صلح جديد كانت الخمر ضمن بنوده. ونكون بذلك أمام اتفاق ثانٍ أعقب اتفاق عام 31هـ.

ويبرز سؤال هنا هو: ماذا حدث لبنود هذا الاتفاق بعد أن استنكر والي مصر عبد العزيز بن مروان تقديم الخمر ضمن بنود الاتفاق؟ وما هو الإجراء المفترض اتباعه عند تغيير الاتفاقيّات؟ هل حدثت مراسلات وتم الاتفاق بين الطرفين على التعديل؟ أم كان التعديل من جانب المسلمين فقط بعدم الوفاء ببعض ما اشترطوا على أنفسهم؟ وكيف سيكون رد فعل الطرف الآخر إذا حدث ذلك؟ وهل يبرر ذلك اضطراب العلاقات بين الجانبين؟ كثير من الأسئلة لا تجد الإجابة، تحيط بتاريخ علاقاتنا بالمسلمين في مصر منذ القرون الهجرية المبكرة.

ويمكن افتراض أن مراجعة عبد العزيز بن مروان لبنود المعاهدة بين النوبة والمسلمين في مصر قد أرجعت الاتفاق إلى ما كان عليه في عصر عبد الله بن سعد، ويؤدي هذا إلى فهم ما ذكره الطبريّ من أن نص اتفاق عبد الله بن سعد قد أقره الخليفة عمر بن عبد العزيز الذي حكم بعد نحو خمسة عشر عامًا من وفاة عبد العزيز بن مروان.

كما يمكن افتراض أن هناك نصوصًا جديدة لا تختلف كثيرًا عن نصوص عبد الله بن سعد، لأن تعديل الاتفاق بأي صورة يؤدي إلى كتابة نسخة جديدة بتوقيعات معاصرة. فنحن إذًا أمام نص جديد للاتفاق، يختلف عن النص الذي يحتوي الخمر. فإذا افترضنا أن هذا النص الجديد أصبح مثل نص عبد الله بن سعد عام 31هـ ولم يحدث عليه تغيير، يمكن ألاّ نعتبره اتفاقًا جديدًا. فيكون عندنا اتفاقان أولهما اتفاق عام 31 هـ والثاني الذي تضمن الخمر قبل عام 65 هـ

التعديل أو الاتفاق الثالث
في عصر الخليفة الأمويّ هشام بن عبد الملك

غزو مملكة مقُرّة في عصر الخليفة الأمويّ هشام بن عبد الملك

ورد أول ذكر للصراع بين المسلمين ومملكة مقُرّة في المصادر العربيّة عند كل من النويريّ وابن الفرات، مدخلًا لحديثهما عن الحروب بين المماليك ومملكة مقُرّة، فذكرا أنه بعد غزو النوبة عام 31 هـ «غزيت في عهد أمير المؤمنين هشام بن عبد الملك، ولم تفتح وإنما كان قتال ونهب وسبي.»[1] وهذا كل ما ذُكر عن الغزوة، ولم ترد في المصادر العربيّة تفاصيل عنها أو نتائجها.

شهد عصر الخليفة هشام بن عبد الملك 105 – 125 هـ/ 723 – 742 م بداية ثورات الأقباط في مصر، فقد ذكر المقريزيّ أنها بدأت عام 107 هـ/ 725 م عندما زاد متولي الخراج عبيد الله بن الحبحاب الخراج الذي كان يدفعه الأقباط، وذكر أن تلك الثورات ظلت مشتعلة حتي القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي).[2] وكانت تؤدي دائمًا إلى اضطراب العلاقات بين المسلمين في مصر ومملكة مقُرّة، خاصة إذا تعرض بطاركة الكنيسة إلى الاعتقال أو سوء المعاملة. فربما شهد عصر الخليفة هشام اضطرابات من هذا القبيل أدت إلى نشوب الحرب بين الطرفين.

لكننا لا ندري ما حدث بعد هذه الحرب التي لم تؤد – فيما يبدو – إلى انتصار حاسم لأحد الطرفين. فهي كما ذكرت المصادر كانت «قتال وسلب ونهب» وعلى كل

1 النويريّ، **نهاية الأرب في فنون الأدب** في مسعد، المكتبة السودانية ص 222 وابن الفرات، **تاريخ الدول والملوك** في مسعد ص 259.

2 المقريزيّ، **تاريخ الأقباط، المعروف بالقول الإبريز**، دراسة وتحقيق د عبد المجيد دياب دبي: دار الفضيلة تاريخ الإيداع بدار الكتب 1988 صفحات 94 و96 و106 و262 -265.

الأحوال لا بد وأن تكون هنالك محادثات تلت الحرب، خاصة وأنّه يوجد اتفاق أو معاهدة بين الطرفين لتنظيم العلاقات وتبادل الرقيق والطعام بينهما. من المقبول جدًا افتراض تجديد الطرفين ما تم الاتفاق عليه من تبادل الرقيق بالطعام، ولكن من المفترض أيضًا ظهور بعض الجوانب الجديدة، كمسائل التجارة، والعبور، خاصة وأنه كان قد مضى قرن على استقرار المسلمين في مملكة مقُرّة. وقد ذكر ابن المقفع أن المسلمين «كانوا يسرقون النوبة ويبيعونهم بمصر»[1]، فمن الطبيعي أن تتطور العلاقات بين الطرفين. فنحن إذًا أمام اتفاق جديد هو الاتفاق الثالث.

1 ساويرس بن المقفع، تاريخ بطاركة الكنيسة المصريّة في مسعد، المكتبة السودانيّة ص 82.

التعديل أو الاتفاق الرابع
في عصر كرياكوس ملك مقُرّة 132 هـ / 749م

غزو كرياكوس ملك مقُرّة مصر

بعد سنوات قليلة من وفاة الخليفة هشام بن عبد الملك تجدد الصراع بين المسلمين ومملكة مقُرّة. فقد تناولت المصادر القبطيّة بعض الأحداث التي وقعت بين بطريك الإسكندريّة وبين والي مصر عبد الملك بن مروان بن موسى بن نصير، الذي تولى عام 132هـ/ 749م، وقد أدت تلك الأحداث إلى سجن البطريك. ونتج عن ذلك تحرّك ملك مقُرّة كرياكوس بجيش كبير توغل في الأراضي المصريّة لنجدة البطريك. وتذكر الروايات أن الوالي أفرج عن البطريك قبل دخول الجيش عاصمة الدولة، وكتب البطريك بذلك إلى الملك كرياكوس الذي أوقف الزحف وعاد إلى بلاده[1].

فكيف كان أثر تلك الأحداث على الاتفاق السابق الذي افترضنا إبرامه بعد الحرب التي وقعت في عصر الخليفة هشام بن عبد الملك؟ هل دخلت جيوش مملكة مقُرّة حتى وصلت قريبًا من العاصمة الفسطاط؟. وقد قال عنها ابن القفع «فلما قربوا من مصر [يقصد العاصمة] ليسبوها، ونزلوا في البركة المعروفة اليوم ببركة الحبش، نهبوا وقتلوا وسبوا المسلمين، وقد كانوا فعلوا ذلك بمسلمي الصعيد»[2].

فهل دخلت جيوش مملكة مقُرّة، وتوغلت في أراضي مصر حتى أوشكت على دخول العاصمة، وقتلت وسَبَت دون أن تتصدى لها قوات المسلمين؟ ثم رجعت دون

---

1 انظر تفاصيل هذه الأحداث في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

2 ساويرس بن المقفع، نفس المكان السابق.

أن تجري محادثات أو مفاوضات بين الجانبين! لا أظن ذلك، ومن المقبول جدًّا أن يكون هنالك لقاء بين الطرفين، إن لم يكن لقاء في ميدان القتال فلقاء مفاوضات. وليس لدينا إلا الافتراضات، من المفترض أن تتم المفاوضات، وتنتهي باتفاق يوضح وينظم العلاقات بين الجانبين. فنكون بذلك أمام اتفاق جديد هو الاتفاق الرابع.

البنود التي وردت في خطاب والي مصر
إلى ملك مقُرّة عام 141هـ/ 758م

مرة أخرى تعرضت العلاقات بين المسلمين في مصر ومملكة مقُرّة إلى الاضطراب، بعد تسعة أشهر فقط من هجوم كرياكوس ملك مقُرّة على مصر عام 132هـ/749م، كما وضح خطاب والي مصر موسى بن كعب إلى ملك مقُرّة عام 141هـ/ 758م، الذي تناولناه في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

وضحت الرسالة الضوابط لتنقل المواطنين بين البلدين، وتنظيم العلاقات بينهما. كما بينت الرسالة الجوانب التي تم فيها نقض مملكة مقُرّة الاتفاق، وهي: عدم تقديم البقط كما تم الاتفاق عليه، وتعرض التجار المصريّين لمصادرة أموالهم وحبسهم، وحبس الرسل الموفدين إلى مملكة مقُرّة، وعدم رد عبيد المسلمين الفارين إلى مقُرّة. وتضمنت الرسالة مثالًا لاعتداء المقُرِّيّين على بعض التجار المسلمين، فطلبت الرسالة ردّ تاجر وثروته، أو دفع الدية لو كان قد قتل.

وهذه الشروط تتفق مع نصين آخرين تناولا تنظيم العلاقات بين المسلمين في مصر ومملكة مقُرّة، وردا عند ابن عبد الحكم والمقريزيّ.[1] جاء عند ابن عبد الحكم في نصّ رقم 2 – 7:

> «ويقال فيما ذكر بعض المشائخ المتقدمين أنه نظر في بعض الدواوين بالفسطاط وقرأه قبل أن ينخرق، فإذا هو يحفظ منه: تدخلون بلادنا مجتازين غير مقيمين، وكذلك ندخل بلادكم، على أنّكم إن قتلتم من المسلمين قتيلًا فقد برأت منكم الهدنة، وعلى إن آويتم للمسلمين عبدًا فقد برأت منكم الهدنة، وعليكم

1 النصوص المشار إليها هنا مثبتة بأرقامها في نهاية الفصل الرابع من هذا الكتاب.

رد أباق المسلمين ومن لجأ إليكم من أهل الذمة.»

وجاء في نص المقريزيّ المشهور عن البقط، والذي نسبه إلى عبد الله بن سعد عام 31 هـ في الملحق رقم 12-2 في الفقرات أرقام 4 و5 و12 الآتي:

4. على أن تدخلوا بلادنا مجتازين غير مقيمين فيها، وندخل بلادكم مجتازين غير مقيمين فيها، وعليكم حفظ من نزل بلادكم أو طرقه من مسلم أو معاهد، حتى يخرج منكم.

5. وأن عليكم رد كل آبق خرج إليكم من عبيد المسلمين، حتى تردوه إلى أرض الإسلام، وعليكم رد من لجأ إليكم من مسلم محارب للمسلمين، وأن تخرجوه إلى أرض الإسلام، ولا تستميلوا عليه ولا تمنعوا منه.

12. فإن أنتم آويتم عبدًا لمسلم أو قتلتم مسلمًا أو معاهدًا... فقد برأت منكم هذه الهدنة.

هذه البنود تمثل جزءًا من اتفاق تمّ بين المسلمين في مصر وملك مقُرّة في الفترة الواقعة بين عامي 107 و141 هـ/ 725 و758 م. وهذا يعني أن ما ذكره المقريزيّ من شروط أعلاه لا تعود إلى صلح عبد الله بن سعد عام 31 هـ. والسؤال المهم هنا هو: هل هذه البنود جزء من الاتفاق الرابع الذي وقع بعد حملة ملك مقُرّة كرياكوس على مصر عام 132 هـ/ 750 م أم هو اتفاق جديد؟ لا توجد إجابة عن هذا السؤال، ولكن ليس هنالك ما يمنع افتراض رجوعها إلى الاتفاق الرابع.

التعديل أو الاتفاق الخامس
في عصر الخليفة العباسيّ المهديّ

يبدو أن المراسلات والمفاوضات بين مملكة مقُرّة والمسلمين قد فشلت في تحسين العلاقات بينهما، وتدهورت الأوضاع إلى الحد الذي تجددت فيه الحرب بينهما. فقد أشار كل من النويريّ، وابن الفرات، باختصار شديد، إلى خروج حملة إلى مملكة مقُرّة، فذكرا «وغزاها يزيد بن أبي حاتم بن قبيصة بن المهلب بن أبي صفرة، على يد عبد الأعلى بن حميد»[1].

وأغلب الظنّ أن الحملة خرجت في عصر الخليفة المهديّ إبّان ولاية يزيد بن أبي حاتم على مصر، فيمكن تقدير تاريخ خروج الحملة بين عامي159 – 164 هـ/ 775-780م. فقد حملت إلينا المصادر أخبار اتفاق آخر جديد في عهد الخليفة العباسيّ المهديّ 159 – 169 ه/775-785مـ هو الاتفاق الخامس. فقد ذكر البِلاذُريّ أن المهديّ « أمر بإلزام النوبة في كل سنة ثلاث مئة رأس وستين رأسًا وزرافة، على أن يعطوا قمحًا، وخلًا، وخمرًا، وثيابًا، وفرشًا أو قيمته». كما أضاف البلاذري تعديلًا آخر، إذ أورد أن المهديّ وافق على أن تدفع مملكة مقُرّة البقط مرة كل ثلاث سنوات، بدلًا عن دفعه كل سنة.[2]

فنحن أمام تعديلين جديدين حدثا في عصر المهديّ، أولهما: الزرافة التي لم تظهر في الروايات المتعددة السابقة لعصر المهديّ، والتعديل الثاني: جعل دفع البقط مرّة

---

1 النويري، **نهاية الأرب** في مسعد، **المكتبة السودانيّة** ص 222 وابن الفرات، تاريخ الدول والملوك في مسعد، **المكتبة السودانيّة** ص 259.

2 البلاذريّ، **فتوح البلدان** في مسعد، **المكتبة السودانية** ص 304. انظر النص في الملحق رقم 1 نص 2-5.

كل ثلاث سنوات، خلافًا لما ورد في كل الاتفاقيّات السابقة، والتي نصت على دفعه كل سنة. كما يلاحظ أيضًا وجود الخمر في هذه الرواية. فهل ألغاها عبد العزيز بن مروان ثم عاد ظهورها مرة أخرى؟

يختلف هذا النص عن النصوص السابقة فيما احتواه من تفاصيل. فهو قد فصل مواد الطعام التي ينبغي تقديمها من المسلمين، وتضمن تقديم زرافة. وإذا افترضنا أن تفصيل الطعام الواردة هنا قد لا يختلف عما كان يقدمه المسلمون من طعام في السابق، فإن وجود الزرافة في النص يمثل إضافة جديدة، لأن النصوص المبكّرة أشارت إلى الطعام فقط. والزرافة شيء مختلف، يعتبر إضافة جديدة على ما تم في الاتفاق السابق.

ويشير بداية النص أعلاه (2-5) إلى أن المهديّ ألزم النوبة بدفع البقط كل سنة. والتعبير بكلمة «إلزام» تشير أن المقُرّيّين كانوا يرون أنهم غير ملزمين بالشروط التي وقعت مع مملكة مريس. ويدل باقي النص أن مفاوضات أجريت بين الجانبين. فقد ذكر البلاذريّ أن المقُرِّيِّين:

> «وقد ادعوا حديثًا أنه ليس يجب عليهم البقط لكل سنة، وأنهم كانوا طولبوا بذلك في خلافة المهديّ، فرفعوا إليه أن هذا البقط مما يأخذون من رقيق أعدائهم، فإذا لم يجدوا منه شيئًا عادوا على أولادهم فأعطوا منهم فيه بهذه العدة. فأمر أن يحملوا في ذلك على أن يؤخذ منهم لكل ثلاث سنين بقط سنة.»[1]

1 ملحق رقم 1 نص 2-5 في آخر الباب الرابع من هذا الكتاب.

التعديل أو الاتفاق السادس

قبل عام211 هـ/ 826م

لا تمدنا المصادر بما طرأ على العلاقات والاتفاقيات بين المسلمين ومملكة مقُرّة منذ عصر المهديّ وحتى بداية القرن الثالث الهجريّ (9 م) حيث ذكر المقريزيّ رواية عن أبي البحتريّ ترجع إلى عام 211 هـ/ 826 م إبان إمارة عبد الله بن طاهر على مصر. فقد ذكر أن عبد الله بن طاهر بحث عن الاتفاق مع النوبة، ووجد نسخته محفوظة في الديوان، وأنكر الوالي ما يقدمه المسلمون من الخمر للنوبة.

والجديد في الاتفاق الذي تصفحه والي مصر وأورد أبو البحتريّ بعضه، أن تفاصيل ما يقدمه المسلمون اختلفت عن كل التفاصيل السابقة جاء فيها:

> «أن الذي صولح عليه النوبة، ثلثمائة وستون رأسًا لفيء المسلمين، ولصاحب مصر أربعون رأسًا، ويدفع إليهم ألف أردب قمحًا، ولرسله ثلثمائة أردب، ومن الشعير كذلك، ومن الخمر ألف اقتيز للمتملك، ولرسله ثلثمائة اقتيز، وفرسين من نتاج خيل الإمارة، ومن أصناف الثياب مائة ثوب، ومن القباطيّ أربعة أثواب للمتملك، ولرسله ثلاثة، ومن البقطرية، ثمانية أثواب، ومن المعلمة خمسة أثواب وجبة مجملة للملك، ومن قمص أبي بقطر عشرة أثواب، ومن أحاص عشرة أثواب، وهي ثياب غلاظ.»[1]

ويطالعنا المسعودي بنصّ آخر عن السبي (نص 5-2)، اتضح فيه أن مجمل ما يستلمه المسلمون من السبي بلغ 437 رأسًا، تفاصيلها كالآتي: «ثلثمائة رأس وخمسة وستون رأسًا لبيت مال المسلمين، وللأمير بمصر... أربعون رأسًا، ولخليفته... المتولي

1 ملحق رقم 1 نص 11-4 في آخر الفصل الرابع من هذا الكتاب.

لقبض هذا البقط، وهو السبي، عشرون رأسًا، وللحاكم المقيم بأسوان... خمسة رؤوس... ولاثني عشر شاهدًا عدلًا من أهل أسوان اثنا عشر رأسًا من السبي، حسب ما جرى به الرسم في صدر الإسلام، في بدء إيقاع الهدنة بين المسلمين والنوبة.»[1]

فهل يمكن ربط هذه التفاصيل بتلك التي وردت عن الطعام في الفقرة أعلاه، أي أنهما يمكن أن يرجعا إلى اتفاق واحد تضمن تفاصيل ما المواد التي يتم يبادلها بين المسلمين ومملكة مقُرّة ؟

ويلاحظ أن هذه التفاصيل لم تشر إلى الزرافة أو إلى تعديل الخليفة المهديّ، الذي جعل دفع البقط مرة كل ثلاث سنوات. هل كان هذا الاتفاق معمولًا به قبل ولاية طاهر بن الحسين على مصر؟ وإذا كان كذلك لماذا لم يجدد وتثبت فيه التعديلات التي أجراها الخليفة المهديّ؟ علمًا بأن الفاصل الزمني بين عصر المهديّ والوقت الذي رأى فيه والي مصر هذا الاتفاق نحو ثلاثين سنة فقط، فهل هذا اتفاق جديد ابرم بعد خلافة المهديّ؟.

لا أعتقد أنه أبرم في السنوات القليلة التي تلت عصر المهديّ، لأن الرواية توضح أن هذا الخبر حفظه شيوخ عن شيوخ، مما يشير إلى أنه أقدم من الثلاثين سنة التي فصلت بين عصر المهديّ وولاية عبد الله بن طاهر. فهل أبرم قبل عصر الخليفة أبي جعفر المنصور والد الخليفة المهديّ؟ وقد تكون هذه التفاصيل بعضًا من اتفاق أبرم بعد حرب انتصرت فيها مملكة مقُرّة، لأن بنوده تضمنت كميات كبيرة من القمح والشعير والخمر والثياب. ولماذا لم تظهر هذه التعديلات فيما ورد من تعديلات المهديّ؟ وإذا اعتبرنا أن هذه التفاصيل لا تعود إلى الاتفاق الخامس الذي تم في عصر الخليفة المهدي نكون أمام اتفاق جديد هو الاتفاق السادس.

ويلاحظ أن المسعوديّ ذكر أن تفاصيل الرقيق التي أوردها تعود إلى صدر الإسلام. فهل يعني ذلك أن هذه التفاصيل تعود إلى صلح عبد الله بن سعد عام 31 هـ/ 651 م؟ أم تعود إلى الاتفاق الثاني الذي ظهرت فيه الخمر، والذي يرجع إلى وقت

---

1 ملحق رقم 1نص 5-2.

ما قبل عام 65 هـ/684 م؟ أغلب الظن أن هذه التفاصيل لا تعود إلى اتفاق عام 31 هـ، لأن كل الروايات المبكرة والموثقة توثيقًا جيدًا لم تتضمن شيئًا من هذه التفاصيل، وحتى تلك الروايات المبكرة التي ذكرت عدد الرقيق يختلف تقديرها عن تقدير المسعوديّ.[1] ويعني ذلك أن تفاصيل المسعوديّ هذه تعود إلى إحدى التعديلات، أو الاتفاقيات التي تلت صلح عام 31 هـ.

1 انظر روايات القسم الأول في بنود الاتفاقيات في الفصل الرابع، وانظر كذلك الملحق قم 1 في نهاية الفصل الرابع.

التعديل أو الاتفاق السابع
في عصر الخليفة العباسيّ المعتصم

لا تسعفنا المصادر بما طرأ على علاقات مملكة مقُرّة والمسلمين في الفترة ما بين وفاة الخليفة المهديّ 169ه/785مـ وتولي الخليفة المعتصم 218ه/833 م، عدا ما ورد في عصر والي مصر عبد الله بن طاهر عام 211 هـ ثم نأتي إلى الأحداث التي وقعت في عصر الخليفة المعتصم 218 -227 هـ/ 833 – 842 م وما صاحبها ما تعديل في الاتفاقيات. فقد ذكر المقريزيّ: «ولم يزل النوبة يؤدّون البقط في كل سنة، ويدفع إليهم ما تقدّم ذكره إلى أيام أمير المؤمنين المعتصم بالله، أبي إسحاق بن الرشيد، وكبير النوبة يومئذٍ زكريا بن يحنس»[1].

وكان ملوك مقُرّة كما ذكر ابن المقفع لم يدفعوا البقط المقرر عليهم لمدة أربعة عشر عامًا،[2] فطُولبوا بدفع ما عليهم. غير أن ابن ملك مقُرّة رأى أن دفع البقط يدل على بذل الطاعة،[3] وطلب منّ والده عدم دفعه. ولم يكن المسلمون ملتزمين بدفع ما عليهم مقابل الرقيق، ولذلك رأى ابن الملك في دفع ما عليهم خضوعًا للمسلمين، لأن البقط عبارة عن تبادل منافع بالشراء.

وذكرت المصادر القبطيّة أن البطرك في مصر أرسل رسالة عبر والي المعدن في أسوان[4] إلى ملك مقُرّة، يحثه على دفع ما عليه من البقط، وتفادي الدخول في حرب مع

1 ملحق رقم 1 نص 12-8

2 ساويرس بن المقفع، المصدر السابق ص 84.

3 انظر النص في الملحق رقم.

4 كانت بلاد الصعيد من منطقة الأقصر جنوبًا منذ عصر عمرو بن العاص تعتبر ولاية منفصلة، قد تضاف إلى والي مصر، ولكن وردت كثير من الإشارات إلى انفصالها. وفي الواقديّ كانت هنالك ثلاث=

المسلمين. وقرر الملك إرسال ابنه إلى بغداد لمناقشة هذا الوضع مع خليفة المسلمين والوقوف على مدى قوة المسلمين. ووضحت المصادر القبطيّة المعاملة الكريمة التي وجدها من والي مصر ولأعوانه، تناولت مقابلة الأمير المقُرّيّ للبطرك، والسماح له بإقامة القداس في القصر الذي نزل فيه.[1]

وتناول المقريزي زيارة الأمير المقُرّيّ إلى بغداد، وذكر أن رئيس البجة ذهب مع الأمير إلى بغداد، ووصف المقريزيّ الاحترام والمعاملة الكريمة التي وجدها الأمير في بغداد، ووهب له الخليفة الدار التي نزل بها ببغداد، وأمر أن يشترى له في كل منطقة ينزل بها دار، لأنه امتنع عن دخول أي دار لأحد في طريقه، وأخذت له داران في مصر.

وذكر المقريزي أن المعتصم «نظر إلى ما كان يدفعه المسلمون، فوجده أكثر من البقط، وأكثر عطية الخمر، وأجرى الحبوب والثياب التي تقدّم ذكرها. وكتب لهم كتابًا بذلك بقي في يد النوبة.» ولا ندري إلى أي نص نظر المعتصم، لكنه لم يرجع إلى نصوص صلح عام 31 هـ لأن نصوصه لم تحدد كمية الطعام، بل وردت الإشارات إليه مجملة مثل «طعام» أو«شيء من قمح وعدس» كما لم تتضمن الخمر والملابس.

وقد كللت زيارة الأمير بنجاح كبير، وتمخضت عن اتفاق جديد هو الاتفاق السادس، وافق فيه الخليفة على إعفاء المقُرّيّين من متأخرات البقط، وقرر دفع البقط كل ثلاث سنوات بدلًا عن كل سنة. «وأجرى لهم في ديوان مصر: سبعمائة دينار، وفرسًا، وسرجًا، ولجامًا، وسيفًا، محلًّى، وثوبًا مثقلًا، وعمامة من الخزّ، وقميص شرب، ورداء شرب، وثيابًا لرسله غير محدودة عند وصول البقط إلى مصر، ولهم حملان وخلع على المتولي قبض البقط، وعليهم رسوم معلومة لقابض البقط والمتصرّفين معه،

= ولايات في مصر، ولاية ومصر وعاصمتها الفسطاط، وولاية الصعيد (أعلى مصر) ويطلق عليها أيضًا ولاية المعدن، وتضم: قفط، والأقصر، وإسنا، وأرمنت، وأسوان. وولاية طريق الحاج ما بين مصر ومكة، وأحيانًا تضاف هذه الولاية إلى ولاية المعدن. انظر البلاذريّ، **فتوح البلدان** في مسعد ص 27 والطبري، **تاريخ الرسل والملوك** في مسعد، **المكتبة السودانية** ص 38 و40.

1 ساويرس بن المقفع، **تاريخ بطاركة الكنيسة المصرية** في مسعد، المكتبة السودانية ص 84. وأبو صالح الأرمني، **تاريخ الشيخ أبو صالح** ص 141.

وما يهدى إليهم بعد ذلك فغير محدود، وهو عندهم هدية يجازون عليها»[1].

وأضاف المقريزيّ القضية التي ذكر المسعوديّ أنها أثيرت عند زيارة الخليفة المأمون لمصر، والتي ذكرناها سابقًا. وهي الشكوى التي تقدم بها ملك النوبة من أن بعض المسلمين اشتروا أراضي من رعاياه المجاورين لأرض المسلمين، وأن ذلك غير جائز، لأن الملك يعتبر أن كل الأراضي في مملكته ملكه هو ولا يحق لرعاياه التصرف فيها، ورأينا أن المحكمة قضت بصحة بيعهم للأراضي. وذكر المقريزيّ هنا أن الأمير طلب إرجاع تلك الأراضي إلا أن الخليفة لم يجب طلبه. كما رفض الخليفة طلب الأمير إزالة المسلحة المعروفة بالقصر عن موضعها، إلى الحدّ الذي بينهم وبين المسلمين، لأنّ المسلحة على أرضهم.

ويلاحظ في نصّ المقريزيّ على موافقة المعتصم أنه قال: «وأجرى الحبوب والثياب التي تقدم ذكرها». وقوله «التي تقدم ذكرها» راجع إلى التفاصيل التي رواها أبو البحتريّ، والتي كانت موجودة في ديوان مصر عام 211 هـ والتي جاء فيها أن عدد السبي الذي يدفعه النوبة 400 رأس. وقد يكون هذا الرقم زائدًا على ما اتفق عليه الطرفان في صلح عبد الله بن سعد، لأنه من بين الأرقام التي وردت 300 و360 رأس. فهل هذا ما وجده المعتصم «أكثر من البقط»؟

كما يلاحظ أن الخمر لا زالت تذكر في مراجعات شروط الاتفاقيات، ولم يتضح القرار المتخذ بخصوصها. فقد استنكرها الخليفة المعتصم، ولكنها لا زالت تقدم مع بقية مواد الطعام الأخرى التي أقرها، وهذا يدعو إلى الشك في تفاصيل الاتفاق المنقول عنه. ويلاحظ أيضًا أن المعتصم جعل دفع السبي مرة كل ثلاث سنوات. ولم ترد الإشارة إلى ماتم الاتفاق عليه في عصر المهديّ. هل جدد المعتصم اتفاق المهديّ السابق؟ أم أن الاتفاق في الأساس هو اتفاق المعتصم، ولكن حدث خلط بين الرواة ونقلة الأخبار، فأسند بعضهم هذا التعديل للمهديّ؟ أم أن العكس هو الصحيح؟

والملاحظة الأكثر أهمية هي أن المقريزيّ وضح أن المعتصم «كتب لهم كتابًا

1 المقريزيّ، **المواعظ والاعتبار** في مسعد ص 305. والملحق رقم 1 نص 12-8.

بذلك بقي في يد النوبة» فأين ذلك الكتاب؟ وما هي محتوياته؟ كل نصوص الاتفاقيات الواردة في المصادر لا تورد نصوصًا مسنودةً إلى المعتصم. فنصوص الاتفاقيات – كما في الملحق رقم 1 في آخر الفصل الرابع) إما وردت مسنودة إلى عبد الله بن سعد، مثل: نصوص 1-4 و2-1 و2-2 و2-3 و4-1 و5-1 و7-1 و11-1، وإما وردت دون إسنادها، كأن ترد «الصلح مع النوبة، أو الذي صولح عليه النوبة» كما في باقي النصوص.

وأضاف المقريزيّ أن الخليفة أمر أيضًا بـ»ثياب لرسله غير محدودة عند وصول البقط إلى مصر، ولهم حملان وخلع على المتولي القبض البقط، وعليهم رسوم معلومة لقابض البقط والمتصرّفين معه، وما يهدى إليهم بعد ذلك فغير محدود، وهو عندهم هدية يجازون عليها».

ويلاحظ أن ما قُدِّم لابن ملك مقُرّة من هدايا الثياب، وما تقرر أن يعطى لرسله، يشبه إلى حد بعيد ما ورد في النص الذي رواه البحتري (نص 8-4)، والذي جاءت فيه تفاصيل ما يدفعه المسلمون من أصناف الثياب عند استلام البقط. وقد ورد أنه توجد نسخة من هذا النص في الديوان بمصر. فنحن إذًا أمام عدد من النصوص بلغت - على الأقل – حتى بداية القرن الثالث الهجريّ (9 م) أربعة نصوص مختلفة عن بعضها بعضًا (ملحق رقم 1 آخر الفصل الرابع)، هي:

1. نص عام 31 هـ والذي ورد فيه السبي مقابل الطعام فقط مثل نصوص (أرقام 1-4 و2-1 و3-2 و2-4).
2. نص (11- 2) المقريزي المسنود لعبد الله بن سعد عام 31 هـ والذي لم يرد فيه ما يدفعه المسلمون من طعام.
3. النص (11-5) الذي ورد فيه ذكر الخمر والذي ورد أنه رآه والي مصر عبد العزيز بن مروان (65 – 85 هـ) ورآه والي مصر عبد الله بن طاهر عام 211هـ
4. النص (2-5) المسنود إلى تعديل الخليفة المهديّ في منتصف القرن الثاني الهجريّ، والذي وردت فيه الزرافة، وتعديل مواعيد الدفع إلى مرة كل ثلاث سنوات. هذا إذا لم نعتبر تعدِيل الخليفة المعتصم تعديلًا خامسًا.

وهكذا فإنّ كل النصوص الواردة عن اتفاقيات المسلمين مع الممالك المسيحيّة في السودان تحتاج إلى المراجعة، حتى النصوص التى نسبت إلى الرواة المبكرين. ولا ينبغي علينا التعامل مع هذه النصوص والاستشهاد بها مفترضين صحتها، أو صحة كل ما جاء فيها، كما نفعل مع نص «معاهدة البقط» المشهور الذي ورد عند المقريزيّ. وأكرر مرة أخرى ومرات، أن المقريزيّ نفسه ذكر العديد من النصوص والتي أسند بعضها مباشرة إلى عبد الله بن سعد، غير أننا نتجاهلها كليّة ونأخذ بما جاء في نص واحد بدون إسناد، ونفسر به كل أحداث تاريخنا الإسلامي وواقعنا الحالي المضطرب اضطراب تفسيرنا لأحداث ذلك التاريخ. وقد ترتب على هذا المسلك أخطاء كثيرة أصبحت جزءًا من المسلمات في تاريخنا الحديث.

وذكر المقريزي: «لم يزل الرسم جاريًا بدفع البقط على هذا التقرير، ويدفع المسلمون إليهم ما أجراه المعتصم، إلى أن قدمت الدولة الفاطميّة إلى مصر كما ذكر مؤرخ النوبة»[1] وقصد بمؤرخ النوبة ابن سليم الأسواني. وهكذا فنحن أمام نص وتعديل جديدين في عصر الخليفة المعتصم.

1 نفس المكان السابق.

الاتفاقيّات بين عامي 324 - 650 هـ / 935 - 1252 م

تتبعنا في الفصل الثاني تطور العلاقات بين مملكة مقُرّة والمسلمين في مصر، ويلاحظ أن العلاقات كانت متوترة بين الجانبين في الفترة التي خضعت فيها مصر لحكم الأُسر الاخشيدية والفاطمية والأيوبية بين عامي 324 - 650 هـ/ 935 – 1252م. ولم يرد في المصادر العربية ما يوضح كيف كانت العلاقات بين مملكة مقُرّة والأسرة الطولونيّة التي حكمت مصر في الفترة بين عامي 254 – 293 / 868 – 905 م. ولكن شهدت فترة حكم: الإخشيديّين، والفاطميّين، والأيوبيّين، توترًا أدى إلى وقوع سبع حروب بين الجانبين. (انظر جدول رقم 3).

ولا تتوافر في المصادر العربيّة معلومات عن نتائج تلك الحروب وتأثيرها على الاتفاقيات التي وقعت بين دولة مقُرّة والمسلمين. ومن الممكن اعتبار أن حملة الإخشيديّين عام 302 هـ/ 914 م لم تعدل في بنود الاتفاق الأخير، الذي عدل في أيام الخليفة العباسيّ المعتصم (اتفاق رقم 6). ولم تتعرض المصادر عند إشارتها لوصول رسول ملك مقُرّة إلى قائد حملة الإخشيديّين إلى اتفاق بين الطرفين، ولم تشر إليه أيضًا عندما تناولت نتائج مبعوث قائد الحملة إلى مملكة مقُرّة، كما تناولنا ذلك في الفصل الثالث.

وعندما احتلت الدولة الفاطميّة مصر عام 362 هـ/ 972 م بعثت رسولًا إلى مملكة مقُرّة. وأورد المقريزيّ بعض تفاصيل تلك الزيارة، ووضح سببها، فذكر أن جوهر الصقلّي قائد حملة الفاطميّين التي احتلت مصر، بعث ابن سُليم الأسواني إلى جورج الثاني أو قيرقي كما تكتبه المصادر العربية ملك مقُرّة (359 – 339 هـ/ 969 – 1002 م) يعرض عليه الإسلام ويطلب منه دفع البقط.

وذهب ابن سُليم إلى دنقلة وقابل ملكها. وقد اجتهد ابن سليم في محادثاته مع ملك مقُرّة في توضيح قوة المسلمين، وتناقشا في الديانتين المسيحيّة والإسلام. ولكن لم يتضمن ما نقله المقريزيّ عن ابن سليم موضوع البقط، الذي كان أحد أسباب البعثة كما ذكر المقريزيّ في كتابه المقفى.[1] ولم أجد فيما نقله المقريزيّ ما يشير إلى أن ملك مقُرّة وافق على دفع البقط كما ورد في بعض المراجع.

ويبدو معقولًا أن تكون المحادثات بين ابن سليم والمقُرّيّين قد تناولت موضوع البقط، لكن لم يتطرق إليه المقريزيّ. وربما حدث تعديل للاتفاق الذي تم تعديله في عصر الخليفة العباسيّ المعتصم (الاتفاق رقم 7)، أو الذي ربما كان قد تم في عصر حكم الأسرة الإخشيديّة لمصر. لكن ليس هناك ما يساعد على معرفة ما تم من اتفاقيات بعد الحروب الكثيرة التي وقعت في فترة حكم الإخشيديّين والفاطميّين والأيوبيّين.

ورغم أن الفاطميّين شنوا حربًا على مملكة مقُرّة عام 459 هـ/ 1066م، وأغارت مملكة مقُرّة على أسوان في عصر الأيوبيّين عام 568 هـ/ 1172م، وأرسل الأيوبيّون حملة في نفس العام، توغلت حتى قلعة إبريم، إلا أن المصادر لم تتطرق إلى ما تم بخصوص الاتفاقيات بين الطرفين. وبما أنّنا لا نملك ما يوضح ما قد يكون حدث لتلك الاتفاقيّات، فليس أمامنا إلا الانتقال من عصر الخليفة العباسيّ المعتصم في القرن الثالث الهجري (9 م) إلى عصر المماليك في القرن الرابع الهجريّ (10 م). انظر جدول رقم 9.

ربما أشار ذلك إلى اضطراب المعلومات في المصادر العربيّة عن أخبار النوبة. فالمؤلفون جمعوا مادتهم من رواة أو من الروايات الشفاهيّة المتداولة، ولم يرجعوا إلى معلومات مدونة أو نصوص معاهدات مكتوبة، ولذلك ينبغي إخضاع ما يرد في تلك المصادر لميزان النقد التاريخيّ حتى نتمكن من الحكم على مدى مصداقيتها.

ذكر المقريزيّ أن النوبة ربما عجزت عن دفع البقط في أوانه، الأمر الذي يؤدي إلى عدم إخراج الجهاز الذي اتفق المسلمون على دفعه للنوبة، ويؤدي إلى شن المسلمون

1 في مسعد، المكتبة السودانية ص 219 – 220.

الغارات عليهم من أراضي المسلمين المجاورة لهم.[1] ويتضح مما ذكره المقريزيّ أن عدم انتظام مملكة مقُرّة في دفع البقط كان يؤدي إلى شن الغارات عليهم! أي أن ذلك كان من بين الأسباب الرئيسيّة التي تؤدي إلى سوء العلاقات بين الجانبين.

ولا يبدو لي ذلك محتملًا لعدة أسباب:

أولاً: لأن البقط عدد قليل من الرقيق – 365 - تدفعه مملكة مقُرّة إلى المسلمين مرة كل سنة، ويبدو هذا الرقم متواضعًا جدًا ولا يرقى إلى إشعال الحرب بين الطرفين، إذا ما قورن بآلاف الرقيق الذين يتحصل عليهم المسلمون في مصر، من: حوض البحر المتوسط، وشرق أوروبا، ووسط آسيا.

ثانياً: كان المسلمون – وفقًا لبنود الاتفاق يدفعون ثمن هذا الرقيق، أي أنهم يقومون بشرائه من النوبة، حتى أن هذه القضية أثارت مسألة فقهيّة اختلف فيها فقهاء مصر، مثل الليث بن سعد مع الإمام مالك بن أنس، فقد ذكر المقريزيّ أن الليث بن سعد قال: «نحن أعرف بأرض النوبة من الإمام مالك بن أنس، إنما صولحوا على ألا تغزوهم، ولا تمنع منهم عدوًّا فما استرقه متملكهم، أو غزا بعضهم بعضًا، فشراؤه جائز، وما استرقه بغاة المسلمين وسرّاقهم، فغير جائز»[2]

ثالثًا: كما ذكر المقريزيّ فإن مملكة مقُرّة عندما لا تلتزم بدفع الرقيق في وقته، لا يقدم المسلمون ما التزموا بتقديمه مقابل الرقيق، أي أن المعاملة بالمثل، فهل يؤدي ذلك إلى الحرب بين الطرفين؟.

لكّل ذلك فإنني أرى أننا نهتمّ بأمر البقط ونركز عليه أكثر مما يجب، وما هو إلا اتفاق يشتري بموجبه المسلمون رقيقًا من مملكة مقُرّة، فإذا لم يقدم المسلمون الثمن لا يقدم المقُرّيون الرقيق.

---

1 المقريزي، **المواعظ والاعتبار** في مسعد، المكتبة السودانية ص 305.

2 نفس المكان السابق.

الاتفاقيات في عصر المماليك

الاتفاق الثامن

قامت دولة المماليك في مصر عام 1250م، وبعد عقدين من قيام دولتهم، واستقرار أوضاعهم في مصر والشام، اتجهوا نحو السودان لأسباب أمنيّة واقتصاديّة. وفي الفترة الواقعة بين عامي 674 و716 هـ (1275-1316م) شن المماليك ست حروب على مملكة مقُرّة، انتهت عام 1317 بتنصيب أول ملك مسلم على عرش المملكة، وقد تعرضنا لتفاصيل ذلك في الفصل الثالث من هذا الكتاب. أرسل المماليك أول حملاتهم نحو مملكة مقُرّة عام 674 ه/1275م انتصرت على الجيش المقُرّيّ ودخلت مدينة دنقلة، فكانت أول حملة إسلاميّة تدخل مدينة دنقلة. ووقع ملك مقُرّة معاهدة مع المماليك تفاصيلها كالآتي:

«تقرر على الملك قطيعة، وهي: في كل سنة فيلة ثلاثة، وزرافات ثلاث، وفهود إناث خمس، وصهب جياد مائة، وأبقار جياد منتخبة مائة. وقرر أن تكون البلاد مشاطرة، نصفها للسلطان ونصفها لعمارة البلاد وحفظها، وأن تكون بلاد العلى وبلاد الجبل للسلطان، وهي قدر ربع بلاد النوبة لقربها من أسوان، وأن يحمل القطن والتمر مع الحقوق الجاري بها العادة من القديم. ثم عرض عليهم: الإسلام، أو الجزية، أو القتل، فاختاروا الجزية، وأن يقوم كل منهم بدينار عينًا في كل سنة. وعملت نسخة يمين بهذه الشروط، فحلف عليها مشكد وجماعة منهم، وعملت نسخة، للرعيّة بأنهم يطيعون نائب السلطان ما دام طائعًا، ويقومون بدينار عن كل بالغ.»[1]

---

1 ابن أبي الفضائل، **كتاب النهج السديد والدر الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد**، في مصطفى محمد مسعد، **المكتبة السودانية** ص 262. المقريزي، **كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك**، في مسعد، **المكتبة السودانية** ص 332.

لم تستقر الأوضاع في مملكة مقُرّة بعد حملة عام 674 ه، وقتل الملك الذي خضع للمماليك، وظل الصراع دائرًا بين الجانبين، فقد خاض الجانبان خمسة حروب، انهت بجملة عام 713 ه التي انتهت التي نصبت عبد الله برشمبو أول ملك مسلم على عرش مملكة مقُرّة، كما فصلنا تلك الأحداث في الفصل الثالث من هذا الكتاب. ولم تتناول المصادر تفاصيل الاتفاقيات التي أعقبت تلك الحروب، واكتفت بأن تقرر على ملك مقُرّة دفع القطيعة يحملها إلى الأبواب السلطانية في كل سنة.[1]

جدول رقم 9 الاتفاقيات بين مملكتي مريس ومقُرّة وبين المسلمين بين القرنين 7 – 13 م

رقم الاتفاق	زمن الاتفاق	ملاحظات
الأول	651 م	اتفاق عبد الله بن سعد
التعديل أو الاتفاق الثاني	قبل عام 684 م	الاتفاق الذي اعترض عليه والى مصر عبد العزيز بن مروان
التعديل أو الاتفاق الثالث	723 – 742 م	في عصر الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك
-------	749م	غزو ملك مقُرّة كرياكوس مصر، لم تتناول المصادر اتفاق أو تعديل بعد هذه الحرب
التعديل أو الاتفاق الرابع	775 – 785	في عصر الخليفة العباسي المهديّ
التعديل أو الاتفاق الخامس	826 م	في عصر والي مصر عبد الله بن طاهر
التعديل أو الاتفاق السادس	833 – 845 م	في عصر الخليفة العباسيّ المعتصم
التعديل أو الاتفاق السابع	بين 845 -1252	بين عصر المعتصم وقيام دولة المماليك
الاتفاق الثامن	1275	بعد حملة المماليك الأولى على مملكة مقُرّة

1 ابن أبي الفضائل، **كتاب النهج السديد**، في مسعد المكتبة السودانية ص 270. النويري، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، في مسعد المكتبة السودانية ص 224. المقريزي، **كتاب السلوك**، في مسعد **المكتبة السودانية** ص 334.

<table>
<tr><td>الاتفاق التاسع</td><td>1287</td><td>بعد حملة المماليك الثانية على مملكة مقُرّة</td></tr>
<tr><td colspan="3">- اتفاق البقط المشهور عام 31 ه، عبارة عن مجموعة اتفاقيات وُقِّعت مع مملكتي مريس ومقرة بين عامي 651 و1287 م</td></tr>
</table>

١

ملاحظات
على نص المقريزي المشهور عن البقط

معاهدة البقط كما رواه المقريزي (نصوص 1-1 و1-2)[1]

يلاحظ على النصوص التي وردت عن البقط تعدّدها، واختلاف محتوياتها، وأن كل تلك النصوص لم ترد في صورتها الكاملة، كما جرت عليه عادة نصوص معاهدات الفتوح في عصرها المبكر، مثل الصلح بين عمرو بن العاص وأهل مصر،[2] والنص الوحيد الذي ورد كاملًا هو هذا النص.

وهناك الكثير من الملاحظات على هذا النص نتناول فيما يلي:

1 -الشكل العام للنص ومحتواه بتفاصيله الكثيرة يختلف عن طبيعة نصوص اتفاقيات المسلمين المبكرة مع المناطق المفتوحة. فإذا نظرنا إلى اتفاق: خالد بن الوليد مع أهل دمشق، أو اتفاق أبو عبيدة مع أهل بعلبك في الشام، أو اتفاق عياض بن غنم مع أسقف الرها وأهلها[3]، لاحظنا أنها قصيرة جدًّا، وأن محتوياتها تنحصر فقط في الأمور المبكرة، المتعلقة بوضع أهل البلد من حيث: الجزية، والأمان لأنفسهم وممتلكاتهم، وحرية الإقامة أو الخروج، ومساعدة المسلمين على أعدائهم.

وجاء طول ثلاثة من تلك النصوص الأربعة (أرقام ب-د) أقل من ثلاثة أسطر. ويعتبر نص اتفاق المسلمين مع أهل مصر (نص رقم أ) أطولها، لأنه عالج أمورًا تتعلق بأهل مصر، والروم، والنوبة. أما الصلح في نص المقريزيّ هذا فقد جاء في سبعة عشر

---

1 ملحق رقم 1 في نهاية هذا الفصل

2 ملحق رقم 2 نص أ في نهاية هذا الفصل

3 ملحق رقم 4 نصوص: ب، ج، د، هـ

سطرًا، تناولت موضوعات لا ينتظر حدوثها إبان السنوات الأولى من الفتح. وهو بهذا لا يشبه نصوص معاهدات المسلمين المبكرة. والنصوص التي تشبه اتفاقيات المسلمين المبكرة هي التي أتت عن طريق رواة أخبار النوبة الثقات، والتي تناولت فقط وقف القتال وتبادل الرقيق بالطعام، كما شرحنا ذلك في القسم الأول من بنود الاتفاقيات في الفصل الرابع.

2 -ويلاحظ على هذا النص (فقرة 1-1) أنه استخدم كلمة البقط، وهي في أساس استخدامها في العصر البيزنطي تدل على معنى الالتزام المتبادل بين الطرفين والمصاحب بعمليات الدفع.[1] ونص الاتفاق الذي أمامنا لا يتضمن البند الذي التزم المسلمون فيه بدفع المقابل للنوبة، وهو البند الذي اتفقت عليه كل النصوص المبكرة المسنودة إلى الروايات الموثوق بها، كما هو واضح في الجدول رقم 2.

وقد وردت كلمة البقط في المصادر العربية – كما أشرنا سابقًا - مرتبطة بالسبي فقط: عند المسعوديّ والمقريزيّ. وقد أشار أبو صالح الأرمني إلى استخدام قريب من هذا حيث ذكر: «يطلب منه (أي ملك النوبة) البقط من الرقيق لأربعة عشر عامًا»[2]

كما أن العرب لم يستخدموا لفظ البقط للدلالة على اتفاق المسلمين والنوبة عام 31هـ/ 652م فقط، بل استخدم أيضا ليدل على اتفاق «البجة والمسلمين». ففي عام 241هـ/855م حينما هزم المسلمون البجة صالحوهم – كما أشار ابن سليم الأسواني- «على أداء الأتاوة والبقط».[3] وإذا راجعنا اتفاقيات البجة والنوبة مع المسلمين وجدناها تحت نعوت مختلفة فأحيانًا «بقط» وأحيانًا «إتاوة» كما ذكر، وأحيانًا «خراج» كما وسمت اتفاقيات البجة، وأحيانًا أخرى «جزية» كما عبر ابن خلدون عن اتفاق النوبة وعبد الله بن سعد.[4]

---

1 Yousef Fadl، p 18.

2 أبو صالح الأرمني، **تاريخ الشيخ أبو صالح الأرمني** في مسعد ص 113.

3 المسعودي، **مروج الذهب**، ج 2 ص 21.

4 انظر ابن سليم الأسواني، **كتاب أخبار النوبة** في مسعد، **المكتبة السودانية** ص 110 وابن الأثير، **الكامل في**=

ويلاحظ أن كل النصوص التي وردت تحت اسم البقط تضمنت الرقيق فقط، أي ما التزم النوبة بدفعه ولم تتضمن المقابل من الطعام وغيره الذي التزم المسلمون بدفعه. وهذا يعني أن النصوص التي وردت تحت اسم البقط بما فيها نص المقريزي هذا ترجع إلى وقت متأخر، رفض فيه المسلمون الالتزام بدفع المقابل، وتعللوا بأن اتفاق عبد الله بن سعد عام 31 هـ لم يتضمن أي مقابل. فقد ذكر ابن عبد الحكم:

«وزعم بعض المشائخ أنه لا سنة للنوبة على المسلمين، وأنّهم أول عام بعثوا بالبقط أهدوا لعمرو بن العاص أربعين رأساً فكره أن يقبل منهم، فرد ذلك على عظيم من عظماء القبط يقال له نستقوس، وهو القيم لهم فيها، فباع ذلك واشترى لهم جهازًا. فاحتجوا بذلك أن عمرو بعث إليهم القمح والخيل، وذلك أنهم زُجروا عن القمح والخيل فكشفوا ذلك في الزمان الأول فأصيبوا. هذه قصتهم.»[1]

فكلام ابن عبد الحكم يفهم منه أنه لاحق للنوبة (لا سُنة لهم) وأنهم حاولوا الرجوع بالاستشهاد بما كان عليه الحال في الزمان الأول في عصر عمرو بن العاص، إلا أنهم لم يُفلحوا. وأول ما يلاحظ على هذا النص أنه يتعارض بوضوح مع ما ذكره ابن عبد الحكم نفسه، والبلاذريّ، والطبريّ، وابن الأثير، والنويريّ، وابن الفرات، والمقريزيّ، من الروايات الموثقة، التي قررت أن صلح المسلمين الأول تضمن تبادل السبي بالطعام، وقد ناقشنا ذلك باستفاضة في صدر هذا الفصل ووضحناه في الجدول رقم 6.

ولذلك فإن هذه الرواية توضح فقط كيف أن المسلمين بدأوا يبحثون عن ذرائع يبررون بها عدم التزامهم بتقديم المقابل للرقيق. وقد وضحت النصوص بالتفاصيل ما كان يدفعه المسلمون للمقُرّيّين، ولم يرد في التعديلات التي أجريت على الاتفاقيات أو في الاتفاقيات الجديدة ما يوضح نقض ذلك الالتزام، والشيء الوحيد الذي أبدى المسلمون التحفظ عليه هو الخمر التي كان يدفعها المسلمون، ورغم استنكار بعض قادة المسلمين، إلا أنها كانت دائمة الورود فيما كان يقدمه المسلمون من مواد. وذكر

= **التاريخ** في مسعد، ص 171 وابن خلدون، **العبر** في مسعد ص 279.

1 ابن عبد الحكم، **فتوح مصر** في مسعد، ص 9 – 10.

المقريزيّ أن ما تم الاتفاق عليه من تبادل الرقيق بالطعام والثياب وغيرها كان معمولًا به حتى عصر الدولة الفاطميّة 362– 567 هـ/ 972–1171 م

فقد ذكر المقريزيّ: ونظر المعتصم إلى ما كان يدفعه المسلمون، فوجده أكثر من البقط، وأنكر عطية الخمر، وأجرى الحبوب والثياب التي تقدّم ذكرها... ولم يزل الرسم جاريًا بدفع البقط على هذا التقرير، ويدفع إليهم ما أجراه المعتصم إلى أن قدمت الدولة الفاطمية إلى مصر، ذكر ذلك مؤرخ النوبة.»[1]

ويدل كل ذلك أن نص المقريزيّ هذا، والذي لا يتضمن الطعام وغيره مما يقدم مقابل الرقيق، يرجع إلى عصر الفاطميّين وهو الراجح إو إلى زمن بعدهم.

3 -جعلت الفقرة 2-1 اتفاقية البقط في إمارة عمرو بن العاص، بينما اتفقت روايات المصادر الأخرى مثل ابن عبد الحكم، والطبريّ عن ابن أبي حبيب، والبلاذريّ عن أبي البحتريّ، ورواه عنه المسعوديّ[2]، وابن الأثير وياقوت بدون إسناد، أن الاتفاق تم في إمارة عبد الله بن سعد.

4 -تتحدث مقدمة هذه الرواية 2-1 عن توغل جيوش المسلمين في بلاد النوبة حتى دنقلة، وعن حصار المدينة وفتحها، وهي الموضوعات التي لم ترد في بنود المجموعة الأولى من الاتفاقيات، وهي الأقرب إلى الصحة. وإلى جانب ذلك فإن جيوش المسلمين لو توغلت داخل حدود النوبة حتى دنقلة وتم فتحها لتواتر مثل هذا الخبر المهم على ألسنة الرواة، ولما توارى لمدة ثمانية قرون، ليسجله المقريزيّ بدون إسناد.

ويبدو معقولاً جدًّا أن المسلمين لم يصلوا إلى مدينة دنقلة إلا في عصر المماليك، وهو الوقت الذي نقلت فيه كتب التراث العربي ذلك الحدث. أما قبل ذلك فإنّ المسلمين لم تكن لديهم حتى المعلومات الدقيقة عن مدينة دنقلة وبلاد النوبة الداخليّة، وذلك بسبب الحجر الذي فرضه ملوك دنقلة على الأجانب، ومنعهم منطقة

1 المقريزي، **المواعظ والاعتبار** في مسعد ص 306، وملحق رقم 12 فقرة رقم 6 في آخر الفصل الرابع.
2 نفس المكان السابق

الشلال الثاني جنوبًا إلا بإذن الملك، كما ذكر ابن سليم الأسواني.[1] ويبدو معقولًا أن ابن سليم الأسواني (ت 386هـ/ 996م) كان من اوائل المسلمين الذين دخلوا مدينة دنقلة، وسجل معلومات مفصلة عنها وعن منطقة النوبة.

وفي القرن 6هـ/ 12م أي بعد قرنين من عهد ابن سليم أورد أبو مسعود – الذي ذكر أنه زار دنقلة حوالي عام 568هـ/ 1172م- معلومات غريبة عن مدينة دنقلة وملكها، حيث قال:» خرج علينا [يقصد الملك] يومًا وهو عريان... وأمّا دنقلة فليس فيها عمارة إلا دار الملك فقط، وباقيها أخصاص»[2] ويتناقض هذا الوصف مع ما سجله أبو صالح الأرمني (ت 597هـ/ 1200م) بعد ثلاثة عقود فقط من زيارة أبي مسعود المزعومة عن مدينة دنقلة. فقد ذكر أنها «مدينة عظيمة، بها كنائس كثيرة وآدر كبار وشوارع متسعة، ودار الملك شاهقة البناء بقباب عدة مبنية بالطوب الأحمر تحاكي أبنية العراق»[3].

وإلى جانب كل ذلك فإن المصادر العربية تحدثت عن الحروب بين النوبة والمسلمين ما بين القرنين السابع والرابع عشر الميلاديّين، ولم يذكر أيّ منها الهجوم على دنقلة أو سقوطها، وكان كثير من أولئك المؤرخين يعملون في ديوان الإنشاء، حيث تحفظ وثائق الدولة الرسميّة، وتولى بعضهم نظارته، كما تولوا أرفع الوظائف في دولة المماليك، أمثال ابن عبد الظاهر، وبيبرس الدوار، والنويريّ، وابن فضل الله العمريّ، لم يوردوا فيما دونوه من أخبار مملكتي مريس ومقرة هذا النص.

كيف اختفى هذا النص من أعين كل أولئك المؤلفين ووجده المقريزيّ بعد سبعة قرون من كتابته؟ وأين وجده؟ ينبغي علينا طرح مثل هذه الأسئلة ونحن نتعامل مع هذا النص الذي لا يقف أي بند فيه أمام أبسط قواعد النقد. ورغم كل ذلك ومما يثير الأسى في النفس أننا بنينا تفسير ومسيرة تاريخنا عبر القرون استنادًا على هذا النص.

---

1 ابن سليم، المصدر السابق ص 93.

2 أبو شامة، **كتاب الروضتين في أخبار الدولتين** في مسعد ص 180.

3 أبو صالح الأرمني، المصدر السابق ص 139.

5 -جاء في الفقرة رقم 2-1-i: «عهد من الأمير عبد الله بن سعد» ويتعارض هذا مع ما ذكره الرواة المبكرون أمثال ابن أبي حبيب (النصين 2-3 و2-5) والتي جاء فيها: «ليس بيننا وبين الأساود عهد ولا ميثاق»، و«ليس بينهم [النوبة] وبين أهل مصر عهد ولا ميثاق» (جدول رقم 1) ونقلت المصادر العربيّة مثل مؤلفات ابن عبد الحكم والبلاذري وياقوت الحموي –هذه الرواية.

6 -كما جاء في الفقرة 2-1-i لقب حاكم النوبة «عظيم النوبة». ولم يستخدم هذا اللقب كثيرًا في المصادر العربيّة، فقد ذكر ابن سليم الأسواني «ولهذه الناحية والٍ من قبل عظيم النوبة يعرف بصاحب الجبل»، بينما استخدم ابن عبد الحكم هذا اللقب لأحد زعماء القبط «عظيم من عظماء القبط»[1] بأسوان.

وقد أشار John the Deacon الذي كتب عام 700م (81هـ) تقريبًا، أن الملك النوبي Cyracus تلقب بالملك العظيم، واللقب المستخدم في المصادر العربيّة لحكام النوبة هو «ملك» ويستخدم لملك مريس، ولملك مقُرّة والنوبة بعد اتحاد المملكتين[2]. كما استخدم أيضًا لقب كابيل أو كابل، فقد أورد ياقوت: «وكتاباته إلى عماله وغيرهم من كابيل ملك مقُرَّى ونوبة»[3].

فاللقب «عظيم» المستخدم في النص يمكن أن يطلق على الملوك أو على كبار الزعماء. ولذلك ليس من السهل تأكيد من هو المقصود بلقب «عظيم» في النص. هل قصد به ملك مريس، أم ملك مقُرّة ومريس؟ ويبدو محتملًا أنه قصد به ملك مقُرّة ومريس، أي بعد اتحاد المملكتين، لأن باقي الفقرة من نفس النص حددت أرض عظيم النوبة ما بين أسوان وعلوة. فالنص يرجع إلى عصر الدولة الفاطميّة أو بعدها.

7 - الفقرات رقم 2-1-ii و2-1-iv و2-1- v و 2-1-viii تتحدث عن أوضاع وعلاقات لا تعود إلى عصر عبد الله بن سعد، بل تعود إلى حقب لاحقة. فالفقرة رقم (2) تتحدث عن دخول من جاور «أهل صعيد مصر وغيرهم من المسلمين وأهل

1 ابن سليم الأسواني، المصدر السابق ص 93 وابن عبد الحكم، المصدر السابق ص 10.

2 فانتيني.

3 ياقوت الحموي، **معجم البلدان** في مسعد ص 166.

الذمة» إلى جانب المسلمين في هذا الحلف. فمن هم المسلمون وأهل الذمة المجاورون لمصر والنوبة في عام 31 هـ ودخلوا في صلحهم؟ فالمجاورون لمصر والنوبة في المنطقة الشرقيّة هم البجة الذين لم تبدأ علاقاتهم بالمسلمين في ذلك الوقت. فقد ذكر ابن عبد الحكم (مسعد ص 10) موقف عبد الله بن سعد منهم فقال:

«فسأل عنهم فأخبر بمكانهم، فهان عليه أمرهم، فنفذ وتركهم، فلم يكن لهم عقد ولا صلح، وأول من صالحهم عبد الله بن الحبحاب.» وصلح ابن الحبحاب هذا حدث في أول القرن الثاني الهجريّ، أي بعد نحو ثمانين سنة من عصر عبد الله بن سعد. وعلى ذلك فليس في البجة مسلمون ولا ذميّون عام 31 هـ لكي ينضموا إلى صلح عبد الله بن سعد.

وإذا ذهبنا إلى الجانب الآخر من جيران مصر والنوبة في الجهة الغربيّة، وجدنا سكان الواحات والصحراء الواقعة غربي مملكتي نوباديا ومقرة. وقد ذكرت المصادر أن جيوش المسلمين إبان عمليات الفتح الأولى اتجهت غربًا على ساحل البحر المتوسط نحو إقليمي برقة وطرابلس، فأرسل عمرو بن العاص عقبة بن نافع إلى مناطق الصحراء جنوب برقة، حتى وصل منطقة فزان الحاليّة في ليبيا. ولم يستقر الإسلام والمسلمون في ذلك الوقت في الصحارى القريبة من مملكتي نوباديا ومقرة. إذًا لا يوجد مسلمون وذميّون مجاورون للنوبة في عام 31 هـ.

ويظل السؤال قائمًا: من هم المسلمون والذميّون المجاورون للنوبة، والذين دخلوا في صلح عبد الله بن سعد؟ والإجابة المنطقيّة أن المقصود بهؤلاء المسلمين والذميّين إما البجة سكان المنطقة الشرقيّة للنوبة، أو سكان الصحراء غرب النوبة، أو هما معًا، ولكن في وقت لاحق لاتفاق ابن سعد عام 31 هـ، على الأقل بعد نهاية القرن الأول الهجريّ، حيث دخل المسلمون في علاقات مع البجة. وربما بعد ذلك عندما توثقت الصلات بين المسلمين والبجة، بعد دخول المسلمين مناطق التعدين منذ منتصف القرن الثالث الهجريّ. وفي نفس الوقت استقر المسلمون في مناطق فزان والواحات المصريّة، وواصلت المنطقة نشاطها التجاريّ السابق. وعلى ذلك فإنّ ما ورد في هذه الفقرة يعود إلى اتفاق تم بين المسلمين ومملكة مقُرّة بعد فترة طويلة، ربما بلغت

قرنين أو ثلاثة قرون بعد عصر عبد الله بن سعد؟.

والفقرة رقم iv ألزمت النوبة بتوفير السلامة والأمن على من دخل بلاد النوبة من «مسلم أو معاهد»، فمن هو المعاهد للمسلمين الذي ينبغي على النوبة المحافظة على سلامته في حالة دخوله بلادهم؟ فقد رأينا أن جيران مصر والنوبة من البجة والبربر لم يصلهم الإسلام بعد، ولم يدخلوا تحت مصطلح ذميّين، وكذلك ليسوا بمعاهدين، لأنه لم يتم اتصال المسلمين بهم في ذلك الوقت. فمن هو المقصود بالمعاهد؟ لا بد أن ذلك مقصود به من دخل في عهد المسلمين من البجة أو بربر الصحراء في أوقات لاحقة، وليس عام 31 هـ.

وطلبت الفقرة رقم v من النوبة رد من دخل بلادهم «مسلم محارب للمسلمين»، فأي مسلم محارب للمسلمين في جنوب مصر عام 31 هـ؟ لم يكن هناك مسلم محارب للمسلمين في المناطق المجاورة لحدود مصر الجنوبيّة مع السودان، لأن الإسلام لم يكن قد انتشر بعد في ذلك الوقت – عام 31 هـ- في تلك المناطق.

الاحتمال الوحيد إرجاع الإشارة إلى «المسلم المحارب للمسلمين» التي وردت في الاتفاق إلى سكان المناطق المجاورة لحدود مصر الجنوبيّة في فترة لاحقة لعام 31 هـ ربما عادت إلى الوقت الذي تفرقت فيه القبائل العربيّة في مصر، وبخاصة في صعيد مصر، بعد أن أوقف الخليفة المعتصم صرف أعطياتهم من الديوان في بداية القرن الثالث الهجريّ (9 م). فقد أوردت المصادر كثيرًا من الثورات التي قام بها الأقباط في مصر على الحكومة احتجاجًا على تقديرات الضرائب، وكان بعض العرب الذين استقروا مزارعين يشاركون في تلك الثروات.

وقد ترجع الإشارة إلى العرب الذين استقروا في مناطق التعدين، في المناطق الشماليّة لبلاد البجة منذ منتصف القرن الثالث الهجريّ (9 م). وقد تعود إلى العناصر العربية المعارضة لحكام مصر غير العرب، والذين بدأ حكمهم بالطولونيّين منذ منتصف القرن الثالث الهجريّ واستمر حتى عصر المماليك، باستثناء فترة حكم الأسرة الفاطميّة. وعلى كل حال فهذه الفقرة في النص يستحيل إرجاعها إلى

صلح عبد الله بن سعد عام 31 هـ.

ويوضح المسلمون للنوبة في الفقرة رقم viii أن ليس عليهم «دفع عدو عرض لكم»، فليس من المتوقع أن يطلب النوبة عام 31 هـ من المسلمين المساعدة على أعدائهم. يبدو واضحًا أن كل هذه الفقرات (iiوiv وv وviii) لا تنطبق على العلاقات بين النوبة والمسلمين ولمّا يمض على اتصالهم عقد واحد. مثل هذه العلاقات يمكن أن تصدق على الفترة اللاحقة للقرن الثالث الهجري (9م) عند استقرار المسلمين بجوار النوبة.

8- والفقرة رقم 2-1-vi تتحدث عن المسجد الذي بناه المسلمون بفناء المدينة، ولم تحدد الفقرة اسم المدينة، لكن جرت عادة المؤرخين بتعريفها بمدينة دنقلة. ويلاحظ أنه لا يوجد ذكر لأي مدينة في كل بنود هذه الاتفاقية، كما لم يرد أيضًا ذكر لأيّ مدينة في كل الاتفاقيات التي تعرضنا لها في المجموعتين الأولى والثانية في الفصل الرابع ما عدا الرواية – غير المسنودة - التي انفرد بذكرها المقريزيّ والتي تضمنت حصار وضرب «دمقلة». وهو على ما يبدو الدليل الوحيد الذي استند عليه المؤرخون في تعريفهم للمدينة التي وردت غير معرفة في نص الاتفاق.

وإذا افترضنا أن هذه الفقرة رقم vi لا ترجع إلى عام 31هـ/652م، فإنه من الصعب جدًا تعريف هذه المدينة بدنقلة، لأن جيش عبد الله بن سعد لم يصل إلى دنقلة. وإلى جانب ذلك فإنه لم يكن هناك مسجد في دنقلة حتى عام 365هـ/975م عندما زارها ابن سليم الأسوانيّ، وصلى عيد الأضحى مع بعض المسلمين «في ظاهر المدينة» كما عبر المقريزيّ.[1] كما ذكر أيضًا أن أبناء الكنز عندما تولوا عرش مملكة مقُرّة عام 723 هـ/ 1323 م بنوا مسجدًا يأوي إليه الغرباء، مما يوضح أنه حتى ذلك الوقت لم يكن بمدينة دنقلة مسجد.

فالمسجد المذكور في النص ربما يعود إلى اتفاق أبرم بين مملكة مقُرّة والشلال الثاني، بين الإخشيديّين أو الأيوبيّين، لأن كليهما توغل في أراضي مملكة مقُرّة حتى

---

1 المقريزي، كتاب المقفى في مسعد ص 371.

إبريم، فربما أسسوا مسجدًا في إبريم، خاصة وأن المسلمين كانوا قد استقروا منذ وقت مبكر في هذه المنطقة الواقعة شمال الثاني.

ثم إن كلمة دنقلة لم تستخدم في المصادر العربية للدلالة على المدينة فقط، بل ورد استخدامها خارج هذا المعنى. قال ابن عبد الحكم إن والد يزيد بن أبي حبيب «من سبي دنقلة».[1] فليس من الضروريّ أن تكون دنقلة هنا مقصودًا بها المدينة، ربما قصد من سبي النوبة. ولو اعتبرنا أن تعبير ابن عبد الحكم السابق تعبير مجازيّ، فإننا نقف عند نص آخر يتعلق ببيت شعر قيل في الحرب التي حدثت بين النوبة والإخشيديّين 346هـ/ 956م. والتي وصلت فيها جيوش الإخشيديّين إلى مدينة أبريم، حيث جاء النص:

ولما غزا كافور دنقلةً غدا　　بجيش كطول الأرض في مثله عرض[2]

«فدنقلة» هنا بلا شك لم يقصد بها مدينة دنقلة، لأن جيش الإخشيديّين لم يتعد مدينة إبريم. وبنفس هذا المعنى يمكن فهم بيت الشعر الذي ورد مقترنًا بحرب عبد الله بن سعد ورواه ابن عبد الحكم وهو:

لم تر عيني مثل يوم دِمقلة　　والخيل تعدو والرياح مُثقلة

فدنقلة هنا ليس من الضروري أنه تكون مقصودة بها المدينة، بل هي على القياس السابق قصد بها «النوبة».

ويؤيد هذا الرأي عدم تعرض المصادر العربيّة لأي غزو أو حصار أو سقوط مدينة – ما عدا نص المقريزيّ- قبل القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي). وأول حملة أوردت المصادر أخبارها، وتوغلت في أرض النوبة حتى مدين إبريم هي حملة كافور الإخشيديّ عام 345هـ/ 956 م، والثانية في عهد الأيوبيّين 568هـ/ 1172 م، ووصلت أيضًا إلى إبريم، حيث مكث جنود المسلمين عامين في المدينة. وكانت مدينة

---

1 ابن عبد الحكم، **فتوح مصر** في مسعد، **المكتبة السودانية** ص 8.

2 النويري، المصدر السابق ص 223.

إبريم في ذلك الوقت مدينة كبيرة ومحصنة[1].

ويلاحظ عدم إشارة المصادر العربية إلى أي اتفاق بين كافور أو الأيوبيّين وبين النوبة في الحربين السابقتين، وأغلب الظن أن نص المقريزيّ هذا تضمن بعض شروط النوبة مع كافور والأيوبيّين.

9 - في الفقرة رقم ix ورد لقب «إمام المسلمين»، ولقب الحكام السُّنيّين المتعارف عليه هو «الخليفة أو أمير المؤمنين» وليس لقب إمام المتعارف عليه لدى الشيعة. وربما كانت هذه الفقرة جزءًا من اتفاق تم بين الفاطميّين والنوبة، خاصة وأن ابن سليم الأسوانّي قد أشار إلى أن الصلح القديم مع النوبة كان معمولًا به إلى أن قدمت الدولة الفاطميّة إلى مصر[2]. غير أنّه لم يوضح ماذا حدث له بعد مجيء الفاطميّين.

10 - وأُلبس شكندة تاج الملك، وأقعد على سرير المملكة، بعدما حلف والتزم أن يحمل جميع ما لداود، ولكل من قتل وأسر من مال ودواب إلى السلطان مع البقط القديم، وهو أربعمائة رأس من الرقيق، في كل سنة وزرافة، من ذلك ما كان للخليفة ثلثمائة وستون رأسًا، ولنائبه بمصر أربعون رأسًا، على أن يطلق لهم إذا وصلوا بالبقط تامًا من القمح ألف أردب لمتملكهم، وثلثمائة أردب لرسله.

11 -ومن بين المآخذ الواضحة على معاهدة البقط هذه أنها لا تتضمن البديل الذي يدفعه المسلمون مقابل الطعام، والذي اتفق عليه المؤلفون بما فيهم المقريزيّ نفسه. (انظر جدول رقم 5) فوجود نص متكامل بهذه الصورة ولا يحتوي على ذكر ما يدفعه المسلمون مقابل الرقيق يعني أن هذا النص لا يرجع إلى عصر عبد الله بن سعد، لأنه يختلف عما تواترت عليه المصادر.

12 - ومن جانب آخر فقد أورد المقريزيّ ما يوضح أن المسلمين كانوا يدفعون الطعام مقابل الرقيق حتى بداية القرن الثامن الهجريّ (14م)، أي بعد أقل من قرن من عصر المقريزيّ. فقد وضح المقريزي أن المماليك فرضوا على ملك مقُرّة شكندة

1 نفس المكان السابق.

2 المقريزي، الخطط ص 306.

بعد حملة عام 704 هـ/ 1304 م كما جاء في تعبيره: «البقط القديم، وهو أربعمائة رأس من الرقيق، في كل سنة، وزرافة، من ذلك ما كان للخليفة ثلثمائة وستون رأسًا، ولنائبه بمصر أربعون رأسًا، على أن يطلق لهم إذا وصلوا بالبقط تامًّا من القمح ألف أردب لمتملكهم، وثلثمائة أردب لرسله.» فالبقط القديم هنا تضمن الطعام مقابل الرقيق.

وهكذا فإن نص البقط المشهور هذا والذي جاء بين أربعة وأربعين نصًّا، تناولت اتفاقيات المسلمين مع مملكتي مريس ومقرة (انظر جدول رقم 10) من غير الممكن – وفقًا للعديد من الأدلة – إرجاعه إلى عصر عبد الله بن سعد، ما عدا الفقرة رقم ii (ملحق رقم 2 في نهاية هذا الفصل) والتي تقرأ: «أنكم معشر النوبة آمنون بأمان الله وأمان رسوله محمد (ﷺ)، على أن لا نحاربكم ولا ننصب لكم حربًا ما أقمتم على الشرائط التي بيننا وبينكم.»

أما باقي نصوص هذه المعاهدة – كما اصطلح أن يطلق عليها - فيمكن إرجاع نصوصها إلى الفترة الواقعة بين القرنين الثالث والسابع الهجريّين (9 – 13 م). وهذا يؤيد القول بأنّ هذا الاتفاق المعروف بمعاهدة البقط هو عبارة عن مجموعة اتفاقيات تمت بين المسلمين والنوبة،[1] ثم جمعت هذا الاتفاقيات في الصورة التي دونها المقريزيّ.

جدول رقم 10: ما تضمنته نصوص الاتفاقيات حتى 1316 م

عدد النصوص	ما يتضمنه النص
24	وقف القتال مقابل الطعام
4	تناول الاتفاق وقف القتال فقط
4	تناول الاتفاق ما يُدفع تحت اسم البقط
4	تناول الاتفاق ما يُدفع تحت اسم السبي

1 Yousef Fadl, Ibid.24,28.

4	الجزية (في عصر المماليك)
4	أخرى[1]
44	المجموع الكُلّيّ لنصوص الاتفاقيات

وأخيرًا من هو عمرو بن شرحبيل الذي كتب صلح عبد الله بن سعد مع النوبة، بناءً على رواية المقريزيّ في نصه المثير للجدل عن البقط؟ أوردت المصادر ثلاثة أشخاص باسم عمرو بن شرحبيل، اثنان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والثالث تابعي. أولهما هو أبو ميسرة عمرو بن شرحبيل الهمدانيّ الكوفيّ توفى عام 63 هـ/682م، وكان محدثًا مشهورًا، روى عنه البخاري وغيره، وكان من أفضل أصحاب عبد الله بن مسعود. ترجم له: ابن سعد، والبخاريّ، وابن عبد البر، والعينيّ.[2] وقد جاءت ترجمته طويلة عند ابن سعد وغيره من المصدر، ولكن لم يذكر أي مصدر دخوله مصر.

والصحابي الآخر هو عمر بن شرحبيل، قال عنه ابن عبد البر «له صحبة، لا أقف على نسبه، وليس هو عمرو بن شرحبيل الهمدانيّ أبو ميسرة صاحب ابن مسعود.» والشخص الثالث: عمرو بن شرحبيل، ترجم له النوويّ، وابن حجر[3]، وذكرا أنه من التابعين. وقد أورد ابن سعد ترجمة لعمرو بن شرحبيل بن سعيد بن سعد بن عبادة الأنصاريّ الخزرجيّ ولم يذكر أنّه تابعيّ، ولكن من الواضح أنه غير الصحابة أعلاهم. ولم يرد أيضًا أنه دخل مصر.

وإذا استبعدنا عمرو بن شرحبيل التابعي، نقف أمام شخصين كلاهما صحابيّ،

1 نصوص تتناول تنظيم العلاقات وإنكار الخمر ومنع إرسال ما يدفعه المسلمون ونص اليمين التي حلفها الملك شكندة وقومه وما تضمن نص اليمين من شروط. يجد هذا النص ملحق رقم 14 في نهاية الفصل الرابع.

2 ابن سعد، **الطبقات** ج 6 ص 106 والبخاري، **التاريخ الكبير** ج 6 ص 442 وابن عبد البر، **الاستيعاب في معرفة الأصحاب** ج 1 ص 140 و366 والعيني ج5 ص 358. جميع هذه المصادر من موقع الوراق www.warraq.com

3 النووي، **تهذيب الأسماء** ج 3 ص 164 وابن حجر، **الاصابة في معرفة الصحابة** ج 3 ص 244.

أحدهما محدث مشهور وردت ترجمته في عدد من المصادر ولكنها لم تشر إلى مشاركته في فتح مصر. وأرى أن الجهاد في سبيل الله حدث يستحق التدوين، وقد أطنبت المصادر في تسجيله، فلماذا لم تذكر المصادر لعمرو بن شرحبيل المحدث المشهور دوره في الجهاد وفتح مصر، إذا كان هو الذي كتب صلح عبد الله بن سعد عام 31هـ؟ أعتقد أن كتاب التراجم لا يهملون مثل هذا الحدث، ولذلك أعتقد أن عمرو بن شرحبيل المحدث المشهور ليس هو الشخص الذي ورد اسمه في صلح عبد الله بن سعد.

والصحابي الآخر عمرو بن شرحبيل لم يترجم له غير ابن عبد البر، وذكر أنه لا يعرف نسبه، مما يوضح أنه – لو صح أنه غير المحدث المشهور – لم يكن شخصًا مشهورًا بحيث تتواتر سيرته. ولا أعتقد أن شخصًا يكون بجوار قائد الجيش وبمثابة كاتبه يكون شخصًا مغمورًا لا يعرف الرواة نسبه، ولا تورد المصادر اسمه ودوره في فتح مصر. فمن هو إذًا عمرو بن شرحبيل الذي انفرد المقريزيّ بدون إسناد بذكر اسمه في ذلك الصلح المشكوك في إسناده إلى عبد الله بن سعد؟

الملاحق

ملحق رقم 1

نماذج من نصوص معاهدات المسلمين

أ. معاهدة عمرو بن العاص مع أهل مصر

الطبري، **تاريخ الرسل والملوك** (مسعد ص 35)

«بسم الله الرحمن الرحيم. هذا ما أعطى عمرو بن العاص أهل مصر من الأمان على أنفسهم، وملّتهم، وأموالهم، وكنائسهم، وصلبهم، وبرّهم، وبحرهم؛ لا يدخل عليهم شيء من ذلك ولا ينقص، ولا يساكنهم النّوب. وعلى أهل مصر أن يعطوا الجزية إذا اجتمعوا على هذا الصّلح، وانتهت زيادة نهرهم خمسين ألف ألف، وعليهم ما جنى لصوتهم، فإن أبى أحد منهم أن يجيب رفع عنهم من الجزاء بقدرهم، وذمّتنا ممّن أبى بريئة، وإن نقص نهرهم من غايته إذا انتهى رفع عنهم بقدر ذلك، ومن دخل في صلحهم من الرّوم والنّوب فله مثل ما لهم، وعليه مثل ما عليهم، ومن أبى واختار الذّهاب فهو آمن حتى يبلغ مأمنه، أو يخرج من سلطاننا. عليهم ما عليهم أثلاثًا، في كلّ ثلث جباية ثلث ما عليهم، على ما في هذا الكتاب عهد الله وذمّته، وذمّة رسوله، وذمة الخليفة أمير المؤمنين، وذمم المؤمنين، وعلى النوبة الذين استجابوا أن يعينوا بكذا وكذا رأسًا، وكذا وكذا فرسًا، على ألاّ يغزوا ولا يمنعوا من تجارة صادرة ولا واردة. شهد الزبير وعبد الله ومحمد ابناه. وكتب وردان وحضر.»

ب. معاهدة خالد بن الوليد مع أهل دمشق

البلاذريّ، **فتوح البلدان** (مسعد ص 128)

« بسم الله الرحمن الرحيم.

هذا ما أعطى خالد بن الوليد أهل دمشق إذ دخلها: أعطاهم أمانًا على أنفسهم، وأموالهم، وكنائسهم، وسور مدينتهم، لا يهدم ولا يسكن شيء من دورهم. لهم بذلك عهد الله وذمة رسوله صلى الله عليه وسلم والخلفاء والمؤمنين، لا يعرض لهم إلا بخير إذا أعطوا الجزية.»

ج. معاهدة أبو عبيدة لأهل بعلبك

البلاذريّ، **فتوح البلدان** (مسعد ص 136)

« بسم الله الرحمن الرحيم.

هذا كتاب أمان لفلان بن فلان وأهل بعلبك: رومها، وفرسها، وعربها، على أنفسهم، وأموالهم، وكنائسهم، ودورهم، داخل المدينة وخارجها، وعلى أرحائهم، وللروم أن يرعوا سرحهم ما بينهم وبين خمسة عشر ميلًا، ولا ينزلوا قرية عامرة. فإذا مضى شهر ربيع وجمادى الأولى ساروا إلى حيث شاءوا. ومن أسلم منهم فله ما لنا وعليه ما علينا، ولتجارهم أن يسافروا إلى حيث أرادوا من البلاد التي صالحنا عليها، وعلى من أقام منهم الجزية والخراج. شهد الله، وكفى بالله شهيدا.»

د. معاهدة عياض بن غنم لأسقف الرها

البلاذريّ، **فتوح البلدان** (مسعد ص 178)

بسم الله الرحمن الرحيم.

«هذا كتاب من عياض بن غنم لأسقف الرها. إنكم إن فتحتم لي باب المدينة، على أن تؤدوا إليّ عن كل رجل دينارًا ومدّي قمح فأنتم آمنون على أنفسكم، وأموالكم، ومن تبعكم. وعليكم إرشاد الضال، وإصلاح الجسور، والطرق، ونصيحة المسلمين. شهد الله، وكفى بالله شهيدا»

هـ. معاهدة عياض بن غنم لأهل الرها

البلاذريّ، فتوح البلدان (مسعد ص 179)

«بسم الله الرحمن الرحيم.

هذا كتاب من عياض بن غنم ومن معه من المسلمين لأهل الرها. إني أمنتهم على دمائهم، وأموالهم، وذراريهم، ونسائهم، ومدينتهم، وطواحينهم، إذا أدوا الحق الذي عليهم، ولنا عليهم أن يصلحوا جسورنا ويهدوا ضالنا. شهد الله وملائكته والمسلمون.»

ملحق رقم 2

نص البقط عند المقريزيّ ت 845 هـ/ 1445[1]

1-1 **البقط**: ما يقبض من سبي النوبة في كل عام، ويحمل إلى مصر، ضريبة عليهم، فإن كانت هذه الكلمة عربيّة، فهي إمّا من قولهم في الأرض بقط من بقل وعشب، أي نبذ من مرعى، فيكون معناه على هذا، نبذة من المال. أو يكون من قولهم، إن في بني تميم بقطاً من ربيعة، أي فرقة أو قطعة، فيكون معناه على هذا، فرقة من المال، أو قطعة منه، ومنه بقط الأرض، فرقة منها، وبقط الشيء: فرقه.

والبقط: أن تعطي الحبة على الثلث أو الربع، والبقط أيضًا: ما سقط من التمر إذا قطع، فأخطأ المخرف، فيكون معناه على هذا بعض ما في أيدي النوبة، وكان يؤخذ منهم في قرية يقال لها: القصر، مسافتها من أسوان خمسة أميال فيما بين بلد بلاق وبلد النوبة، وكان القصر فرضة لقوص.

1-2 إن أول ما تقرر البقط على النوبة في إمارة عمرو بن العاص، لما بعث عبد الله بن أبي السرح وهو على إمارة مصر سنة 31هـ، وحصرهم بمدينة دمقلة، ورماهم بالمنجنيق، وخرب كنيستهم، فطلب ملكهم الصلح، ثم قرر الصلح على ثلاثمائة وستين رأسًا في كل سنة، ووعده عبد الله بحبوب يهديها إليه لما شكا له قلة الطعام في بلده، وكتب له عبد الله كتابًا هذا نصه[2]:

1. عهد من الأمير عبد الله بن سعد بن أبي السرح لعظيم النوبة ولجميع أهل مملكته، عهد عقده على الكبير وعلى الصغير من النوبة، من حد أرض أسوان

---

1 المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار. في مسعد، المكتبة السودانية ص 300 – 304 و308.

2 جعلنا بنود المعاهدة تحت أرقام لسهولة التعرف عليها، فهذه الأرقام لا توجدُ في أصل الوثيقة.

إلى حد أرض علوة.

2. أن عبد الله بن سعد بن أبي السرح قد جعل لهم أمانًا وهدنة جارية بينهم وبين المسلمين ممن جاورهم من أهل صعيد مصر وغيرهم من المسلمين وأهل الذمة.

3. أنكم معشر النوبة آمنون بأمان الله وأمان رسوله محمد (ﷺ) على أن لا نحاربكم ولا ننصب لكم حربًا ما أقمتم على الشرائط التي بيننا وبينكم.

4. على أن تدخلوا بلادنا مجتازين غير مقيمين فيها، وندخل بلادكم مجتازين غير مقيمين فيها، وعليكم حفظ من نزل بلادكم أو طرقه من مسلم أو معاهد حتى يخرج منكم.

5. وأن عليكم رد كل آبق خرج إليكم من عبيد المسلمين حتى تردوه إلى أرض الإسلام، وعليكم رد من لجأ إليكم من مسلم محارب للمسلمين، وأن تخرجوه إلى أرض الإسلام ولا تستميلوا عليه ولا تمنعوا منه.

6. وعليكم حفظ المسجد الذي ابتناه المسلمون بفناء مدينتكم، ولا تمنعوا منه مصليًا، ولا تعرضوا لمسلم قصده وجاور فيه إلى أن ينصرف عنه، وعليكم كنسه وإسراجه وتكرمته.

7. وعليكم فى كل سنة ثلاثمائة وستين رأسًا تدفعونها إلى إمام المسلمين من أوسط رقيق بلادكم غير المعيب، يكون فيها ذكران وإناث، ليس فيها شيخ هرم ولا عجوز ولا طفل لم يبلغ الحلم، تدفعون ذلك إلى والي أسوان.

8. وليس على مسلم دفع عدو عرض لكم ولا منعه عنكم من حد أرض علوة إلى أرض أسوان.

9. فإن انتم آويتم عبدًا لمسلم، أو قتلتم مسلمًا، أو معاهدًا، أو عرضتم للمسجد الذي ابتناه المسلمون بفناء مدينتكم بهدم، أو منعتم شيئًا من الستمائة رأس والستين رأسًا، فقد برأت منكم هذه الهدنة والأمان، وعدنا نحن وأنتم

على سواء حتى يحكم الله بيننا وهو خير الحاكمين.

10. وعلينا بذلك عهد الله وميثاقه، وذمّة رسوله محمد (ﷺ)، ولنا عليكم بذلك أعظم ما تدينون به من ذمّة المسيح، وذمّة الحواريّين، وذمة من تعظمونه من أهل دينكم وملتكم، والله شاهد بيننا وبينكم على ذلك.

كتبه عمرو بن شرحبيل في رمضان عام 31هـ

الفصل السادس

علاقات
ممالك البجة بالمسلمين في مصر

هل شارك البجة في حروب المسلمين والبيزنطيّين في مصر؟

الحروب المبكرة بين البجة والمسلمين

- اتفاقية ابن الحبحاب
- حروب حكم النابغي
- حروب ابن الجهم

دخول القبائل العربيّة أرض المعدن ببلاد البجة

- تكامل القبائل العربية بأرض المعدن
- العمريّ في بلاد البجة
- حروب القمي

تحالف ربيعة مع قبيلة الحداربة

هل شارك البجة في الحروب بين المسلمين والبيزنطيّين في مصر؟

أقدم ذكر للعلاقات بين البجة والمسلمين في المؤلفات العربيّة ورد عند الواقديّ (ت207 هـ/ 822 م) الذي أشار إلى استنجاد البيزنطيّين بملك النوبة وملك البجة، عندما حاصر المسلمون مدينة البهنسا في صعيد مصر، وورد في نسخة كتاب الواقديّ الذي نقل عنه مسعد: أن البجة والنوبة لم يتمكنا من إرسال نجدة للبيزنطيّين لحرب وقعت بينهما[1]. وفي طبعة أخرى من كتاب الواقديّ – غير التي نقل عنها مسعد – ذكرت أيضًا أن ملكيّ النوبة ومقرة اعتذرا لحرب جرت بينهما،[2] ولكن في مكان آخر ذكر أن ملكي البجة والنوبة لبيا دعوة البيزنطيّين وأرسلا الجيوش لمصر[3].

ووضح الواقدي أن ملك البجة مكسوج أتى ومعه 1300 فيل، عليها قباب الجلد بصفائح الفولاذ، في كل قبة عشرة من السودان، أي عليها 13000 مقاتل، ووصفهم بأنّهم: «طوال القامة، عراة الأجسام، على أكتافهم وأوساطهم جلود النمور، وغيرها من: الدرق، والحراب، والكرابيج، والقسي، والمقاليع، والأعمدة الحديديّة، والطبول والقرون». وقدر الواقديّ أن عدد الجند الذين تجمعوا لنجدة البيزنطيّين من النوبة، والبربر، والبجاة، والفلاحين، وغيرهم بلغ 250000.

ولم أجد في المصادر العربيّة ما يؤيد هذه الرواية، ولكن بوركهارت - ونقل عنه

1 الواقدي، **كتاب فتوح مصر والاسكندرية** في مسعد ص 2-3.

2 الواقدي، **فتوح الشام**، بيروت: دار الجيل ج 2 ص 60.

3 المصدر السابق، ج 2 ص 227 – 228 وص 243.

بدج - أشار إلى هذا الحدث، وذكر أنّه وجد في تاريخ مدينة البهنسا[1] (Oxernchus) وصول جيش كبير من البجة والنوباديّين بقيادة مكسوج ملك البجة، وغالك ملك النوباديين، لنجدة المسيحيّين الذين حاصرهم المسلمون في مدينة البهنسا، وبلغ عددهم 50000 جندي ومعهم 1300 فيل. ووصف الجنود على الأفيال وسلاحهم بنفس وصف الواقديّ، وأضاف أن الجنود على الأفيال سود البشرة يدعون القواد، أتوا من وراء سواكن. وذكر بدج أنّهم يعرفون في الوقت الحاضر – أول القرن العشرين - باسم «Anaks» وأضاف بوركهارت أن وصول جيش البجة تؤيده سلسلة من الأدلة الموثوق بها.[2]

ورغم أن روايات الواقديّ عن الفتوحات لا تجد القبول عند أغلب الباحثين، لغلبة طابع الملاحم والأساطير عليها، إلا أنّ ما ذكره بوركهارت من وجود هذه الرواية في تاريخ البهنسا، وقوله بوجود أدلة أخرى موثوق بها، يعزز ما رواه الواقديّ. ومن ناحية أخرى فإنّ أوضاع قبائل البجة ونشاطهم التجاريّ في البحر الأحمر والصحراء الشرقيّة، ونشاطهم ووجود ممالك لهم على النيل شمال وجنوب منطقة أسوان قبل الإسلام، كل ذلك يؤيد وجود مملكة للبجة، ولمّا كانت المسيحيّة منتشرة بينهم فليس هناك ما يمنع ذهابهم لنجدة المسيحيّين في مصر.

1 هي إحدى المدن المشهورة في تراث مصر الديني والسياسي قبل الاسلام، وتقع في صعيد مصر.

2 John Lewis Burckhardt *Travels in Nubia,* London: Draft Publishers Limited 1987, f.n. 63 p 528; E. A. Wallis Budge, *The Egyptian Sudan: its History and Monuments.* London: Kegan Paul, Trench Trubner &Co. Vol. 2 184.

الحروب المبكرة بين البجة والمسلمين

بدأ أول اتصال بين البجة والمسلمين في مصر منذ عصر عبد الله بن سعد، فقد ذكر ابن حوقل: «فإن عبد الله بن أبي سرح لما فتح مدينة أسوان، وكانت مدينة قديمة أزليّة، وكان عبر إليها من الحجاز، قهر جميع من كان بالصعيد، وبها من فراعنة البجة وغيرهم»[1]، فربما كان المقصود بفراعنة البجة هنا البليميين الذين رأينا أنه كان لهم وجود في صعيد مصر.

وربما المقصود بالبجة هنا هم المِجا، سكان المناطق الواقعة شرقي أسوان، لأن ابن عبد الحكم ذكر عند حديثه عن حملة عبد الله بن أبي سرح على مملكة نوباديا: «فتجمع له في انصرافه على شاطئ النيل البجة، فسأل عنهم فأخبر بمكانهم فهان عليه أمرهم فنفذ وتركهم، ولم يكن لهم عقد ولا صلح، وأول من صالحهم عبيد الله بن الحبحاب.»[2]

ويفهم من ذلك أنه لم يحدث اشتباك بين ابن سرح والبجة، وأغلب الظن أن ذلك لم يحدث ليس لأن أمرهم هان على ابن أبي سرح، بل لأن المسلمين لم تتوافر لديهم المعلومات الكافية عن البجة، مثل ما توافرت عن مملكة مريس المعروفة بمملكة نوباديا. وربما لم يحدث اللقاء المشار إليه بين البجة وابن أبي سرح، بل كان ذلك من إضافات الرواة الذين حاولوا تبرير عدم تعرض المسلمين للبجة في تلك الفترة المبكرة.

---

1 ابن حوقل، صورة الأرض ص 55.

2 ابن عبد الحكم، **فتوح مصر** في مسعد، المكتبة السودانية ص 10.

اتفاقية ابن الحبحاب

ولم يرد ذكر للبجة منذ حملة ابن أبي سرح وحتى بداية القرن الثاني الهجريّ عندما ذكر ابن عبد الحكم أن «أول من صالحهم عبيد الله بن الحبحاب.» وأضاف ابن عبد الحكم: «ويزعم بعض المشائخ أنه قرأ في كتاب ابن الحبحاب فإذا فيه: ثلثمائة بكر كل عام حتى ينزلوا الريف تجارًا مجتازين غير مقيمين، على أن لا يقتلوا مسلمًا ولا ذميًّا، فإن قتلوه فلا عهد لهم، ولا يؤوا عبيد المسلمين، وأن يردوا أباقهم إذا وقعوا، وقد عهدت هذا في أيامهم يُؤخذون به، ولكل شاة أخذها بُجاوي فعليه أربعة دنانير، وللبقرة عشرة. وكان وكيلهم مقيمًا بالريف رهينة بين المسلمين.»[1]

وقد كان ابن الحبحاب واليًا على خراج مصر منذ عام 96 هـ/ 714م كما يفهم من رواية الكندي[2]، ثم ذهب بعد ذلك واليًا على إفريقيّة عام 114 هـ/ 732م، كما ورد عند ابن خلدون. وقد ذكر ابن الفرات (تاريخ الدول والملوك في مسعد ص 259) أن المسلمين غزوا النوبة في عصر الخليفة الأمويّ هشام بن عبد الملك (10-125هـ / 723 – 742 م)، ولم تذكر المصادر أيضًا أسباب أو تفاصيل تلك الغزوة. لو تمّ غزو البجة في نفس الوقت تكون الغزوة قد حدثت ما بين عامي 105 و114هـ أو يكون قد حدثت قبل ذلك بقليل، إن لم تتم الغزوتان في وقت واحد.

ولم يوضح ابن عبد الحكم أو المصادر الأخرى الأحداث التي أدت إلى هذا الصلح. ويبدو أنه حدثت مواجهة بين البجة والمسلمين، قد تكون انتهت بحرب أو بدون حرب، ووقع الطرفان فيها هذا الصلح. ويلاحظ أن المصادر العربيّة لا تزودنا بالمعلومات التي تمكننا من التعرف على علاقات البجة بالمسلمين في القرون الهجريّة المبكرة، بعكس ما ورد عن مملكة مقُرّة. يحدث هذا بالرغم من أن أغلب المؤلفين الذين كتبوا عن المنطقة عاشوا في مصر أو زاروها، وقد عاصر بعضهم تلك الأحداث، أمثال: ابن عبد الحكم، والمسعوديّ، وابن حوقل، وابن سُليم الأسوانيّ.

فابن سُليم الأسواني لم يزد عما كتبه ابن عبد الحكم عن صلح بن الحبحاب مع

1 نفس المكان السابق.

2 الكندي، **الولاة والقضاة**، القاهرة، دار الكتاب الاسلامي ص 66 – 79.

البجة. ويبدو من شروط الصلح أن العلاقات كانت متطورة بين البجة والمسلمين، فبعض البجة كان مقيمًا في إقليم طيبة كما ذكرنا أعلاه، وكانوا يجاورون المسلمين على طول حدود منطقة الصحراء الشرقيّة الواقعة جنوب الأقصر. وكان بين الجانبين تداخل وعلاقات مستمرة، كما يفهم من نصوص الصلح، مثل التداخل للأغراض التجاريّة، وقد رأينا أن أسلاف البجة كان لهم نشاط واضح في تجارة البحر الأحمر، منذ الحكم البطلميّ في مصر. وكان بعض طريق الحج عبر البحر الأحمر يمر بأراضيهم. كل ذلك يشير إلى ضرورة وجود علاقات مبكرة بين الجانبين، تفوق العلاقات بين المسلمين ومملكة مريس أو مملكة مقُرّة.

ورغم كل ذلك لا نملك إلا نصّ ابن الحبحاب المختصر عن العلاقة بالبجة والمسلمين خلال القرن الهجريّ الأول. ويفهم من النص أن البجة كانوا دائمي الهجوم على المسلمين، حتى أخذ المسلمون رهينة منهم لضمان حسن العلاقات. وربما كان البجة يقومون ببعض الغارات على قوافل التجارة والحج في الصحراء الشرقيّة، أو يغيرون على مدن الصعيد على النيل كما يتضح فيما يلي، ولم تقتصر غارات البجة على مدن الصعيد فقط بل امتدت حتى عاصمة الدولة نفسها. فقد أشار ابن سُليم الأسوانيّ إلى سرعة إبلهم وأنها تسبق الخيل، وذكر أن أحد البجة التزم أن يصل المقطم من ديارهم في الصحراء على جمله في زمن قياسيّ، وتمكن من فعل ذلك، وأضاف ابن سُليم:

> «وهذا هو الذي أوجب أن يكون في الفج [الكلمة هكذا في الأصل] طليعة يوم العيد. وكان الطولونيّة وغيرهم من أمراء مصر يوقفون في سفح الجبل المقطم، مما يلي الموضع المعروف بالحبش، جيشًا كثيفًا مراعيًا الناس حتى ينصرفوا من عيدهم في كل عيد»[1].

ويبدو معقولًا أن تتعرض العلاقات بين المسلمين والبجة إلى بعض المواجهات، خاصة في الفترة التي تعرضت فيها الدولة الإسلاميّة للاضطرابات خلال القرن الأول الهجريّ. وإن فرضنا أن ذلك قد حدث، فلم يصل إلينا ما يشير إلى اتفاقيات

1 ابن سليم، كتاب تاريخ النوبة في مسعد، المكتبة السودانية ص 106.

أو صلح بين الطرفين، بناءً على ما ذكره ابن عبد الحكم من أن «أول من صالحهم هو عبد الله بن الحبحاب».

حرب حَكَم النابغي

مرة أخرى تصمت المصادر عن العلاقات بين المسلمين والبجة في الفترة الواقعة بين مستهل القرن الثاني ومستهل القرن الثالث الهجريّين. فقد ذكر ابن حوقل «ولم يزل المسلمون مستظهرين على جميع من جاورهم هناك من النوبة والبجة، إلى سنة أربع ومائتين، فإن البجة كانت تمتار من قفط...»[1] ووضح كيف أن البجة تعمّدوا تضليل أحد زعماء قفط في الصحراء حتى مات ومن معه عطشًا، خوفًا منه، بعد أن رأى أماكن مياههم، وعرف دروبها، أثناء سفره مع بعض زعماء البجة من قفط إلى ساحل البحر الأحمر. وذكر ابن حوقل أن أهل قفط لما علموا بذلك كتموا الأمر حتى أتى زعيم البجة – الذي قتل القفطي - ليمتار كعادته من قفط، فقتله القفطيّون ومعه ثلاثين رجلًا من وجهاء قومه سنة 204 هـ الموافق 819 م.

أدى ذلك إلى هجوم البجة على قفط، كما في الرواية التي انفرد بذكرها ابن حوقل، والتي جاء فيها أن البجة «سبوا منها سبع مائة نسمة، وقتلوا فيها خلقًا واسعًا»، ولم تثمر محاولات أهل قفط مع السلطات لحرب البجة، وأخيرًا اتفقوا مع رجل يعرف بحكم النابغي «فسار معهم في سنة اثنتي عشرة ومائتين، وورد قفط في ألف رجل من قومه: خمس مائة فارس، وخمس مائة راجل، وغزا البجة، وأقام هناك، فأقام ببلدهم ثلاث سنين يجوس ديارهم ويسبيهم، ومُناخه بالمكان المعروف يومنا هذا بماء حكم، وهو عن مرحلة من عيذاب وعلى أربع مراحل من العلاقي، واسترجع السبي عن آخره وقفل معاودًا إلى أسوان»[2].

ويلاحظ أن هذه المعركة حدثت قبل ثلاثة وخمسين سنة من وفاة المؤرخ ابن عبد الحكم الذي كان عائشًا في مصر حيث ألف كتاب «فتوح مصر وأخبارها»، ولم

---

1 ابن حوقل صورة الأرض ص 56.

2 نفس المصدر ص 57.

يشر إليها، كما لم يشر إليها أيضًا البلاذري صاحب كتاب «فتوح البلدان»، والذي توفي بعد سبعة وعشرين سنة من وفاة ابن عبد الحكم. كما يلاحظ أسلوب المبالغة في الرواية، إذ من الصعب جدًّا تصور ألف جندي يتجولون في بلاد البجة، تجوس ديارهم وتسبيهم لمدة ثلاث سنوات.

وأغلب الظن أن ما حدث لا يتعدى خروج الحملة واستقرارها في منطقة «ماء حكم» على بعد مرحلة من ميناء عيذاب كما تقول الرواية، أي أنها لم تتوغل في بلاد البجة. وحدثت حروب بين الجانبين أشبه بالحروب القبلية بين قبيلتين متصارعتين، وانتهى ذلك الصراع باتفاق بإرجاع ما سبته البجة من مدينة قفط. ومما يرجح ذلك أن ابن حوقل لم يذكر أي اتفاق أو معاهدة وقعت بين الطرفين كما هي العادة في مثل تلك الحروب.

حرب ابن الجهم

يبدو أن العلاقات اضطربت بين المسلمين والبجة بعد ذلك، فقد ذكر ابن سليم الأسوانيّ أنه في عام 216هـ/ 831م: «كثرت أذيتهم على المسلمين... فرُفع إلى أمير المؤمنين المأمون خبرهم، فأخرج إليهم عبد الله بن الجهم، فكانت له معهم وقائع، ثم وادعهم وكتب بينه وبين كنون رئيسهم الكبير الذي يكون بقرية هجر المقدم ذكرها، كتابًا»[1].

ولا تتفق تفاصيل رواية ابن سُليم مع رواية ابن حوقل (صورة ص 57)، وهما المصدران الوحيدان اللذان انفردا بذكر تلك الأحداث. ذكر ابن حوقل أن البجة افتتحت مدينة أنبوا 232هـ الموافق 846م التي تقع على بُعد مرحلة من أسوان، وكان يلي أسوان وعينونا والحوراء عبيد بن جهم مولى المأمون، وكانت أنبوا مضافة إليه «فركب من عينونا والحوراء في جلاب، فأرسى بأقاصي جزيرة مصر بمعسكر، فأثخن في البجة سبيًا وقتلًا، واسترد ما سباه البجة من أنبوا، وعاد إلى أسوان، وعبر إلى عينونا»[2].

---

1 ابن سليم، المصدر السابق ص 109.

2 ابن حوقل، المصدر السابق ص 57.

والحوراء المذكورة في النص كورة من كور مصر القبليّة، في آخر حدودها من جهة الحجاز، وهي على البحر في شرقيّ القلزم، ويقال هي مرفأ سفن مصر إلى المدينة[1]. أما عينونا فهو وادٍ بين العلا ومدين على الساحل الشرقيّ للبحر الأحمر، وفي رواية أخرى هي قرية على طريق الحج المصريّ. والحوراء مرفأ سفن مصر إلى المدينة[2]، وقال عنها البكريّ هي ميناء «تلقاء ينبع، ترفأ إليها السفن من مصر»[3].

ويبدو معقولًا قبول رواية ابن سُليم عن تاريخ المعركة، وهو عام 216 هـ/ 831 م كما هو موضح في كتاب ابن الجهم لرئيس البجة. ويوضح الكتاب أن ابن الجهم مولى المأمون كان واليًا على مصر من قبل أبي إسحاق بن أمير المؤمنين الرشيد كما ورد في نَص الاتفاق. لكن ابن سليم جعل سبب الحرب كثرة أذية البجة للسلمين، بينما وضح ابن حوقل أن ذلك كان بسبب فتح البجة لمدينة أنبوا. غير أنه جعل تاريخ ذلك عام 233 هـ/ 847 م.

وقد ذكر ابن حوقل أعلاه أن عبيد بن جهم «كان يلي أسوان وعينونا والحوراء.» ويبدو أن إدارة المناطق الجنوبيّة من صعيد مصر (أعلى الصعيد) في القرون الهجريّة المبكرة لم تكن مرتبطة بإدارة ولاية منطقة مصر من الفسطاط، وقد كان الولاة في مصر – في ذلك الوقت – يشرفون على كل منطقة شمال إفريقيا «ولاية مصر وإفريقِيّة». أما إقليم الصعيد فقد ارتبط بساحل البحر الأحمر وطريق الحج عبر ساحليه إلى مكة. ويرجع ذلك الارتباط إلى السنوات الأولى من دخول المسلمين مصر. فقد ذكر ابن حوقل أن عبد الله ابن سعد عندما فتح مدينة أسوان عام 31هـ/ 651 م «عبر إليها من الحجاز» ويحدد ابن سليم الأسوانيّ أن ولاة أسوان كانوا «يبعثون من العراق»، أي يعينون تعيينًا منفصلًا عن تعيين ولاة مصر[4].

وقد وردت الإشارة إلى ولاية الصعيد – في المصادر العربيّة - تحت تعابير مختلفة،

1 ياقوت الحموي، **معجم البلدان** موقع الوراق، ج 4 ص 176.

2 المصدر السابق ج 2 ص 316.

3 البكري، **معجم ما استُعجم** ج 1 ص 474.

4 ابن حوقل، المصدر السابق ص 55 وابن سليم، المصدر السابق ص 109.

وإن كانت في مجملها ذات دلالة واحدة. فقد ورد «وطريق مصر ما بين مصر ومكة والقلزم والبجة الصعيد الأعلى والمعدن». وورد أن عبيد بن الجهم عندما حارب البجة عام 216 هـ كما ذكرنا أعلاه كان واليًا على «أسوان وعينونا والحوراء»، وهذا يجعل ولاية أسوان مرتبطة بساحل البحر الأحمر الشرقيّ، أي منطقة الحجاز.

وبعد دخول العرب مناطق التعدين بعد حملة ابن الجهم المذكورة أعلاه دخلت مناطق المعادن في ولاية الصعيد. فقد ذكرت المصادر أن القمي – سيرد الحديث عنه – عُيّن واليًا على «البجة وطريق مصر ما بين مصر ومكة، والقلزم وطريق الحجاز وبذرقة حاج مصر، ومعادن تلك الكور، وهي: قفط والأقصر، وإسنا، وأرمنت، وأسوان»[1]. وهكذا بعد اتصال المسلمين بمناطق التعدين ودخولهم في علاقات مباشرة مع البجة توسعت حدود الولاية، لتشمل طريق الحج على ساحلي البحر الأحمر الشرقي والغربي إلى جانب البجة، ومنطقة الصعيد على النيل، وقد حدث هذا في النصف الأول من القرن الثالث الهجريّ (10 م).

لكنْ أبو المحاسن أعطى مناطق النيل في جنوب مصر اسم «الصعيد الأعلى»، وقد وضح المقريزيّ حدود الصعيد الأعلى بالشمال الشرقيّ من «مرج بني هميم المتصلة بأراضي جرجة من عمل أخميم» وحتى أرض النوبة جنوبًا. ويحده شرقًا البحر الأحمر، وغربًا الواحات. ومدنه شرقي النيل: تيج، وقفط، وقوص، وغربيّ النيل: برديس، وسمنود، وآخرها أسوان»[2]. فالصعيد الأعلى بناءً على هذا التحديد يبدأ شمالًا من الواحات المصريّة ومنطقة الأقصر والصحراء الشرقيّة حتى البحر الأحمر، ويمتد جنوبًا حتى حدود مملكة مقُرّة.

أما بخصوص الحرب التي وقعت بين ابن الجهم والبجة، فلم يعط المصدران اللذان تناولاها – ابن سليم، وابن حوقل – تفاصيل ما حدث، فقد اكتفى ابن حوقل بقوله «فأثخن في البجة سبيًا وقتلًا واسترد ما سباه البجة» أما ابن سليم فذكر فقط ”فكانت

1 البلاذري، **فتوح البلدان** ص 239 والطبري، **تاريخ الرسل والملوك** في مسعد، ص 38 وابن الأثير، **الكامل في التاريخ** في مسعد، ص 171.

2 المقريزي، **كتاب السلوك** في مسعد، ص 334.

له معهم وقائع» ولكنه انفرد بإيراد نص كامل ومطول للاتفاق الذي تم بين ابن الجهم ورئيس البجة كنون بن عبد العزيز. وفيما يلي تناول بنود النص بالقليل من التعليق، وقد قسّمته إلى فقرات لكي تسهل مراجعته.

نص الاتفاق:[1]

«بسم الله الرحمن الرحيم

1. هذا كتاب كتبه عبد الله بن الجهم مولى أمير المؤمنين صاحب جيش الغزاة، عامل أمير المؤمنين أبي إسحق بن أمير المؤمنين الرشيد أبقاه الله، في شهر ربيع الأول سنة ست عشرة ومائتين، لكنون بن عبد العزيز عظيم البجة، بأسوان.

2. أنك سألتني وطلبت إلي أن أؤمنك وأهل بلدك من البجة، وأعقد لك ولهم أمانًا علي وعلى جميع المسلمين، فأجبتك، إلى أن عقدت لك علي وعلى جميع المسلمين أمانًا، ما استقمت واستقاموا، على ما أعطيتني وشرطت لي في كتابي هذا.

3. وذلك أن يكون سهل بلدك وجبلها من منتهى حد أسوان من أرض مصر، إلى حد ما بين دهلك وباضع ملكًا للمأمون عبد الله بن هرون أمير المؤمنين، أعزه الله تعالى.

4. وأنت وجميع أهل بلدك عبيد لأمير المؤمنين، إلا أنّه يقرّك في بلدك ملكًا على ما أنت عليه في البجة.

5. وعلى أن تؤدي إليه الخراج في كل عام على ما كان عليه سلف البجة: وذلك مائة من الإبل أو ثلاثمائة دينار وازنة داخلة في بيت المال، الخيار في ذلك لأمير المؤمنين ولولاته. وليس لك أن تخرم شيئًا عليك من الخراج.

6. وعلى أن كل واحد منكم إن ذكر محمدًا صلى الله عليه وسلم، وكتاب الله

1 ابن سليم، المصدر السابق ص 110.

ودينه، بما لا ينبغي أن يذكره به، أو قتل أحدًا من المسلمين حرًّا أو عبدًا فقد برئت منه الذمة: ذمة الله، وذمة رسوله صلى الله عليه وسلم، وذمة أمير المؤمنين، أعزه الله، وذمة جماعة المسلمين، وحلّ دمه كما يحلّ دم أهل الحرب وذراريهم.

7. وعلى أن أحدًا منكم أعان المحاربين على أهل الإسلام بمال، أو دله على عورة من عورات المسلمين، أو أثر لعزتهم، فقد نقض ذمة عهده وحلّ دمه.

8. وعلى أن أحدًا منكم إن قتل أحدًا من المسلمين: عمدًا أو خطًا، حرًّا أو عبدًا من أهل ذمة المسلمين، أو أصاب لأحدٍ من المسلمين، أو أهل ذمتهم مالاً ببلاد البجة، أو في بلاد الإسلام، أو ببلاد النوبة، أو في شيء من البلدان برًّا أو بحرًا، فعليه في قتل المسلم عشر ديات، وفي قتل العبد المسلم عشر قيم، وفي قتل الذميّ عشر ديات من دياتهم.

9. وفي كل مال أصبتموه للمسلمين وأهل الذمة عشرة أضعافه.

10. وإن دخل أحد من المسلمين ببلاد البجة تاجرًا، أو مقيمًا، أو مجتازًا، أو حاجًّا، فهو آمن فيكم كأحدكم حتى يخرج من بلادكم. ولا تؤوا أحدًا من أباق المسلمين، فإن أتاكم آتٍ، فعليكم أن تردوه إلى المسلمين، وعلى أن تردوا أموال المسلمين إذا صارت في بلادكم بلا مؤنة تلزمهم في ذلك.

11. وعلى أنكم إن نزلتم ريف صعيد مصر لتجارة أو مجتازين، لا تظهرون سلاحًا ولا تدخلون المدائن والقرى بحال.

12. ولا تمنعوا أحدًا من المسلمين الدخول في بلادكم والتجارة فيها برًّا ولا بحرًا.

13. ولا تخيفوا السبيل، وتقطعوا الطريق على أحد من المسلمين، ولا أهل الذمة، ولا تسرقوا لمسلم ولا ذمي مالاً.

14. وعلى أن لا تهدموا شيئًا من المساجد التي ابتناها المسلمون بصيحة وهجر

وبسائر بلادكم طولًا وعرضًا، فإن فعلتم شيئًا من ذلك فلا عهد لكم ولا ذمة.

15. وعلى أن كنون بن عبد العزيز يقيم بريف صعيد مصر وكيلًا يفي للمسلمين بما شرط لهم من دفع الخراج، ورد ما أصابه البجة للمسلمين من دم ومال، وعلى أن أحدًا من البجة لا يعترض حد القصر إلى قرية يقال لها قبَّان من بلد النوبة، حدًّا ولا عمدة.»

16. عقد عبد الله بن الجهم مولى أمير المؤمنين لكنون بن عبد العزيز كبير البجة الأمان على ما سمينا وشرطنا في كتابنا هذا، وعلى أن يوافى به أمير المؤمنين. فإن زاغ كنون أو عاث فلا عهد له ولا ذمة.

17. وعلى كنون أن يدخل عمال أمير المؤمنين بلاد البجة لقبض صدقات من أسْلم من البجة.

18. وعلى كنون الوفاء بما شرط لعبد الله بن الجهم، وأخذ بذلك عهد الله عليه بأعظم ما أخذ على خلقه من الوفاء والميثاق.

19. ولكنون بن عبد العزيز ولجميع البجة عهد الله وميثاقه، وذمة أمير المؤمنين وذمة أبي إسحق ابن أمير المؤمنين، وذمة عبد الله بن الجهم، وذمة المسلمين بالوفاء بما أعطاه عبد الله بن الجهم، ما وفىّ كنون بن عبد العزيز بجميع ما شرط عليه.

20. فإن غيّر كنون أو بدل أحد من البجة، فذمة الله جل اسمه، وذمة أمير المؤمنين، وذمة الأمير أبي إسحق بن أمير المؤمنين الرشيد، وذمة عبد الله بن الجهم، وذمة المسلمين، بريئة منهم.

ملاحظات على الاتفاق:

أول ما يلاحظ على هذا الاتفاق أنه أتى طويلًا، بعكس ما جرت عليه عادة المسلمين في اتفاقيّاتهم، التي تأتي بصورة عامة في صورة مختصرة وحاوية، وربما

الاستثناء الوحيد فيما يتعلق باتفاقيات المسلمين في مصر وممالك السودان هو اتفاق المقريزيّ المشهور بمعاهدة البقط، والمنسوب لعبد الله بن سعد.

وبالرغم من طول نص الاتفاق والموضوعات التي تطرق إليها، لم يرد هذا الاتفاق في المصادر المعاصرة له، والمعاصرة لابن سُليم الذي أورد هذا النص. وفي واقع الأمر فإن حرب ابن الجهم هذه لم ترد في المصادر الأخرى، والمصدر الوحيد الذي أشار إليها هو ابن حوقل، الذي لم يذكر أي شيء بخصوص هذا الاتفاق. والسؤال المهم هنا لماذا انفرد ابن سليم بإيراد نص هذا الاتفاق؟.

فابن عبد الحكم الذي كان معاصرًا لهذا الحدث، وكان عائشًا في مصر مسرح الأحداث لم يتطرق له. فقد توفى ابن عبد الحكم عام 257 ه / 870 م أي بعد واحد وأربعين سنة من الحرب، بينما دون ابن سليم الاتفاق بعد نحو قرن ونصف، لأنه توفى عام 386 هـ/ 996 م. وفي واقع الأمر فإن ابن عبد الحكم لم يتطرق إلي الحروب المتكررة التي عاصرها بين البجة والمسلمين في النصف الأول من القرن الثالث الهجري (9 م).

فلماذا لم يتطرق ابن عبد الحكم لتلك الحروب والاتفاقيات التي عاصرها؟ هل نفترض عدم وصول كتاب ابن عبد الحكم كاملًا وأن بعضًا منه قد فقد؟ وهذا الافتراض لا يبدو معقولًا، لأن كثيرًا من المؤلفين الذين جاءوا بعد عصر ابن عبد الحكم ونقلوا عن كتابه في أوقات مبكرة لم ينقلوا عنه معلومات عن تلك الأحداث.

فهل يؤدي ذلك إلى الشك في وقوع تلك الحرب بالطرق التي رويت بها، وأنّها لم تكن سوى صراعات قبليّة، أو صراعات بين بعض الفئات المسلمة والبجة، ثم وصلت أخبارها إلى ابن سليم وابن حوقل عبر مصادر غير دقيقة في معلوماتها؟ وإذا كان ذلك كذلك فمن أين أتى ابن سليم بهذا النص المطول؟.

وإذا رجعنا إلى المصادر الأخرى وجدنا أقربها إلى حرب ابن الجهم هو البلاذري الذي توفي عام 279 هـ الموافق 892م، أي بعد ثلاثة وستين سنة من وقوع الحرب،

ورغم أنه لم يكن عائشًا في مصر، إلا أنه يعتبر معاصرًا للحدث. والمصدر الآخر الذي يمكن الرجوع إليه في هذا الحدث هو اليعقوبيّ المتوفى عام 284 هـ/ 798 م أي بعد ثمان وستين سنة بعد وقوع الحدث، ولم يشر إليه. ومن المعلوم أن اليعقوبيّ تطرق إلى المعلومات الجغرافيّة في٠كتابه البلدان، لكنه فصل في كتابه «تاريخ اليعقوبيّ» الحديث عن البجة ومناطقهم وممالكهم، وكان من المتوقع – رغم إنه لم يشر إلى حروب البجة الأخرى – أن يتناول هذا الحدث القريب جدًّا من عصره.

وهناك مصدر آخر- نتوقع منه الإشارة إلى حرب ابن الجهم واتفاقه – وهو الطبريّ المتوفى عام 310 هـ/ 922 م أي بعد أربع وثمانين سنة من وقوع الحدث، فالطبريّ بحسّه التاريخيّ القويّ، وبشمول مؤلفه للأحداث، لم يشر أيضًا إلى تلك الحرب وذلك الاتفاق، .بينما أسهب في تناوله للحرب التي حدثت بين البجة والمسلمين بقيادة القميّ بعد خمسة وعشرين سنة من حرب ابن الجهم.

وأرى أنه من المفيد توضيح أن إخضاع مثل هذه الأخبار إلى النقد والتدقيق ليس الغرض منه التقليل من شأن المصادر العربيّة أو ما ورد فيها من معلومات، بل الغرض هو لفت النظر إلى منهج تلك المصادر فيما تتناوله وتورده من أخبار، وضرورة اتباع منهج البحث السليم في التعامل مع ما يرد فيها. فليس كل ما يرد في تلك المصادر مفترض صحته والوثوق به، ومن الضروريّ إخضاع كل ما في تلك المصادر إلى عمليات النقد والتحليل قبل استخدامه أو الاحتجاج به.

نعود إلى النظر فيما ورد في نص اتفاق ابن الجهم كما ورد عند ابن سليم. خاطب الاتفاق عظيم البجة باسم كنون بن عبد العزيز، غير أنّه ورد في الفقرة رقم 3 من الاتفاق فإنّ المقصود بالمخاطبة هو ملك البجة الذي أقره الاتفاق ملكًا على بلاده. ومن الواضح أن هذا الاسم من غير المحتمل أن يكون هو اسم ملك البجة، لأن ملك البجة لم يكن مسلمًا، ولا نتوقع أن يتخذ اسمًا إسلاميًّا.

ويؤيد ذلك أن نص الاتفاق خاطب «كنون بن إسحاق عظيم البجة بأسوان» كما في فقرة رقم 1 في نص الاتفاق. وبالطبع فإنّ مقر ملك البجة ليس أسوان. وفي الفقرة

رقم 15 نص الاتفاق «على كنون بن عبد العزيز يقيم بريف صعيد مصر وكيلًا يفي للمسلمين بما شرط لهم»، ويوضح هذا أن كنون هو وكيل البجة بأسوان وليس ملك البجة.

كان الهدف من الاتفاق هو طلب الأمان، ولا يبدو عليه أنه شروط مفروضة على البجة بعد هزيمتهم في ميدان المعركة، كما هو واضح في الفقرة رقم 2 «سألتني وطلبت إلي أن أؤمنك وأهل بلدك من البجة، وأعقد لك ولهم أمانًا» ويبدو أن الحرب بين البجة والمسلمين لم تنته بانتصار حاسم لأحد الطرفين كما يتضح من تعبير ابن سليم «فكانت له معهم وقائع، ثم وادعهم». أما ابن حوقل المصدر الوحيد الآخر الذي أشار إلى هذه الأحداث فقد ذكر فقط أن ابن الجهم:» أثخن في البجة قتلًا وسبيًا واسترد ما سباه البجة» دون أن يوضح نتائج المعركة الأخرى، أو يشير إلى أي اتفاق بين الطرفين.

تضمنت الفقرة رقم 4 عبارة العبوديّة، إذ جعلت الملك وجميع أهل مملكته «عبيد لأمير المؤمنين» وهذه العبارة لا ترد كثيرًا في اتفاقيات المسلمين، وبخاصة في الاتفاقيات المبكرة. وقد ظهرت بعض المرات في عصر حكم المماليك في مصر، كما ورد في العهد الذي حلف عليه الملك المقُرّي شكندة لسلطان المماليك عام 675 هـ/ 1276 م، والذي ورد فيه أن الملك «عبد لولانا السلطان» وحتى هذه العبارة لم تتفق حولها المصادر، إذ لم يرد لفظ العبوديّة في بعض المصادر الأخرى، بل ورد على لسان ملك مقُرّة: «إنني ولي من والاه السلطان وعدو من عاداه السلطان»[1].

ويشير الاتفاق في الفقرة رقم 5 إلى ما كان البجة يدفعونه باعتباره «خراجًا» واتفاقيات المسلمين مع سكان البلاد المفتوحة تتحدث عن الخراج على الأرض، والجزية من أهل الذمة. وقد تقرر أن يدفع البجة فيما بعد عند اشتغال المسلمين بالتعدين كما ذكر الطبريّ «في كل سنة عن معادنهم أربعمائة مثقال تبر»[2]، لكن توقيع هذا الاتفاق كان سابقًا للاشتغال بالتعدين.

---

1 ابن الفرات، المصدر ال سابق ص 264 وابن أبي الفضائل، المصدر السابق ص 251.

2 الطبري، المصدر السابق ص 37.

ولكن استعمال لفظ الخراج أتى في المصادر العربيّة أيضًا ليشمل كل أنواع الضرائب، كما في عناوين «كتب الخرج» التي تتحدث عن الضرائب بصورة عامة تحت عنوان الخراج. ويلاحظ أن الخراج الذي ذكر في هذا الاتفاق وهو «مائة من الإبل، أو ثلثمائة دينار» لم يرد له ذكر في المصادر العربيّة الأخرى، ويختلف عن اتفاق ابن الحبحاب الذي أشرنا إليه سابقًا.

وتناولت أغلب نصوص الاتفاق الأخرى تنظيم العلاقات بين المسلمين والبجة والتي يبدو أنها كانت ذات أبعاد متعددة، مثل: المصالح التجاريّة، وتأمين دخول التجار لأرض البجة وضمان سلامتهم وسلامة أموالهم، وسلامة طرق الحج التي تمر عبر الصحراء الشرقيّة نحو موانئ البحر الأحمر. كما تناول الاتفاق أيضًا صدقات المسلمين والمساجد في أرض البجة، وأغلب الظن أن ذلك يتعلق بسكان الموانئ الذين كان بينهم عدد من المسلمين، وقد وضحت بعض المخلفات الآثاريّة وجود شواهد قبورا لمسلمين على سواحل البجة منذ القرن الرابع الهجري (10 م). ويلاحظ أن الاتفاق لم يشر إلى المعادن، مما يؤكد أن المسلمين لم يبدأوا الدخول في هذا الميدان إلا بعد حملة ابن الجهم، كما وضح ذلك ابن حوقل كما سيلي.

ونخرج من كل ذلك بالآتي:

- أصل هذا الاتفاق عبارة عن أمان بين عبد الله بن الجهم، وكنون بن عبد العزيز، وكيل البجة المقيم في صعيد مصر، كما هو منصوص علية في الفقرتين رقم 1 و15 من الاتفاق.
- يبدو أن أصل الاتفاق قد تعرض إلى بعض التصحيف والتعديل، فكنون بن عبد العزيز هو وكيل البجة، وفي مكان آخر خوطب بملك البجة كما في الفقرة رقم 4 من الاتفاق.
- كما تضمن الاتفاق بعض العبارات والأوصاف غير المألوفة في معاهدات المسلمين المبكرة كما في الفقرة رقم 4.
- كما يلاحظ على الاتفاق أنه أتى مُطولًا، ويختلف عن كل اتفاقيات المسلمين

في تلك الفترات المبكرة كما هو واضح في النصوص الواردة في الملاحق في نهاية الفصل الرابع.

- لا يبدو أن الحرب قد انتهت بنتيجة حاسمة، أي لم يكن هناك منتصر ومنهزم، لأن الاتفاق كان عبارة عن هدنة أمان. ولو حقق المسلمون نصرًا في هذه الحرب لما أطلق على الاتفاق هدنة أمان. ويؤيد ذلك ما ذكره ابن حوقل عن هذه الحرب حيث قال: «كانت لهم وقائع ثم هادنهم».
- الخراج الذي ورد على البجة دفعه في هذا الاتفاق لم يرد في المصادر العربيّة الأخرى.

دخول القبائل العربيّة أرض المعدن ببلاد البجة

تكامل القبائل العربية بأرض المعدن

تغيرت علاقات المسلمين والبجة تغيرًا كبيرًا في النصف الأول من القرن الثالث الهجريّ. فقد شهد هذا القرن حدثين مهمين تركا بصماتهما الواضحة على تاريخ القبائل العربيّة في مصر بصورة عامة، وعلى علاقاتها ببلاد البجة بصورة خاصة، وهما: وقف عطاء القبائل العربية في مصر وبداية اشتغال القبائل العربيّة بالتعدين.

شهد بداية القرن الثالث الهجري (9 م) التغير الذي طرأ على نظام الجند في الدولة الإسلاميّة. ففي العقود الأولى من عمر الخلافة كان العرب هم العنصر الذي تم على يديه قيام الدولة وتوسعها والدفاع عنها. فقد كانوا متفرغين لهذا العمل ويتقاضون من أجله دخلًا ثابتًا من الدولة، عرف باسم «العطاء» لسد متطلبات حياتهم. فارتبط النظام الإداريّ منذ بدايته في المناطق المفتوحة بالجنود العرب وقوادهم. وهكذا كان للجيش منذ قيام الخلافة دور قيادي في الأوضاع الإداريّة والسياسيّة.

وظل العرب يمثلون القوة الأساس في الجيش حتى قيام الدولة العباسيّة في بداية القرن الثاني الهجريّ (8 م)، حيث بدأ دور العناصر غير العربيّة في الجيش. وبدأ ذلك بالجنود الفرس الذين حاربوا القوات العربيّة المؤيدة للخليفة الأمين بن هارون الرشيد. وكان الفرس موالين للمأمون الذي تولى الخلافة بعد هزيمة أخيه. فأصبح النفوذ والقيادة السياسيّة بأيدي الجنود الفرس وقوادهم، حالين بذلك محل الجنود العرب.

غير أن المعتصم الأخ الثالث للمأمون والذي تولى الخلافة بعده عام 218هـ/833 م، كوّن جيشًا جديدًا من الأتراك إلى جانب الفرس، بغرض إضعاف نفوذ الجنود

الفرس والعرب، وبدأت منذ ذلك الوقت سيطرة الأتراك، ثم الجنود المماليك، على الحياة السياسيّة في العالم الإسلاميّ. وأصدر المعتصم أمره لوالي مصر بإسقاط أسماء العرب من ديوان الجند وقطع أعطياتهم. ويعني ذلك إنهاء خدمات العرب في مصر بوصفهم جنودًا للدولة، فلجأوا إلى البحث عن مصادر أخرى لمعاشهم، وانتشروا في مختلف أنحاء مصر، لا سيما في الأرياف، للعمل بالزراعة. وترتب على ذلك ازدياد اختلاط العرب بالسكان المحليّين في مصر، وما ترتب عليه من تحولات.

الحدث الثاني في بداية القرن الثالث الهجري (9 م) هو بداية دخول العرب في أعمال التعدين في الصحراء الشرقيّة. فقد ارتبطت منطقة الصحراء الشرقيّة بأعمال التعدين منذ عصر الدولة المصريّة القديمة، في النصف الأول من الألف الثالث قبل الميلاد. فقد انخرط كثير من سكان تلك الصحراء في المهن المتصلة بالتعدين، فقاموا بتأمين تلك الأنشطة بالحراسة والخفارة، وتولوا مهمة الاتصال وربط مناطق التعدين بالمدن المطلّة على النيل. وتواصل هذا النشاط حتى العصر البيزنطيّ.

ويبدو من خلال تناول المصادر العربيّة لمناطق المعادن أنها كانت ممتدة على طول الصحراء الشرقيّة من أراضي البجة جنوبًا، وحتى المناطق الواقعة شرقيّ الأقصر شمالًا. قال المسعودي «ومعدن الزمرد في عمل الصعيد الأعلى من أعمال مدينة قفط، ومنها يخرج إلى هذا المعدن، والموضع الذي فيه الزمرد يعرف بالخربة»[1]. وذكر اليعقوبيّ أن «مناجم الذهب من شرقّي أسوان إلى وادي العلاقي، وتمتد حتى عيذاب»[2]. وقد تناول اليعقوبيّ نحو 35 منجمًا يستخرج منها الزمرد والجوهر والتبر. يبدو من وصفه أن هذه المعادن تمتد خلال الصحراء الشرقيّة وحتى سواحل البحر الأحمر.

وقد ارتبطت بلاد البجة كلها في المصادر العربيّة بأعمال التعدين، يقول ابن سليم: «أول بلد البجة من قرية تعرف بالخربة، من معدن الزمرد في صحراء قوص، وبين هذا الموضع وبين قوص ثلاث مراحل... وبلدانهم كلها معادن، وكلما تصاعدت كانت أجود الذهب وأكثر. وفيها معادن: الفضة، والنحاس، والحديد، والرصاص،

1 المسعودي، **مروج الذهب** ج 2 ص 23.

2 اليعقوبي، **كتاب البلدان** في مسعد ص 14.

وحجر المغنطيس، والمرقشيتا، والجمشت، والزمرد، وحجارة بيشطا ... والبجة لا تتعرض لعمل شيءٍ من هذا المعدن»[1]. ويضيف المقريزيّ: «وبوادي البجة المالكة لمعدن الزمرد يتصل ديارها بالعلاقي، وهو معدن الذهب، وبين النيل والعلاقي خمس عشرة مرحلة، وأقرب العمارة إليه مدينة أسوان»[2].

وعن علاقة البجة بالمعدن، ذكر المسعوديّ أن البجة تحمي مناطق المعادن «وإليها يؤدي الخفارات من يرد إلى حفر الزمرد»، ويضيف ابن سليم «والبجة لا تتعرض لعمل شيء من هذه المعادن»، ووضح الطبريّ أن البجة يقاسمون من يعمل في المعادن «ويؤدون إلى عمال السلطان في مصر في كل سنة عن معادنهم أربعمائة مثقال تبر، قبل أن يطبخ ويصفى.»[3]

وبدأ المسلمون في مصر استغلال تلك المناجم في أول القرن الثالث الهجريّ، فقد وضح ابن حوقل أثناء حديثه عن حرب ابن الجهم للبجة عام 216 هـالموافق 831 م أن العرب أثناء هذه الحملة شاهدوا الآثار القديمة للعمل في المعدن عند أول دخولهم المنطقة، فعادوا بعد نهاية الحملة لتلك المناطق. وقد صادف ذلك دخول محمد بن يوسف الحسني الأخيضر من اليمامة لأرض المعدن في آلاف كثيرة من ربيعة لخلافات وحروب نشبت هناك. وتمكنوا من التغلب على من دخلها قبلهم من قبائل الحجاز. وتكامل بالعلاقي قبائل ربيعة ومضر في عام 238 هـالموافق 852 م.[4]

ويبدو أن دخول القبائل العربية بأعداد كبيرة قد أثار قبيلة الحداربة، فبدأت تغير على العاملين في التعدين، واضطربت الأوضاع في المنطقة. وذكر الطبريّ أن عامل البريد في مصر - وهو المسؤول عن مراقبة الأوضاع بصورة شاملة في مصر – كتب إلى الخليفة المتوكل:

«أن البجة نقضت العهد الذي كان بينها وبين المسلمين، وخرجت إلى معادن

---

1 ابن سليم، المصدر السابق ص 105 – 107.

2 المقريزي، **المواعظ والاعتبار** ص 294.

3 المسعودي، المصدر السابق ج 2 ص 23 وابن سلي، المصدر السابق ص 107 والطبري في مسعد، ص 37.

4 ابن حوقل، **صورة الأرض** ص 57.

الذهب والجوهر... وقتلوا عدة من المسلمين... وسبوا عدة من ذراريهم ونسائهم... فانصرفوا عنه خوفًا على أنفسهم... فانقطع بذلك ما كان يؤخذ للسلطان بحق الخمس من الذهب والفضة والجوهر»[1].

وقد شهد العقدان الخامس والسادس من القرن الثالث الهجري (9 م) أحداثًا كان لها أثر كبير على الأوضاع في المنطقة وتاريخها اللاحق. فقد دخل العمريّ المنطقة، وكان على رأس كثير من الأحداث، كما دخلت المنطقة أيضًا حملة كبيرة بقيادة القمي، ودار صراع بين القبائل العربيّة وبين فرعي ربيعة، وتمت المصاهرة بين ربيعة والبجة، وتغير ميزان القوى في المنطقة. وفيما يلي سنلقي بعض الضوء على تلك الأحداث.

العُمَريّ في بلاد البجة

تناولنا في الفصل الثاني من هذا الكتاب أطماع العمريّ وحروبه في بلاد النوبة، وسنتناول هنا أحداث العمريّ المرتبطة ببلاد البجة في مرحلتين. وفي واقع الأمر فإن دخول العمريّ مسرح الأحداث على حدود مصر الجنوبيّة قد بدأ في بلاد البجة. فقد ذكرت المصادر أن البجة كانوا يغيرون على مصر، فيقتلون وينهبون، وكثرت شكوى المسلمين منهم. وتبدأ المرحلة الأولى لأحداث العمريّ في بلاد البجة بخروجه عام 141 هالموافق 758م مع من تطوع معه للحد من غارات البجة. وأعدوا للبجة المغيرين كمينًا أثناء عودتهم من إحدى تلك الغارات ففتكوا بهم.

ولم تورد المصادر التي تناولت تلك الأحداث تفاصيل غارات العمري في بلاد البجة وإلى أين وصلت وما ترتب على تلك الحروب من نتائج، بل توجز المصادر كل ذلك في قولهم: «وتابع عليهم الغارات حتى أدوا إليه الجزية، ولم يفعلوها قبل ذلك»[2].

ويبدو أن العمريّ قد وقف على أعمال التعدين أثناء غاراته في بلاد البجة، فقرر

1 الطبري، المصدر السابق ص 28.

2 ابن خلدون، **العبر** موقع الوراق ج 4 ص 302 وابن الأثير، **الكامل في التاريخ** في مسعد ص 171.

الانخراط في تلك الأعمال، ودخل أرض المعدن، ونزل بين القبائل المضريّة. وتمكن لكونه من سلالة الخليفة عمر بن الخطاب إلى جانب ما تميز به من علم واسع وبلاغة أن يعزز مكانته بين القبائل المضريّة التي تنتمي إليها قبيلة العمريّ، قريش. وذكر المقريزيّ حادثًا أدى إلى زعامته تلك القبائل.

فقد نشب صراع بين المضريّين وربيعة، واجتمع الطرفان ووافقا على تسوية المشكلة سلميًّا. ولما علم العمريّ بالاتفاق الذي لم يحضره لم يقبل بذلك، وأنب قومه على البت في هذا الأمر دون حضوره فاعتذروا له، وأخذ عليهم عهدًا أن لا يبتوا في أمورهم دون مشورته. وأشار عليهم بنقض الاتفاق الذي تم مع ربيعة، وأدى ذلك إلى نشوب حرب بين المضريّين وربيعة انهزم فيها المضريون، وتقهقر العمريّ بالمضريّين غربًا، إلى المنطقة التي عرفت بشنقير في الصحراء الواقعة شمال منطقة أبو حمد، حيث ارتبطت أحداث العمريّ هناك بمملكة مقُرّة.

حروب القمي

بعكس حملات المسلمين الثلاث السابقة على البجة، حظيت حملة القمي عام 241 هـ/ 855 م بالاهتمام الكبير من المؤرخين. فحملة ابن الحبحاب في مستهل القرن الثاني الهجريّ تناولها باختصارٍ شديد ابن عبد الحكم فقط، ونقل عنه ابن سليم، وتناول ابن حوقل فقط حملة النابغي عام 212 هـ/ 827 م، وباختصار شديد أيضًا. ورغم أن ابن سليم أورد تفاصيل اتفاق المسلمين والبجة بعد حملة ابن الجهم، إلا أنه وابن حوقل – الوحيدان اللذان كتبا عنها - لم يتعرضا لتفاصيل أحداثها.

أما حملة القمي فقد تناولتها – تقريبًا – بقدر وافر من التفاصيل كل المصادر التي تناولت علاقات المسلمين بالبجة والممالك المسيحيّة، ما عدا: ابن عبد الحكم، والمقريزيّ. فقد تناولها: البلاذريّ، والطبريّ، وابن حوقل، وابن سُليم، وابن الأثير، وأبو المحاسن، ووردت معلومات عن أسبابها، وتقديرات عدد الجنود على أرض المعركة، وأحداث القتال، وما تلا ذلك من نتائج، دون التعرض لاتفاق مكتوب بين الطرفين.

ذكر الطبري أنه «لما كانت أيام المعتصم، امتنعت البجة عن أداء ذلك الخراج سنين متوالية... وخرجت من بلدها... قتلوا عدة من المسلمين ممن كان يعمل في المعادن، وسبوا عدة من ذراريهم ونسائهم... وبدأ أمرهم يتزيد، وجرأتهم على المسلمين تشتد، حتى خاف أهل الصعيد من أرض مصر على أنفسهم وذراريهم منهم». واتفق كل من ابن سليم وأبو المحاسن مع الطبريّ في سبب الحرب، إلا أن ابن حوقل ذكر أن سبب الحملة يرجع إلى خلاف نشب بين أحد أفراد البجة وبين رجل من المسلمين ممن كان يعمل في المعدن، وسبّ البجاويّ الرسول (ص) فأدى ذلك إلى الحرب.

ولم تتفق المصادر أيضًا حول شخصية محمد بن عبد الله المعروف بالقميّ، فلم يتحدث البلاذريّ - الذي كان معاصرًا للحرب ومقربًا من الخليفة المتوكل (232 – 247 هـ/ 847 – 861 م) الذي أمر بإرسال الحملة – عن شخصية القميّ، بل ذكر فقط أن المتوكل أوكل إليه - إلى جانب قيادة الحملة - ولاية المعدن، والقلزم، وطريق الحجاز، وبزرقة حاج مصر»[1].

ويبدو أن القمي كان على صلة ومعرفة بهذه المناطق، إذ ذكر أبو المحاسن أن «القمي كان من القواد الذين يتولون خفارة الحاج في أكثر السنين»، وأضاف أن المتوكل كتب إلى واليه في مصر بتجهيزه «وأن يوليه الصعيد الأعلى يتصرف فيه كيف يشاء... يتنازل له عن عدة ولايات من أعمال الصعيد، مثل: قفط، والقصير، وإسنا، وأرمَنت، وأُسوان» وقد انفرد ابن حوقل برواية مفادها أن «القميّ كان محبوسًا مطالبًا بدم لا وليّ له»[2].

وتناولت المصادر تقديرات جنود القميّ ما بين أربعة آلاف إلى عشرين ألفًا، وأن المؤن والعتاد أرسلت عن طريق البحر إلى ميناء عيذاب. وذكرت أن ملك البجة على بابا (أو لباب)، وابنه لعيس، خرجا إلى القمي في جيش كبير، بلغ عدده أضعاف ما كان مع القمي. وفي البداية حاول البجة مراوغة المسلمين والتوغل بهم داخل أراضيهم حتى ينفد ما معهم من زاد. لكنهم رأوا وصول الإمدادات بالمراكب عن

1 البلاذري، **فتوح البلدان** ص 239.

2 أبو المحاسن، **النجوم الزاهرة في مسعد، المكتبة السودانية** ص 377.

طريق ميناء صبيحة (أو صنجة).[1] فاضطر البجة إلى خوض المعركة.

واتفقت المصادر تقريبًا في الطريقة التي حقق بها المسلمين النصر عن طريق الأجراس التي علقوها على أعناق خيولهم، فأدى صوتها إلى إجفال الإبل خلال المعركة، وشغل البجة بالكتب التي كتبها القميّ وأطلقها بالرماح نحو البجة. وهاجمهم المسلمون إبان انشغالهم بها. ويدل ذلك على أن النصر على البجة لم يتم بسهولة.

ولا يبدو أن الحملة قد توغلت في أراضي البجة كما ورد ذكر الطبريّ من أنهم «وصلوا إلى قلعة ملك البجة»[2]، أو «أوغل في بلادهم حتى قارب دنقلة»، كما عبر أبو المحاسن الذي بدت معلوماته عن البجة ومناطقهم في غاية الاضطراب، فقد ذكر على سبيل المثال أن البجة «كانوا عراة بغير ثياب»[3] وقد تعددت الروايات بشأن مصير ملك البجة، جاء في بعضها أنّه: قتل في المعركة، وهرب أو أسر، وطلب الأمان في بعضها الآخر.

وانتهى الصراع باتفاق بين الجانبين، أطلقت عليه المصادر العربيّة مرّة صلحًا، وأخرى طلب أمان، على أن يذهب الملك لمقابلة الخليفة المتوكل في بغداد. لبى الملك الدعوة، وخلّف ابنه[4] مكانه على العرش وذهب إلى بغداد. وقابل الخليفة الذي أفاض عليه – كما ذكر أبو المحاسن – بالخلع،[5] أما ابن حوقل فإنّه ذكر أن القمي أرسل إلى ملك النوبة قيرقي ليذهب معهم إلى بغداد، ولبى ملك النوبة الدعوة.

وأضاف ابن حوقل أن الملكين عندما دخلا على الخيفة المتوكل «نودي عليهما، فبلغ ملك البجة سبعة دنانير، وملك النوبة تسعة دنانير، فأجرى لكل واحد منهما

1 البلاذري، نفس المكان السابق والطبري، المصدر السابق ص 39.

2 الطبري، المصدر السابق ص 39.

3 أبو المحاسن، المصدر السابق ص 378 – 380.

4 جرت عادة المؤلفين إلى القول بأن وراثة العرش عند البجة عن طريق ابن البنت وفقاً لنظام الأمومة، وهو ما لم يكن سائدًا بين البجة.

5 أبو المحاسن، المصدر السابق ص 381.

في كل يوم مثل ثمنه. وعادا إلى أسوان بعد موافقتهما بإداء الجزية»[1]. وقد انفرد ابن حوقل بهذه الرواية، وهي تختلف عما ورد في المصادر العربيّة من أن ملك مقُرّة قيرقي لم يذهب مع ملك البجة لمقابلة الخليفة، بل ذهب منفردًا، وأن الخليفة أحسن استقباله ومعاملته. ويستبعد جدًّا قبول رواية ابن حوقل عن المعاملة التي ذكرها، إذ ليس من المعقول أن يعامل الملوك معاملة الرقيق.

ولم ترد مثل هذه المعاملة في المصادر لأيّ حاكم أسره المسلمون في ميدان الحرب. وما ورد عن لقاء الخليفة وملك البجة جاء فيه أنه طُلب من ملك البجة تقبيل الأرض بين يدي الخليفة، فرفض الملك فعل ذلك. وذكر أبو المحاسن أن الخليفة قال له: «لقد بلغني أنّ معك صنمًا معمولًا من حجر أسود تسجد له في كل يوم مرتين، فكيف تتأبّى عن تقبيل الأرض بين يدي، وبعض غلماني قد قدر عليك وعفا عنك، فلما سمع علي بابا كلامه قبل الأرض، فعفا عنه المتوكل وأفاض عليه الخلع»[2].

ورجع الملك أولباب من بغداد وهو على دينه. وقد جاء الحديث عن تفاصيل الاتفاق في غاية الاختصار، إذ ورد أن الملك وافق على أداء الخراج عن المدة التي كان قد منعها، وهي أربع سنين لكل سنة أربعمائة مثقال، وأن لا يمنع البجة المسلمين من العمل في المعدن.

ويلاحظ أن هذا الاتفاق رجع إلى اتفاق سابق أشار إليه الطبريّ قبل حملة القمي، كان البجة بموجبه «يؤدون إلى عمال السلطان في مصر في كل سنة عن معادنهم أربعمائة مثقال تبر قبل أن يطبخ ويصفى»[3]. ومن الواضح أن هذا الاتفاق أبرم بعد بداية عمل المسلمين في المعدن. وربما تم ذلك باتفاق الطرفين دون نزاع، جزءًا من تنظيم العمل في المعادن، الذي تم قبل نحو عقدين من حملة القمي.

وإلى جانب ذلك كان هناك اتفاق ابن الحبحاب نحو مستهل القرن الثاني الهجريّ،

1 ابن حوقل، المصدر السابق ص 69.

2 أبو المحاسن، المصدر السابق ص 381.

3 الطبري، المصدر السابق ص 37.

والذي – كما ذكر ابن عبد الحكم – وافق البجة بمقتضاه على دفع ثلثمائة بكر كل عام[1]. وهذا يخالف ما ورد في اتفاق ابن الجهم عام 216 هـ/ 831 م والذي جاء فيه أن البجة يدفعون مائة من الإبل أو ثلثمائة دينار. وهذان يخالفان نص اتفاق آخر ورد عند أبي المحاسن، قبل حملة القمي وقبل بداية عمل المسلمين في المعدن كما يفهم من شروطه، فكان مقررًا على البجة «في كل سنة خمسمائة نفر من العبيد والجواري، مع غير ذلك من البخت البجاويّة، وزرافتين، وفيلين، وأشياء أخرى»[2]

ربيعة والحداربة والعمريّ

يبدو أن الأوضاع بعد حملة القمي قد بدأت في التحسن في أرض المعدن، وعن علاقة القبائل العربيّة بالبجة ذكر المقريزي أنه في عام 255 هـ الموافق 868 م كان أشهب ربيعة الذي خلفة القمي وراءه على مناطق المعدن عند ذهابه لبغداد على رأس قبائل ربيعة، وكان في المنطقة قبيلة جهينة وسعد العشيرة من الشاميّين، إلى جانب بعض القبائل الأخرى.[3]

وفي خلال هذه الظروف دخل العمري مرة أخرى منطقة التعدين ببلاد البجة. وذكرت المصادر أن العمريّ بعد خروجه من أراضي مملكة مقُرّة ودخوله صعيد مصر، دخل في بعض الصراعات مع أحد العلويّين الثائرين، ثم مع ابن طولون، وأخيرًا دخل عام 255 هـ منطقة التعدين في بلاد البجة. وقد أدى استقرار الأوضاع إلى ازدهار العمل في التعدين، و»كثرت العمارة حتى صارت الرواحل التي تحمل الميرة إليهم من أسوان ستين ألف راحلة، غير الجلاب التي تحمل من القلزم إلى عيذاب»[4].

غير أن العمريّ دخل مرة أخرى في صراع مع البجة، وذلك أن البجة قتلت

---

1 ابن عبد الحكم، المصدر السابق ص 10.

2 أبو المحاسن، المصدر السابق ص 377.

3 أبو المحاسن، المصدر السابق ص 366.

4 نفس المكان السابق. الجلاب المراكب الصغيرة، والمراد بالقلزم هنا مدينة على نهاية البحر الأحمر الشمالية، أطلق أسمها في المصادر العربية على البحر كله.

أخ العمريّ في منطقة عيذاب. فطلب العمريّ من ربيعة التي كانت قد تحالفت مع البجة يسألهم الإنصاف له من البجة أو تركه يصفي حسابه معهم مباشرة، فلم يستجيبوا له. فطلب العمريّ من مضر العون على ربيعة فلم يجبه إلا قليل منهم، إذ غادر بنو هلال وبنو تميم منطقة المعادن واتجهوا غربًا نحو النيل.

وحارب العمريّ ربيعة وقُتل عدد كبير من الجانبين، وتمكن العمريّ من قتل أشهب ربيعة، ثم قتل أحد المضريّين العمريّ، وتولى إسحاق بن بشر قيادة ربيعة. ولم توضح المصادر العربية موقف قبيلة الحداربة من الصراع. وذكر أبو المحاسن أن إسحاق بن بشر تولى زعامة ربيعة. غير أن نزاعًا حدث بينهم قتل فيه إسحاق، فقررت القبيلة استدعاء ابن عمه من الوجه البحريّ أبي يزيد بن إسحاق بن إبراهيم بن مسروق ليتولى الزعامة ربيعة. «وإلى مسروق هذا ينسب كنز الدولة الذي نزل حامي أسوان، فنزل أسوان وأنشأ مكانه المعروف بساقية شعبان[1].

ونتج عن رحيل بني هلال وبني تميم من المنطقة إلى بداية سيادة ربيعة تحت قيادة بني بشر. ويبدو أن هذا هو الوقت الذي حدثت فيه المصاهرة بين ربيعة وقبيلة الحداربة، لأن ابن حوقل ذكر أن «عبدك خال ولد أبي بكر إسحاق بن بشر، وكوك خال أبي القاسم حسين بن علي بن بشر، وعبدك وكوك رئيسا الحدارب أجمع»[2].

شهدت المنطقة استقرارًا دائمًا بهيمنة قبيلة الحدارب وربيعة على المنطقة، ويقول المسعوديّ الذي كتب عن المنطقة بعد مائة سنة بعد تلك الأحداث عن ربيعة: «اشتدت شوكتهم، وتزوجوا في البجة، فقويت البجه بمن صاهرها من ربيعه، وقويت ربيعه بالبجة على من ناوأها وجاورها من قحطان وغيرهم من مضر بن نزار ممن سكن تلك الديار. وصاحب المعدن في وقتنا هذا - وهو سنة اثنتين وثلاثين وثلثماثة - أبو مروان بشر بن إسحاق، وهو من ربيعه، يركب في ثلاثة آلاف من ربيعه وأحلافها من مضر واليمن، وثلاثين ألف حراب على النُّجُب من البجة بالحجف البجاوية، وهم

1 أبو المحاسن، المصدر السابق ص 321 – 322.

2 ابن حوقل، المصدر السابق ص73.

الحداربة، وهم المسلمون من بين سائر البجة، وباقي البجة كفار يعبدون صنمًا لهم»[1].

وقد تحدثنا عن قبيلة الحداربة وقوتها ونشاطها السياسيّ والتجاريّ في المنطقة في الجزء الثاني من هذا الكتاب. فقد قادت قبيلة الحداربة العلاقات مع المسلمين منذ دخولهم مصر، فقاد ملكهم مكسوج جيشه لمساعدة البيزنطيّين المسيحيّين عند حصار المسلمين لمدينة البهنسا، وحاربوا ابن الحبحاب وحكم النابغي وابن الجهم والقمي، وقابل ملكهم أولباب الخليفة المتوكل في بغداد، وأخيرًا دخلوا في حلف ومصاهرة مع بني بشر من ربيعة فازدادت قوتهم في المنطقة.

ويلاحظ أن أغلب المادة التي وردت في المصادر العربيّة عن البجة جاءت عن قبيلة الحداربة، فهي كما رأينا القبيلة التي قادت العلاقات مع المسلمين. فقد وضح ابن بطوطة أن الحداربة سكنوا عيذاب، وكانت قبضتهم قوية على المنطقة برًّا وبحرًا، فقد حاربَ سلطان الحداربة الأتراك الذين هاجمت سفنهم عيذاب، وتمكن من هزيمتهم وفروا أمامه في البحر، وذكر ابن بطوطة أن ثلث المدينة للملك الناصر وثلثاها لملك البجاة[2].

ووضح القلقشندي أن الحداربة يسكنون مدينة سواكن، إلى جانب الخاسة الذين ذكرهم المقريزيّ. وكان المماليك قد احتلوا ميناء سواكن عام 664 هـ الموافق 1265 م، ولكن ظل الحداربة يقاسمونهم السلطة عليها، وقد ذكر القلقشندي «وصاحبها الآن من الحداربة - بالحاء والدال المهملتين المفتوحتين وألف ثم راء مهملة وباء موحدة مفتوحة وهاء في الآخر، «وله مكاتبةٌ عن الأبواب السلطانيّة بالديار المصريّة، ويقال في تعريفه الحدربيّ بضم الحاء وسكون الدال وضم الراء.»[3]

وإلى جانب الحداربة كانت هناك كثير من قبائل البجة، إلا أنّها لم تشتهر في المصادر العربيّة. وقد أتينا على ذكرها وما ورد عنها من معلومات في الجزء الثاني من هذا الكتاب. والقبائل هي: البليون الزنافجة، الخاسة، وقعصة، وبواتيكة، وكديم،

1 المسعودي، **مروج الذهب** في مسعد، المكتبة السودانية ص 51.

2 ابن بطوطة، **تحفة النظار** في مسعد 254.

3 القلقشندي، **نهاية الأرب** موقع الوراق ج 1 ص 146.

والماتين، وبازين، وبارية، والديجون، والحلنقة. وقد كونت تلك القبائل ممالك البجة الخمس والتي تناولناها أيضًا في الجزء الثاني. ونلخص هنا ما قاله عنها اليعقوبيّ في القرن الثالث الهجريّ (9 م)[1].

فأول مملكة البجة من حد أسوان، وهي آخر عَمل المسلمين من التيمن بين المشرق والمغرب إلى حد بركات، وهم الجنس الذي يقال له: نقيس، ومدينة المملكة يقال لها: هجر... وهم مسالمون للمسلمين، والمسلمون يعملون في بلادهم في المعادن.

والمملكة الثانية: بقلين، كثيرة المدن، واسعة. والمملكة الثالثة: بازين، وهم يتاخمون مملكة علوة من النوبة، ويتاخمون بقلين من البجة. والمملكة الرابعة: جارين، ولهم ملك خطير، وملكه ما بين بلد يقال له: باضع، وهو ساحل البحر الأعظم إلى حد بركات من مملكة بقلين، إلى موضع يقال له: حل الدجاج. والمملكة الخامسة: قطعة، وهي آخر ممالك البجة، ومملكتهم واسعة من حد موضع يقال له: باضع، إلى موضع يقال له فيكون، ولهم حد شديد، وشوكة صعبة، ولهم دار مقاتلة يقال لها دار السوا، فيها أحداث شباب، جلد، مستعدون للحرب والقتال.

ولم تتعرض المصادر العربيّة بعد عصر اليعقوبّي لممالك البجة، بل أتت الإشارات إليها باقتضاب. قال المسعوديّ عن البجة في القرن الربع الهجريّ (10 م) «وتفرقوا فرقًا، وملّكوا عليهم ملوكًا»[2]، ولم أعثر على شيء عن ممالكهم حتى القرن الثامن الهجري (14 م) حيث جعل الدمشقي ممالك البجة اثنتين فقط، هما مملكة الحداربة ومملكة الزنافجة،[3] وذكر القلقشندي في القرن التاسع الهجري (15 م) أن عاصمتهم سواكن. ونقل المقريزيّ (15م) ما ذكره المسعوديّ أعلاه[4].

ولذلك لم تتوافر معلومات عن علاقات ممالك البجة بالمسلمين في مصر، وجل ما ورد في المصادر كان عن قبيلة الحداربة، متعلقًا بنشاط المسلمين في المعدن، أو

1 اليعقوبي، تاريخ في مسعد ص 21 – 23.

2 المسعودي، **مروج الذهب** في مسعد ص 51.

3 الدمشقي، **نخبة الدهر في عجائب البر والبحر** في مسعد ص 237.

4 القلقشندي، **صبح الأعشى** في مسعد ص 284، المقريزي، **المواعظ** في مسعد ص 293.

ما تعلق بنشاط ميناءي عيذاب وسواكن. وكانت عيذاب من أهم موانئ البحر الأحمر في الفترة التي أقام فيها الصليبيّون ممالكهم في الشام، فنشطت ميناء عيذاب بوصفها ميناء تجاريّة ومعبرًا للحج. وأهتم بها المماليك واستولوا على ميناء سواكن منذ بداية قيام دولتهم.

ولكن وبعد جلاء الصليبيّين من الشام، وعودة قوافل الحج إلى طريق البر عبر سيناء في منتصف القرن السابع الهجري (14 م) وما تلا ذلك من توقف العمل في التعدين في منتصف القرن الثامن الهجريّ (14 م) اضمحل نشاط ميناء عيذاب، ودخلت ميناء سواكن عصر ازدهارها، وبخاصة عندما ازدهر نشاط ميناء جدة، بعد تدهور نشاط ميناء عدن. وانصب اهتمام المماليك بالميناءين على تأمين حركة التجارة. ورغم أن البجة كانوا يشاطرون المماليك إدارة ميناء عيذاب وبني نمي في إدارة ميناء سواكن، إلا أن المصادر لم تفصل في العلاقة بين تلك الأطراف.

وحتى عندما أرسل المماليك سفارتهم المشهورة في نهاية القرن السابع الهجري (13 م) إلى ممالك بلاد البجة لم يتضح أسباب تلك السفارة، ولا ما تمخض عنها من نتائج. ويبدو كذلك أنه لم تسفر الحملة التي أرسلها المماليك إلى بلاد البجة في أول القرن الثامن الهجريّ (14 م) وتوغلت حتى منطقة كسلا الحالية، ورجعت عن طريق نهر عطبرة حتى النيل فمصر، عن أي نتائج. أو على الأقل لم تتطرق المصادر إلى نتائجها كما تناولنا ذلك في الجزء الثاني من هذا الكتاب. وظلت الأوضاع كما هي إلى أن دخل العثمانيّون البحر الأحمر.

ملحق رقم 1

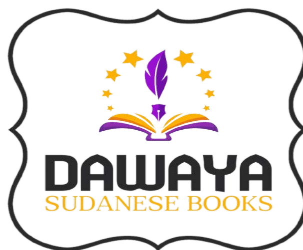
بعض أحداث العلاقات بين السودانيّين والمسلمين في مصر بين القرنين 7-14م

عام 641 م	جيش من مملكتي البجة والنوبة لمساعدة البيزنطيّين عندما غزا المسلمون صعيد مصر.
بين علمي 641-651 م	خمس معارك بين مملكة مريس (نوباديا) والمسلمين بما فيها المعركة المشهورة باسم رماة الحدق.
عام 31هـ/651 م	المعركة بين مملكة مريس والمسلمين التي تلاها الصلح المشهور بمعاهدة البقط.
بين عامي 684-704 م	مراجعة وتعديل الصلح المشهور بمعاهدة البقط.
بين عامي 700-710 م	توحيد مملكتي مريس (نوباديا) ومقرة.
بين عامي 718-719 م	إقرار الولاة والأمراء الصلح المشهور باسم معاهدة البقط (السبي مقابل الطعام).
بين عامي 723-742 م	غزا المسلمون مملكتي البجة ومقرّة في عصر الخليفة الأمويّ هشام بن عبد الملك.
في عام 749 م	غزا كرياكوس ملك مقُرّة مصر.
بين عامي 754-775 م	عزا المسلمون مملكة مقُرّة في عصر الخليفة العباسيّ أبي جعفر المنصور.

بين عامي775–785 م	راجع الخليفة العباسيّ المهدي شروط الصلح المشهور بمعادة البقط وعدل بعض بنوده.
عام 819 م	قتل أهل قفط زعيم البجة ورفاقه، فأغارت البجة على مدينة قفط وسبت عددًا من أهلها.
عام 826 م	راجع عبد العزيز بن مروان والي مصر شروط الصلح المشهور بمعادة البقط وعدل بعض بنوده.
عام 831 م	كثرت غارات البجة على المسلمين، فغزاهم المسلون ووقعوا معهم صلحًا.
عام 831–852 م	تكامل دخول القبائل العربيّة أرض المعدن في صحراء البجة.
بين عامي 834–845 م	راجع الخليفة العباسي المعتصم شروط الصلح المشهور بمعادة البقط وعدل بعض بنوده.
عام 855 م	غزا المسلمون البجة وتم الصلح، وذهب أولباب (علي بابا) ملك البجة لمقابلة الخليفة في بغداد.
عام 758 م	أغار المسلمون بقيادة العمريّ على البجة.
عام 868 م	بدأ نشاط العمريّ في مناطق التعدين، حروبه لقبيلة ربيعة ومملكة مقُرّة والطولونيين، مصاهرة ربيعة وسيادتها للبجة، وسيادتها في أرض المعدن.
عام 914 م	غزا والي مصر تكين التركي مملكة مقُرّة.
عام 950 م	غزو مملكة مقُرّة للواحات المصريّة.
عام 955 م	غزا ملك مقُرّة مدينة أسوان.
بين عامي 935–969 م	غزا حاكم مصر الإخشيديّ مملكة مقُرّة.

منتصف القرن العاشر م	سفارة حاكم مصر الفاطمي (ابن سليم الأسواني) إلى ملك مقُرّة.
في عام 1172 م	أغارت مملكة مقُرّة على أسوان، وغزا الأيوبيّون مملكة مقُرة
في عام 1263 م	أسلم بعض أمراء مملكة مقُرّة في بلاط المماليك. أغار ملك النوبة على عيذاب.
عام 1256 م	احتل المماليك ميناء سواكن.
1272 م	أغارت مملكة مقُرّة على أسوان.
1275 م	لجأ شكندة (ابن أخ أو ابن أخت ملك مقُرّة) إلى بلاط المماليك، وأرسلت حملة مملوكية نصبته ملكا على مقُرّة ووافق بدفع الجزية.
1286 م	سفارة السلطان المملوكّي قلاون إلى ممالك السودان: مقُرّة، والأبواب، وبارة، والتاكا، ودنفوا، وأري، وبفال، والعنج، وكرسة.
1286 م	هدية ملك الأبواب (بين مملكتي مقُرّة وعلوة) إلى سلطان المماليك.
1287 م	حملة مملوكيّة نصبت ملكًا جديدًا على مملكة مقُرّة.
1289 م	هجم ملك مقُرّة على أسوان، وحملة مملوكيّة نصبت ملكًا جديدًا على مملكة مقُرّة
1290-1292 م	حملة مملوكيّة نصبت ملكًا جديدًا على مملكة مقُرّة.
1304 م	ملك مقُرّة قدم هدية لسلطان المماليك.
1312 م	وصل القاهرة كرنبس ملك مقُرّة ومعه هدايا.

1316 م	حملة مملوكيّة وتنصيب ملك مسلم (عبد الله برشمبو) على مملكة مقُرّة.
1317 م	وحملة على شرق السودان توغلت حتى كسلا وحاربت مملكة الحلنقة، ثم اتجهت شرقًا ورجعت عن طريق دنقلة.
1323 م	حملة مملوكيّة على ملك مقُرّة كنز الدولة وتنصيب كرنبس ملكًا.
1324 م	قدمت رسل ملك مقُرّة إلى القاهرة.
1325 م	عادت حملة مملوكية من دنقلة. دخل ابن بطوطة ميناء عيذاب وذكر أنه وجد سلطان البجة الحدربي «يحارب الأتراك، وقد خرق المراكب وهرب الترك أمامه».
1365 م	رسالة ملك دنقلة إلى سلطان المماليك، توضح خروج ابن أخته عليه، واستنجاده ببني جعد. حملة مملوكية على مقُرّة ضد أبناء الكنز والعرب.
1397 م	وصل ملك مقُرّة ناصر فارًا من ابن عمه.



قائمة المصادر والمراجع

إبراهيم خميس إبراهيم، **دراسات في تاريخ مصر البيزنطيّة**، إسكندريّة: دار المعرفة الجامعية 1996.

ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، في مصطفى محمد مسعد، المكتبة السودانيّة.

ابن جعفر، قدامة، **كتاب الخراج وصنعة الكتابة**، ملحق بكتاب المسالك والممالك لابن خرداذبة. موقع الوراق.

www.warraq.com تم رجوعي إلى هذا الموقع عام 2005م، وقد استفدت من المادة التي جمعتها في ذلك الوقت في هذا الكتاب. وكل الإحالات إلى هذا الموقع ترجع إلى ما أخذته من عام 2005.

أحمد الياس حسين «قبيلة جهينة: هل تكاثرت وتغلبت على النوبة وأزالت ملكهم كما روى ابن خلدون، أم كانت غائبة تمامًا عن تلك الأحداث؟» **مجلة الدراسات السودانيّة**، معهد الدراسات الإفريقيّة والآسيويّة جامعة الخرطوم، العدد 15، كتوبر 2009.

ابن إياس، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، في مصطفى محمد مسعد، **المكتبة السودانيّة العربيّة**.

البخاري، **التاريخ الكبير**، موقع الوراق.

ابن بطوطة، **تحفة النظار**، في مصطفى محمد مسعد، **المكتبة السودانيّة العربيّة**.

البكري، **معجم ما استُعجم**، موقع الوراق.

البلاذري، **فتوح البلدان**. بيروت: دار الكتب العلمية 1983.

ابن حجر، **الإصابة في معرفة الصحابة**، موقع الوراق.

ابن حوقل، **كتاب صورة الأرض**. بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة 1979.

الدمشقي، **نخبة الدهر في عجائب البر والبحر**، في مصطفى محمد مسعد، **المكتبة السودانيّة العربيّة**.

الذهبي، **تاريخ الإسلام**، موقع الوراق.

الزبيدي، **تاج العروس**، موقع الوراق.

ابن سعد، **الطبقات**، موقع الوراق.
ابن سليم الأسواني، **كتاب أخبار النوبة ومقرة وعلوة والبجة والنيل**، في مسعد، **المكتبة السودانيّة العربيّة.**
أبو شامة، **كتاب الروضتين في أخبار الدولتين**، في مصطفى محمد مسعد، **المكتبة السودانيّة العربيّة.**
أبو صالح الأرمني، **تاريخ الشيخ أبو صالح الأرمني**، في مصطفى محمد مسعد، **المكتبة السودانيّة العربيّة.**
الطبري، **تاريخ الطبري**، في مصطفى محمد مسعد، **المكتبة السودانيّة العربيّة.**
ابن عبد البر، **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، موقع الوراق.
ابن عبد الحكم، **فتوح مصر وأخبارها**، تحقيق محمد الحجيري. بيروت: دار الفكر 1996.
ابن عبد الظاهر، **تشريف الأيام والعصور بسيرة الملك المنصور قلاون**، في مصطفى محمد مسعد، **المكتبة السودانيّة العربيّة.**
ابن الفرات، **تاريخ الدول والملوك**، في مصطفى محمد مسعد، **المكتبة السودانيّة العربيّة.**
القلقشندي، **نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب**، موقع الوراق.
-------- **صبح الأعشى**، في مسعد **المكتبة السودانيّة العربيّة.**
الكندي، **الولاة والقضاة**، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي.
أبو المحاسن، **النجوم الزاهرة**، في مصطفى محمد مسعد، **المكتبة السودانيّة العربيّة.**
المسعودي، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**. القاهرة: المكتبة التجاريّة الكبرى، 1958
-------- **التنبيه والإشراف.**
-------- **أخبار الزمان.**
مصطفى محمد مسعد، المكتبة السودانيّة العربيّة: **مجموعة النصوص والوثائق العربيّة الخاصة بتاريخ السودان في العصور الوسطى**. الخرطوم: جامعة القاهرة بالخرطوم 1972.
-------- **الإسلام والنوبة في العصور الوسطى**. القاهرة: مكتب الأنجلو المصرية 1960.
المقريزيّ، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، في مصطفى محمد مسعد، **المكتبة السودانيّة العربيّة.**
-------- **كتاب المقفى**، في مصطفى محمد مسعد، **المكتبة السودانيّة العربيّة.**
-------- **كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك**، في مصطفى محمد مسعد، **المكتبة السودانيّة العربيّة.**
-------- **كتاب البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب**، في مصطفى محمد مسعد، **المكتبة السودانيّة العربيّة.**

-------- **تاريخ الأقباط المعروف بالقول الإبريز**، دراسة وتحقيق د عبد المجيد دياب دبي: دار الفضيلة، تاريخ الإيداع بدار الكتب 1988.

ابن منظور، **لسان العرب**. موقع الوراق.

ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، في مصطفى محمد مسعد، **المكتبة السودانيّة العربيّة**.

اليعقوبي، **كتاب البلدان**، موقع الوراق.

النووي، **تهذيب الأسماء**، موقع الوراق.

النويري، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، في مصطفى محمد مسعد، **المكتبة السودانيّة العربيّة**.

الواقدي، **كتاب فتوح مصر والاسكندرية**، في مسعد، **المكتبة السودانيّة العربيّة**

-------- **فتوح الشام**، بيروت: دار الجيل.

Abba Mina، *Life of Isaac* in Vantini، *Oriental Sources Concerning Nubia.*

Budge، E. A. Wallis *the Egyptian Sudan: its History and Monuments.* London: Kegan Paul، Trench. Trubner &Co.

Burkhardt، John Lewis *Travel in Nubia.* London 1987.

Crawford، (ed.): *Ethiopian Itineraries circa 1400-1520.*

John of Nikioum، *La Choronique de Jean de Nikiou*, in Vantini.

Munro-Hay، S. C. "Kings and Kingdoms of Ancient Nubia"*Rassegna di Studi Etupici"* Vol. 29، (1982-1983) pp. 87 – 137.

Vantini، Fr. Giovanni. *Oriental Sources Concerning Nubia*. Poland: Heidelberg and Warsaw، 1975.

Vantini، John "Medieval Western Sources" in *the Excavation at Faras: A Contribution to the History of Christian Nubia.*

Yousef fadl Hasanm، *The Arabs and the Sudan*. Third reprint، Khartoum University Press 1973.

فهرس

ب

ت

ج

د

رقم الإيداع:
2020/318